الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمـــشق

كلية الاقتـــصاد

قسم الاقتصاد

تطور سياسات الاستثمار في سورية ودورها في مرحلة البناء وإعادة الإعمار

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد الطالب

سينان عابد

إشراف الأستاذ الدكتور

عابد فضلية

أستاذ دكتور في قسم الاقتصاد

2020

المحتويات

المقدمة: ..... ز

الفصل الأول– مفهوم الاستثمار، التأصيل النظري والمدارس الاقتصادية: 1

المبحث الأول– مفهوم الاستثمار وأهميته: 2

المطلب الأول– مفهوم الاستثمار: 2

المطلب الثاني– محددات ومناخ الاستثمار: 6

المطلب الثالث– أهمية الاستثمار: 9

المبحث الثاني– تطور سياسات الاستثمار في الفكر الاقتصادي: 11

المطلب الأول– الاستثمار لدى المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية: 11

المطلب الثاني– الاستثمار حسب النظرية الاقتصادية الماركسية: 15

المطلب الثالث– الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكينزي: 19

المطلب الرابع– الاستثمار لدى المدرسة النقدية: 23

المبحث الثالث– سياسات الاستثمار بين التخطيط المركزي والتخطيط التأشيري..... 26

المطلب الأول– الاستثمار في ظل التخطيط المركزي: 26

المطلب الثاني– الاستثمار في ظل التخطيط التأشيري(اقتصاد السوق الحر): 28

الفصل الثاني– تطور سياسات الاستثمار في الاقتصاد السوري بمرحلة ما قبل التحول إلى "اقتصاد السوق". 32

المبحث الأول– دور السياسات الاستثمارية في الاقتصاد الكلي خلال فترة الدولة المتدخلة. 33

المطلب الأول– دور سياسات الاستثمار في الفترة ما بين الاستقلال وبداية عقد الستينات: 33

المطلب الثاني– دور سياسات الاستثمار في الفترة ما بين (1963–1985): 40

المبحث الثاني– الآثار الاجتماعية للسياسات الاستثمارية والاقتصادية في ظل دور الدولة المتدخلة. 48

المطلب الأول– أثر السياسات الاستثمارية في تطور توزيع الدخل: 48

المطلب الثاني– السياسات الاستثمارية وتطور مستوى التعليم: 50

المطلب الثالث- أثر الإصلاح الزراعي والتأميمات في البنية الطبقية: 52

المبحث الثالث- دراسة تحليلية للاستثمار في ظل "الدولة المتدخلة". 56

المطلب الأول- أهم القوانين الناظمة للاستثمار خلال فترة الدراسة: 56

المطلب الثاني- أثر سياسات الاستثمار في المتغيرات الاقتصادية الكلية: 58

الفصل الثالث- تطور سياسات الاستثمار في ظل التحول إلى "اقتصاد السوق". 69

المبحث الأول- تطور السياسات الاستثمارية في مرحلة التحول عن رأسمالية الدولة: 70

المطلب الأول- السياسات الاقتصادية والاستثمارية خلال الفترة 1986-2000. 70

المطلب الثاني- السياسات الاقتصادية والاستثمارية خلال الفترة 2001-2010: 73

المبحث الثاني- فلسفة السياسات الاستثمارية وفق نهج اقتصاد السوق الاجتماعي: 76

المطلب الأول- تطور تجربة الاستثمار واقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا: 76

المطلب الثاني- سياسات الاستثمار وتجربة "اقتصاد السوق الاجتماعي" في سورية: 79

المبحث الثالث- الآثار الاجتماعية للسياسات الاستثمارية في ظل نهج اقتصاد السوق. 83

المطلب الأول- أثر السياسات الاستثمارية في تطور توزيع الدخل: 83

المطلب الثاني- أثر السياسات الاستثمارية في تطور مستوى التعليم: 85

المطلب الثالث- أثر السياسات الاستثمارية في تطور نسبة البطالة: 86

المبحث الرابع- دراسة تحليلية للاستثمار في ظل التحول إلى سياسات اقتصاد السوق. 90

المطلب الأول- أهم القوانين الناظمة للاستثمار خلال الفترة 1986-2010: 90

المطلب الثاني- أثر سياسات الاستثمار في المتغيرات الاقتصادية الكلية: 98

الفصل الرابع- إدارة تمويل الاستثمار ودوره في إعادة البناء والتنمية خلال وبعد الأزمة/الحرب الراهنة. 114

المبحث الأول- أهمية تدخل الدولة وأدواتها الاستثمارية في مرحلة إعادة البناء. 115

المطلب الأول- بيئة ومناخ الاستثمار في الاقتصاد السوري. 115

المطلب الثاني- أهمية تدخل الدولة ومتطلباتها للنهوض بالاقتصاد الوطني ولجذب الاستثمارات. 118

المبحث الثاني– تحديات إدارة تمويل الاستثمار في مرحلة الحرب/الأزمة الراهنة.....123
المطلب الأول– الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية. 123
المطلب الثاني– تحديات تمويل إعادة الإعمار والبناء. 142

المبحث الثالث– رؤية لتفعيل الدور التنموي للاستثمار في مرحلة إعادة البناء. 152
المطلب الأول– واقع أهم المؤشرات الاقتصادية خلال مرحلة الحرب/الأزمة الراهنة 2011–2018. 152
المطلب الثاني– مقترحات حول إعادة البناء والتنمية الشاملة.....162

مناقشة فرضيات البحث:..... 170

النتائج: 172

خيارات وسيناريوهات مستقبلية: 177

فهرس المراجع والمصادر والدوريات: 184

فهرس الجداول:

الجدول رقم (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد منه للأعوام 1953-1985..... 48

الجدول رقم (2): تطور مستوى التعليم في سورية وبعض المؤشرات الهامة 1950-1985.....50

الجدول رقم (3): عدد الحاصلين على الشهادتين الثانوية والجامعية 1950-1985.....51

الجدول رقم (4): أهم المراسيم والتشريعات لتشجيع الاستثمار خلال الفترة 1952-1985.....56

الجدول رقم (5): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1970 -1985.....59

الجدول رقم(6):تطور تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات % للفترة 1970-1985.....60

الجدول رقم (7): مجمل الاستثمارات المحلية العامة والخاصة 1970-1985..... 62

الجدول رقم (8): النفقات الاستثمارية والجارية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 1970-1990.....65

الجدول رقم (9) نسبة تطور الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد للأعوام 1986-2010.....83

الجدول رقم (10): نسبة الادخار من الدخل المتاح (1985-2010) 84

الجدول رقم (11): تطور مستوى التعليم في سورية وبعض المؤشرات الهامة 1980-2010.....85

الجدول رقم (12): عدد الحاصلين على الشهادتين الثانوية والجامعية 1980-2010.....86

الجدول رقم (13): نسبة المشتغلين والمتعطلين خلال الفترة 1985-2010.....88

الجدول رقم (14): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي 1986-2010.....98

الجدول رقم (15): تطور تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات % للفترة 1985-2010.....99

الجدول رقم (16): مجمل الاستثمارات المحلية العامة والخاصة وصافي التعامل الخارجي 1985-2010.....103

الجدول رقم (17): النفقات الاستثمارية والجارية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 1985-2010.....106

الجدول رقم (18): توزع المشتغلين حسب أقسام النشاط الاقتصادي والقطاع والجنس لعام 2010.....110

الجدول رقم (19): نمو الإنتاج الصناعي في الاتحاد السوفييتي 1940-1952.....133

الجدول رقم (20): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي 2011-2018.....152

الجدول رقم (21): تطور تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات% للفترة 2011-2018.....153

الجدول رقم (22): مجمل الاستثمارات المحلية العامة والخاصة وصافي التعامل الخارجي 2010-2018.....155

الجدول رقم (23): النفقات الاستثمارية والجارية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 1985-2018.....157

المقدمة:

تختلف النظريات الاقتصادية في رؤيتها لكيفية تحقيق تقدم نوعي في التنمية الاقتصادية، إلا إن معظمها يتفق بأنه لا يمكن الوصول إلى النمو الاقتصادي ولا التنمية الاقتصادية من دون الاستثمار؛ لأن الاستثمار قاطرة النمو، ومن خلال القيام بالاستثمارات يتم استخدام أعداد متزايدة من العمالة، عدا عن التشابكات الأمامية والخلفية التي يمكن أن تخلقها الأنشطة الاستثمارية الإنتاجية التنموية، بالإضافة إلى تحقيق فوائض مالية يتم استثمارها سواء في الإنفاق العام أو في تطوير المشاريع القائمة أو في إقامة مشاريع جديدة، والتي بدورها تعود وتُدخل الاقتصاد في حلقة استثمارية تنموية.

وقد كانت سورية خلال الفترة (1960–1990) من تاريخها المعاصر تعتمد على التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية، حيث كانت تعتمد على الاستثمارات الحكومية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وكان الاستثمار في القطاعات السيادية (الاتصالات، الكهرباء..) حكراً على القطاع العام فقط. ولم يكن للقطاع الخاص عموماً دور كبير بالمقارنة مع الدور الريادي للقطاع العام.. حيث كانت استثماراته في معظمها استثمارات صغيرة نسبياً، وتتمثل في إنشاء المعامل المتوسطة والصغيرة والورشات الحرفية والخدمية وغيرها..

ثم، ومنذ النصف الثاني من الثمانينات تم البدء بالتراجع عن الدور التدخلي تدريجياً، وقد بدأت بوادر ذلك بشكل واضح في قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته اللاحقة، والتي أفسحت المجال واسعاً للاستثمار الخاص بعد أن سبقتها بعدة سنوات العديد من التشريعات التي حفزت وشجعت المشروعات المشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها في الزراعة، وتم الاستمرار في تقليص دور الحكومة التدخلي المباشر في الخطة الخمسية التاسعة، ليترسخ هذا التراجع بصورة أوضح في الخطة الخمسية العاشرة، من خلال تبنيها لما سمي بنهج "اقتصاد السوق الاجتماعي*" والذي في حقيقة الأمر أضعف الجانب الاجتماعي لعملية التنمية، الأمر الذي كان له آثار سلبية على التركيبة الهيكلية للاقتصاد السوري.

لذا يقوم هذا البحث بدراسة الجوانب والأسس والخلفيات النظرية التي قامت على أساسها تشريعات الاستثمار، وخاصة تلك التي تم اتباعها والاستناد عليها في سورية، في إطار فلسفة (الدولة المتدخلة)، ولماذا سمي بنهج "اقتصاد السوق الاجتماعي"، وتأثير كل ذلك على الاستثمار. للتمكن بالتالي من استقراء النتائج الواقعية والوصول إلى الرؤى والمقترحات المناسبة.

* أعلن "اقتصاد السوق الاجتماعي" في الخطة الخمسية العاشرة، إلا أن ما تم تطبيقه لم يكن "اقتصاد السوق الاجتماعي".

كما سندرس خلال هذا البحث واقع الاقتصاد السوري خلال الأزمة الراهنة، واقتراح آلية عمل للاستثمار من أجل القيام بإعادة البناء والتنمية، وربطها برؤى وأسس وخلفيات وسياسات من شأنها أن تساعد في تسريع وتمويل وإنجاح عملية إعادة البناء والتنمية.

أولاً- مشكلة البحث:

تبنت الجمهورية العربية السورية نهجين مختلفين في إدارة الاقتصاد خلال تاريخها المعاصر، حيث قامت على التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية (كدور ريادي وتنموي في إطار الدولة المتدخلة) خلال فترة زمنية، ومن ثم تم التحول التدريجي إلى سياسات "اقتصاد السوق". وقد كان لهذين النهجين إيجابيات وسلبيات عديدة في الاستثمار، لا بد من استقرائها وتحليلها، للوصول إلى رؤيا يمكن من خلالها رسم ووضع استراتيجية وسياسات منبثقة عنها للنهوض بالاقتصاد الوطني، بتشجيع وتحفيز وتطوير الاستثمار الإنتاجي التنموي. بالتالي فإن البحث سيحاول الإجابة على الأسئلة الآتية:

- هل الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المتبعة ما قبل تبني "اقتصاد السوق" ساهمت في زيادة معدلات نمو الاستثمار الإنتاجي (زراعة، صناعة)، أم أن ذلك تم في فترة تبني سياسات "اقتصاد السوق"؟ وما هي انعكاساتها في الواقع الاجتماعي؟
- ما هي السياسات الاقتصادية، والإجراءات وآليات العمل الكفيلة بتحفيز الاستثمار الإنتاجي التنموي، وذلك في عملية إعادة البناء والتنمية خلال وبعد الأزمة الحرب/ الراهنة؟
- هل توجد إمكانيات محلية لدى سورية من أجل القيام بعملية إعادة البناء بمفردها؟ وإن لم تستطع، ما هي البدائل المتاحة للتمويل إيجابياتها / مخاطرها، وما هو حجم الخسائر المقدرة في الاقتصاد الوطني؟

ثانياً- أهمية البحث:

تمتلك الجمهورية العربية السورية مقومات هامة للاستثمار لم تستغل بعد، تتمثل بتوفر بنية تحتية وموارد مادية وبشرية بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الهام.. فيما لو استثمرت بشكل مناسب وفعال وديناميكي سوف تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي..

وتكمن أهمية البحث من خلال الاستقراء الموضوعي والتحليلي للواقع الاقتصادي بشكل عام، والاستثمار الإنتاجي بشكل خاص، سواء في المراحل الماضية أو في مرحلة الأزمة الراهنة، وخاصة بعد ظهور الحاجة الماسة للاستثمار ولتمويل الاستثمار، والحاجة الملحة إلى إدارة اقتصادية استثمارية مرنة ومتطورة ومبتكرة، تستطيع أن تزج بكل إمكانات السوريين في أقنية استثمارية منتجة.

وتزداد أهمية الاستثمار، بشكل خاص، بعد الدمار الهائل والخسائر الفادحة التي تكبدها الاقتصاد والمجتمع السوري جراء الأزمة الراهنة، لذا تعتبر زيادة معدلات نمو الاستثمار الإنتاجي التنموي، وسبل تمويله، والعقبات التي تواجهه، من أبرز التحديات التي تواجه وستواجه الاقتصاد السوري، لذا لا بد من البحث في التحديات القائمة والمحتملة مستقبلاً، لمجابهة هذه التحديات من خلال محاولة البحث وضع ما يمكن من رؤى استراتيجية مناسبة.

ثالثاً- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إجراء تحليل موضوعي للاستراتيجيات والسياسات والقوانين والإجراءات التي تمت خلال فترتين زمنيتين اتصفتا بتبني نهجين مختلفين، كان لكل منهما إيجابياته وسلبياته. وبالتالي فإن البحث يهدف إلى ما يأتي:

1- عرض وتحليل مفهوم الاستثمار والمقاربات النظرية للاستثمار، وإسقاطها على واقع الاقتصاد السوري.

2- عرض وتحليل فلسفة ومفهوم دور الدولة التدخلي في الحياة الاقتصادية، والآثار المترتبة عليها خلال سنوات تطبيقها (على مستوى الاستثمار وسياسات الاستثمار)، للوقوف عند الإيجابيات والسلبيات، والبناء على ذلك، للمرحلة الراهنة ما بعدها.

3- دراسة تحليلية لسيرورة وواقع الاستثمار والتشريعات والسياسات الاستثمارية خلال فترة الدراسة، بما فيها مرحلة تطبيق نهج "اقتصاد السوق الاجتماعي"، بما يُمكّن من الوصول إلى رؤيا سيتم تجسيدها في مقترحات الأطروحة، بما في ذلك مناقشة مسألة (هوية الاقتصاد السوري) التي تم تغييبها في الدستور الحالي.

4- التوصل إلى استراتيجية و/أو رؤية لتفعيل الدور التنموي للاستثمار في مرحلة إعادة البناء خلال وبعد الحرب/الأزمة الراهنة.

رابعاً- فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على دراسة الفرضيات الآتية:

- تؤدي زيادة دور الدولة التدخلي في الاقتصاد إلى توفير البيئة الاقتصادية الضرورية لجذب الاستثمارات في مرحلة إعادة الإعمار.
- لم يؤد تطبيق نهج "اقتصاد السوق الاجتماعي" إلى تطوير وتحفيز الاستثمار الإنتاجي التنموي وأثر سلباً على البنية الطبقية في المجتمع السوري.
- تستطيع سورية إدارة تمويل عملية إعادة البناء، انطلاقاً من الإمكانيات المحلية.

- توجد علاقة إيجابية بين (العمالة، الادخار، الاستثمار) في ظل دور الدولة التدخلي، وبين النمو الاقتصادي.

خامساً- منهجية البحث:

يستخدم البحث كلا المنهجين الاستنباطي النظري التحليلي والاستقرائي العملي التحليلي في الإطار المتبع لطرق التحليل في الاقتصاد السياسي المقارن، وذلك من خلال المراجع العربية والأجنبية والبحوث والدراسات والدوريات التي تناولت موضوع البحث، واستخدام الجداول والإحصاءات المتاحة وتحليلها واستخلاص النتائج منها.

سادساً- الدراسات السابقة:

- **الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، خزامى عبد العزيز الجندي، إشراف الأستاذ الدكتور عبد الرحيم بوادقجي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2010.**

يهدف البحث إلى تحليل الواقع الاستثماري لتأمين مناخ الاستثمار القادر على رفع معدل النمو الاستثماري للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المستهدف، وذلك بتوفير البيئة الاقتصادية اللازمة لجذب الاستثمارات الممكنة وزيادة معدل العمالة.. وقد توصل البحث إلى عدة نتائج، منها:

إن تحسين مناخ الاستثمار على المستوى المؤسساتي والإجرائي يسهم في جذب الاستثمار الأجنبي في القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار، وزيادة نسب تدفقات الاستثمار وتسهيل مبادلات التجارة الخارجية، فضلاً عن أن تنظيم الجهود الترويجية للاستثمار لما له من علاقة طردية بين استخدام أساليب الترويج ونسب تدفقات الاستثمار، من الممكن أن يدعم الاستثمار في سورية.

- **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سورية أنموذجاً)، معتصم إسماعيل، إشراف الأستاذ الدكتور موسى الغرير والدكتور شادي بيطار، بحث لنيل درجة الدكتوراة من جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2015.**

يهدف البحث إلى تحديد دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأهميته. وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج، منها:

اعتمد الاقتصاد السوري على قطاعات ريعية مثل النفط، جعله عرضة إلى تراجع بعض المشروعات الاقتصادية وخاصة مع انخفاض الإنتاج من النفط واعتماد الزراعة على معدل الهطول المطري. ويحتاج الاقتصاد السوري إلى استثمارات ضخمة من أجل حل المشكلات المتعلقة بالبطالة والفقر.

- **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة 2000-2010، محمد دللول، إشراف الأستاذين د. عمار ناصر آغا و د. مصطفى عبدالله الكفري، بحث لنيل درجة الدكتوراة من كلية الاقتصاد جامعة دمشق، 2014.**

يهدف البحث إلى معرفة وتحديد إيجابية أو سلبية الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية وتحليلها. وقد توصل البحث إلى عدة نتائج، منها:

ينمو الاستثمار الإجمالي بشكل متزايد، وتم تمييز ثلاث مراحل خلال فترة الدراسة (الاستثمار الحكومي يفوق الاستثمار الخاص) و(الاستثمار الحكومي يساوي الاستثمار الخاص) و(الاستثمار الحكومي أقل من الاستثمار الخاص)، أي الاتجاه لتشجيع الاستثمار الخاص وتنازل الحكومة عن مشاريع استثمارية لصالح القطاع الخاص.

- **الاستثمار في ظل التحرير المالي، أرماجن غيسس، إشراف الأستاذين د. جيمس كروتي و د. يرالد إيشتاين، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة بالاقتصاد في جامعة ماساتشوستس، 2007.**

يهدف البحث إلى دراسة آثار التحرير المالي في الاستثمار وعلى قرارات الشركات الصناعية في تركيا، من خلال قنوات السيولة المالية الممكنة لتمويل المشاريع. بالإضافة إلى دراسة السلوك الاستثماري في ظل التحرير الاقتصادي، وذلك بناءً على إجراء المقابلات مع مديري الشركات الصناعية في تركيا، وتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي ومعدلات نمو الاستثمار، وقد تم الوصول إلى عدة نتائج، منها:

أن التطورات الأخيرة في الاقتصاد التركي أظهرت تراجع المؤشرات المالية كافة باستثناء الائتمان المصرفي الممنوح لعامة الشعب. كما يؤكد البحث بأن هنالك أثراً سلبياً للتحرير المالي على الاستثمارات الكلية، ويعود ذلك إلى التقلبات المرتفعة التي يمكن حدوثها مستقبلاً. كما أن الأزمات الاقتصادية في العقد الماضي أدت إلى خسائر كبيرة غير متوقعة للشركات. وكل ذلك أدى إلى تدهور الثقة بالاقتصاد، مما يؤدي إلى علاقة سلبية في جذب الاستثمارات.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، عبد الكريم بعداش، إشراف الأستاذين د. ناصر عدون و د. عبد المجيد قدي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.**

يهدف البحث إلى تحليل ومناقشة المعطيات والمؤشرات الكمية والنوعية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومناخه بصفة عامة، والوارد إلى الجزائر بصفة خاصة. وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

رغم ضآلة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية مقارنة بنظيراتها الواردة إلى الدول المتقدمة، إلا أن أهميتها النسبية – في رأي الباحث – مقبولة مقارنة بحجم اقتصادات الدول مقاسا بحجم التكوين الرأسمالي الثابت. حيث تتميز الدول النامية بضعف التكوين الرأسمالي الثابت، الأمر الذي يجعل تدفق حجم قليل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمثل نسبة مرتفعة في التكوين الإجمالي لرأسمالها الثابت، عكس الدول المتقدمة المتميزة بضخامة هذا الرأسمال ومن ثم تدفق حجم كبير من الاستثمارات المذكورة يمثل نسبة غير مرتفعة في رأس مالها الثابت.

- **تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية وتداعياتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، يمامة إسماعيل، إشراف الأستاذ الدكتور عدنان سليمان، بحث لنيل درجة الماجستير في كلية الاقتصاد جامعة دمشق، 2016.**

يهدف البحث إلى إجراء لمحة عامة عن السياسات الاجتماعية المطبقة منذ تبني "اقتصاد السوق الاجتماعي". وبيان منافذ الخلل في التطبيق التي أفضت إلى ابتعاد الملموس عملياً عن المتبنى نظرياً. وتقديم اقتراحات لتدعيم الجانب الاجتماعي مع الإشارة للتحديات المحتملة وسبل مواجهتها. وقد تم التوصل إلى عدة نتائج، منها:

خلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة تطبيق سيناريوهات "اقتصاد السوق الاجتماعي" كخيار تنموي يحقق الديمقراطية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ويشرك الناس أكثر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وينحاز للفقراء ويحسن مستويات المعيشة مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون التطبيق منسجماً مع متطلبات إعادة الإعمار بعد انتهاء الأزمة التي فرضت أولويات جديدة ينبغي التعامل معها بدءاً من إعادة المهجرين، وإعادة إعمار البنى التحتية، وعلى التوازي معها تصحيح مسار السياسات الكلية والعمل على استقرار أسعار الصرف وضبط التضخم، وإرساء بيئة مشجعة للأعمال، مع التركيز دائماً على ضمان الكرامة الإنسانية ومستوى المعيشة اللائق، وضمان الشفافية والمساءلة والتضمين والمساواة وإتاحة الفرص.

سابعاً– تمايز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

يقوم هذا البحث على دراسة التجارب السابقة للاقتصاد السوري، ودراسة الايجابيات والسلبيات التي واجهت اقتصادنا والبناء عليها لصياغة استراتيجية جديدة ينبثق عنها خطط وسياسات تساهم بالنهوض بالاقتصاد الوطني بشكل عام، والاستثمار الإنتاجي بشكل خاص.

بالإضافة إلى البحث في الاقتصاد السياسي للأزمة الراهنة، واقتراح خطة عمل ضمن الإمكانيات المتاحة والمتوقعة للشروع بإعادة البناء والتنمية خلال وبعد الحرب/الأزمة، بهدف الوصول إلى إدارة استثمارية مرنة وديناميكية ومتطورة.

ثامناً- الإطار الزمني للدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سياسات "اقتصاد السوق" في الاستثمار، وما هو أثر السياسات والإجراءات المتبعة على النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ما قبل فترة التحولات أي النصف الثاني من الثمانينات وصولاً إلى فترة الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة.

وسيتطرق البحث إلى مرحلة الحرب/الأزمة في سورية منذ عام 2011 وحتى وقتنا الراهن، وما رافقتها من عقوبات استهدفت الاقتصاد السوري، وما هي السياسات والإجراءات التي اتخذت في مواجهة هذه الأزمة، وتحليلها للوصول إلى مدى فعالية تلك السياسات والإجراءات، واقتراح خطة عمل يمكن من خلالها الشروع بعملية إعادة البناء والتنمية خلال فترة الأزمة الراهنة وبعدها.

الفصل الأول– مفهوم الاستثمار، التأصيل النظري والمدارس الاقتصادية:

يعتبر الاستثمار من المتغيرات الهامة في الاقتصاد الوطني، فمن خلاله يمكن توسيع التراكم الرأسمالي، ومعالجة الاختلالات الهيكلية الاقتصادية وكل ما ينجم عنها من بطالة وتضخم وركود، وما يؤدي إليه من فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة اقتصادياً أو كبرى المراكز الرأسمالية، ودول الأطراف (الدول النامية) التي تدور في فلكها؛ بل يتعدى ذلك إلى داخل البنية الاجتماعية لدول الأطراف ليزداد التفاوت الطبقي بين من يملكون ومن لا يملكون، بين العمل ورأس المال.

ونظراً لعدم اهتمام دول الأطراف بمحددات الاستثمار ولا بتحسين المناخ الاستثماري، غدت عوامل الطرد تطغى على عوامل الجذب الاستثماري؛ وهنا كان لا بد من العودة إلى الخلفيات النظرية للاستثمار، بالإضافة إلى مناقشة الجدل بين المدارس المؤيدة لسياسات الاستثمار في ظل التخطيط المركزي الشامل وما جرى لها من تطوير خلال السنوات التالية من تطبيقها في الاتحاد السوفييتي في عام 1928 كأول خطة خمسية، وبين التخطيط الرأسمالي التأشيري ومن أيدها من رواد المدرسة الكلاسيكية أو المدارس التي طوّرت الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية (الكينزية، المدرسة النقدية) للوصول إلى استنتاج يمكن من خلاله تكوين رؤية حول نقاط الارتكاز التي سيتم البناء عليها في الفصول التالية. وبناءً على ما سبق يحتوي هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته.

المبحث الثاني: تطور الاستثمار في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثالث: سياسات الاستثمار بين التخطيط المركزي والتخطيط التأشيري.

المبحث الأول- مفهوم الاستثمار وأهميته:

يؤدي الاستثمار دوراً هاماً في توسيع القاعدة الإنتاجية، ويحدد معدل التراكم الرأسمالي، كما يرتبط ارتباطاً مباشراً بالدخل والاستهلاك والادخار، بالإضافة إلى مستوى التشغيل والنمو والتنمية الاقتصادية. ونظراً لأهمية الاستثمار في الاقتصاد الكلي، وتعدد مصادره ومرتكزاته، بالإضافة إلى العوامل الجاذبة والطاردة له، سينطلق البحث من دراسة مفهوم الاستثمار وأهم محدداته ومكونات المناخ الاستثماري فيما يلي.

المطلب الأول- مفهوم الاستثمار:

يمثل الاستثمار الطلب على أموال الإنتاج، أو الفرق بين الدخل المتاح والطلب على الاستهلاك، وهو يقابل الادخار؛ غير أنه ليس بالضرورة أن يكون فائض الاستهلاك موجهاً للاستثمار، فالاكتناز مثلاً يؤدي إلى تجميد جزء من الادخار توقعاً لاستهلاك أو استثمار في المستقبل، أي أن الأموال لا تدخل في نطاق الاستثمار إذا بقيت كمدخرات أو لم يتم استخدامها في العملية الإنتاجية، وبالتالي لا يجوز احتسابها من ضمن رؤوس الأموال. حيث إن المال يبقى مال ولا يتحول إلى رأسمال إلا عندما يُضخ في أوردة الاقتصاد. كما أن الاستثمار يتناول الأصول الرأسمالية المادية والمالية والبشرية والمعلوماتية لتحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية، على أن تقيم القيم الحقيقية للأصول الرأسمالية في المستقبل بأعلى من قيمتها مع التأكد من البقاء ضمن هامش المخاطر المتوقع[1].

كما يعد الاستثمار أحد أوجه الفعاليات الاقتصادية الرئيسية إلى جانب الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، ويعتبر دور الاستثمار هاماً في الحياة الاقتصادية لسببين[2]:

- يؤثر الإنفاق الاستثماري على الطاقة الإنتاجية، فالإنفاق الاستثماري يرمي إلى الحصول على السلع الرأسمالية، لذلك يعد عاملاً حيوياً للنمو الاقتصادي المستقبلي، لأنه يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية.
- الطلب على سلع الاستثمار (أو السلع الرأسمالية) يشكل جزءاً كبيراً من الطلب الكلي على السلع.

وقد ميز جون ماينرد كينز* في كتابه "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود" بين معانٍ عدة للاستثمار، فهذا الأخير (هو الإضافة إلى قيمة رأس المال الحالي الناجمة عن النشاط الإنتاجي لفترة معينة)، أو إن الاستثمار مساو لقيمة ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لم يستهلك خلال الفترة المحددة. وعليه فالآلات والمعدات والمخزون من المنتجات

---

[1]- معروف هوشيار، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص32.

[2]- د. محمد عمرو، اتخاذ القرارات الاستثمارية في القطاع المالي، دار طلاس، دمشق، 2010، ص11.

*- جون ماينارد كينز (1883-1946) ولد في كامبريدج، اقتصادي وكاتب بريطاني شهير، وهو مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزي، وكان أحد أكثر المنظرين الاقتصاديين تأثيراً في القرن العشرين، وتولى العديد من المناصب الاستشارية الرسمية وغير الرسمية للعديد من الساسة، وكان من الشخصيات الرئيسية باتفاقية بريتون وودز، واشتهرت أبحاثه بعد فترة الأزمة الاقتصادية العالمية الذي أطلق عليها تسمية "أزمة الكساد العظيم".

النهائية (مواد أولية، نصف مصنعة، تامة الصنع) كلها تعد من قبيل رأس المال[3]. كما يعتبر الاستثمار أيضاً بأنه: ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك، وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه مع الأخذ بعين الاعتبار الإضافة إلى المخزون السلعي. وللاستثمار عدة أنواع، تختلف هذه الأنواع باختلاف الزاوية التي ينظر إليها منها، ويمكن تقسيمه إلى[4]:

1- **من منظور الاقتصاد الكلي:** إذ يقسم إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

- الآلات والمعدات: وهو أكثر الأنواع شيوعاً يشمل الاستثمار في المولدات الكهربائية، والسيارات، والصناعات العالية التقنية وغيرها. كما يشمل الاستثمار كلاً من العناصر المطلوبة للإحلال (اهتلاكات الآلات)، وللزيادة في رصيد رأس المال.

- المخزون: إن الإضافات الصافية إلى المخزون، خلال أي مدة من الزمن تحسب كجزء من الاستثمار الكلي، ويمكن زيادته وتخفيضه، إذ إنه العنصر المتقلب في الاستثمار الكلي.

- البناء والتشييد: مثل المساكن والمصانع والمراكز التجارية وغيرها.

2- **من منظور الأصول:** يمكن التفريق من خلال هذا المنظور بين الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:

- يشير الاستثمار الحقيقي إلى إقامة أصول مادية بغرض الاستخدام في إنتاج سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية عبر فترات متتالية (تركيب الآلات، وإقامة المصانع، طرق، والجسور، والمستشفيات..) ويسمى هذا النوع من الأصول برأس المال الثابت.

- يشير الاستثمار المالي إلى شراء الأسهم والسندات المتداولة في سوق الأوراق المالية، ولا يترتب على هذا النوع من الاستثمار أي نوع من الاستثمار الحقيقي إنما يقتصر على تغيير شخصية المالك (للسهم) أو تغيير شخصية الدائن (للسند)، ويترتب على الاستثمار المالي استثمار حقيقي فقط في حالة إصدار أسهم أو سندات جديدة لأول مرة بغرض تمويل إقامة أصول رأسمالية جديدة.

3- **من منظور الملكية:** ويمكن تقسيم الاستثمار من هذا الجانب إلى مكونين هما:

- الاستثمار الخاص: الدافع وراء الإنفاق الاستثماري في هذا القطاع غالباً يكون الربح المتوقع.

---

[3]- د. محمد عمرو، اتخاذ القرارات الاستثمارية في القطاع المالي، مرجع سبق ذكره، ص11.

[4]- المرجع السابق، ص11-14.

- الاستثمار العام: يتم الاستثمار تبعاً لبعض الاعتبارات ذات العلاقة بالرفاهية العامة، وأحياناً كثيرة تكون مستقلة عن توقعات الأرباح، وقد تستثمر الدولة في مشاريع خدمية يحجم القطاع الخاص عن الخوض فيها، أو لأجل موازنة التقلبات في الاستثمار الخاص للمحافظة على مستوى مرتفع من الدخل والاستخدام.

4- **من منظور بشري:** يمكن تقسيم الاستثمارات إلى بشرية وغير بشرية (مادية):

- يقصد بالرأسمال البشري "المعرفة التي يمتلكها أفراد المجتمع" نتيجة الاستثمار في رأس المال البشري (الملموس) مثل الإنفاق على تنشئة الأطفال، وكذلك الاستثمار في رأس المال البشري (غير الملموس) مثل التعليم والتدريب والصحة العامة وقابلية وإمكانية الانتقال للموارد الاقتصادية من مكان إلى آخر حسب ظروف الطلب على هذه الموارد.

- يقصد بالرأس مال المادي الإنفاق الاستثماري المتراكم على التطوير والتحديث، ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية. وبالإضافة إلى الاستثمارات المادية غير البشرية أو ما يعرف بالثروة (الأصح رأس المال). تتمثل هذه الاستثمارات في الإنتاج الذي تم تحقيقه خلال سنة في الأصول الإنتاجية على اختلاف أنواعها.

بناءً على ما سبق، فإن المستثمرين يتخذون قراراتهم وفقاً لعدة مؤشرات تهدف إلى الحفاظ على الأصول الثابتة والمتداولة المستخدمة في المشروع، بهدف تعظيم العوائد وتخفيض عامل المخاطرة إلى حدوده الدنيا، كما يبحث المستثمرون عن الاستقرار سواء السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي لضمان استقرار العائد وتقليل المخاطر أو الخسائر المحتملة.

وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، يشكل الاستثمار أداة حتمية للنمو وللتنمية الاقتصادية، لما يؤدي إليه من زيادة في الطاقة الإنتاجية وتشغيل اليد العاملة والتأثير الإيجابي على المؤشرات الاقتصادية الكلية؛ إلا أن كل ما سبق مرهون بكيفية توجيه تلك الاستثمارات. فقد توصلت بعض الدول من خلال سياسات استثمارية محددة إلى نتائج جيدة وهامة من النمو والتنمية الاقتصادية خلال سنوات معينة، ومنها على سبيل المثال: ألمانيا، واليابان، والاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية، وماليزيا والهند والبرازيل وغيرها من الدول التي حققت تقدماً اقتصادياً سريعاً (نسبياً) على الرغم من ظروفها الاقتصادية والسياسية الصعبة. وبالمقابل هنالك دول لم تحقق نتائج إيجابية، وبعض الأحيان منيت بنتائج سلبية جراء سياساتها الاستثمارية، وأغلب الدول العربية/الأطراف مثال على ما تم ذكره، وذلك عائد لعوامل متشابكة ومتداخلة (اقتصادية- اجتماعية وسياسية).

تتفق معظم الدراسات على أن الاستثمار يتضمن نوعين من العمليات؛ عمليات تؤدي إلى توسع في إقامة المنشآت والمشاريع، وعمليات تؤدي إلى تجديد الطاقات الإنتاجية في المشاريع القائمة. وبالتالي، يمكن ذكر أهم التعاريف الاقتصادية للاستثمار بما يأتي:

- الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي هو "الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة الأصول الرأسمالية في الاقتصاد الوطني والمحافظة عليها خلال فترة زمنية محددة"[5].

- ويعرّف الاستثمار أيضاً على أنه "التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة"[6].

- الاستثمار هو "الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد مبانٍ سكنية جديدة، ومصانع جديدة، وآلات جديدة، فضلاً على أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار هو الإضافات إلى المخزون، فضلاً عن رأس المال الثابت".

- ويعرّف على أنه: "الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل المعدات، والآلات، والإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى إطالة عمر الآلة وغيرها من الأصول أو زيادتها، وبالتالي فهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع"[7].

- ويعرّف بأنه "التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية" ، أو بعبارة أخرى" هو كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر، لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت، ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية."[8]

- كما أن الاستثمار هو الشيء المُنتِج الذي يستخدم لخلق قيمة في المستقبل[9].

- ويرى البعض أن الاستثمار يعني "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر".

- والبعض الآخر يعرف الاستثمار بأنه "التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل، تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم، مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الاستثمار يختلف عن الادخار الذي يعني "الامتناع عن جزء

---

[5]– العدبة علي، إشراف أ.د. الكفري مصطفى، آثار قوانين تشجيع الاستثمار على التجارة الخارجية في سورية، بحث أعد لنيل درجة الدكتوراة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2012، ص7-8.

[6]– اقتصاديات الاستثمار النظريات والمحددات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد السابع والستون، 2007، ص2.

[7]– لوعيل بلال، إشراف أ.د. ديب عبد الرشيد، دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2014، ص3-4.

[8]– المرجع السابق، ص3-4.

[9]– أ.د. الحريري محمد خالد، د. الجزائرلي ليلى، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2012، ص136.

من الاستهلاك الحالي من أجل الحصول على مزيد من الاستهلاك في المستقبل"، ويختلف الادخار عن الاستثمار بأن الادخار لا يحتمل أي درجة من المخاطرة[10].

وبناءً على ما سبق يمكننا القول بأن الاستثمار: هو توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية محددة (مهما كان نوع المشروع جديد، أم توسيع/ تطوير مشروع إنتاجي قديم..) بغية الحصول على قيمة مضافة خلال فترة زمنية محددة. ولكن يتوقف حجم وتدفق المشاريع الاستثمارية الإنتاجية على مدى نجاح السياسات الاستثمارية المتبعة لتأمين الظروف المناسبة لهذه الاستثمارات؛ فما هي محددات الاستثمار؟ ومما يتكون المناخ الاستثماري؟ فيما يأتي ستتم الإجابة على هذه الأسئلة.

المطلب الثاني- محددات ومناخ الاستثمار:

أولاً- محددات الاستثمار: يعتبر الاستثمار عنصراً متقلباً في الاقتصاد الوطني، لذا فإن تفسير تقلباته أمر بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي عبر البحث في محدداته. ويمكننا إيجاز أهم محددات الاستثمار في النقاط الآتية[11]:

- سعر الفائدة: يتحقق جزء كبير من الإنفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض، وهنا فإن سعر الفائدة له تأثير قوي في مستوى الاستثمار، بحيث أن زيادة معدلات الفائدة تؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمار الذي يعتمد على الاقتراض، والعكس صحيح.

- توقعات الاستثمار: يعتبر القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر مبنياً على توقعات وتنبؤات مستقبلية إيجابية بنسبة كبيرة، لأنه لو رأى متخذ القرار الاستثماري أن هناك خسارة في المستقبل لما اتخذ قرار الاستثمار. وبالتالي، فإن الاستثمار له علاقة مع تنبؤ المستثمر، فكلما كان التوقع بالربح في هذا الاستثمار كبيراً كلما ازداد تطبيق الاستثمار، وبالتالي الزيادة في قيمته.

- مستوى الأرباح: إذا كان هناك طلب كبير على السلع والخدمات المنتجة من قبل المستثمر، فإنه يعود بفائدة كبيرة على هذا الأخير(ارتفاع مستوى الربح بالنسبة للمستثمر)، ولهذا يفضل زيادة استثمار أمواله في إنتاج تلك السلع والخدمات عوضاً عن توظيفها في البنوك من أجل الحصول على الفائدة؛ أي أن ارتفاع مستوى الأرباح يؤدي إلى رفع قيمة الاستثمار، وبالتالي توجد علاقة إيجابية بين مستوى الأرباح وقيمة الاستثمار.

- معدل التغير في الدخل: حسب نظرية المعجل (المعجل يوضح سلوك الاستثمار في المخزون من السلع، وتبين نظرية المعجل أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات من حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بالدخل الوطني، بمعنى آخر أن

---

[10] – د. مقابلة ايهاب، بحث حول دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مفاهيم أساسية حول طبيعة الاستثمار. ص2 بحث منشور على الموقع: Binder.pdf20%586http://www.cba.edu.kw/mouneer/download/

[11]– لوعيل بلال، إشراف أ.د. ديب عبد الرشيد، دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية، مرجع سابق، ص6-7. بتصرف.

حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في مستوى الدخل.)، فإن الاستثمار لا يتأثر بمستوى الدخل الوطني بقدر ما يتأثر بمعدل التغير فيه، وبالتالي فإن ارتفاع مستوى الدخل الوطني يؤدي إلى الزيادة في معدل تغيره ومن ثم ارتفاع قيمة الاستثمار.

- مدى توفر النقد الأجنبي: معظم السلع الرأسمالية، وخاصة في البلدان النامية، يتم استيرادها من الخارج، مما يخلق حاجة إلى النقد الأجنبي، وفي حال عدم توفر النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات لأسباب متعددة، فإن ذلك يؤثر سلباً في القرار الاستثماري[12].

- سعر الصرف: لا يكفي توفر النقد الأجنبي لاتخاذ القرار الاستثماري، بل هنالك أهمية بالغة لعدم تذبب سعر الصرف إلا ضمن حدود مقبولة. ولهذا العامل أهمية بالغة سواء في جانبي العرض أو الطلب على سعر الصرف.

- الاستقرار الاقتصادي: يساهم الاستقرار الاقتصادي في تبسيط عملية التوقعات، حيث إن عدم الاستقرار الاقتصادي يقيد الاستثمار، مثل ازدياد معدلات التضخم، أو تغير سعر العملة الوطنية، أو الأزمات الاقتصادية وحتى السياسية، وحتى عبء الدين الخارجي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي. لجميع ما ذكر دور مهم في القرار الاستثماري.

بالإضافة إلى الدور المهم لمحددات الاستثمار المذكورة آنفاً، هنالك عوامل أخرى لا تقل أهمية عنها، والتي يعبر عنها بـ"مناخ الاستثمار" وفيما يأتي نستعرض أهم مكونات مناخ الاستثمار.

ثانياً- مناخ الاستثمار:

مناخ الاستثمار هو: مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار. وهناك بعض الاختلاف بين مفهوم مناخ الاستثمار ومفهوم بيئة الاستثمار أو الأعمال التي تعبر عن مزيج من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الحالة التشغيلية. وتشمل بيئة الأعمال عدد من العوامل مثل: العملاء والموردين والمنافسين والمالكين، كما تشمل التحسينات في التكنولوجيا، والقوانين والأنشطة الحكومية، والسوق والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية والموارد المتاحة. ويمكن القول بأن بيئة الاستثمار هي انعكاس عن مناخ الاستثمار، أو أن بيئة الاستثمار هي نتيجة عن مناخ الاستثمار إذا أخذناها من منظور السبب والنتيجة.

[12]- اقتصاديات الاستثمار النظريات والمحددات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مرجع سبق ذكره، ص14.

كما أن مكونات مناخ الاستثمار متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير أيضاً. ويمكن تصنيف مكونات مناخ الاستثمار في مجموعتين من العناصر التي يبني عليها المستثمر قراره، بحيث تؤثر كل منها باتجاه محدد في مناخ الاستثمار، الأولى العناصر الجاذبة للاستثمار، والثانية العناصر الطاردة للاستثمار[13]:

1- مجموعة العناصر الجاذبة للاستثمار:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتوفير البنى التحتية واتساع حجم السوق الداخلي، وثبات سعر صرف العملة المحلية.
- وضوح القوانين وسهولة الحصول على الترخيص وإجراءات تنفيذ الاستثمار، وآلية التعامل مع الجهات الرسمية في البلد المضيف. واحترام البلد المضيف للاتفاقات التي يعقدها مع الغير، وتوفير الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد.
- وضوح السياسة المالية والمنظومة الضريبية ومدى ملائمتها لمتطلبات الاستثمار الأمثل. وتحقيق عائد مجزي للاستثمار.
- نجاح مشاريع سابقة في البلد المضيف.

1-مجموعة العناصر الطاردة للاستثمار :

تختلف العناصر المعوقة للاستثمار في البلدان العربية من بلد لآخر. ويمكننا تحديد هذه المعوقات وفقًا لما يأتي:

- عدم توفر الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي.
- القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل الأرباح.
- عدم ثبات سعر صرف العملة المحلية.
- البيروقراطية وصعوبة إجراءات التسجيل والترخيص.
- عدم توفر البنى التحتية (الأساسية) ومحدودية السوق المحلية.
- عدم وضوح قوانين الاستثمار وكثرتها وتضاربها.

[13]- أ.د. الكفري مصطفى، مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، جمعية العلوم الاقتصادية، 2008، ص2-3.

- عدم توفر عناصر الإنتاج وصعوبة الاستيراد من الخارج.
- تفشي الفساد الإداري وخاصة في الإدارة الاقتصادية.
- عدم توفر دراسات مسبقة عن فرص الاستثمار المتاحة.
- عدم وجود حوافز كافية للصناعات المحلية.

إن الاهتمام بالمناخ الاستثماري، وتقوية عوامل الجذب ومحاولة تلافي وتقليص مجموعة العوامل الطاردة للاستثمار أمر في غاية الأهمية، وخاصة في ظروف سورية الحالية التي نحن فيها بأمس الحاجة إلى تقوية العوامل الجاذبة للاستثمارات، مع التشديد والانتباه على أهمية ألا يكون ذلك على حساب سيادتنا الوطنية، ومصالحنا الاقتصادية. حيث إن الاستثمار في الظروف العادية له أهمية بالغة في أي اقتصاد كان، وتتضاعف هذه الأهمية في ظرفنا الراهن، وفيما يأتي سيتم البحث في أهمية الاستثمار.

المطلب الثالث– أهمية الاستثمار:

يعد الاستثمار قاطرة النمو الاقتصادي، لأنه يؤدي إلى قيام العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية وفي مختلف المجالات ويخلق فرص عمل جديدة، كما يوفر فوائض مالية للحكومة وللأفراد، يتم عادة إعادة استعمالها بتأمين احتياجاتهم مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتوسيع الاستهلاك وتحسين مستوى معيشة المواطن[14]. أي تتلخص أهمية الاستثمار في زيادة الدخل وتنويع مصادره، من خلال زيادة الإنتاج وبشكل خاص في الاستثمار المنتج لوسائل الإنتاج. وعلى مستوى الاقتصاد الوطني يسهم الاستثمار في زيادة الإنتاج، وبالتالي تقليص حدة الضغوط على الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة للدولة، عبر القيم المضافة المتحققة منه، وما يخلقه من دعم للميزان التجاري ولميزان المدفوعات، وكذلك توليد فرص عمل جديدة مما يساهم في تقليل نسبة البطالة، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، وصولاً إلى دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتبرز أهمية الاستثمار في سورية نتيجة الظروف الراهنة، في ظل عدم توفر مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات، وتراجعها أصلاً، وضعفها في الأساس. لذا لا بد من إيلاء الاهتمام الكافي بالاستثمار الإنتاجي عبر توفير الشروط اللازمة لجذب وتطوير وإعادة هيكلة البنية الاستثمارية في الاقتصاد السوري؛ أي بتوفير مناخ استثماري ملائم بما يشجع رؤوس الأموال للاستثمار في القطاع الإنتاجي المنتج لوسائل الإنتاج بالدرجة الأولى والمنتج للسلع الاستهلاكية بالدرجة الثانية، أو الاستثمار في الزراعة نظراً لتراجعها وتراجع الأمن الغذائي. وذلك بما ينسجم مع الواقع السوري ومع النظرية

[14]– أ.د. الكفري مصطفى، مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مرجع سبق ذكره، ص2.

الاقتصادية. ولكن اختلفت المدارس الاقتصادية فيما بينها على تفسير الاستثمار. فما هي وجهة نظر المدارس الاقتصادية بالاستثمار؟ وكيف عرفته؟ وما هي منطلقاتها وأسبابها في الاختلاف فيما بينها؟ تشكل هذه الأسئلة محاور المبحث التالي.

المبحث الثاني- تطور سياسات الاستثمار في الفكر الاقتصادي:

تعاقبت المدارس الاقتصادية، وأحياناً أظهرت أفكاراً متباينةً في تفسيرها للمتغيرات الاقتصادية، وآلية تحقيق التنمية الاقتصادية. ولا بد من الإشارة إلى أن الاختلاف فيما بين المدارس الاقتصادية كان نتيجة الحقبة الزمنية التي ظهر فيها روادها؛ فالفيزيوقراطيون* اعتبروا الزراعة أم الثروة ومن خلال المنتج الصافي في الزراعة يتحقق الربح، وذلك كون المجتمع كان يمر في مرحلة الإقطاعية أو كانت هي السائدة كتشكيلة اقتصادية- اجتماعية. أما المدرسة الكلاسيكية وأبرز روادها كان آدم سميث ودافيد ريكاردو، وهي المدرسة التي نادت بالحرية الاقتصادية والعمل على مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر"، كانت مجتمعاتهم قد دخلت مرحلة الرأسمالية؛ ما يفسر ظهور النظريات التي تنادي بالحرية الاقتصادية. وعندما تبلورت الرأسمالية، نوعاً ما، ظهرت المدرسة الماركسية التي نادت بالاشتراكية، وطورت نظرية القيمة لدى المدرسة الكلاسيكية، واعتبرت القيمة الزائدة مصدر الربح. وحينما تفاقمت مشكلات الرأسمالية نتيجة المزاحمة وفوضى الإنتاج، دخلت الدول الرأسمالية في أزمة اقتصادية دورية عميقة في عام 1929 سميت بـ"أزمة الكساد العالمي" ظهرت أفكار جون مايناردكينز في كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" مقترحاً آليات للخروج من تلك الأزمة. أي لم تظهر الأفكار والمدارس الاقتصادية من فراغ بل كانت وليدة الحقبة الزمنية التي ظهرت فيها، وذلك كون "نمط المعيشة يحدد ويفرض نمط الوعي الذي يتناسب معه". وفي هذا المبحث نستعرض أهم الأفكار والمدارس الاقتصادية التي تناولت موضوع الاستثمار.

المطلب الأول- الاستثمار لدى المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية:

تظهر أهمية المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية في إبرازها للعلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، واعتبروا الادخار مصدر الثروة. وبحثوا في تكوين رأس المال، بالإضافة إلى دور تقسيم العمل في تراكم رأس المال للوصول إلى الكفاءة الإنتاجية المتخصصة لدى المنتجين المستقلين؛ كما بحثوا في الرأسمال المنتج والرأسمال غير المنتج لتشخيص مصدر

*- الفيزيوقراطية أو المذهب الطبيعي: مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر، وذهب أصحابه إلى القول بحرية الصناعة والتجارة، وبأن الأرض هي مصدر الثروة كلها، وأهم رواد هذا المذهب الدكتور فرنسوا كيناي (1694-1778).

الاستثمار الصافي. وبناء على ما سبق سيتطرق البحث في هذا المطلب إلى أبرز مساهمات كل من آدم سميث (1723-1790) * ودافيد ريكاردو (1772-1823) * وجان باتيست ساي (1767-1832)* في نظريات الاستثمار.

أولاً- علاقة الادخار بالاستثمار:

بحث الكلاسيكيون في فكرة الفائض الاقتصادي الذي ينتج عن وجود فائض عن الاستهلاك يسمى بالادخار، وذهبوا إلى أن الادخار يرتبط بالاستثمار بعلاقة طردية؛ وتوصلوا إلى تحليلهم المعروف بنظرية تكوين رأس المال. فما هو الادخار بحسب هذه المدرسة؟

الادخار في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية: هو القوى الشرائية السائلة والمتوفرة، والتي يتم استبعاد استعمالها في الاستهلاك، بقصد استخدامها في الحصول على اللوازم من المواد الغذائية للعمال، والمواد الأولية وأدوات العمل في مختلف الورشات؛ وهو إذن عملية استثمار يترتب عنها بناء طاقة إنتاجية جديدة أو إحداث تراكم. وبالتالي فإن الكلاسيكيين قد نظروا إلى الادخار على أنه مصدر للاستثمار، والعلاقة بينهما علاقة وطيدة. ويعتبر آدم سميث أن الادخار والعمل شرطان ضروريان لإثراء الأمة، ويشاركه في الرأي جميع رواد الفكر الكلاسيكي ومنهم دافيد ريكاردو وجان باتيست ساي[15].

وكون الادخار يعتبر مصدر الاستثمار وبالتالي مصدر التراكم الرأسمالي، فإذاً هو مصدر للثروة بحسب آدم سميث. وإن ارتفاع الأرباح يعتمد على مقدار الأجور المقدمة للعمال، بالإضافة إلى الريع وذلك كون الصناعة مصدر تكوين رأس المال لدى هذه المدرسة وليست الزراعة[16].

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع أرباح رأس المال وانخفاضه يعتمدان على الأسباب نفسها التي تسبب ارتفاع أجور العمل وانخفاضها، وازدهار ثروة المجتمع أو انحطاطها؛ ولكن تلك الأسباب تؤثر في كل منهما بطريقة تختلف عن الأخرى. إن زيادة رأس المال التي تزيد الأجور، تميل إلى تخفيض الأرباح. فعندما تُحوّل رؤوس أموال عدة مستثمرين أغنياء إلى المنتَج نفسه فإن تنافسهم يميل إلى تخفيض الأرباح؛ وعندما تحصل زيادة مماثلة في رأس المال في مختلف المنتجات

---

*- آدم سميث (1723-1790): فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد اسكتلندي، يعد مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي، ومن رواد الاقتصاد السياسي، وأبرز كتاباته "ثروة الأمم"، درس الفلسفة في جامعة غلاسكو، كلية باليول في جامعة اكسفورد.

*- دافيد ريكاردو (1772-1823): اقتصادي سياسي بريطاني، وهو واحد من أكثر الاقتصاديين الكلاسيكيين تأثيراً، شرح قوانين توزيع الدخل القومي في الاقتصاد الرأسمالي، وله النظرية المعروفة باسم قانون الميزة النسبية، وأهم كتبه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب".

*- جان باتيست ساي (1767-1832): مفكر وعالم اقتصاد، وهو من أبرز أنصار المذهب الحر في القرن التاسع عشر، وهو من أوائل الاقتصاديين الذين بحثوا في القضايا الاقتصادية على ضوء التطورات التي جاءت بها الثورة الصناعية، وأبرز عباراته "العرض يخلق الطلب المقابل له". وكان عضواً في الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم، والأكاديمية الروسية للعلوم.

[15] - بابا عبد القادر، إشراف د. باشي أحمد، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص3.

[16] - المرجع السابق، ص4.

المعمول بها في المجتمع نفسه، فلا بد للتنافس من أن يؤدي إلى النتيجة نفسها[17]. أي أن جزءاً كبيراً من الأرباح يخصص لزيادة التراكم الرأسمالي، وبالتالي زيادة إمكانية الربح مستقبلاً وزيادة الادخار، أي أن العلاقة بين الربح والادخار علاقة طردية وبين الأرباح والأجور علاقة عكسية. لذا اهتم الكلاسيكيون بالادخار كونه مصدر التراكم الرأسمالي، أي له علاقة بالاستثمار وتقوية التنمية الاقتصادية. كما أن آدم سميث يرى بأن هنالك علاقة بين زيادة تراكم رأس المال ودور تقسيم العمل في تلك الزيادة، فبدون تقسيم العمل لا يمكن زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبالتالي لا يمكن زيادة رأس المال. فما هي العلاقة بين تقسيم العمل والتراكم الرأسمالي؟

ثانياً- العلاقة بين تقسيم العمل والتراكم الرأسمالي لدى آدم سميث:

يربط آدم سميث على نحو عبقري بين رأس المال وتقسيم العمل، ويصفهما بعلاقة تبادلية، فتقسيم العمل يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال، وهذه الأخيرة تتطلب تقسيم العمل للاستفادة منها. أي أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة التشغيل والإنتاجية وبالتالي الإنتاج.

ويرى سميث بأن الزيادة في كمية العمل التي يمكن للعدد نفسه من العمال أن يقوموا بها نتيجة تقسيم العمل، إنما تعزى إلى ثلاثة ظروف مختلفة[18]:

1- زيادة المهارة لدى كل عامل متخصص.

2- توفير الوقت المهدور في الانتقال من نوع معين من العمل إلى نوع آخر.

3- اختراع واستخدام عدد كبير من الآلات التي تسهل العمل وتختزله، وتمكن عاملاً واحداً من القيام بعمل عدة عمال.

والجدير بالذكر أن تقسيم العمل يؤدي إلى العديد من المزايا، إلا أنه لم يصدر في الأساس عن أي قصد أو حكمة إنسانية كانت تتوقع تلك الثروة التي تسبب بها تقسيم العمل. بل هو نتيجة ضرورية، وإن كانت بطيئة وتدريجية لميل معين في الطبيعة البشرية لا يتطلع إلى فوائد موسعة كهذه؛ إنه الميل إلى التعويض، ومقايضة شيء ما لقاء شيء آخر ومبادلته[19].

إذاً، قوة التبادل تعطي الفرصة لتقسيم العمل، وينبغي لمدى هذا التقسيم أن يكون دائماً محدوداً بمدى هذه القوة، أو بعبارة أخرى بحجم السوق. ففي الأسواق الصغيرة جداً لا يجد أي شخص حافزاً يدفعه للتفرغ بشكل كامل في عمل واحد، وذلك

[17]- Smith Adam, The Wealth of Nations, Metalibari, New York,2007, p46-47 .

[18]- Ibid, p 6-7.

[19]- Ibid, p8.

لافتقاد القوة لمبادلة كل ما يزيد عن إنتاج عمله الخاص، الفائض عن استهلاكه الخاص، مقابل ما يحتاج إليه من بعض منتجات عمل منتِجين آخرين[20].

ومما سبق، يتضح التأثير المتبادل بين العمل ورأس المال، وكون العمل محور الإنتاج والتراكم. لذا اعتبر آدم سميث العمل بمثابة القوة المحركة لرأس المال، وقد قسم العمل إلى قسمين: عمل منتج، وعمل غير منتج. فما هما العمل المنتج والعمل غير المنتج؟

ثمة نوع من العمل يضيف قيمة إلى موضوع العمل خلال عملية الإنتاج، ونوع آخر ليس له نفس المفعول. فالأول الذي يضيف قيمة يمكن أن يسمى منتجاً لأنه ينتج قيمة، والثاني عملاً غير منتج. فالعامل يضيف قيمة إلى المواد التي يعمل فيها، قيمة إعالته، وقيمة ربح صاحب المصنع أو المالك. في حين عمل الخادم العادي، على العكس من ذلك، لا يضيف قيمة إلى أي شيء. وعلى الرغم من أن العامل أو الحرفي يستوفي أجره من معلّمه، فهو لا يكلفه نفقة في الحقيقة، ذلك لأن تلك الأجور تعوّض عادة مع الربح، في القيمة المحسنة للسلعة التي يستعمل فيها عمله. أما إعالة الخادم فلا تعوض أبداً. والرجل الذي يعيل عدداً كبيراً من العمال أو الحرفيين يثري، والرجل الذي يعيل عدداً كبيراً من الخدم العاديين يفقر[21].

كما أن كل العاملين المنتجين وغير المنتجين، وجميع أولئك الذين لا يعملون أبداً، يعيشون من الإنتاج السنوي لأرض البلد وعماله. ولا يمكن لهذا الإنتاج، مهما عظم، أن يكون لا متناهياً، بل لا بد من حدود معينة؛ وبناء عليه، بقدر ما تستخدم نسبة كبرى أو صغرى منه في أية سنة من السنوات في إعالة الأيدي غير المنتجة، تبقى منه نسبة (كبرى / صغرى) في حالة أخرى للأيدي المنتجة، ويكون إنتاج السنة التالية أكبر أو أصغر حسب الحالة، علماً بأن الإنتاج السنوي الكامل، إذا تم استثناء ما تنتجه الأرض من تلقاء ذاتها، يأتي من العمل المنتج[22].

وبذلك ميّز آدم سميث بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، واعتبر بأن العمل المنتج يؤدي إلى تراكم رأس المال ويزيد من حجم التشغيل وامتصاص البطالة، أما العمل غير المنتج يشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الاقتصاد والمجتمع. إن إيجاد العلاقة بين تقسيم العمل والتراكم الرأسمالي ليست الإسهام الوحيد للمدرسة الكلاسيكية، بل توجد إسهامات كثيرة، ومنها نظرية القيمة–العمل لدى دافيد ريكاردو، ودور العرض والطلب لدى جان باتيست ساي..

---

[20] – Ibid, p10.

[21] – Ibid, p174.

[22] – Ibid, p175.

ساهمت المدرسة الكلاسيكية بإضافات علمية هامة فيما يخص مفهومي الاستثمار ورأس المال، ودورهما في التنمية الاقتصادية، إلا أن هذه الأفكار تعرضت لانتقادات هامة من النظريات التي ظهرت لاحقاً مثل المدارس الاقتصادية الماركسية والكينزية.

من بين الانتقادات الموجهة لآدم سميث في تصوره لتراكم رأس المال، أنه مفهوم ضيق يقتصر على زيادة تشغيل العمال المنتجين، أو زيادة قدرتهم الإنتاجية، مثلما يذكر في كتابه ثروة الأمم «لكي نرفع قيمة الناتج السنوي للأرض وللعمل في أمة، لا يوجد سبيل آخر غير زيادة العمال المنتجين، أو زيادة القدرة الإنتاجية للعمال». وهي زيادة تتطلب زيادة رؤوس الأموال لمواجهة العدد الإضافي من العمال المشغلين في الإنتاج. وهنا يظهر عدم نجاح آدم سميث في تشخيص العمل من ضمن عناصر رأس المال. كما خلط ريكاردو بين علاقة رأس المال المتغير بالدائم[23]. بالإضافة إلى أن مقولة جان باتيست ساي حول "العرض يخلق الطلب المساوي له" أثبتت الوقائع عدم صحتها.

وعلى الرغم من الانتقادات الهامة التي وُجهت للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، إلا أنها وضعت حجر الأساس للنظريات التي ظهرت بعدها؛ فقد بنى كارل ماركس* وفريدريك إنغلس* نظريتهما الاقتصادية بناء على مدرسة القيمة بالعمل والتي أبرز روادها آدم سميث ودافيد ريكاردو. فما هي إسهامات النظرية الماركسية في ميدان الاستثمار؟

المطلب الثاني- الاستثمار حسب النظرية الاقتصادية الماركسية:

يشير كارل ماركس في مقدمة مؤلفه "رأس المال" بأن الكتاب الأول من المؤلف مخصص لدراسة عملية إنتاج الرأسمال، وفي الكتاب الثاني عملية تداول الرأسمال، وفي الكتاب الثالث أشكال العملية الرأسمالية ككل، أما الكتاب الرابع فخصص لتاريخ النظريات الاقتصادية؛ ويشرح بشكل تفصيلي الصيرورة التاريخية لنشوء الرأسمالية كتشكيلة اقتصادية-اجتماعية، ومن ثم آلية تطور الرأسمالية، وصولاً إلى حتمية زوال الرأسمالية بناء على التناقضات القائمة في قلب النظام الرأسمالي.

استند كارل ماركس في نظريته الاقتصادية على المدرسة الكلاسيكية بالاقتصاد، وعلى وجه الخصوص إسهامات كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو في مفهوم القيمة، وطوّر نظرية القيمة بحيث أصبح لدى الماركسية مفهوم خاص للقيمة تميزت فيها عن غيرها؛ وبناء على المفهوم الخاص للقيمة لدى ماركس، استنتج بأن الربح يأتي من القيمة الزائدة، وهذه الأخيرة تنقسم إلى جزأين، أحدهما يخصص للتراكم الرأسمالي، والثاني لا يدخل العملية الإنتاجية (اكتناز، نفقات شخصية..). إن الجزء المخصص للتراكم الرأسمالي الذي يدخل للإنتاج من جديد ينقسم إلى جزأين رأس مال ثابت ورأس مال متغير، أي

---

[23] – بابا عبدالقادر، إشراف د. باشي أحمد، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص7.

*– كارل ماركس (1818–1883): فيلسوف واقتصادي ألماني، وقد عرفت نظرياته عن المجتمع وفي الاقتصاد والسياسة بالماركسية. وأبرز كتبه "رأس المال".

*– فريدريك إنغلس (1820–1895): فيلسوف ألماني، يعتبر من مؤسسي النظرية الماركسية إلى جانب كارل ماركس، وبعد وفاة كارل ماركس نشر إنغلس الجزئين الثاني والثالث من كتاب رأس المال.

(سواء تطوير أو توسيع العمل الحالي، أو استثمارات جديدة) فتولد قيمة مضافة جديدة وهكذا.. ومن ثم يربط كارل ماركس الاستثمار ببنية المجتمع الاقتصادي الاجتماعي أي من خلال علاقته برأس المال. فما هو مفهوم القيمة لدى المدرسة الماركسية؟ وما دور القيمة في تحديد الاستثمار والتراكم الرأسمالي بحسب هذه المدرسة؟

أولاً- نظرية القيمة:

1- القيمة عند كارل ماركس:

ينطلق كارل ماركس من خلال شرحه نظرية القيمة بتوضيح ماهية البضاعة، فيرى بأن البضاعة أولاً، شيء يلبي بفضل خصائصه، حاجة من الحاجات البشرية وطبيعة هذه الحاجات سواء كان مصدرها المعدة أم الخيال لا تغير في الأمر شيئاً. وهي، ثانياً، شيء يمكن مبادلته بشيء آخر. حيث إن منفعة الشيء تجعل له قيمة استعمالية، ولا تتحقق القيمة الاستعمالية إلا من خلال الاستخدام أو الاستهلاك. وإن القيم الاستعمالية تشكل المضمون المادي للثروة مهما كان الشكل الاجتماعي لهذه الثروة. وفي ظل المجتمع الرأسمالي، تعتبر القيمة الاستعمالية في الوقت ذاته حاملاً مادياً للقيمة التبادلية. أما القيمة التبادلية (أو القيمة باختصار) فهي، تعبر عن العلاقة/النسبة في مبادلة عدد من القيم الاستعمالية من نوع ما بعدد من القيم الاستعمالية من نوع آخر[24].

وكقيم استعمالية، تختلف البضائع عن بعضها البعض من الناحية الكيفية بالدرجة الأولى. أما بوصفها قيماً تبادلية فلا يمكن أن تختلف إلا من الناحية الكمية؛ وبالتالي فإنها لا تحتوي على أي شيء من القيمة الاستعمالية. وإذا تجردنا عن القيمة الاستعمالية لأجساد البضائع فلا يتبقى لدى هذه الأجساد سوى خاصية واحدة هي أنها منتجات للعمل[25].

ويشير ماركس إلى أن البضائع بوصفها قيماً ليست إلا كميات محدودة من وقت العمل المتبلور[26]. يميز كارل ماركس بين الطابع المزدوج للعمل في إنتاج البضائع، حيث يقسم العمل إلى عمل ملموس وعمل مجرد، ويرى بأن العمل الملموس يعطي البضاعة قيمتها الاستعمالية، أما العمل المجرد فيعطيها القيمة التبادلية. وبالتالي، يؤكد بأن العنصر المشترك بين جميع البضائع ليس العمل الملموس في فرع معين من الإنتاج، وليس عملاً من نوع خاص، بل هو العمل الإنساني المجرد، العمل الإنساني بشكل عام. ويرى بأن كمية القيمة تتحدد بوسطي كمية العمل الضروري اجتماعياً، أو بوسطي وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج بضاعة معينة.

---

[24] – Marx Karl, CAPITAL, Lawrence & Wishart E Book, 2010,p 45-47.

[25]– Ibid, p48.

[26] – Ibid, p49.

وبعد تحليل مفصل للصفة المزدوجة للعمل المتجسد في البضائع، ينتقل ماركس إلى تحليل أشكال القيمة والنقد. حيث درس التفاعل التاريخي لتطور التبادل، بدءاً من أعمال التبادل الإفرادية والعرضية (الشكل البسيط، منفرد أو طارئ للقيمة: كمية معينة من بضاعة ما تبادل مقابل كمية معينة من بضاعة أخرى.) وحتى الشكل العام للقيمة عند تبادل عدد من البضائع المختلفة ببضاعة واحدة معينة، وحتى الشكل النقدي للقيمة، أي المعادل العام.

من خلال المفهوم السابق للقيمة، لدى كارل ماركس في كتابه رأس المال، توصل إلى معالجة الأشكال المختلفة للقيمة الزائدة، فأشار إلى نشوء مصدر القيمة الزائدة، وكان أول من عالج القيمة كما هي، مجرداً إياها من أشكالها الخاصة، أي طوّر المفهوم المادي للقيمة لدى المدرسة الكلاسيكية، فكشف بذلك عن الجوهر الحقيقي للاستثمار الرأسمالي. فما هي القيمة الزائدة بحسب كارل ماركس؟

2- القيمة الزائدة:

في درجة ما من تطور إنتاج البضائع يتحول النقد إلى رأس مال، لقد كانت الصيغة البسيطة لتداول البضائع ب-ن-ب (بضاعة- نقد- بضاعة)، أي بيع بضائع في سبيل شراء غيرها. أما صيغة رأس المال العامة فهي بالعكس: ن-ب- نَ (نقد- بضاعة- نقد أكبر)، أي شراء في سبيل بيع (مع ربح). إن هذه الزيادة في القيمة الأولى للنقد، الذي وضع قيد التداول، هي ما يسميه ماركس القيمة الزائدة. ومن أجل الحصول على القيمة الزائدة، يشير ماركس إلى أنه «يجب أن يتمكن صاحب المال من اكتشاف بضاعة في السوق، لها قيمة استعماليه تتميز بميزة خاصة، هي أن تكون مصدراً للقيمة[27]». أي سلعة، تكون عملية استهلاكها في الوقت نفسها عملية تخلق قيمة. وبالفعل، فهذه السلعة موجودة، إنها قوة العمل الإنساني، إن استهلاكها هو العمل، والعمل يخلق القيمة.

يميز ماركس شكلين للقيمة الزائدة: القيمة الزائدة المطلقة والقيمة الزائدة النسبية. ومن أجل الوصول إلى جوهر القيمة الزائدة اختلف كارل ماركس مع أسلافه حول تقسيم رأس المال إلى ثابت ومتغير؛ حيث يرى بأن الرأس مال المتغير هو عبارة عن قيمة قوة العمل، وكل ما عدا ذلك هو رأس مال ثابت. ومن خلال هذه الحقيقة ينطلق لشرح مفهوم القيمة الزائدة. حيث يوضح بأن صاحب المنشأة يشغل العامل لمدة (12) ساعة على سبيل المثال، إلا أنه لا يدفع للعامل كأجر سوى قيمة (6) ساعات (أي نفقات إعالة العامل وعائلته، ويسميها وقت العمل الضروري اجتماعياً، وفي الساعات الست الأخرى -أي وقت العمل الزائد- يعطي إنتاجاً زائداً، لا يدفع الرأسمالي أجرة عنه، أي يعطي القيمة الزائدة.) ومن أجل التعبير عن درجة استثمار الرأسمال لقوة العمل، يجب مقارنة القيمة الزائدة، لا بالرأسمال كله، بل بالرأسمال المتغير. أي أن معدل القيمة الزائدة يصبح وقت العمل الزائد/ وقت العمل الضروري، أو القيمة الزائدة/الرأسمال المتغير. وفي مثالنا

[27] – Ibid, p177.

إن معدل القيمة الزائدة (الاسم الذي أطلقه ماركس على هذه العلاقة) سيكون في مثالنا 6/6 أي 100%. وتنجم القيمة الزائدة النسبية عن إنقاص وقت العمل الضروري، فيزداد بالتالي وقت العمل الزائد.

إن قيمة قوة العمل إنما تحددها كمية العمل الضروري لإنتاج وسائل عيش العامل. فإذا ازدادت إنتاجية العمل في الفروع التي تنتج سلع الاستهلاك، هبطت قيمة سلع الاستهلاك، هذا يعني انخفاض قيمة قوة العمل، بالتالي، انخفاض وقت العمل الضروري، وبالمقابل يزداد وقت العمل الزائد.

أما القيمة الزائدة الإضافية: وهي نوع من القيمة الزائدة النسبية عن طريق استخدام آلات حديثة ذات إنتاجية أكبر، ويستمر ذلك لفترة محدودة. لغاية أن يصبح لدى الجميع الآلات الحديثة نفسها، وبالتالي يصبح معدل الإنتاجية ذاته.

يرى ماركس بأن نقطة الانطلاق تكون من القيمة الزائدة، حيث يحصل أصحاب رؤوس الأموال على أرباح يستخدمونها في إعادة الإنتاج أو في مشروعات جديدة قد تدر عليهم أرباحاً جديدة. ومن هنا درس ماركس علاقة الاستثمار بالتراكم الرأسمالي.

ثانياً– الاستثمار والتراكم الرأسمالي:

بعد أن يبدأ الرأسمالي ببيع بضاعته في السوق، يحصل على تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى الربح (القيمة الزائدة)، وفي هذا السياق يكون الرأس مال قد عاد إلى شكله الأولي أي نقد، ولكن بكمية أكبر. ينطلق الرأسمالي لإعادة تحويل شكل النقد إلى رأس مال عامل مجدداً لتحقيق أرباح إضافية؛ هذه العملية تكون مستمرة لا تتوقف، أي تحول وسائل الإنتاج إلى بضائع تفوق قيمتها قيمة العناصر المكونة لها، متضمنةً قيمة رأس المال الأصلي المدفوع مسبقاً، بالإضافة إلى القيمة الزائدة. بعد ذلك يتم وضع بضائع جديدة في نطاق التداول وهكذا. هنا يحدث التراكم الرأسمالي آخذين بعين الاعتبار بأن الرأسمالي قد استطاع بيع بضاعته وفقاً لقيمتها وإعادة تحويل القسم الأكبر من النقود التي تلقاها إلى رأسمال[28].

إن الأمر الهام إلى أقصى حد عن ماركس، هو تحليل تراكم رأس المال، أي تحول قسم من القيمة الزائدة إلى رأسمال واستعماله لا لسد حاجات الرأسمالي الشخصية، بل للإنتاج من جديد. أي تنقسم القيمة الزائدة إلى وسائل إنتاج ورأسمال متغير.

ومن هنا يفهم كارل ماركس الاستثمار وعلاقته بالتراكم الرأسمالي، بأنه عبارة عن إعادة استخدام النقود من شكلها المتداول إلى الرأسمال، أي إعادة استخدام تلك النقود في العملية الإنتاجية لتحقيق المزيد من الربح (القيمة الزائدة). مؤكداً أن

[28] – Ibid, p704–705.

مصدر القيمة الزائدة هو الرأسمال المتغير، ومنه يتم التراكم الرأسمالي. كما أن الادخار هو مصدر التراكم، وإن عملية التراكم الرأسمالي مرتبطة بالاستثمار الذي هو أداة لإعادة الإنتاج الموسع، أي تجديد وتوسيع الطاقة الإنتاجية.

ويوضح كارل ماركس بأن الفائض الاقتصادي (على صعيد الاقتصاد الكلي) عبارة عن مجموع ذلك الجزء المتراكم من القيمة الزائدة، والذي ينتج عن مجموع الزيادة من الإنتاج الاجتماعي الجاري للمجتمع عن مجموع الاستهلاك. وبالتالي وعلى الصعيد الكلي ترتبط عملية الاستثمار بإعادة الإنتاج الموسع، الناتج أساساً من الفائض الاقتصادي.

وفي علاقة الاستثمار برأس المال يشير ماركس إلى الطابع الاجتماعي للعمل، أي تلك العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في سياق عملية الإنتاج، وفي نفس الوقت بأن لهذه العلاقة طابع اقتصادي من خلال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج؛ وبالتالي إن الفائض الاقتصادي المتمثل بالقيمة الزائدة يأخذ صفة الملكية الخاصة ولا يتم إعادة توزيعها على المجتمع. كما أن عملية الاستثمار هي تشغيل للنقد لتحويلها إلى رأس مال، وهنا يكون الاستثمار متغير مستقل تؤدي زيادته إلى زيادة رأس المال كمتغير تابع للاستثمار. وينقسم الاستثمار إلى جزأين، من خلال إعادة استخدام القيمة الزائدة في الإنتاج عن طريق تجديد وسائل الإنتاج من جهة وخلق استثمارات جديدة من جهة ثانية.

وقد اتبع الاتحاد السوفييتي أفكار كل من كارل ماركس وفريدريك إنغلس الاقتصادية، بعد تطويرها من قبل فلاديمير لينين، وبالوقت نفسه كانت أفكار المدرسة الكلاسيكية هي السائدة في البلدان الرأسمالية لغاية حدوث الأزمة الاقتصادية في عام 1929، فظهرت نتيجتها مساهمات جون مايناردكينز والتي أدى تطبيقها إلى إنقاذ البلدان الرأسمالية من الإنهيار. فما هي رؤية المدرسة الكينزية حول الاستثمار؟

المطلب الثالث– الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكينزي:

تبين عجز الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في معالجة حالات الكساد، وأن العرض لا يخلق الطلب الموازي له، وثبت ذلك في الأزمة الاقتصادية الرأسمالية في عام 1929. وهنا كان الاقتصاد الرأسمالي بحاجة إلى أفكار جديدة تخرجه من نتائج أشد أزمة اقتصادية شهدتها الدول الرأسمالية. فكانت أفكار جون مايناردكينز في كتابه الشهير "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" بمثابة المنقذ للرأسمالية بأفكاره الجديدة والتي لاقت قبولاً واسعاً.

1– توازن العمالة الناقصة والإنفاق الحكومي:

وجد كينز بأن أحد أهم سمات النظام الكلاسيكي افتقاره إلى نظرية عن حالات الكساد. لأن هذا النظام يستبعد بطبيعته وجود أسباب تؤدي إلى الكساد. فقد كان التوازن الذي يعود إليه الاقتصاد من تلقاء نفسه هو حالة العمالة الكاملة. وتلك هي النتيجة التي من المحتوم أن تؤدي إليها التحركات في الأجور والأسعار. ثم كان «قانون ساي». ومن الواضح أن الكساد هو وقت تتكدس فيه السلع لعدم وجود مشترين. وبالتالي يظل العمال عاطلين، لأنه مع وجود سلع كثيرة بما

يتجاوز العرض المناسب، وتضخم المخزون، من الذي يود إنتاج المزيد؟ ولكن عدم وجود مشترين هو نقص في الطلب، وقد نص «قانون ساي» في أوضح عبارة على أن ذلك لا يمكن أن يحدث. كما أنه كانت هناك نتيجة واضحة هي: أنه لا يمكن أن يكون هناك علاج للكساد، لأنه مستبعد على أساس نظري في الاقتصاد الكلاسيكي[29].

كانت الأساسيات التي دعا إليها كينز بسيطة ومعدة بوضوح لإطلاق سياسة مكافحة الكساد من عقالها الكلاسيكي. وقد رأى بأن الاقتصاد الحديث لا يجد بالضرورة توازنه في العمالة الكاملة، بل يستطيع أن يجد هذا التوازن في وجود البطالة– ما يسمى «توازن العمالة الناقصة»، وأن «قانون ساي» لم يعد ساريا، إذ يمكن أن يكون هناك عجز في الطلب. ولذلك فإن الحكومة تستطيع وينبغي لها أن تتخذ خطوات للتغلب على هذا الوضع. أما في حال الكساد فإن قواعد المالية العامة السليمة يجب أن تستجيب لهذه الضرورة. وكان توازن العمالة الناقصة، والتخلي عن «قانون ساي»، ودعوة الحكومة للإنفاق غير المغطى بالإيرادات من أجل دعم الطلب– هو جوهر النظام الكينزي[30].

وقد بحث كينز في العوامل الموضوعية والذاتية للميل للاستهلاك، وبحث بشيء من التفصيل العلاقة بين الدخل والاستهلاك وما ينجم عنهما من ادخار وبالتالي استثمار، وفيما يأتي سيتطرق البحث إلى دور الدخل وعلاقته في الاستثمار.

2– الدخل والادخار والاستثمار:

يعرّف كينز الدخل المنتج بأنه: الزيادة في قيمة منتجه النهائي المباع أثناء هذه الفترة عن التكلفة الأولية. يعني هذا أن دخل المنتج يعتبر مساوياً للكمية التي يسعى –وفقاً لحجم إنتاجه– إلى تعظيمها؛ أي مساوياً لربحه الإجمالي بالمعنى المعتاد للكلمة[31].

كما أن الادخار يعني زيادة الدخل عن الإنفاق على الاستهلاك. وأن الإنفاق على الاستهلاك خلال أي فترة معينة لا بد أن يعني قيمة السلع المباعة إلى المستهلكين خلال هذه الفترة. ويرى كينز بأن التعريف بالدخل والاستهلاك والادخار الناجم عنهما يقود فوراً إلى تعريف الاستثمار الحالي، والذي يجب أن يعني الإضافة الحالية لقيمة المعدات الرأسمالية التي نتجت من النشاط الإنتاجي في الفترة المعينة. يساوي هذا بوضوح ما عرفناه على أنه الادخار، فهو عبارة عن جزء من دخل الفترة المعينة لم يذهب إلى الاستهلاك[32].

---

[29] – جالبريث جون كينيث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، سلسلة عالم المعرفة، العدد 261، الكويت، 2000، ص215.

[30] – المرجع السابق، ص246.

[31] – كينز جون ماينرد، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروش، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي،2010، ص 108.

[32]– المرجع السابق، ص115–116.

وبالتالي، ما دام الادخار هو نتيجة السلوك الجمعي للمستهلكين الأفراد ومقدار الاستثمار هو نتيجة السلوك الجمعي للمنظمين/المنتجين الأفراد، تكون هاتان الكميتان متساويتين بالضرورة نظراً لأن كلاً منهما تساوي زيادة الدخل على الاستهلاك. علاوة على ذلك، لا تعتمد هذه النتيجة بأي شكل كان على إدخال أي عوامل خاصة أو غامضة في تعريف الدخل المذكور فيما سبق. ويكون الادخار والاستثمار متساويين بالضرورة لو اتفقنا على أن الدخل يساوي قيمة الناتج الحالي، وأن الاستثمار الحالي يساوي قيمة ذلك الجزء من الناتج الحالي الذي لم يستهلك، وأن الادخار يساوي زيادة الدخل على الاستهلاك– وهذا كله متوافق مع الفهم الشائع للأمور ومع الاستخدام التقليدي لهذه التعبيرات من قبل أغلبية الاقتصاديين، باختصار [33]:

الدخل= قيمة الناتج= الاستهلاك + الاستثمار

الادخار= الدخل – الاستهلاك

⇦ الادخار= الاستثمار

وبالتالي؛ تؤدي أي مجموعة من التعريفات بالشروط السابقة إلى نفس النتيجة. ولا يمكن تجنب هذه النتيجة إلا لو أنكرنا صحة واحد من هذه الشروط أو أكثر.

إن المنظم يحدد مقدار التشغيل (وبالتالي الناتج والدخل الحقيقي) وفقاً لرغبته في تعظيم أرباحه الحالية والمستقبلية (ويتحدد المقدار المخصص لتكلفة الاستخدام بموجب رأيه في استخدام المعدات التي تعظم العائد الذي يحصل عليها على مدار عمرها)، بينما يعتمد مقدار التشغيل الذي سيعظم أرباحه على دالة الطلب الكلي التي تحددها توقعاته عن مبلغ العوائد الناتج من الاستهلاك والاستثمار على الترتيب بناء على عدة فرضيات[34].

ويؤكد كينز بأن مقدار الاستثمار يتحدد بموجب تقديرات المنظمين/ المنتجين للطلب الفعال، وتعتبر الزيادة المتوقعة في الاستثمار نسبة إلى الادخار معياراً على الزيادة في الطلب الفعال[35].

يعالج كينز مشكلة الطلب الكلي ويقر بأن على الحكومات إذا ما أرادت رفع الطلب الكلي فعليها رفع الإنفاق الحكومي لمعالجة البطالة والكساد، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض سعر الفائدة أو منح إعفاءات أو إعانات[36].

---

[33] – المرجع السابق، ص 116–117.

[34] – المرجع السابق، ص130.

[35] – المرجع السابق، ص131.

[36] – إسماعيل معتصم محمد، إشراف أ.د. موسى الغرير، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015، ص9–10.

إن علاقة الاستثمار بالاستهلاك والدخل، تتم عن طريق الدخل. ففي بعض الأحيان يكون الدخل مساوياً للاستهلاك، وفي بعض الأحيان يكون الدخل مساوياً للاستهلاك والادخار، (أو مساوياً للاستهلاك والاستثمار)، وأحياناً أخرى يكون الدخل أقل من الاستهلاك، حيث يكون الدخل في هذه الحالة مساوياً للاستهلاك ناقصاً الاقتراض أي أن : (الدخل = الاستهلاك – الاقتراض). وحسب الكلاسيكيين يرون أن الادخار يسبق الاستثمار، فالاستثمار هو نتيجة للادخار وتابع له. بينما كينز يرى أن الادخار يلي الاستثمار ويكون تابعاً له، بحيث أن الاستثمار يؤدي إلى خلق الدخل الذي يخلق بدوره الادخار[37].

كما أن المستثمر يفكر في مقدار العائدات التي يدرها الاستثمار أو الأصل الرأسمالي الجديد مدة حياة الاستثمار. وفضلاً عن ذلك فإن المستثمر يفكر أيضاً في بدائل هذا الاستثمار، إذ يمكنه شراء سندات مدرة للفائدة، أو إيداع أمواله لدى البنوك مما يعود عليه بفائدة. وأن العلاقة بين المردود المرتقب من الرأسمال وسعر عرضه أو كلفة استبداله، أي كلفة إنتاج وحدة إضافية من هذا الرأسمال، تعطينا الكفاية الحدية لرأس المال، والتي يعرفها كينز بأنها: سعر الخصم الذي يطبق على المردودات السنوية المتوقعة لرأس المال طول مدة حياته، يجعل القيمة الحالية لهذه المردودات مساوية لسعر عرض هذا الرأسمال. ولا يقصد كينز بتكلفة العرض ثمن الأصل الموجود فعلاً بل بتكلفة إحلال هذا الأصل، بأصل جديد يشبه تماماً الأصل الذي سيتم الاستثمار فيه، لذا سمى كينز ثمن عرض الأصل الرأسمالي الجديد بكلفة الإحلال[38].

سادت الأفكار الكينزية فترة طويلة لغاية ظهور مستجدات جديدة لم يستطع أتباع مدرسة كينز التعامل معها، وبدأ النظام الكينزي بالاضمحلال. فالانكماش والبطالة كانا يتطلبان زيادة في النفقات العامة وخفضاً للضرائب، وهما إجراءان مقبولان تماماً من الناحية السياسية. ومن الناحية الأخرى كان تضخم الأسعار يتطلب تخفيضاً للنفقات الحكومية وزيادة للضرائب، وهما أمران غير مقبولين سياسياً. بالإضافة إلى أنه سرعان ما تبين أنه ليس من السهل إحداث أثرهما في مواجهة الشكل الحديث للتضخم؛ أي تضخم الأجور والأسعار، كما أصبح يسمى. فقد كانت السياسة الكينزية طريقاً ذا اتجاه واحد، أو أنها، بدقة أكبر، كانت طريقاً جلياً فسيحاً يسمح بهبوط ممتع وسهل، ولكن صعوده يتطلب جهداً شاقاً للغاية ومحفوفاً بعدم اليقين. وقد كان الكينزيون الأوائل لا يولون اهتماماً للتضخم، ولا للجوانب السياسية للتحكم فيه[39]. وحينها ظهرت أفكار جديدة من قبل مدرسة شيكاغو.

---

[37] – بابا عبدالقادر، إشراف د. باشي أحمد، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص13-14.

[38] – المرجع السابق، ص14-15.

[39] – جالبريث جون كينيث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، مرجع سبق ذكره، ص295.

المطلب الرابع- الاستثمار لدى المدرسة النقدية:

بدأ التضخم يرتفع بوتيرة متزايدة بعد العام 1966 فظهرت الحاجة لأفكار اقتصادية جديدة تنتشل الولايات المتحدة من دوامة التضخم. وكان الشكل الجديد للتضخم في كل البلدان الصناعية قد اتخذ صورة زيادات في الأسعار والأجور نتيجة للتفاعل في الاقتصاد الحديث بين منظمات ضخمة. فمع تركز الصناعة حققت الشركات قدراً كبيراً للغاية من السيطرة على أسعارها، وهي سيطرة كان الاقتصاد الأرثوذكسي يعزوها إلى الاحتكار الكامل أو احتكار القلة، ولكنه لا يسلم بوجودها الكامل في الحياة الواقعية. وكانت نقابات العمال قد حققت سيطرة كبيرة على الأجور وما يصل بها من مزايا لأعضائها. ونتيجة للتفاعل بين هذه الكيانات جاءت قوة تضخمية جديدة وقوية، هي ما يحدثه الضغط الصعودي لتسويات الأجور من أثر في الأسعار، وما يحدثه الجذب الصعودي للأسعار وتكاليف المعيشة من أثر في الأجور. كانت تلك هي دينامية التفاعل التي أصبحت تسمى الارتفاع الحلزوني للأجور والأسعار[40].

وفي تلك الحقبة (أي في الستينيات وأوائل السبعينيات) ظهرت أفكار ميلتون فريدمان (1912- 2006) وهو من كبار الداعين الأمريكيين للسوق التنافسية الكلاسيكية. والتي رأى أنها قائمة بلا مساس تقريباً فيما عدا أنها عانت تدخلاً حكومياً نتج عن سوء روية وتدبير. ولم يكن للاحتكار الكامل أو احتكار القلة أو المنافسة غير الكاملة أثراً كبيراً في تفكيره. ذلك أن فريدمان كان معارضاً قوياً للتنظيمات الحكومية والتدخل الحكومي بوجه عام. وبرأيه أن الحرية تبلغ أقصاها عندما تترك للفرد حرية التصرف في دخله وفقاً لرغبته. ومن الناحية الأخرى فإن فريدمان، لم يكن يبالي مطلقاً بالحرية التي تنجم عن وجود دخل يستطيع المرء أن ينفقه. ولهذا الغرض كان هو صاحب اقتراح الرفاهة الأكثر راديكالية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وقد رأى أن ضريبة الدخل يجب أن تنخفض إلى الصفر عند الاقتراب من شرائح الدخل المنخفضة. وبعد ذلك يجب أن يعطى دخلاً عند أدنى الشرائح، على أن يزيد المبلغ مع زيادة الفقر. وكانت تلك هي ضريبة الدخل العكسية، التي تضمن حداً أدنى من الدخل للجميع. غير أن إسهام فريدمان المحوري في تاريخ الاقتصاد كان تمسكه بأن لتحركات النقود أثراً حاسماً على الاقتصاد، وبخاصة على الأسعار[41].

تركز نظرية فريدمان في النقود على جانب الطلب على النقود ومسلمة أن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بالنقود بقدر يتناسب بدرجة عالية مع دخولهم ولكن ليس بنسبة ثابتة، وأن علاقة الطلب على النقود من قبل الأفراد مع مستوى الأسعار علاقة طردية، وأن الدخل الحقيقي هو المحدد الرئيسي للطلب على النقود، بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود والتي تحدد بالتضخم، وسعر الفائدة، وعليه يمكن أن تكون العوامل المحددة للطلب على النقود هي مستوى الدخل الحقيقي، ومستوى الأسعار، وسعر الفائدة، ومقدار الثروة الكلية التي يحتفظ بها في أشكال مختلفة. وقد أشار فريدمان

---

[40] – المرجع السابق، ص296-297.

[41] – المرجع السابق، ص300-301.

إلى أن هناك خمسة أشكال للاحتفاظ بالثروة هي: النقود، والسندات، ورأس المال البشري، والسلع المادية غير البشرية، وسندات الملكية[42].

تعددت المدارس الفكرية الاقتصادية التي تناولت موضوع الاستثمار بشكل مفصل، كون الاختلافات كانت كبيرة جداً حول من سيقوم بالاستثمار، ولمصلحة من؟ وانطلاقاً من هذا السؤال انقسمت المدارس وحدث اختلاف بالآراء.. لم تستطع المدرسة الكلاسيكية وما جرى لها من تطوير من تخليص الرأسمالية من سلبياتها، وأهمها مشكلة عدم العدالة في توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروة، ولا موضوع تنظيم الإنتاج وتخطيطه، كونهم كانوا مقتنعين بأن العرض يخلق الطلب المقابل له، أي أنهم انطلقوا من جانب العرض في تحليلهم، وذلك نتيجة تعبيرهم عن مصالح الصناعيين والتجار آنذاك. وبعدها كانت النظرية الماركسية حيث اعتمد كارل ماركس في نظريته الاقتصادية على آراء الكلاسيك وبشكل خاص آدم سميث ودافيد ريكاردو وطوّر أفكارهما وأدخل استنتاجات جديدة إلى علم الاقتصاد، واكتشف مصدر الربح في النظام الرأسمالي وأرجعه إلى القيمة الزائدة، ومن ثم بحث في عملية الاستثمار والتراكم الرأسمالي؛ وكان ذلك تغيراً جذرياً في علم الاقتصاد، أي بظهور نظرية جديدة أصبح لها مؤيدين في كل دول العالم، وبالتالي انقسم علم الاقتصاد (مثله مثل الفلسفة إلى قسمين، فلسفة مادية وفلسفة مثالية) إلى قسمين، الاقتصاد الرأسمالي بمدارسه المتنوعة والمدارس المتعددة التي تتبنى الاقتصاد الاشتراكي بتوجهاتها المتعددة أو المباينة. وبعدها ظهرت أفكار كينز الذي نقل دفة التفكير من جانب العرض إلى جانب الطلب، ودعا إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مستنداً إلى فشل المدرسة الكلاسيكية في مواجهة أشد أزمة اقتصادية شهدتها الرأسمالية (ما سمي بـ أزمة الكساد الكبير) وفعلاً أخذ بآراء كينز، الذي أنقذ الرأسمالية ببعض السياسات المستوحاة من الاقتصاد الاشتراكي، وسادت آراء كينز طيلة (25) عاماً ومن ثم بدأت الدول الرأسمالية تعاني من التضخم المتزايد، وذلك في ظل تطبيق أفكار المدرسة الكينزية. فظهر ميلتون فريدمان منتقداً المدرسة الكينزية فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي والسياسات المالية التدخلية، وأعاد عقارب الساعة إلى المدرسة الكلاسيكية داعياً إلى الحرية الاقتصادية ومتشبثاً بمصطلح الليبرالية في كتابه "الرأسمالية والحرية" الصادر عام 1962، ودعا إلى تخفيض الإنفاق الحكومي واتباع سياسات نقدية من شأنها إعادة التوازن إلى الاقتصاد، إلا أن تلك النظرية أهملت الدور التدخلي للدولة، وهذا ما لم يثبت صحته حتى يومنا هذا؛ وكأن التاريخ يعيد نفسه، فمع العودة إلى الليبرالية الاقتصادية عادت الدول الرأسمالية لدخول أزمة اقتصادية كلاسيكية جديدة في عام 2008 كانت الأشد بعد أزمة عام 1929، وقد جوبهت هذه الأزمة أيضاً بالتدخل الاقتصادي من قبل الدولة.

وفي نظرة عامة إلى الاقتصاد العالمي نرى بأن كل الدول تتدخل في اقتصادها، سواءً عن طريق الضرائب المرتفعة لإعادة توزيع الدخل منعاً من التفاوت الطبقي، أو من خلال الاحتكارات الضخمة العائدة للدولة، كما هو الحال في العديد

[42] – د. القاضي محمد، د. العطار خالد، السياسات النقدية مثالية النظرية وخرافة التطبيق، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، بدون تاريخ، ص10.

من المراكز الرأسمالية. أي يقودنا هذا التفكير مرة أخرى إلى دراسة المقاربات النظرية حول مفهوم الاستثمار في الاقتصاد المخطط المركزي والاقتصاد التأشيري، وذلك ما سيتم دراسته في المبحث الآتي.

المبحث الثالث– سياسات الاستثمار بين التخطيط المركزي والتخطيط التأشيري.

ينطوي التخطيط على العديد من المفاهيم، ويعود ذلك إلى طبيعة النظام الاقتصادي–الاجتماعي الذي يقود الاقتصاد، إلا أنه بشكل عام لا بد أن توجد غاية واضحة للتخطيط (النمو، التنمية) فترسم الأهداف بما ينسجم مع الغايات ضمن فترة زمنية محددة، كما يتم تحديد الإجراءات الكفيلة للوصول إلى تحقيق أهداف الخطة، وتوضع الخطة موضع التنفيذ بعد موافقة الجهات المسؤولة على الخطة، مما يعطيها صفة إلزامية، تقوم كافة الأجهزة على العمل بمضمونها، بما يساهم في الوصول إلى الغايات المراد تحقيقها.

انتشر التخطيط في كافة الدول بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي، وباتت دول الأطراف أو ما اصطلح عليها الدول الأقل نمواً بحاجة إلى تخطيط ناجع يضمن لها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكون الإرث الإيديولوجي هو ما كان يقود الاقتصاديين بالتوجه نحو نوع محدد من التخطيط وبما يتعارض مع الآخرين، ومن هذا التعارض نذكر التخطيط المركزي والتخطيط التأشيري.

المطلب الأول– الاستثمار في ظل التخطيط المركزي:

تقوم فلسفة التخطيط الاقتصادي المركزي (البعض يسميها التخطيط الاشتراكي) على أساس الإيمان بأن الدولة باستطاعتها بما تمتلك من وسائل أن تمارس دوراً هاماً في معدل النمو الاقتصادي واتجاهات التنمية الاقتصادية في البلاد. لذلك فإن تعريف التخطيط المركزي ضمن المفهوم أعلاه يقصد به: العمل الذي تقوم به الدولة من خلال السعي إلى تفعيل كافة الموارد المادية والمالية والبشرية واستخدامها بشكل كفؤ من أجل تحقيق الأهداف المرسومة[43].

إن الموارد المالية لغالبية البلدان النامية محدودة جداً، ولكنها تسعى لتحقيق مخططات واسعة وباهظة التكاليف في مجالات التحويلات الزراعية وتطوير الصناعة والتعليم والصحة.. وطبيعي أنه تتجلى في هذه الظروف ضرورة التعبئة الفعالة للأموال واستخدامها على نحو أكثر صرامة بشكل البرامج الاستثمارية الحكومية ذات الأهداف المحددة بكل دقة. كون الثورة العلمية والتكنيكية الجارية في العالم تطرح أيضاً أمام البلدان النامية قضايا جديدة: أية تكنولوجيا يجب استخدامها؟ وما هي الاتجاهات التي ينبغي اختيارها لتخصص الإنتاج؟ وكيف ستتم إقامة القاعدة العلمية الوطنية؟ ومن الطبيعي أن حل هذه القضايا يتطلب تطبيق مبادئ تخطيطية ما، ووضع برامج للمستقبل محسوبة لسنوات كثيرة ولو بالمعالم العامة[44].

---

[43]– د. سلمان جمال، د. حسون طاهر، التخطيط الاقتصادي، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بدون تاريخ، ص23.

[44]– بوبوف يورى، دراسات في الاقتصاد السياسي الامبريالية والبلدان النامية، دار التقدم، موسكو، 1984، ص305–306.

نظراً لارتباط فكرة التخطيط المركزي بالنظرية الماركسية وبتجارب الدول التي كانت اشتراكية سابقاً، سنعرض خلال هذا المطلب بما يخص التخطيط المركزي بعض الأمثلة المتعلقة بالاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية سابقاً. آخذين بعين الاعتبار معاناة الاتحاد السوفييتي من تداعيات الحرب العالمية الثانية، وبالتالي لا بد من ملاحظة تداعيات الحرب على اقتصادها، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية شهد الاتحاد السوفييتي تطوراً ملحوظاً.

ومقارنة بين معدل نمو الإنتاجية في الصناعة لكل من الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1950–1970) يتبين وجود زيادة متسارعة لإنتاجية الصناعة كمثال في الاتحاد السوفييتي السابق بلغت 338% عام 1970 مقابل 81% في الولايات المتحدة الأمريكية[45]. والجدير بالذكر أن الاتحاد السوفييتي كان قد استخدم أسلوب التخطيط المركزي. وعند ذكر التجارب هذا لا يعني أن قوالب التخطيط يجب أن تبقى جامدة، بل يمكن الاستناد على تجارب الآخرين وتطويرها وقولبتها بما ينسجم مع واقعنا لتلبية متطلبات الإنتاج الموسع الذي نحن بأمس الحاجة لزيادته وتطويره وتنميته. إلا أن متطلبات إعادة الإنتاج الموسع المتزايدة، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي زادت من أهمية ودور السوق بعدّه وسيلة لتبادل السلع والخدمات، والتقاء البائعين والشارين المستهلكين والمنتجين، وأصبحت المؤسسات العامة بحاجة ماسة له. إنه وسيلة أساسية لتبادل وتصريف منتجاتها. وعدّ أسلوب التخطيط المركزي الآلية الرئيسية لتعبئة الموارد وتوزيعها مع إعطاء دور ضئيل للغاية لآلية السوق. وحقيقة الأمر أن السوق في بلدان أوربا الشرقية قد اكتسبت سمات خاصة ميزته عن دوره المعروف في البلدان الرأسمالية، ومن هذه السمات[46]:

1- يتقرر حجم وهيكل البضائع الاستثمارية المنتجة والمستخدمة في القطاع العام بالاستناد إلى التوجهات الإنمائية للاقتصاد الوطني والمخططة من قبل السلطات التخطيطية المركزية، وذلك بالنسبة للخطط الطويلة والمتوسطة الأجل. ويتم توزيع هذه البضائع بشكل مباشر على مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني انطلاقاً من الحاجات المتوقعة لكل قطاع، بحيث لا يوجد للسوق أي تأثير في تحديد حجمها وهيكلها. وتبعاً لذلك فلا يوجد حاجة لسعر التوازن الذي يوازن بين العرض والطلب على هذه البضائع. على أن الأسعار بالنسبة لمثل هذه البضائع غالباً ما كانت تستعمل كحوافز تشجع أو لا تشجع المخططين لتبني حلول معينة.

2- يحدد موقع المستهلكين في الأجل القصير والطويل وفقاً للقرارات الاقتصادية المرتبطة بالمؤشرات العامة للاقتصاد الوطني كمعدل زيادة الدخل، والتركيب القطاعي للاستثمارات، ويختار المستهلكون من السلع المتاحة في السوق حسب مستويات دخولهم ومستويات الأسعار السائدة.

---

[45]– د. خوري عصام، الضرير موسى، التخطيط الاقتصادي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2003، ص 26.

[46]– المرجع السابق، ص27–28.

أي أنه جرى التأكيد بأن السوق بمفرده لا يصنع تنمية، وأن القطاع الخاص لا يستطيع بمفرده أن ينجزها، وأن قوى السوق إذا تركت وشأنها، لا تلبث أن تؤدي إلى الإضرار بكل من النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. فضلاً عن الإضرار بالتنمية البشرية بمفهومها الواسع. مما يؤكد أن يكون للدولة دور نشط في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وهنا يبرز دور القطاع العام. ومن أجل أن يكون تدخل الدولة فعالاً، فإنه بحاجة إلى ممارسة هذا الدور بطريقة منهجية منظمة وضمن أولويات محددة سلفاً، ومن خلال خيارات مدروسة، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه على النحو المطلوب، ما لم يعاد الاعتبار إلى وظيفة التخطيط حيث يتلازم ذلك مع التأكيد على دور الدولة التنموي[47].

أما بالنسبة إلى حجم وهيكل الإنتاج الاستهلاكي فقد استخدم أسلوبان في الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية[48]:

الأسلوب الأول: كان يتم فيه تثبيت أسعار وحجم وهياكل الإنتاج على مستوى مركزي وفي مجرى التخطيط المركزي. وكانت المشاريع والمؤشرات الإلزامية مدعمة بالحوافز في أكثر الأحيان ويتحدد فيها ماذا وكم يجب أن ينتج. ويتركز دور المنشأة على تنظيم العمليات الإنتاجية حسب التوجيهات المعطاة من الأعلى. كما تم تثبيت الأسعار على نقطة التوازن لضمان الملاءمة بين العرض والطلب، بحيث يمكن تجنب كل من التضخم والانكماش في الاقتصاد الوطني. وقد تم تطبيق هذا الأسلوب في كل من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية السابقة.

الأسلوب الثاني: حيث يعبر المخطط المركزي عن أفضلياته من خلال السياسة الاستثمارية طويلة الأجل ومن خلال الحوافز الاقتصادية. كما كان يتم تحديد الأسعار في الأسواق، بالإضافة إلى أن المشاريع ذاتها كانت تقرر حجم الإنتاج وهيكله واضعة في حسابها أفضليات السلطة المركزية. وقد تم تطبيق هذا الأسلوب من قبل يوغسلافيا وجزئياً من قبل المجر وتشيكوسلوفاكيا سابقاً.

المطلب الثاني- الاستثمار في ظل التخطيط التأشيري(اقتصاد السوق الحر):

لما كان الاقتصاد الرأسمالي يعرف باقتصاد السوق، فإن هذا يعني أن السوق هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. بالرغم من أنه على الصعيد القومي كان ولا يزال تدخل الدولة مستمر في الحياة الاقتصادية باستخدام أدوات التخطيط الاقتصادي والسياسات المالية والنقدية وغيرها من العوامل الأساسية التي ساهمت في تصحيح الاختلالات والأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي؛ وبالتالي هناك اعتراف شبه عام بدأ منذ الثلاثينات بوجود التخطيط إلى جانب السوق، أو بوجود أشكال متنوعة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتوجيه آلية السوق لتعمل وفقاً لمصلحة التنمية. أما على الصعيد الجزئي، وبخاصة في الشركات الاحتكارية، فإن الأسواق الاحتكارية لم تعد تقوم بدورها على تحقيق التوازن بين

[47]- د. الحمش منير، الثقافة الاقتصادية بين السياسات الاقتصادية المعلبة والمصالح الوطنية والقومية، دار الطليعة الجديدة، دمشق، 2008، ص165-166.

[48]- د. خوري عصام، الضرير موسى، التخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

العرض والطلب؛ ذلك لأن البائعين والمشترين لا ينتظرون السوق حتى تفعل فعلها، وإنما أصبحوا يقومون بدراسات مسبقة لطبيعة سلوكهم الاقتصادي. هذه الحقيقة تؤكدها سيرورة الاحتكار المتسارع التي تعيشها الرأسمالية منذ ما يزيد عن قرن. حيث لم يعد يترك عملياً لقانون العرض والطلب أن يحدد سعر الإنتاج وحجم المبيعات، كما أصبحت الشركات تؤثر بشكل مسبق في الطلب والعرض وتحدده وتخطط له عبر الاتفاق مع منافسيها على اقتسام الأسواق. وقد نجحت بهذه الطريقة في تفادي أمرين اثنين كثيراً ما ضاعفا من حدة الأزمات الدورية التي عرفتها الرأسمالية حتى الثلاثينات من القرن الماضي[49]:

الأول: الانخفاض الحاد والمفاجئ للأسعار.

الثاني: تراكم المنتجات التي تعجز الشركة عن بيعها.

إن التخطيط الرأسمالي ولاسيما على الصعيد الكلي هو تخطيط تأشيري، إلا أن طريقة إعداد الأهداف التوجيهية ودرجة الالتزام في تنفيذها تقللان من جدوى وفاعلية هذا النوع من التخطيط، وذلك لأن أجهزة الدولة عندما تطلب من المشاريع تقديم بيانات ومعلومات عن الإنتاج أو التوظيفات لديها، فإن المعلومات المقدمة غالباً ما تفتقر إلى الشمولية والدقة، لأنه في ظروف الاقتصاد الرأسمالي يرتبط طابع المعلومات المقدمة ارتباطاً كلياً بإدارة ومصالح أرباب العمل[50]. وتعتبر حالة احتكار القلة من الصفات المميزة للأسواق الرأسمالية، وبالتالي اتصف الاتجاه العام لأسعار السلع وخاصة المنتجات الصناعية بالارتفاع المستمر، وذلك كون الشركات تقوم بدراسة الأسواق في جانبيها العرض والطلب بالإضافة إلى عامل السعر، وبالتالي تستطيع التأثير متى ترغب، كونها تحتكر هذه السلعة أو تلك؛ وانطلاقا مما سبق فإن مدى نجاح التخطيط يعتمد على قدرته على دراسة الواقع والقدرة على التنبؤ الصحيح والمرونة.

وختاماً، إن التخطيط في ظل الأنظمة السياسية ذات الطابع الاشتراكي يميل لأن يكون شاملاً إلزامياً ومباشراً ويهدف لتحقيق غايات اجتماعية بالدرجة الأولى، بينما يميل التخطيط في الأنظمة الاقتصادية الليبرالية إلى عد التخطيط عملاً فنياً غير ملزم. إضافة إلى تركزه على بعض الأنشطة دون سواها. حيث أنه تخطيط توجيهي تأشيري بالدرجة الأولى يعتمد على استخدام أدوات السياسة الاقتصادية المالية والنقدية والسعرية ويستهدف تجنيب الاقتصاد الوطني الحالات غير المرغوب فيها الناتجة عن الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية الدورية. ويعتمد التخطيط من حيث مستواه وشموليته على مستوى التطور الاقتصادي المتحقق في هذا البلد أو ذاك. ففي البلدان النامية وفي المراحل الأولى لعملية التخطيط

[49]- المرجع السابق، ص29-30.

[50]- المرجع السابق، ص72.

يميل التخطيط لأن يكون تخطيطاً جزئياً يتناول بعض الأنشطة أو القطاعات أو الأقاليم، مع احتمال تحوله مع مرور الزمن وتطور التجربة التخطيطية إلى تخطيط شامل يستوعب مجمل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية[51].

خلاصة الفصل الأول:

لخصت مباحث الفصل الأول المقاربات النظرية لمفهوم الاستثمار بحسب المدارس الاقتصادية، حيث استعرض بدايةً مفهوم الاستثمار، مركزاً على أهميته وأبعاده. ونظراً لعدم وجود تعريف واحد للاستثمار بسبب اختلاف وجهات النظر بحسب المدارس الاقتصادية، تم عرض عدة تعاريف للاستثمار للتوصل إلى أنه: توظيف الأموال في مشاريع إنتاجية محددة (مهما كان نوع المشروع جديد، أم توسيع/ تطوير مشروع إنتاجي قديم..) بغية الحصول على قيمة مضافة خلال فترة زمنية محددة.

وكون حجم وتدفق المشاريع الاستثمارية الإنتاجية يتحدد بناءً على مدى نجاح السياسات الاستثمارية المتبعة لتأمين الظروف المناسبة لهذه الاستثمارات؛ تم البحث في محددات المناخ الاستثماري لمعرفة العوامل الجاذبة والطاردة للاستثمار ومدى ملائمتها مع واقع الاقتصاد السوري، الذي مرّ بتطورات مختلفة من حيث تطبيق السياسات الاقتصادية المنبثقة من مدارس اقتصادية متباينة؛ لذا تم استعراض مفهوم الاستثمار في الفكر الاقتصادي بحسب أهم المدارس الاقتصادية (الكلاسيكية، الماركسية، الكينزية، النقدية)، وتبين بأن سبب الاختلاف بين المدارس الاقتصادية يعود إلى الفترة الزمنية التي ظهرت فيها تلك الأفكار. فالمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية ظهرت إبان ظهور أسلوب الإنتاج الرأسمالي، والسعي إلى التخلص من بقايا إرث الإقطاعية كتشكيلة اقتصادية–اجتماعية؛ ونتيجة لسيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية ظهرت أفكار كل من كارل ماركس وشريكه فريدريك إنغلز، اللذين بنيا أفكارهما الاقتصادية على مبادئ الاقتصاد السياسي الإنكليزي. وعقب تعرض البلدان الرأسمالية لأزمة اقتصادية شديدة عام 1929 وما نتج عنها من اختناقات اقتصادية، ظهرت مساهمات جون ماينرد كينز الذي أنقذ الرأسمالية من الإنهيار؛ وجاء بعدها أفكار المدرسة النقدية لمعالجة المصاعب الاقتصادية التي عجزت المدرسة الكينزية في معالجتها. وخلال البحث في أفكار المدارس الاقتصادية تبيَّن بأنها متفقة فيما بينها على أهمية التخطيط في الاقتصاد، إلا أنها تختلف على من سترسو ثمار الاستثمار؟ وكيف ستتم إعادة توزيع الدخل ولمصلحة من؟ وانطلاقاً من هذه التساؤلات انقسمت المدارس وحدث الاختلاف بالآراء. وبني على إثرها التخطيط الاقتصادي ودور الدولة في الخطط الاقتصادية (مركزي، تأشيري).

[51]– المرجع السابق، ص50–51.

فكيف تأثرت سياسات الاستثمار السورية بالأفكار الاقتصادية للمدارس المتعددة؟ وما هي التطورات الحاصلة في النهج الاقتصادي المتبع في سورية؟ وعلى أي المدارس الاقتصادية بنى سياساته الاستثمارية؟ هذا ما سيتم البحث فيه خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني– تطور سياسات الاستثمار في الاقتصاد السوري بمرحلة ما قبل التحول إلى "اقتصاد السوق".

اتسم الاقتصاد السوري بتبنيه نهجين اقتصاديين مختلفين خلال الفترة الممتدة ما بعد الاستقلال وصولاً إلى وقتنا الراهن، فبعد سلسلة من التطورات الاقتصادية والسياسية، تم تبني مبدأ "الدولة المتدخلة" في الاقتصاد باتباع سياسات اقتصادية واستثمارية بحسب المدرسة الكينزية تحت شعار "التوجه الاقتصادي الاشتراكي"؛ لكن الاقتصاد السوري واجه مصاعب متعددة نتج عنها التخلي عن دور الدولة التدخلي وتقليص الاستثمارات العامة بتشريع سياسات اقتصادية منبثقة من أفكار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية. لذا يقوم هذا الفصل على دراسة الفلسفة التي بني عليها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية خلال تلك التطورات، وأثرها في الاستثمار وفي الاقتصادي الكلي، ونتائجها في علاقات الإنتاج الاجتماعية. بناءً على ما سبق يحتوي هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول– دور السياسات الاستثمارية في الاقتصاد الكلي خلال فترة الدولة المتدخلة.

المبحث الثاني– الآثار الاجتماعية للسياسات الاستثمارية في ظل الدولة المتدخلة.

المبحث الثالث– دراسة تحليلية للاستثمار في ظل "الدولة المتدخلة".

المبحث الأول- دور السياسات الاستثمارية في الاقتصاد الكلي خلال فترة الدولة المتدخلة.

مرّت سورية بظروف ومتغيرات اقتصادية وسياسية عديدة، بعد نيل الاستقلال عام 1946 عانت من فترة الانقلابات العسكرية المتلاحقة، ومن ثم دخلت فترة ذهبية من الحريات الديمقراطية، وذلك بالفترة ما بين 1954-1958 أي لغاية إعلان الوحدة (بين سورية ومصر) التي تراجعت فيها الحريات الديمقراطية، وبالمقابل حدثت تطورات اقتصادية مهمة من الإصلاح الزراعي والتأميم وغيرها. وبعدها كانت فترة الانفصال من عام 1961 ولغاية عام 1963 ومن ثم وصول حزب البعث العربي الاشتراكي لسدة الحكم، وبعدها بفترة وجيزة في عام 1966 إعادة تفعيل الاتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي، التي كانت معطلّة لأسباب سياسية داخلية، وبعدها حرب تشرين التحريرية، ومن ثم الحركة التصحيحية، وبعدها بفترة وجيزة عدم استقرار أمني وسياسي تجلى بالإخوان المسلمين منذ حوالي عام 1978 ولغاية عام 1982، ومن ثم فترة التحولات الاقتصادية في سورية باعتماد سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي؛ وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفييتي الحليف الاستراتيجي لسورية، وإصدار قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 وما جرى بعدها من تحولات اقتصادية واجتماعية.

وللإحاطة بما سبق سيتناول هذا المبحث أثر السياسات الاقتصادية والاستثمارية في تلك الحقبة في الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى أثرها الاجتماعي في توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني والثروة وما رافقها من تغيرات في البنية الطبقية للمجتمع السوري.

المطلب الأول- دور سياسات الاستثمار في الفترة ما بين الاستقلال وبداية عقد الستينات:

بعد أن نالت سورية استقلالها في عام 1946 واجهت تركة ثقيلة من اقتصاد متخلف نتيجة مرورها بفترة طويلة جداً من الاحتلال الذي لم يكن يعنيه تطور سورية اقتصاديا ولا اجتماعياً، وبالتالي كان الاقتصاد يسير حسب مصلحة المستعمر الأجنبي وبعض الإقطاعيين ومن كان يتعاون معهم أو يعمل في خدمتهم أو من يدور في فلكهم.

ومنذ نيل الاستقلال السياسي كان هدف سورية الاقتصادي، التحرر من التبعية الاقتصادية للشركات الأجنبية، وعملت البرجوازية الوطنية السورية على رفع شعار "دعم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي" واعتبروا بأن ذلك هو السبيل الوحيد للنمو. بالإضافة إلى الرغبة في بناء الاقتصاد السوري وتطويره وتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية بما يضمن تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية. وكانت من أهم الخطوات التي تمت في بداية عهد الاستقلال[52]:

- الانفصال الجمركي عن لبنان، وهو ما دعاه خالد العظم (القضاء على تحكم الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد السوري).

[52] – د. الحمش منير، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً، دار منتدى المعارف، بيروت، 2011، ص12-13.

- انفصال النقد السوري عن الفرنك الفرنسي (تحرير النقد السوري من السيطرة الأجنبية).
- تأميم بعض الشركات الأجنبية، وخاصة في مجال الكهرباء.
- حماية الإنتاج الوطني، وتنظيم الإنتاجين الزراعي والصناعي.
- الإصلاح الضريبي وإصلاح السياسة المالية.

نظراً للتطورات السياسية والاقتصادية المتسارعة التي مرت بها سورية يمكن دراسة هذه المرحلة على فترتين، الفترة الأولى منذ عهد الاستقلال ولغاية إقامة الوحدة بين سورية ومصر، والفترة الثانية هي فترة الوحدة لما حدث فيها من تطورات سياسية واقتصادية مهمة.

أولاً- السياسات الاستثمارية والتطورات الاقتصادية في الفترة ما بين 1946-1958:

اتصفت الفترة الممتدة ما بين الاستقلال وعام 1958 بعدة عوامل، يمكن إجمالها بما يلي:

- تأميم جميع المنشآت الاقتصادية العائدة للرأسمال الأجنبي، وإخضاع المصارف للرقابة الحكومية.
- لم تحقق الصناعة السورية خلال تلك الحقبة تغيراً نوعياً على الرغم من النمو السريع بمقدار (12%) في القطاع الصناعي؛ حيث لم يتم إنشاء صناعات جديدة، وبقي الاعتماد الأكبر والرئيسي في النمو على الصناعات القائمة مثل النسيج والبناء والمواد الغذائية، إذ شكلت المواد الغذائية والغزل والنسيج وحدهما (72%) من مجمل القيمة المضافة في الصناعة السورية كلها عام 1956. وذلك بسبب النمو العفوي الذي كانت تحركه المصالح البرجوازية الآنية، حيث بقيت الصناعة السورية خلال تلك الفترة ضمن نطاق ضيق دون توجيه من قبل الدولة ودون تنوع أو تغير أساسي[53].
- اعتماد الصناعات القائمة في تأمين معظم مدخلاتها على المواد المستوردة، مما يفقدها قدرتها على المنافسة من جهة، وعدم خلق تشابكات مع باقي القطاعات من جهة أخرى.
- صراع شديد بين البرجوازية التجارية التي كانت مسيطرة على أسواق الاستيراد والتصدير وبين البرجوازية الصناعية الوطنية التي لم تكن قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية.

وعلى الرغم من البنية الهشة للاقتصاد السوري عقب الاستقلال، وعدم وجود رؤية واضحة المعالم عن اتجاهات التنمية والهوية الاقتصادية آنذاك، إلا أن الاقتصاد السوري في تلك المرحلة استفاد من أوضاع الحرب العالمية الثانية وما بعدها وحاجة اقتصاديات الدول التجارية إلى جميع أنواع البضائع في تنشيط الاقتصاد الوطني والصناعات المحلية، حيث

[53] – د.هيلان رزق الله، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلّفة، مكتبة ودار توزيع ميسلون، دمشق،1981، ص129-134.

استطاعت البرجوازية الوطنية في تلك المرحلة واستكمالاً لرفع شعار "الاستقلال الاقتصادي لتدعيم الاستقلال السياسي"، القيام بتطوير مهم في حقول الصناعة والزراعة المحلية، والأهم من ذلك التجارة (التصدير) التي اعتبرت أهم المهن المربحة والتي زودت الاقتصاد السوري بكثير من المداخيل الضرورية لإنشاء رأسمال وطني ضروري لعملية التنمية الصناعية والزراعية والذي أدى إلى[54]:

- إقامة عدد من المصانع لإنتاج عدد من المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تتوافر موادها الأولية محلياً كالغزل والنسيج القطني والإسمنت والكونسروة والزجاج، أو يمكن استيرادها من الخارج بسهولة كالسكر والنسيج الحريري، وقد قدرت رؤوس الأموال التي استثمرت خلال هذه المرحلة بنحو (400) مليون ليرة سورية، وكانت القيمة المستثمرة في هذا القطاع حتى عام 1945 لا تتجاوز (25) مليون ليرة.

- اتجاه أثرياء الحرب والميسورين إلى القطاع الزراعي حيث بدؤوا يمتلكون الأراضي، والمزارع بطرق مختلفة، عن طريق شرائها، أو الحصول على حق إحيائها، واستصلاحها.

- التحرر من القيود والأحكام التي أوجدها الانتداب الفرنسي.

إلا أن النمو الصناعي في تلك الفترة جرى بشكل غير متوازن وغير منتظم، فلم يكن بإمكان الاقتصاد والمجتمع الاندفاع في طريق تنمية ذاتية صحيحة إلا بإحداث تحولات بنيوية عميقة قادرة على إطلاق تلك القوى الكامنة القادرة على دفع النمو في حركة متسارعة. وهذا ما حدث بعد عام من الإطاحة بأديب الشيشكلي*، حيث دفعت الحكم بقوة اجتماعية جديدة تمثلت في "التجمع القومي"* ومنذئذ أحدثت أجهزة اقتصادية ووجهت التنمية في طريق جديد. فقد أُقر برنامج استثمارات عامة للتنمية الاقتصادية منذ عام 1955، كما أخذت الحكومة بيدها منذ عام 1956 إدارة القطاع المالي بإنشاء مصرف سورية المركزي. وهكذا بدأ السير في خط البرمجة الذي أخذ يتعمق ويكتمل بعد ذلك. ولكن لم يضمحل الاقتصاد الليبرالي بضربة واحدة في عام 1955–1956 حيث إن إصلاحات أولية فقط أدخلت إليه بتدخل الدولة وتوسيع القطاع العام. وفي عام 1957 وقعت مع الاتحاد السوفييتي الاتفاقيات الاقتصادية والتي نصت على بناء (21) مشروعا بينها سد الفرات وسكة حديد اللاذقية – القامشلي، ومعمل السماد الآزوتي، ولكن تنفيذها تأخر كما هو معروف ولم يبدأ إلا بعد 23 شباط 1966 (عندما أزيح عن قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي الجناح اليميني بالحزب آنذاك). ولم تقبل

[54] – د. الحمش منير، تطور الاقتصاد السوري الحديث، دار الجليل، 1981، ص6.

*– العقيد أديب الشيشكلي (1909–1964): كان قائد الانقلاب العسكري الثالث في تاريخ سورية، وأصبح رئيساً لها بين عامي (1953–1954)

*– التجمع القومي: تكتل برلماني كان يضم عدداً من النواب في البرلمان السوري من البعثيين والشيوعيين وشخصيات سورية أخرى.

البرجوازية التحولات الجديدة وحاولت إحباطها، وحدثت صراعات أحياناً بشكل صريح وأحياناً بشكل مبطن، فكانت نتيجة ذلك الصراع إقرار الخطة الخمسية الثانية التي أكدت انتصار القطاع العام وتوجيه الاقتصاد في طريق التنمية المخططة[55].

وعن تطور سياسة التجارة الخارجية في سورية، فقد اتخذت الحكومات منذ بداية عهد الاستقلال مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الرامية إلى بناء اقتصاد وطني مستقل، وكانت الايدولوجيا السائدة عامة تؤمن بأهمية العمل الفردي وإطلاق الحرية الاقتصادية ضمن مفهوم وطني مستقل، يطمح إلى إقامة صناعة وطنية، يقيمها القطاع الخاص. وبالتالي، لجأت الحكومات إلى تحقيق الانفصال الجمركي عن لبنان لتحقيق الخلاص من الوساطة اللبنانية في التجارة الخارجية السورية والاتصال المباشر ببلد المنشأ، ولتحريرها في حماية مصالحها من الاقتصاد الوطني، فأخضعت الاستيراد إلى إذن مسبق وشجعت استيراد المنتجات التي تحتاجها البلاد، ولاسيما المواد الأولية اللازمة للزراعة والصناعة والآلات، ومنعت استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية التي تنتج محلياً كالزجاج والكبريت والصابون والموبيليا والجوارب والمعجنات والفواكه المحفوظة والسكاكر والملابس الداخلية، وشجعت تصدير القطن بعد تأمين الاحتياجات المحلية منه. وعملت الحكومة على تحرير التجارة الخارجية من التبعية المباشرة أو غير المباشرة لسيطرة المؤسسات والمحلات التجارية الأجنبية داخل وخارج البلاد، وذلك بإصدار المرسوم (151) لعام 1952 الذي قرر لهذا الشأن[56]:

1- حصر أو تصدير بعض السلع والمنتجات عن طريق المرافئ السورية.

2- يجب أن تكون جميع الوكالات التجارية ممثلة بالسوريين.

3- جميع المؤسسات العاملة في سورية يجب أن يكون لها مدراء سوريين.

4- يجب أن يتم الاستيراد من بلد المنشأ.

5- إتباع نظام الحصر أو المنع، ونظام رخص الاستيراد ونظام الرسوم الجمركية.

مثلت تلك الإجراءات صيغة حمائية للصناعة الوطنية الناشئة، لضبط الاستيراد، وتشجيع الصادرات، حيث كانت الصناعة في طور النمو، وغير قادرة على المنافسة، كما أن معظم التصدير كان يتمثل بالمنتجات الزراعية أو ما يرتبط بها بشكل مباشر مثل النسيج والملابس.

وفيما يخص الزراعة، فقد كانت منسية لفترة طويلة، ولم يطورها الاحتلال إلا بما يتناسب ومصلحته. وبعد الاستقلال، ظهرت فئة مستفيدة من كل ما سبق، مكونة ثروات كبيرة، وهم أثرياء الحرب في المدن والإقطاعيين، الذين وجدوا في

---

[55] – د.هيلان رزق الله، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلّفة، مرجع سبق ذكره، ص149-150.

[56] – د. الحمش منير، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار مشرق مغرب، دمشق، 1997، ص50-51.

الزراعة فرصة ذهبية تحقق لهم أرباح متزايدة ومضاعفة، حيث الأراضي القابلة للزراعة وغير المستغلة بعد، ووجود يد عاملة في الريف ومن الجنود الذين تم تسريحهم بعد الاستقلال ومنهم من كان قد اكتسب خبرات تقنية جيدة من خلال الآلات العسكرية سواء بالتشغيل أو بالإصلاح، بالإضافة إلى وجود إمكانية استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي من مكننة وبذار ومبيدات وكل ما يلزم عملية الإنتاج الزراعي. وبناء على ما سبق حدث تطور سريع في الزراعة السورية، فقد كان الريع الكبير في هذا القطاع يشجع على الاستمرار بالعمل الزراعي، ولكن بما يضمن لهم الربح السريع والمضاعف، ولم يكن لدى المستثمرين لا الخبرة ولا الرغبة في تطوير القطاع الزراعي من خلال إقامة منشآت زراعية متطورة. فبقي الفلاح السوري محروماً كما كان سابقاً من خيرات الأرض إلا بمقدار ما يعطيه المستثمر أو الإقطاعي لقاء عمله، كما إن بعضهم قد طرد من الأرض نتيجة إحلال الآلات محل عملهم، فكان لذلك نتائج مهمة في بنية العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع السوري.

لم يفرز النمو الاقتصادي خلال الخمسينيات الإمكانات والمؤهلات الضرورية لتكوين القطاعات الجديدة التي بدونها لم يكن ممكناً لحركة النمو الاقتصادي أن تستمر وتتصاعد. وعليه كان لا بد من تدخل الدولة الإيجابي. فكان لبرامج التنمية التي وضعتها الحكومة في منتصف الخمسينيات، والدراسات الاقتصادية التي قامت بها تحضيراً للخطة الخمسية الأولى، وخلق جهاز خاص على أعلى مستوى، هو مؤسسة الإنماء الاقتصادي، لوضع سياسة اقتصادية ملائمة والإشراف على الاقتصاد الوطني وتوجيهه، كان له أثراً مباشراً في وضوح الرؤية حول التقصير والخلل المتراكمين، وبخاصة حول التقصير في الميدان التكنولوجي، مما دفع الدولة منذئذ إلى إصلاح الخلل وتلافي التقصير، ونجحت الدولة في تسريع عمليات تحديث وتوسيع مصانع توليد الطاقة الكهربائية وزيادة إنتاج الطاقة بمعدلات مرتفعة نسبياً فقد تضاعفت ثلاث مرات. وكانت اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفييتي انعطافاً في تكوين استطاعة تكنولوجية وطنية متنامية وإقامة المشاريع الاستثمارية الأساسية وإنماء القطاع العام ودور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ومن أهم المشاريع الاستثمارية التي تمت مع البلدان الاشتراكية آنذاك وربما أولها مصنع تكرير النفط في حمص الذي بني بمساعدة اقتصادية وفنية تشيكوسلوفاكية، وبدأ بإنتاج المواد النفطية المكررة في عام 1959، مما أدى إلى كسر طوق الاحتكار الذي كانت «شركة نفط العراق» (شركة انكليزية- فرنسية- هولندية) تفرضه على البلاد. وقد كانت مصفاة حمص هذه أول مصنع وطني من نوعه في الوطن العربي كله، وربما في منطقة الشرق الأوسط كلها، يقام خارج سيطرة الشركات الاستعمارية ويكون ملكاً لدولة عربية، ولخدمة ومصلحة وطنية بحتة[57]. واستمرت التطورات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في سياسات الاستثمار لغاية الوحدة بين سورية ومصر، حيث جرت تعديلات جوهرية في السياسات الاستثمارية في كل من الزراعة والصناعة، وفيما يأتي نستعرض أهم التحولات.

[57] – د.هيلان رزق الله، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلّفة، مرجع سبق ذكره، ص152-153.

ثانياً- السياسات الاستثمارية والتحولات الاقتصادية خلال فترة الوحدة بين سورية ومصر:

تميز عهد الوحدة بين سورية ومصر بزيادة تدخل الدولة الاستثماري في الحياة الاقتصادية، وتجلى ذلك من خلال الإصلاح الزراعي وتأميم بعض الشركات الصناعية وفي التجارة وخاصة الداخلية منها حيث قامت وزارة التموين بضبط التلاعب بالأسعار وتحديد المواصفات وتعيين الحد الأقصى للربح الذي يرخص به للمنتجين والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والمفرق[58]. وفيما يخص الزراعة فقد تجلت أهم التحولات بإصدار القانونين الآتيين[59]:

أ- قانون العلاقات الزراعية رقم (134) لعام 1958:

لتنظيم العلاقات بين الفلاحين وملاك الأراضي، ولقد أتاح القانون لكل من أرباب العمل والمزارعين والعمال الزراعيين تأسيس نقابات زراعية مهنية للدفاع عن مصالحهم، والعمل على تقدم ممارستها في النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب- قانون الإصلاح الزراعي رقم (161) لعام 1958:

نصَ القانون على تحديد سقف الملكية الزراعية في الأراضي المروية والمشجرة بـ(80) هكتار، وفي الأراضي البعلية بنحو (300) هكتار. وأجاز القانون حق التنازل لكل من الزوجة والأولاد عن (10) هكتار في الأراضي المروية، و(40) هكتار في الأراضي البعلية، على أن لا يتجاوز سقف الملكية المتنازل عنها عن (40) هكتار في الأراضي المروية، و(100) هكتار في الأراضي البعلية. وانبثق عن هذا القانون العديد من القرارات والإجراءات[60].

شكل قانون الإصلاح الزراعي العمود الفقري للتشريعات الخاصة بالإصلاح الزراعي في سورية. وأهم ما تضمنه هذا القانون: التصدي للملكيات الكبيرة للأراضي الزراعية عن طريق تحديد سقف لها لا يجوز تجاوزه، ومن ثم الاستيلاء على الأراضي الزائدة عن السقف المذكور وتوزيعها على الفلاحين المستحقين، وذلك لقاء تعويض عادل. وأوجب القانون على من تؤول إليه الأرض، أن يبذل في عمله العناية الواجبة تحت طائلة إلغاء توزيع الأرض عليه، أو استردادها منه. وكان الهدف من إصدار قانون الإصلاح الزراعي هو[61]:

- التخفيف من حدة اللامساواة الفاضحة في توزيع الدخل الناجم عن سوء توزيع الملكية الزراعية. فقد نظر إليه على أنه خطوة على طريق العدالة الاجتماعية.

---

[58] – د. الحمش منير، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص52.

[59] – د. الحمش منير، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص14، بتصرف.

[60] – الاقتصاد الزراعي، دراسات فكرية 59، وزارة الثقافة، دمشق، 2000. ص53-54.

[61] – د. الحمش منير، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- من الناحية الاقتصادية، كان الهدف إضعاف الفئات الغنية، وتوجيه قسم من دخل ملكية الأرض إلى فئات اجتماعية محرومة وفقيرة، وبالتالي زيادة القدرة الشرائية لدى هذه الفئات ورفع مستوى دخلها.
- من الناحية السياسية، ضرب نفوذ الإقطاع وإضعافه والحد من سلطته.

وقد شهدت السياسات الاستثمارية بالصناعة في عهد الوحدة تطوراً ملحوظاً ساهمت في زيادة حركة التصنيع، حيث تمثلت في زيادة رساميل بعض الشركات الصناعية القائمة، وتأسيس شركات جديدة، ولوحظ بأن بعض الشركات قد تأسست برأسمال سوري مصري وفي بعضها مساهمة من الممولين العرب مثل السعودية والكويت ولبنان والعراق والأردن. وفي هذه المرحلة أيضاً أقيمت شركات جديدة بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص. وإن أهم ما يميز تلك الفترة صدور قرار التأميم بتاريخ 1961/7/20 التي دعيت بـ(القرارات الاشتراكية) والتي كانت بمثابة انعطاف في تاريخ العلاقات الإنتاجية الاقتصادية، وأداة في زعزعة مواقع البرجوازية الكبيرة (الصناعية والمالية والتجارية). كما كان التدخل الحكومي في السوق واضحاً في تلك المرحلة، وتمثل ذلك في صدور القانون رقم (122) لعام 1960 الذي أحدث بموجبه وزارة التموين، وقد كلفت هذه الوزارة بمهمات واختصاصات شؤون التموين عامة، وعلى الأخص[62]:

- توفير المواد الغذائية والكسائية والصحية وسائر الاحتياجات التموينية الأخرى، بأفضل الشروط وأنسب الأسعار.
- تأمين انتقال هذه المواد من المنتج أو المستورد إلى المستهلك بأقل التكاليف.
- تأمين الخدمات المهمة المحلية بتكاليف ملائمة.
- تنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بالتموين، وقمع الغش والاحتكار والاستيلاء وتنظيم حيازة المواد التموينية والاتجار بها.
- وغيرها من الأعمال ذات الصلة بمهام الوزارة، وقد ألحق بهذه الوزارة (مكتب الحبوب) الذي كان مرتبطاً بوزارة الاقتصاد، وأعطى القانون وزير التموين الحق في تكليف المكتب المذكور ببعض المهام التموينية، إضافة إلى اختصاصه.

من الواضح، بأن الصيرورة التاريخية لتطور علاقات الإنتاج الرأسمالية لم تعد تسمح بوجود سيطرة لطبقة أخرى غيرها آنذاك، كما أن تنامي مستوى تطور القوى المنتجة أيضاً كان سبب رئيسي وضرورة موضوعية للإصلاح الزراعي، بالإضافة إلى أن تطبيق الإصلاح الزراعي ساعد على تبلور الاتجاه الرأسمالي في الزراعة السورية. وعلى الرغم من الأهمية السياسية لقانون الإصلاح الزراعي، إلا أنه لم يكن مكتملاً اقتصادياً، حيث كان الأجدر إكمال عمليات توزيع أراضي الاستيلاء بالعمل على عدم تفتيت الحيازات الزراعية، وما لذلك من ضرر في الإنتاج والإنتاجية ومستقبل تطور الزراعية السورية، وكان يمكن أن يتم ذلك ضمن أطر تنظيمية معينة يديرها الفلاحون أنفسهم، مثل التعاونيات الزراعية

[62] – د. الحمش منير، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص16–18.

الكبيرة على أن تدعمها الدولة بكل مستلزمات النجاح، أو حتى مزارع دولة مستخدمة فيها أحدث أساليب التنظيم والإدارة ووسائل الإنتاج الزراعي الحديثة.

تخللت فترة الوحدة بين سورية ومصر تراجعاً حاداً في الحريات الديمقراطية، فحدث تناقض واضح بين التقدم الاقتصادي والتراجع الديمقراطي الذي تمثل بدكتاتورية الحزب الواحد من خلال القبضة الأمنية المحكمة، بالإضافة إلى التعامل مع البرجوازية السورية كبرجوازية تابعة للبرجوازية المصرية، ولم يتم أخذ الظروف المختلفة للبلدين بعين الاعتبار، أدى ذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى انهيار تجربة الوحدة بين سورية ومصر. فدخلت سورية في حقبة جديدة تجلت بما سمي بحكومة الانفصال، فحاولت البرجوازية السورية وبعض القوى المؤيدة لها ممن تضررت مصالحهم في فترة الوحدة، بالعودة عن بعض القوانين والتشريعات "الاشتراكية الطابع"، فتمت العودة عن قرارات التأميم لبعض الشركات والمنشآت الصناعية، بالإضافة إلى تجميد الإصلاح الزراعي وإتاحة المجال للقطاع الخاص للمزيد من الحرية الاقتصادية؛ وكانت المحصلة فشل الحكومات المتعاقبة فيما سميت بفترة الانفصال عن تحقيق تنمية اقتصادية لعدم قدرتها على كسب الجماهير وزرع الثقة بينها. وعند تولي حزب البعث العربي الاشتراكي زمام السلطة في سورية في عام 1963 حدثت تطورات مهمة على صعيد دور الدولة التدخلي في الحياة الاقتصادية، سيتم بحثها في المطلب الآتي.

المطلب الثاني- دور سياسات الاستثمار في الفترة ما بين (1963-1985):

شهدت فترة الوحدة بين سورية ومصر تدخلاً واضحاً للدولة في الحياة الاقتصادية والاستثمارية من خلال المضي قدماً باتجاه الاقتصاد الموجه المتمحور حول تدخل الدولة في ضبط الأسواق والإشراف على الأسعار وحماية المستهلك وضبط العلاقة بين المنتجين والمستهلكين، بالإضافة إلى التدخل في التجارة الخارجية ومنع الاحتكار. وقد توقف هذا التدخل نسبياً خلال فترة الانفصال من خلال السياسات الليبرالية الاقتصادية؛ وعند استلام حزب البعث العربي الاشتراكي زمام السلطة في سورية لم يكن لديه برنامج اقتصادي اجتماعي واضح، في ظل التطلع نحو المزيد من العدالة الاجتماعية والخروج من حالة التخلف، وذلك يتطلب برنامجاً واضحاً يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة مع العدالة في توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروة، فصدرت "المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي" المنبثقة عن المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي في عام 1963 لتصبح موضع التنفيذ وتطبع السياسات الاستثمارية بطابعها كون حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الحاكم. وخلال تلك الفترة حدثت تطورات مختلفة في عدة مراحل، لذا تم تقسيم هذا المطلب إلى فترتين، الفترة التي شملت عقد الستينات أي مرحلة توطيد الحكم والاستقرار، والفترة الثانية عقد السبعينات ولغاية منتصف الثمانينات أي مرحلة التحولات الاقتصادية المتدرجة بهدوء لغاية عام 1985 أي نهاية الخطة الخمسية الخامسة، لتبدأ بعدها حقبة جديدة من التغييرات النوعية ستتم دراستها في الفصل التالي.

أولاً- السياسات الاستثمارية والتطورات الاقتصادية خلال عقد الستينات:

كان لدى حزب البعث العربي الاشتراكي قناعة بعدم إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخروج من دائرة التخلف عن طريق السياسات الاستثمارية المنبثقة عن الاقتصاد الحر الذي يتبناه الغرب، ولهذا فقد أقر المؤتمر القومي السادس للحزب بأن النظام الجديد الذي يطمح إلى تحقيقه هو:

«النظام الاجتماعي الذي تسود فيه ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج الأساسية، وتنتفي منه جميع أنواع الاستغلال والاضطهاد الطبقي والسياسي والقومي، والذي يستهدف أساساً القضاء على استثمار الإنسان للإنسان، وتحقيق التطور السريع لتلبية حاجات المجتمع المادية والثقافية والروحية المتنامية باستمرار، والتي تعتبر الهدف الأساسي للاشتراكية..»[63].

ونظراً للتوجهات الطبقية الجديدة المحابية للعمال والفلاحين، قامت البرجوازية السورية بمحاولة الضغط على الحكومة من خلال التوقف عن العمل بمسوغات متعددة، وبالتالي سرحت عدد من العمال، وتوقفت حركة الاستثمار، وهربت بعض رؤوس الأموال إلى خارج سورية لأسباب متعددة منها الخوف من التوجهات الجديدة بالإضافة إلى نوع من الضغط السياسي، أدى ذلك إلى دخول الاقتصاد السوري في أزمة اقتصادية، تمثلت في بعض الضغوطات الاقتصادية، من تراجع النمو الاقتصادي، وتراجع قيمة الليرة السورية، وازدياد معدل التضخم، وعجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وقد صدرت آنذاك مجموعة من القوانين والقرارات التقدمية الطابع، ويمكن ذكر أهم ما تم إنجازه في فترة الستينات بما يأتي:

من أهم التحولات النوعية التي حدثت في تلك الفترة هي إعلان السير نحو طريق "الاشتراكية"، وذلك يستوجب إدارة الاقتصاد من خلال التخطيط المركزي الشامل. وانعكس ذلك في سياسات الاستثمار حيث قامت الحكومة بالعودة إلى تطبيق قانون الإصلاح الزراعي مع إدخال بعض التعديلات، فتم توزيع المساحات الزائدة من الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى إقامة مزارع للدولة والتعاونيات الزراعية في مناطق الإصلاح الزراعي. بعد أن تراجعت حكومات الانفصال عن الإصلاح الزراعي.

كما تمت العودة إلى سياسة التأميم، ففي عام 1964 تم تأميم جميع المصارف وشركات التأمين العاملة في سورية وربطها بالمؤسسة الاقتصادية السورية، واستكمالاً لهذا الإجراء أصبح الجهاز المصرفي في سورية منذ عام 1967 كما يلي:

[63] – د. الحمش منير، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص 20.

مصرف سورية المركزي، وخمسة مصارف رئيسية متخصصة هي: المصرف التجاري السوري، والمصرف العقاري، ومصرف التسليف الشعبي، والمصرف الزراعي، والمصرف الصناعي. لكل منها دورها في تمويل قطاع محدد.

وقد صدرت مجموعة من المراسيم بالفترة ما بين 1964–1970 للعودة إلى التأميم الذي تم التراجع عنه في فترة الانفصال وشمل معظم المنشآت والشركات الصناعية، وساهمت الدولة في رأس مال بعض الشركات الصناعية بنسبة (25%) كما تم تأميم عدد كبير من الشركات الصناعية بنسب متفاوتة تراوحت ما بين (47% و100%)، وقد تم تأميم جميع المحالج، وحصر تصدير القطن والقمح والشعير بالدولة، وتأميم المطاحن كافة، بالإضافة إلى تأميم جميع شركات توزيع المحروقات، وأنيط أمر الإشراف عليها بالهيئة العامة للبترول ومن ثم أنشأت لهذه الغاية الشركة العربية لتوزيع المنتجات البترولية (سادكوب) وبعدها تم إنشاء وزارة النفط والكهرباء والثروة المعدنية وانتقلت إليها صلاحيات الإشراف التي كانت تقوم بها وزارة الصناعة. وكانت النتيجة أن أصبحت (82%) من الصناعات الغذائية، (62%) من الصناعات الكيميائية، و(58%) من الصناعات الهندسية، و(47%) من صناعات الغزل والنسيج، تحت سيطرة القطاع العام، وما تبقى تابع للقطاع الخاص. وبذلك تضاعف المجموع التراكمي لرؤوس الأموال في القطاع العام في الصناعات التحويلية حوالي (11) مرة بين عام 1964–1985[64].

كانت عمليات الإصلاح الزراعي والتأميم من أكبر الإنجازات التقدمية في تاريخ سورية المعاصر، حيث عكست الطبيعة الطبقية لنظام الحكم، والذي كان شعاره التوجه نحو الاقتصاد الاشتراكي، من خلال تقوية مواقع القطاع العام كأكبر رأسمالي وطني، وقد بلغ عدد مؤسسات القطاع العام (103) مؤسسة برأسمال قدره (231.5) مليون ليرة سورية، كما أنه مع نهاية الستينات من القرن العشرين كان القطاع العام يستحوذ على النسبة الأكبر في الصناعة واستثمر ما نسبته (63.6%)[65] من مجموع رأس المال المستثمر في الصناعة، وقد تمت زيادة الاستثمار في القطاع العام تدريجياً ليتكون من ثلاثة فروع أساسية وهي: صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والصناعات الهندسية الكيميائية.

ولم يتوقف تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاستثمارية عند هذا الحد؛ بل توسع التدخل ليشمل مجالات أوسع مثل مصادرة بعض المحلات التجارية الضخمة، كما تم احتكار التجارة الخارجية من قبل الدولة، بالإضافة إلى تأميم تجارة الأدوية ومستحضرات الصيدلة، واحتكار استيراد السلع والمواد الرئيسية بشركة سيمكس (اختصاراً لـ Syrian Import and Export) المختصة بالاستيراد والتصدير وهي تابعة للقطاع العام. كما قامت الدولة بدعم الفلاحين ومنحهم مستلزمات الإنتاج الزراعي بأسعار مدعومة (بذار، سماد، آلات زراعية، بالإضافة إلى القروض)، وتم دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية لتحسين المستوى المعيشي.

---

[64] – د. أسد أيهم، الاقتصاد السوري المهدور النمو اللامستقر والتنمية الضائعة في نصف قرن، دمشق، 2014، ص20–26.

[65] – د. الحمش منير، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص 56.

والجدير بالذكر أنه في العام 1960 تم وضع أول خطة خمسية، وقد أعطت الأولوية لمشاريع تطوير البنية التحتية، وكان التركيز الأساسي في السياسات الاستثمارية على مشاريع تطوير الزراعة السورية، إلا أن تلك المشاريع كانت بدائية وغير مكتملة من الناحية الاقتصادية العلمية. ونتيجة الواقع الاقتصادي الاجتماعي في تلك الحقبة، والتغيرات السياسية المتتالية من نهاية عهد الوحدة إلى حكومة الانفصال مروراً بوصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة، وعدم وجود رؤية اقتصادية متكاملة (إلى أن تم رسمها وتحديد معالمها) وحل النزاعات السياسية بطرد جناح اليمين من الحزب؛ كانت قد انتهت فترة الخطة الخمسية الأولى، وتم وضع الخطة الخمسية الثانية ولم تتغير كثيراً عن سابقتها، حيث كان الشغل الشاغل لدى الحكومة تطوير الصناعة السورية ولكن من دون توطين التكنولوجيا وتطوير الصناعة بشكل عام، وإنما اقتصر التطوير على الشكل دون الجوهر. وساهمت البرجوازية الكبيرة بدور سلبي في تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية الشاملة نتيجة مقاومتها للتغيرات التقدمية آنذاك، حيث هربت معظم أموالها إلى خارج سورية، كما أن معظم الشركات الصناعية التي هربت رؤوس أموالها بقيت تعمل بالأموال المقترضة من البنوك المؤممة، أي من خزينة الدولة عندما تم تأميمها. لذلك كانت دورها كابح للتنمية والتقدم الاقتصادي، وعملت على الحد من تحقيق التراكم الرأسمالي والتطوير النوعي للصناعة، كل ذلك كان بهدف الضغط الاقتصادي على القوى السياسية للنيل منها أو لتغيير مواقفها تجاه سياسات الاستثمار والهوية الاقتصادية.

ومع نهاية عقد الستينات كانت الدولة قد فرضت أجندتها السياسية، وغيرت البنية الطبقية للمجتمع السوري، من خلال القضاء على الإقطاعية باستكمال الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين؛ أي إعادة توزيع الثروة الزراعية. وتم ضرب مواقع البرجوازية الرأسمالية الكبيرة من خلال التأميم (نقل ملكية البرجوازية الكبيرة إلى ملكية الدولة)، وبذلك كانت الدولة قد حققت نوع من التوافق بين السلطة والثروة من خلال بناء تشكيلة اقتصادية اجتماعية جديدة من رحم التشكيلة السابقة. وكانت مساهمة البرجوازية الصناعية آنذاك ضعيفة من الناحية النوعية حيث كانت معظم الاستثمارات الصناعية التابعة للقطاع الخاص صغيرة (ورش، مشاغل). واستناداً لذلك الواقع أخذت الدولة على عاتقها تحقيق (95%) من مجموع الاستثمارات المقدرة في القطاع الصناعي، وبالتالي كان دور القطاع الخاص ثانوياً في الاقتصاد خلال الخطة الخمسية الثانية (1966-1970).

ثانياً- تطور الدور الاستثماري للدولة خلال عقد السبعينات ومنتصف الثمانينات:

شهدت سورية تقدماً ملحوظاً في فترة الستينات، تم فيها أوسع تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتمكنت من إحداث تغيير نسبي في التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، وتثبيت المنظومة الاقتصادية الجديدة على الرغم من المقاومة الطبقية التي تمثلت في البرجوازية الكبيرة آنذاك؛ إلا أن التحديات لم تتمثل في المقاومة المضادة لنظام الحكم فقط، بل شملت التوجهات الأساسية التي ينبغي أن ترسمها الدولة لتحقيق الأهداف الموضوعة بالوصول إلى نسب نمو

مرتفعة تمثلت في استهداف الدخل القومي لمضاعفته خلال عشر سنوات، وإعادة توزيع الدخل وتحقيق تنمية مستقرة. ولكن أدى التركيز في السياسات الاستثمارية على المشروعات الاستهلاكية والخدمات بدلاً من الاستثمارات الإنتاجية إلى نتائج غير مرضية تمثلت في ازدياد معدل التضخم ونسبة البطالة، بالإضافة إلى الخلل الهيكلي المتمثل في إعطاء الأولوية للقطاعات الخدمية على حساب الاستثمارات الإنتاجية، وبالتالي عدم توطين التكنولوجيا وبقاء القطاع الصناعي متخلفاً.

والجدير بالذكر أنه منذ "الحركة التصحيحية" عام 1970 ظهر توجه جديد لتقوية القطاع الخاص ومنحه دور أكبر في الحياة الاقتصادية، وحينها رفع شعار "التعددية الاقتصادية"، وانعكس ذلك في السياسات الاستثمارية نحو تخفيف القيود على القطاع الخاص، لمحاولة طمأنة رؤوس الأموال المهربة إلى الخارج للعودة والاستثمار في سورية، كمحاولة للتخلص من الركود الاقتصادي الذي كان يعاني منه الاقتصاد السوري آنذاك. فسمِح للقطاع الخاص باستيراد بعض السلع بشروط ائتمانية معينة، وتم إنشاء المناطق الحرة عام 1971، بالإضافة إلى تشجيع القطاع السياحي فتم إقامة العديد من الفنادق. وساهم ارتفاع أسعار النفط في رفد خزينة الدولة بأموال طائلة خلال فترة السبعينات، حيث وصلت الصادرات النفطية إلى نسبة (60%-75%)[66] من الصادرات الكلية بالإضافة إلى الحصول على عوائد الترانزيت وعوائد عبور النفط العراقي لغاية إيقافه عام 1982. ويتضح بأن عام 1970 شهد تحولاً نوعياً في السياسات الاستثمارية من حيث توجهات الدولة الاقتصادية، أي البدء بالانتقال التدريجي إلى سياسات اقتصاد السوق.

وشرعت الحكومة بإعداد الخطط لإعادة بناء ما دمر في حرب تشرين، وبعد فترة تم البدء باستخدام أموال المساعدات والدعم والتبرعات والقروض الميسرة التي استطاعت أن تحصل عليها سورية* في تنفيذ برنامج استثماري واسع يضم استكمال بناء سد الفرات، وإقامة مصفاة جديدة للنفط في بانياس، ومعامل مختلفة للغزل والحديد المبروم والإطارات بالإضافة إلى مشاريع السدود واستصلاح الأراضي والنفط والمشاريع مع الدول الاشتراكية كمعمل اللمبات الكهربائية، والألبسة الجاهزة، وتصنيع الخضار والفواكه، وبنيت المدارس والجامعات والمستشفيات ومراكز التدريب وطرق المواصلات والمرافئ والمطارات والسدود ومشاريع الري ومشاريع الشرب في مختلف أنحاء الريف، وازداد الإنتاج وتحول الريف إلى مشارك حقيقي في الحكم والتنمية. أدى الحراك الاجتماعي إلى تبديل كامل للبنية الاجتماعية القديمة، فالسائق والآذن أصبح أبناؤهم أطباء ومهندسين وموظفين إن لم يكونوا ضباطاً في القوات المسلحة[67].

شملت الخطة الخمسية الثالثة (1971-1975) تقدماً ملموساً في ميدان العمل التخطيطي وفي حجم الاستثمارات المقدرة وفي دور الدولة الإنمائي، واخذ القطاع العام على عاتقه نسبة (80.6%) من حجم الاستثمارات المقدرة، ونسبة

---

[66]- أسد أيهم، الاقتصاد السوري المهدور النمو اللامستقر والتنمية الضائعة في نصف قرن، مرجع سبق ذكره، ص57.

* - قدرت الأموال التي وصلت إلى سورية من البلدان العربية النفطية بنحو (46) مليار دولار في عام 1974.

[67] - د. العمادي محمد، هموم التنمية حوادث لن أنساها، دار طلاس، دمشق، 2002، ص74-80.

(93.7%) من القطاع الصناعي بما في ذلك الطاقة والنفط. ولكن جرت الأمور على غير ما خطط له، حيث أن القسم الأعظم من الاعتماد المخصص للصناعات الهندسية والكيميائية ذهب لمشاريع الأسمدة وتجميع الجرارات وغيرها، أي لصناعات مواد بديلة عن الاستيراد وترتبط بالفروع التقليدية (زراعة، بناء) بينما الصناعات التصنيعية الأساسية والصناعات الميكانيكية والكيميائية المنتجة لأدوات الإنتاج لم تنل إلا حصة ضئيلة جداً أو تكاد لا تذكر من المجموع. وبالتالي فإن تكوين الاستطاعة التكنولوجية والقدرة الذاتية على التصنيع وحل المشكلات المتعلقة به وبالتنمية بشكل عام، لم تنل الاهتمام الكافي الذي تفرضه إستراتيجية إنمائية حقيقية[68].

وفي الوقت الذي كان يجب فيه تطوير الاستثمارات بالاستفادة من أخطاء الخطة الخمسية الثانية، استمرت الخطة الخمسية الثالثة بنفس المنهجية، ولم تغير شيئاً عملياً، وبالتالي تكريس التخلف الصناعي والارتباط المباشر بالعالم الخارجي نظراً إلى الحاجة الدائمة لاستيراد الآلات والسلع، وما يتضمنه ذلك من خسارة للقطع الأجنبي التي حصلت عليها سورية من الخارج سواء كمساعدات أو تبرعات أو قروض.

ونتيجة اعتماد الاستثمارات والاقتصاد الوطني على مصادر تمويل خارجية وعلى عائدات النفط التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في تلك الحقبة (1973–1974)، تذبذبت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الاعتماد على قطاع الخدمات كقاطرة للتنمية الاقتصادية عوضاً عن الإنتاج الحقيقي (الزراعية، الصناعة). حيث ساهمت قطاعات التجارة والخدمات بـ(59%) من الناتج، بينما الصناعة لم تتجاوز (22%) متضمنة صناعة النفط والغاز والماء والكهرباء، وكانت مساهمة الزراعة (19%)[69].

واستمرت السياسات الاستثمارية ذاتها في الخطة الخمسية الرابعة (1976–1980) التي تتغير عن سابقتها كثيراً، وما يميز تلك الفترة هو التوقف عن السير نحو سياسة اقتصاد السوق تحت مسمى "التعددية الاقتصادية"؛ وقد فرضت أميركا حصاراً غير معلناً على سورية، وتحرك تنظيم "الأخوان المسلمين" مزعزعاً الاستقرار. كانت لتلك الأحداث انعكاساتها على السياسات الاستثمارية وعلى الاقتصاد السوري بشكل عام، وفي تلك الأثناء أقرت الخطة الخمسية الخامسة (1981–1985).

[68] – د.هيلان رزق الله، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلّفة، مرجع سبق ذكره، ص159–160.

[69] – د. أسد أيهم، الاقتصاد السوري المهدور النمو اللامستقر والتنمية الضائعة في نصف قرن، مرجع سبق ذكره، ص49–51.

وكون الخطط الخمسية الثلاث منذ عام 1970 ولغاية عام 1985 كانت تحتوي على الكثير من القواسم المشتركة، فكانت النتائج الاستثمارية متشابهة نوعاً ما (إيجابياً/سلبياً) دون تغييرات جوهرية في السياسات الاستثمارية وفي منظومة الاقتصاد السوري، وبمكن عرض أهم النتائج بما يلي[70]:

1- تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار، وتقليص الاعتماد على الادخار المحلي في تمويل الاستثمار والاستيراد.

2- عدم التناسب الكمي والهيكلي بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، بسبب التشتت في توزيع الاستثمارات، وعدم تكاملها، سواء من حيث الطاقات وبرامج ووتائر التنفيذ، أو من حيث التوسع في الاستثمار الوسيط وسلع التكوين الرأسمالي فيه.

3- تركز الاهتمام بحجم الاستثمار ورفع معدلاته، دون العناية بتحقيق أقصى إنتاجية من العمل وأقصى ريعية للأموال المستثمرة.

4- قلة التناسب في توزيع الاستثمارات بين ما يلزم من الطاقات لإنتاج سلع مستلزمات الإنتاج وسلع التكوين الرأسمالي الثابت وبين ما يلزم لإنتاج سلع وخدمات الاستهلاك النهائي.

5- نمو القطاعات الخدمية بمعدلات أعلى من نمو القطاعات السلعية.

6- تزايد الإنفاق الإجمالي (استثماري واستهلاكي) بوتائر عالية متجاوزاً الناتج المحلي الإجمالي.

7- زيادة الاستيراد بمعدلات أكبر من زيادة التصدير، وبالتالي نمو العجز في الميزان التجاري.

8- عدم التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات المادية لها، واعتماد الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير على مستلزمات الإنتاج المستوردة، وبالتالي بروز ظاهرة التضخم السعري للمستوردات والصادرات.

9- عدم التناسب بين تزايد كتلة الأجور والرواتب والتعويضات وبين تزايد مستويات الأسعار.

10- غلبة سلع الاستهلاك النهائي في الإنتاج المحلي، وضآلة نسبة كل من سلع الاستهلاك الوسيط وسلع التكوين الرأسمالي فيه.

[70] – د. الحمش منير، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص127-128.

11- عدم مواكبة التطورات في التركيب الهيكلي لقوة العمل لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من حيث أنواع المهارات والاختصاصات والمستويات التعليمية والتدريبية اللازمة لتحقيق زيادة الإنتاج بأعلى كفاءة اقتصادية.

شهدت الفترة التي شملت نهاية السبعينات وبدايات الثمانينات من القرن الماضي تغيرات سياسية واقتصادية متعددة، كان لها آثار كبيرة في الاقتصاد السوري. بالتزامن مع تراجع سعر برميل النفط عالمياً، وبسبب المواقف السياسية تراجعت المساعدات النفطية العربية لسورية وإلى تراجع تحويلات العمال السوريين في الخارج، وترافق ذلك مع موجة جفاف كان لها أثر سلبي في الزراعة السورية. وبالتالي، عانى الاقتصاد السوري من ضغوطات مختلفة كانت انعكاساتها سلبية في المؤشرات الاستثمارية والاقتصادية. ويمكننا القول بأن الفترة الممتدة بين (1963-1985) شهدت تحولات متعددة في الاقتصاد السوري نتيجة تغير الظروف الموضوعية التي كان لها أثار سلبية، تم مواجهتها بسياسات استثمارية واقتصادية واجتماعية مختلفة ومتنوعة، وفي المبحث الآتي ستتم دراسة الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية وما انبثق عنها من سياسات استثمارية في ظل دور الدولة المتدخلة.

المبحث الثاني- الآثار الاجتماعية للسياسات الاستثمارية والاقتصادية في ظل دور الدولة المتدخلة.

للسياسات الاستثمارية المنبثقة عن السياسات الاقتصادية آثار مباشرة في علاقات الإنتاج الاجتماعية، كونها تعبر عن مصالح التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية السائدة، كبناء تحتي يؤسس عليها البناء الفوقي للمجتمع. ويمكن القول بأن نجاح أثر السياسات الاستثمارية على الصعيد الكلي يتوقف على مدى التطورات الاجتماعية المنعكسة عن تلك السياسات، وبالتالي سيتعرض هذا المبحث لأهم الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية والاستثمارية؛ منطلقين من البحث في الدور الاجتماعي للسياسات الاستثمارية في تحسين/سوء توزيع الدخل الوطني وبالتالي تحسين المستوى المعيشي وتحسين المستوى التعليمي، ومروراً بالإصلاح الزراعي والتأميمات وأثرهما في تغير البنية الطبقية للمجتمع السوري، وانتهاءً بالعلاقات الاجتماعية في المدن.

المطلب الأول- أثر السياسات الاستثمارية في تطور توزيع الدخل:

إن السعي في سبيل تحقيق التطور الاقتصادي والاستثماري العام للبلاد يكون منقوصاً ما لم يترافق مع التوفيق بين ذلك التطور وتلبية مصالح الجماهير الشعبية الواسعة، مصالح العمال والفلاحين وسائر الكادحين. ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي للسياسات الاقتصادية والاستثمارية، وكيف يتم توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني داخل البلاد، وما هي الموازين الطبقية ومدى العدالة في توزيع الدخل الوطني، ومن يقود الاقتصاد الوطني؛ وتزداد هذه الجوانب الاجتماعية عمقاً واتساعاً أو تتلاشى أو تخف وطأتها نتيجة السياسات الاقتصادية والاستثمارية. ويعتبر توزيع الدخل الوطني من المؤشرات الهامة لقياس أبعاد التنمية البشرية، وبالتالي العدالة في توزيع الدخل الوطني نسبياً، لذا نستعرض فيما يأتي تطور الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. حيث تميزت الفترة ما بعد الاستقلال بتطور الناتج المحلي الإجمالي بازدياد بشكل عام، وقد تخللت الفترة ما بين الاستقلال وعام 1985 بعض التقلبات السلبية والتي يمكن ملاحظتها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد منه للأعوام 1953-1985. (1963=1980،100=100).

العام	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج	تطور الناتج المحلي الإجمالي	تطور نصيب الفرد
1953	2469.6	684	-	-
1954	2848.2	748	15%	9%
1955	2745.5	701	-4%	-6%
1960	2962.3	654	0%	-3%

1965	4449.5	836	2%	−1%
1970	5616.4	899	2%	−1%
العام	**الناتج المحلي الإجمالي**	**نصيب الفرد من الناتج**	**تطور الناتج المحلي الإجمالي**	**تطور نصيب الفرد**
1975	39195	5311	−	−
1980	51270	5890	−11%	5%
1985	58425	5691	3%	0%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة. الجدول من إعداد الباحث. الفترة ما بين(1975−1985) بأسعار 1980 الثابتة.

يتبين من الجدول أعلاه، إن الناتج المحلي الإجمالي باتجاه صاعد – باستثناء بعض السنوات التي شهدت تغيرات سياسية نجمت عنها تغيرات في السياسات الاقتصادية – وبالتالي انعكس ذلك في مدى تطور الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عدم استقرار الإنتاج الزراعي وخضوعه للتقلبات الموسمية، كون الاستثمار في الاقتصاد السوري آنذاك كان يعتمد بشكل أساسي على الزراعة التي كانت في عام 1954 تشكل (42%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لم يشكل الاستثمار في الصناعة سوى (10%) فقط في العام نفسه، وبمقارنة تطور الناتج المحلي الإجمالي مع مدى تطور نصيب الفرد منه (مع التحفظ على مدى دقة هذا المؤشر في تبيان العدالة في التوزيع، كونه يخفي في طياته تفاوت توزيع الدخول بين الفئات والطبقات الاجتماعية) نلاحظ ما يأتي:

- تطور نصيب الفرد خلال فترة الدراسة بشكل متزايد، باستثناء الأعوام التي تراجع فيها الناتج الملحي الإجمالي، وذلك يشير إلى أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (الاستثمار العام) أدى إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وإلى تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.
- تدهور نصيب الفرد بالفترة ما بين (1982−1985)، وذلك ناجم عن تغيير السياسات الاقتصادية والاستثمارية باتباع سياسات اقتصاد السوق تدريجياً. حيث أصبح تطور الناتج المحلي الإجمالي أقل من نسبة التزايد السكاني المقدرة بحوالي (3%) سنوياً.
- إن نمو متوسط الدخل الفردي السنوي في سورية خلال المرحلة (1965−1980) كان أعلى من المعدل العام لمجموعة البلدان النامية البالغ (2.9%) وأعلى أيضاً من معدل البلدان الصناعية البالغ (2.5%) للمرحلة نفسها؛

بينما يختلف الأمر رأساً على عقب في المرحلة ما بعد عام 1980 حيث سجل نمو الدخل الفردي معدلاً سالباً مقابل ارتفاع معدل النمو لمجموعة البلدان النامية[71].

- من الملاحظ بأن تطور الناتج المحلي الإجمالي الإيجابي كان غالباً أكثر من تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يشير إلى عدم نجاعة السياسات الاستثمارية والخطط الاقتصادية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من نسبة التزايد السكاني.

المطلب الثاني- السياسات الاستثمارية وتطور مستوى التعليم:

يعتبر تطور مستوى التعليم من العوامل والمؤشرات الهامة التي تعكس مدى تطور مؤشرات الاستثمار والاقتصاد الوطني وسعيه إلى تحقيق المزيد من التقدم الاجتماعي، كانعكاس عن الجانب الاجتماعي للسياسات الاستثمارية. وقد حققت سورية تطوراً متزايداً في عدد المتعلمين بمختلف الشهادات الدراسية، وذلك يعني أيضاً ازدياد عدد القوى العاملة المؤهلة علمياً التي تستطيع التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وتتأثر وتؤثر فيها مما يدعم ويعزز التوجه نحو استثمار التكنولوجيا الحديثة في الاقتصاد الوطني. ولبيان مدى تطور مستوى التعليم خلال فترة الدراسة ولغاية عام 1985 أي الفترة الفاصلة لتغير النهج الاقتصادي، نستعرض الجدول الآتي.

الجدول رقم (2): تطور مستوى التعليم في سورية وبعض المؤشرات الهامة 1950-1985.

العام	عدد المدارس				عدد الأساتذة	عدد الطلاب	عدد الحاصلين على شهادة				
	ابتدائية	إعدادية + ثانوية	مهنية	دور معلمين			ابتدائية	إعدادية	ثانوية	مهنية	معلمين
1950	2584	212	18	8	13804	377314	26342	4610	1700	78	498
1960	3261	313	22	10	17125	500722	32113	10132	5662	1830	870
1970	5261	813	35	20	39045	**1136936**	85717	33372	**21567**	1820	2066
1980	7689	1330	65	20	85063	**2078994**	**158547**	73808	**48890**	6111	5420
1985	8747	1707	138	18	119001	**2747818**	233341	85595	**54335**	**10486**	5210

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، الجدول من إعداد الباحث.

[71] – د. صالحة مهيب، عوامل النمو الاقتصادي في سورية، مرجع سبق ذكره، عن تقرير التنمية البشرية لعام 1992، ص 66.

يتبين من الجدول أعلاه، بأنه تم الاهتمام بتطوير التعليم بشكل عام، من خلال زيادة عدد المدارس، وبالتالي عدد الطلاب والأساتذة، حيث شكل ذلك حاجة ضرورية تقتضيها التطورات المتسارعة؛ إلا أن نسبة مخصصات التعليم من إجمالي الموازنة العامة للدولة أخذت بالتراجع، فبعد أن كانت 17.8% عام 1953 تراجعت إلى 13.8% عام 1960 وإلى 8% عام 1970 لتصل إلى 4.4% عام 1980 وذلك على الرغم من النسبة المرتفعة نسبياً للتزايد السكاني للأعوام المذكورة[72]. كما شهدت فترة الدراسة، تزايداً في عدد الحاصلين على كل من الشهادتين الثانوية والجامعية ونسبتهما إلى عدد السكان، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3) : عدد الحاصلين على الشهادتين الثانوية والجامعية 1950-1985.

العام	الحاصلين على الشهادة		نسبة الثانوية من عدد السكان	نسبة الجامعية من عدد السكان	عدد السكان
	الثانوية	الجامعية			
1950	1700	438	5%	%1	3655904
1960	5662	1830	12%	1%	4565121
1970	21567	1820	34%	4%	6304685
1980	48890	6111	56%	12%	8704000
1985	54335	10486	53%	12%	10267000

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، الجدول من إعداد الباحث.

يتبين من الجدول أعلاه، إن نسبة عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية إلى عدد السكان كانت في تزايد، بينما تضاءلت نسبة الجامعيين إلى عدد السكان، ولم تعكس هذه النسبة حاجة الاقتصاد الوطني إلى الشهادات العليا. ففي حين كان عدد المهندسين في الاقتصاد السوري بمجمله (365) مهندساً عام 1955 ويعكس ذلك قلة الخبرات والكفاءات في القطاعين الزراعي والإنتاجي، لم يتطور عدد المهندسين بما يتناسب والحاجة إلى القوى العاملة المؤهلة والمدربة وذات الكفاءات العالية، حيث أن عدد الجامعيين في العام 1985 كانوا فقط (10486) متوزعين على المحافظات السورية كافة.

بدا الاهتمام واضحاً في رفع السوية التعليمية للقوى العاملة السورية، ويمكن استنتاج ذلك من خلال التطور الملحوظ في زيادة عدد المدارس والكادر التدريسي، ولكن لم يترافق التزايد الكبير نسبياً لعدد السكان مع زيادة الإنفاق على التعليم،

[72] – بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

وهذا من شأنه أن يعرقل مسيرة تطوير البحث العلمي والكوادر المؤهلة بشكل عام. وخاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية الواسعة المتمثلة بالإصلاح الزراعي والتأميم الحاصل في تلك الفترة، وفي المطلب الآتي ستتم دراسة أثر تلك الإجراءات في البنية الطبقية للمجتمع السوري.

المطلب الثالث– أثر الإصلاح الزراعي والتأميمات في البنية الطبقية:

بعد أن نالت سورية استقلالها، تطور الاستثمار في الزراعة بشكل ملحوظ، إثر نشوء استطاعة تكنولوجية جديدة تقوم على استخدام التقنيات الحديثة التي تم استيرادها بكميات متزايدة في سنوات ما بعد الحرب؛ وذلك في ظل وجود مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة غير المزروعة والتي كانت تستخدم كمراع لمواشي البدو دون استثمار لقرون عديدة، وبخاصة في المنطقة الشمالية الشرقية؛ إلى أن جُلبت التقنيات الحديثة من قبل أبناء المدن – من ملاكين وتجار– الذين تراكمت لديهم أموال كثيرة، جمعوها خلال سنوات الحرب بسبب الاحتكار والارتفاع الهائل في الأسعار والأرباح، بالإضافة إلى توجه التشريعات الاستثمارية إلى السماح باستيراد كميات غير محدودة من الآليات الزراعية، لذا وجد أصحاب الأموال في ذلك فرصة ذهبية للاستثمار في الأعمال الزراعية التي تضمن لهم أرباحاً وفيرة. لم يكن هؤلاء من سكان القرى وإنما كانوا في غالبيتهم العظمى من أبناء المدن. أما عملية الاستثمار الزراعي فلم تكن معقدة كثيراً بالنسبة لهم، فقد كانت تعتمد على جمع وتركيب ثلاثة عناصر رئيسية[73]:

1- الأرض: حيث المساحات الواسعة والأراضي الخصبة غير المزروعة.

2- التكنيك الحديث: من آلات زراعية ومضخات ري وغيرها، عن طريق الاستيراد.

3- اليد العاملة: متوفرة بكثرة بسبب تسريح الجنود، بعد اكتسابهم خبرات تقنية في الآليات العسكرية والميكانيك.

وذلك بالوقت الذي كان فيه رأس المال المتراكم خلال سنوات الحرب يبحث عن ملاذ آمن ومربح، وشكلت الزراعة ذلك الملاذ الآمن للاستثمار. حيث جرى الاستثمار الزراعي بعدة أشكال، منها عن طريق الاستثمار المباشر من أبناء المدن الذين يمتلكون قطعة أرض بواسطة الفلاحين، وأيضاً من قبل أصحاب رؤوس الأموال عن طريق استثمار أموالهم في الزراعة، أو يقوم الرأسمالي بتأجير الآلات الزراعية وبيع مستلزمات العملية الزراعية من بذار وأسمدة وغيرها بأسعار باهظة بسبب استغلال عدم قدرة الفلاحين على التسديد المباشر، أو الاستثمار عن طريق كبار الملاك الإقطاعيين الذين يملكون مساحات واسعة. والمحصلة كانت استغلال الفلاحين والعمال الزراعيين، الذين كانوا محرومين من الأرضي والمال ولا يمتلكون سوى قوة عملهم، من قبل الإقطاعيين أو من يستثمرون أموالهم في الزراعة.

[73] – د. هيلان رزق الله، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلّفة، مرجع سبق ذكره، ص185–186.

والجدير بالذكر أنه قد صدرت عدة مراسيم بعد الاستقلال لتنظيم السياسات الاستثمارية في الزراعة، بدءاً من القانون المدني الصادر بالمرسوم رقم (84) لعام 1949 الذي لم يغير من واقع الملكية الزراعية أي شيء، ليصدر القرار رقم (96) لعام 1952 وحددت بموجبه سقف التصرف بأملاك الدولة بحدود (150) هكتاراً في مناطق الجزيرة و(50) هكتاراً في بقية المناطق. وتحت ضغط الإقطاعيين تم التراجع عن القرار ليصدر المرسوم رقم (35) لعام 1952 الذي رفع الحد الأعلى للتصرف بأملاك الدولة إلى (200) هكتار لكل فرد من أفراد العائلة، كما صدر المرسوم التشريعي رقم (768) لعام 1952 أجازت بموجبه تمليك الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً بحدود (50) هكتاراً في الأراضي البعلية أو (10) هكتارات في الأراضي المروية على أن يستثمرها الفلاح بنفسه، وفي عام 1955 صدر القرار رقم (84) الذي رفع بموجبه السقف الأعلى للتصرف بأملاك الدولة إلى (500) هكتار. لقد كان توزيع الأراضي واستملاكها انعكاس عن البنية الاجتماعية الطبقية للفلاحين، ففي أواسط الخمسينات كان نحو (97%) من سكان الريف يتصرفون بحوالي (22%) فقط من مساحة الأراضي الزراعية[74].

وفي الفترة الواقعة ما بين الاستقلال والوحدة السورية المصرية، كان يحصل كبار الملاكين على نسبة من المحصول تراوحت بين (50–75%)، حيث سادت وقتها الملكيات الكبيرة للأراضي الزراعية التي كانت تمثل نحو (42%) في دمشق و(36%) في حلب و(31%) في حماه و(33%) في اللاذقية و(43%) في الحسكة من إجمالي المساحة الزراعية في القطاع الخاص، إلى جانب وجود مئات الآلاف من الأسر الفلاحية التي لا تملك شيئاً من الأرض (340 ألف أسرة) ونحو (160 ألف أسرة) تملك كل منها وسطياً بحدود (6) هكتارات فقط[75].

واستمر الأمر على ما عليه، لغاية صدور قانون العلاقات الزراعية رقم (134) لعام 1958 لتنظيم العلاقة بين ملاك الأراضي والفلاحين، وقانون الإصلاح الزراعي رقم (161) لعام 1958 وقد نص القانون على تحديد سقف الملكية الزراعية في الأراضي المروية والمشجرة بـ(80) هكتاراً، كما تضمن القانون العديد من النصوص المتعلقة بالملكية وحق التنازل للزوجة والأولاد، وانبثق عن هذا القانون العديد من القرارات والإجراءات.

كان قانون الإصلاح الزراعي إجراءً هاماً تم خلاله تغيير طبيعة العلاقات الزراعية والتكوين الطبقي في الريف، نتيجة مصادرة أراضي كبار الملاكين وتوزيعها على الفلاحين، بالإضافة إلى تنظيم استعمالات أملاك الدولة بموجب القانون رقم (252) لعام 1959 وقرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي رقم (2) لعام 1960، حيث تم تفويض وزير الزراعة والإصلاح الزراعي لاستثمار أملاك الدولة عن طريق تأجيرها أو بيعها أو توزيعها بالمجان على من يعمل في الزراعة[76]. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من سعي السلطات السياسية إلى تغيير موازين القوى الطبقية عبر تقليص نفوذ

[74] – الاقتصاد الزراعي، دراسة فكرية 59، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[75] – المرجع السابق، ص 52–53.

[76] – المرجع السابق، ص53–54.

الإقطاعيين وإنهاء وجودهم الاجتماعي من خلال الإصلاح الزراعي ودفع هؤلاء الإقطاعيين الذي كونوا ثروات كبيرة إلى استثمار أموالهم في الصناعة والتجارة، والذي كان أحد أهم أهدافه السياسية أيضاً هو كسب جماهير الفلاحين إلى جانب السلطات السياسية، إلا أنه في ظل وجود طبقة صناعية ضعيفة وحديثة العهد، وبسبب المقاومة الشرسة التي أبداها الإقطاعيون؛ تمكن الإقطاعيون من تأخير تنفيذ الإصلاح الزراعي بشكل كامل، فبعد صدور قانون الإصلاح الزراعي بثلاث سنوات لم يتم توزيع سوى ما نسبته (53%) من الأراضي المعدة للمصادرة والتوزيع.

وفي فترة انفصال الوحدة بين سورية ومصر، حاولت حكومة الانفصال العودة عن قانون الإصلاح الزراعي، وتراجعت عنه نسبياً، ولكن بعد زوال حكم الانفصال في عام 1963 تم إصدار المرسوم التشريعي رقم (88) لعام 1963 وتم إلغاء تشريعات حكومة الانفصال، والعودة إلى قانون الإصلاح الزراعي، كما تم تخفيض سقف الملكيات مرة أخرى، حيث كان هذا المرسوم أعمق من الأسبق، وصدرت بعدها العديد من القرارات والمراسيم التي من شأنها تنظيم وتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي.

شكل قانون الإصلاح الزراعي نقلة نوعية لترسيخ وبلورة الاتجاه الرأسمالي في الزراعة السورية، نتيجة الانتقال من الشكل العيني المغلق لعلاقات الإنتاج الزراعية إلى الإنتاج البضاعي في الزراعة. وكان ذلك بسبب بعض الثغرات في عملية الإصلاح الزراعي، حيث لم يستطع الفلاحون شراء الآليات الزراعية الحديثة، وانعدام الجدوى الاقتصادية لتلك الآلات بسبب تفتت الحيازات وخاصة في مناطق الجزيرة السورية التي تعتمد على المساحات الشاسعة في الزراعة، بالإضافة إلى أنه بسبب تدني الوضع المعيشي للكثير من الفلاحين، وتدني ريع الأراضي، لم يستطيعوا أن يستثمروا أراضيهم، بالمحصلة، عاد الأثرياء في الريف أو المدن والرأسمال التجاري للاستثمار في الزراعة بشكل مختلف، عن طريق تمويل الاستثمارات الرأسمالية وأحياناً تنظيمها بأنفسهم، وجلب واستخدام الآليات الزراعية الحديثة آنذاك كالجرارات والحصادات وغيرها، بالإضافة إلى استخدام العمل المأجور في الزراعة، كالعمال الزراعيين.

أدى تفتت الحيازات الزراعية إلى عدم التطابق بين الملكية والاستثمار، حيث لم يعد استخدام الأراضي الزراعية من قبل الفلاحين ينتج ريعاً عاليا بالتزامن مع وضعهم المعيشي المتردي، دفع ذلك بالفلاحين إلى تأجير أراضيهم أو بيعها للمستثمرين الكبار، ومن هنا أتى المستثمرون وحصلوا على أرباح مرتفعة مقابل دفع ريع منخفض لهؤلاء الفلاحين، واستثمار تلك الأراضي، حيث أن قانون الإصلاح الزراعي لم يلحظ بأن حجم الإنتاج غير مرتبط بحجم الملكية، بل بالاستثمار.

يبدوا واضحاً، بأنه تم التسرع في الإصلاح الزراعي، وعلى الرغم من أهميته السياسية والاجتماعية، كان يجب أن يكون أكثر نضوجاً وقوةً في التطبيق، حيث أن هدف الإصلاح الزراعي يجب أن يكون من المفترض قائم على عدة أمور يمكن ذكر أهمها بما يأتي:

- كسر شوكة الطبقة الإقطاعية، والانتقال بالمجتمع إلى مرحلة أرقى.
- إنصاف الفلاحين المحرومين من الملكية الزراعية، وتحسين مستوى معيشتهم، وبالتالي استمالتهم سياسياً.

- تنمية قوى الإنتاج الزراعي وتنظيمها، وتلبية حاجات المجتمع المتنامية سواء السكانية أو الصناعية من الزراعة.

يبدو واضحاً بأنه تم كسر شوكة الإقطاعيين لاحقاً، بالإضافة إلى توزيع الأراضي، وكسب الفلاحين إلى جانب السلطات السياسية بسبب تمليكهم الأراضي؛ ولكن لم يتم تحسين مستوى معيشتهم، بسبب الثغرات الكبيرة في الإصلاح الزراعي (توزيع الحيازات وتفتتها). فقد كان الأجدر أن يتم تنظيم تلك الحيازات في تعاونيات أو مزارع رأسمالية كبيرة يتم استثمارها بشكل جماعي أو مزارع دولة تكون نماذج متقدمة للتنظيم والإدارة واستخدام التقنيات الزراعية الحديثة أو أياً كانت صفة الاستثمار، المهم كان يجب تطوير هذا القطاع إلى جانب إنصاف الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم. والنتيجة كانت بقاء الريف السوري متخلفاً، ولم تتطور الزراعة السورية بالشكل الممكن، كما أنه لعدم استخدام الأساليب العلمية في الزراعة والبحث عن الربح السريع، وعدم تطبيق نظام الدورات الزراعية بشكل سليم لحماية خصوبة التربة ولزيادة إنتاجيتها تم إجهاد الأراضي. كما أن الأرباح الناتجة عن الاستثمار الزراعي لم تكن تستخدم لزيادة التراكم الرأسمالي، ولا إنشاء مشاريع زراعية حديثة، بل كانت تذهب بمعظمها إلى غير العمل الزراعي. كل ذلك أدى إلى بقاء القطاع الزراعي متخلفاً، وإلى تراجعه وتعرضه للتقلبات المناخية..

وعلاوة على ما ذكر، تم استكمال الإجراءات النوعية لتغيير الموازين الطبقية في المجتمع، فلم تكتفي السلطات المتعاقبة بالإصلاح الزراعي، بل أنه في حين قامت الدولة بتوزيع الملكيات الخاصة على الفلاحين، قامت بتحويل الملكيات الخاصة الكبيرة في الصناعة وتركيزها في يدها، فصدرت الكثير من المراسيم التي تضمنت تأميم المصارف وشركات التأمين والشركات الصناعية وشركات المستحضرات الطبية، بالإضافة إلى تأميم قطاع التجارة الخارجية بالكامل ومصادرة بعض المحلات التجارية الكبيرة، وألغيت جميع رخص البحث والاستثمار عن النفط والمعادن الممنوحة للشركات الأجنبية والتي تمت لاحقاً بالتعاون مع خبراء من الاتحاد السوفييتي، وتم تأميم جميع شركات توزيع المحروقات.

تعرضت إجراءات التأميم إلى مقاومة شديدة من قبل البرجوازية السورية، التي حاولت الضغط اقتصادياً واجتماعياً على السلطات من أجل العودة عن التأميم، فقد أغلقوا منشآتهم وسرحوا العمال وتوقفوا عن الاستثمار وخفضوا الإنتاج وهربت بعض رؤوس الأموال الخاصة إلى خارج البلاد، فازدادت البطالة وازدادت معدلات التضخم، وتعرض الاقتصاد الوطني إلى ضغوطات كبيرة.

لقد أدت عمليات التأميم ووصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة إلى خلخلة مرتكزات المجتمع السوري السياسية والاقتصادية الاجتماعية طيلة عقد كامل من الزمن، فشمولية السلطة السياسية الجديدة لا يناسبها إلا مركزية اقتصادية واجتماعية شديدة، أدت بشكل مباشر إلى انحسار الحراك الاجتماعي الليبرالي، وإلى سحب البساط من تحته، وإلى رسم ملامح لوحة مجتمعية جديدة بكل تفاصيلها، سوف تؤثر على المشهد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السوري طيلة عقود ثلاثة لاحقة بما أرسته من بنية جديدة للدولة[77]. ولبيان أثر تلك التحولات في الاقتصاد السوري ستتم دراسة وتحليل سياسات الاستثمار في ظل الدولة المتدخلة في المبحث الآتي.

[77] – أسد أيهم، الاقتصاد السوري المهدور، مرجع سابق، ص 26-27.

المبحث الثالث– دراسة تحليلية للاستثمار في ظل "الدولة المتدخلة".

تميزت فترة الدراسة بتحولات اقتصادية – اجتماعية وسياسية متعددة كانت لها آثار مباشرة في سياسات الاستثمار وفي الاقتصاد السوري ككل، ونظراً لتغير دور الدولة في الاقتصاد السوري من فترة لأخرى، وعدم توفر البيانات الاقتصادية أحياناً وتضاربها أحياناً أخرى، تم اعتماد عام 1970 لتكون بداية السلسلة الزمنية التي ستتم دراستها في هذا المبحث ولغاية العام 1985 أي التحول بوضوح نحو سياسة اقتصادية مغايرة باتجاه تقوية استثمارات القطاع الخاص مع التراجع التدريجي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية، بحسب البيانات الاقتصادية الرسمية. وتم التعبير عن تلك التغيرات بمجموعة من القوانين والتشريعات الاستثمارية التي أريد منها تشجيع الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لتحفيز الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول– أهم القوانين الناظمة للاستثمار خلال فترة الدراسة:

تعكس البنية التشريعية الناظمة للاستثمار والمجتمع بشكل عام درجة وعي ذلك المجتمع ومستوى تطوره؛ أي تعتبر انعكاس عن علاقات الإنتاج السائدة، حيث تسعى كل طبقة إلى فرض قوانينها وبالتالي إلى فرض بناء فوقي يتناسب مع تطلعات وتركيب التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية السائدة. وقد سنت العديد من المراسيم والتشريعات لتشجيع الاستثمار ويمكن عرض أهمها في الجدول الآتي[78]:

الجدول رقم (4): أهم المراسيم والتشريعات لتشجيع الاستثمار خلال الفترة (1952–1985).

التشريع	مرتكزه	رأي الباحث
المرسوم التشريعي رقم (103) لعام 1952. حول منح الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الصناعية قيد الإنشاء أو التي ستنشأ.	تم بموجبه تقديم العديد من الإعفاءات الضريبية (ضريبة ريع الدخل، ضريبة الدخل، ضريبة التمتع) لمدة محددة وسطياً (6) سنوات، وكذلك إعفاءات من الرسوم الجمركية على الآلات والتجهيزات ومواد البناء المستوردة بغاية تأسيس أي مشروع صناعي.	من أهم السلبيات التي نتجت عن هذا التشريع: عدم التفريق بين الاستثمارات الكبيرة التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية والاستثمارات الصغيرة بآلات متواضعة، وبالتالي نشأت استثمارات صغيرة بآلات متواضعة حققت مكاسب كبيرة جراء الإعفاءات الضريبية الواسعة، دون أن تستفيد خزينة الدولة من الضرائب.

[78] – عامر إحسان، إشراف د. الكفري مصطفى، أثر قانون تشجيع الاستثمار على العمالة في القطاع الخاص الصناعي في سورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2012،ص118–127. بتصرف.

المرسوم التشريعي رقم (58) لعام 1970. حول التعامل المصرفي وحقوق المودعين.	تمحور حول حماية الدولة لحقوق المودعين في المصارف لتشجيع الإيداع والتعامل المصرفي. والإعفاء من ضريبة الدخل على زيادة رؤوس الأموال المتداولة، ومن الفوائد الناتجة عن ودائع التوفير.	شرع هذا المرسوم للحد من معدلات الضخم المتزايدة، ولتعزيز الإيداع لدى القطاع المصرفي، ويعتبر أحد الخطوات المهمة في ذلك، إلا أنه غير كاف للحد من التضخم. بل يحتاج إلى المزيد من الإجراءات والقوانين لتشجيع الاستثمار الإنتاجي، كون تلك الفترة تميزت بزيادة الطلب عن العرض، وبالتالي عدم قدرة الإنتاج تلبية الطلب الداخلي المتزايد. بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي.
المرسوم رقم (18) لعام 1971 لإحداث المناطق الحرة وإدارتها واستثمارها.	تكمن أهم مرتكزات هذا المرسوم فيما يأتي[79]: • جذب الاستثمارات المباشرة، وجذب التكنولوجيا الحديثة. • زيادة التصدير وإعادة التصدير. • خلق فرص عمل. ويمكن ذكر أهم مزايا الاستثمار في المناطق الحرة بموجب المرسوم بما يأتي: • الإعفاء من الرسوم والضرائب في سنوات عمر المشروع جميعها، وحرية تحويل الأرباح والفوائد ورؤوس أموال الشركات الأجنبية. • منح شهادات سورية أو منشأ للصناعات في المنطقة الحرة السورية. • حرية استقدام العمالة واستخدامها من بلدان العالم كافة.	تكمن أهمية هذا المرسوم في تأطير أعمال المناطق الحرة في المؤسسة العامة للمناطق الحرة في سورية، وتنظيم عملها فيما يخص إدارة واستثمار المناطق الحرة وإحداث المستودعات والمخازن اللازمة لها وتطويرها بما يؤدي إلى نمو هذه المناطق.
القانون رقم (36) لعام 1972. حول منح مزايا وإعفاءات	تم بموجبه تقديم إعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية للفنادق الدولية.	إن الاعتماد على سياسة الإعفاءات الضريبية لجذب الاستثمارات وخاصة فيما يتعلق بالخدمات، يفوت على الدولة الكثير من الإيرادات الممكنة، وخاصة بأن هذه الإجراءات لا تعتبر

[79] – أ.د سليمان عدنان، اقتصاديات المناطق الحرة، المؤسسة العامة للمناطق الحرة، دمشق، 2002.

ضريبية لإشادة الفنادق الدولية.		مغرية في ظل وجود معوقات أخرى منها البيروقراطية وصعوبة الإجراءات والفساد وغيرها، كما أنه يجب تقديم المزايا والتسهيلات للاستثمارات التي تحتاج إلى تكنولوجيا جديدة ومتطورة، وليس إلى المشاريع السياحية والخدمات بشكل عام.
القرار رقم 186 لعام 1985. لتشجيع السياحة.	هدف القرار إلى تشجيع السياحة وتأسيس شركات سياحية من خلال تقديم التسهيلات والإعفاءات.	تم بموجب هذا القرار إعفاء المستثمرين في القطاع السياحي من الضرائب والرسوم الجمركية عن استيراد المستلزمات والتجهيزات ووسائط النقل الخاصة بالمنشأة. أدى ذلك إلى غلبة القطاعات الخدمية على حساب الإنتاجية، كان الأجدر منح التسهيلات فقط لما يحتاجه الاقتصاد السوري من تطوير الإنتاج الحقيقي وتوجيه الاستثمارات إلى القطاع الإنتاجي، كما فوّت ذلك موارد على خزينة الدولة لصالح قطاع الخدمات.

وقد ساهمت تلك التشريعات والقوانين بتشجيع وتحفيز وتطوير الاستثمار بشقيه العام والخاص، وكان لها أثار إيجابية/سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي التي ستتم دراستها في المطلب الآتي.

المطلب الثاني- أثر سياسات الاستثمار في المتغيرات الاقتصادية الكلية:

مرّ الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة بعدة مراحل من التغير في السياسات الاستثمارية والاقتصادية والاجتماعية، صدرت عنها العديد من التشريعات والقوانين ذات الصلة والتي تم ذكر أهمها في المطلب السابق، كان لها آثار متقلبة

(إيجابية/سلبية) في الاقتصاد السوري. وتم تحديد السلسلة الزمنية ابتداءً من العام 1970 كونها كانت تشكل سنة استقرار يمكن القياس من خلالها مع السنوات اللاحقة من جهة، ولعدم توفر البيانات الاقتصادية الرسمية لكافة متغيرات الدراسة قل هذه الفترة من جهة أخرى.

أولاً- الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1970 – 1985:

تميزت الفترة الممتدة بين عام 1970 وعام 1980 بنسب نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل وسطي معدل النمو لتلك الفترة إلى (10%)، ترافق النمو الإيجابي بتلك الفترة مع بعض التذبذبات السالبة، والتي مردها تغير الظروف الاقتصادية، مثل توقف المساعدات العربية رداً على المواقف السياسية لسورية، بالإضافة إلى تغير أسعار النفط عالمياً. والجدول الآتي يشير إلى تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (5) : تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1970 -1985 بالأسعار الثابتة لعام 1980.

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
النمو%	-	12%	22%	-3%	19%	24%	9%	-2%	8%	3%	9%	10%	2%	1%	-4%	6%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية للأعوام المذكورة، الجدول من إعداد الباحث.

يشير الجدول أعلاه بأن تطور الناتج المحلي الإجمالي لم يكن متوازناً بسبب التفاوت الكبير في نسب التطور من سنة إلى أخرى، ما يشير إلى وجود عوامل دافعة خارجة عن الأطر التخطيطية، وأبرز تلك العوامل كانت ارتفاع أسعار النفط عالمياً مما ساهم بإنعاش الاقتصاد السوري الذي كان يعاني من بعض الاختناقات (كما ذكرنا سابقاً) حيث وصلت الصادرات النفطية إلى نسبة (60-75%) من الصادرات الكلية، وبالتالي ساهم ازدياد أسعار النفط عالمياً بدفع الاقتصاد السوري، بالإضافة إلى أموال المساعدات العربية والدعم والتبرعات والقروض الميسرة التي استطاعت سورية الحصول عليها. وفي تلك الفترة تم بناء العديد من المشاريع الاستثمارية الضخمة مثل استكمال بناء سد الفرات وبناء مصفاة جديدة للنفط في بانياس ومعامل مختلفة للغزل والحديد المبروم والإطارات؛ بالإضافة إلى المشاريع الزراعية من استصلاح الأراضي وسدود وغيرها من البنى التحتية المهمة.

وعلى الرغم من النسب المرتفعة للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لم يتم تطوير هيكل الاقتصاد السوري نحو تطوير الزراعة والصناعة بما يتوافق مع التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، رغم بعض المشاريع الاستثمارية المهمة التي حصلت في تلك الفترة. والجدول الآتي يبين تركيب الناتج المحلي الإجمالي لفترة الدراسة:

الجدول رقم (6) : تطور تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات%للفترة 1970-1985. (1985=100)

العام	الزراعة	الصناعة	التجارة	أخرى	المجموع
1970	20	33	15	32	100
1975	18	30	17	35	100
1978	19	29	16	36	100
1979	16	27	16	41	100
1980	19	26	16	39	100
1981	18	27	17	38	100
1982	18	28	16	38	100
1983	17	30	16	37	100
1984	16	30	14	40	100
1985	16	29	15	40	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة. الجدول من إعداد الباحث.

تشير بيانات الجدول أعلاه، بأن كل من التجارة والخدمات والنقل والمال شكلت حوالي (55%) في العام 1985، أي أن قطاعات الإنتاج الحقيقي (الزراعة، والصناعة) لم تلحظ تطوراً متزايداً مع تطور الناتج المحلي الإجمالي، لغلبة القطاعات الأخرى غير الإنتاجية، مما ساهم ذلك بتأخر التطور الاقتصادي وتدفق القيم المضافة المتحققة من النمو الاقتصادي وتطور الناتج المحلي الإجمالي إلى قنوات غير إنتاجية؛ أدى ذلك إلى الحفاظ على تخلف وتأخر وتشوه بنية الاقتصاد السوري. وفيما يخص كل من الزراعة الصناعة فلم تشهدا تطوراً ملحوظاً، بل كانت نسب نموهما متفاوتة بين الموجب والسالب، وفيما يأتي نورد تطور الاستثمار في أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي:

أ- الاستثمار وقطاع الزراعة:

شهد الاستثمار الزراعي تقلباً واضحاً في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عائد إلى تأثر الزراعة بالعوامل المناخية، وعدم إيلاء الأهمية الكافية إلى القطاع الزراعي وتحسينه ومده بمستلزمات التطور كافة (أنظمة ري حديثة،

إرشاد زراعي ووقاية، مكننة حديثة، الحد من تفتت الحيازات، والتسليف الإنتاجي..الخ). حيث كانت بيانات الزراعة السورية تتقلب بين النمو الموجب والسالب من عام لأخر. بالإضافة إلى ضآلة نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نظراً لعدم الاهتمام الكافي بالاستثمار الزراعي، فلم تكن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج كبيرة، وخاصة بأن الزراعة السورية يمكن تطويرها بشكل أفضل بما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتطوره والاستفادة من المنتجات الزراعية في تغطية حاجات الاستهلاك المحلي، بالإضافة إلى تصدير بعض المنتجات الزراعية التي تلقى قبولاً لدى الأسواق الخارجية، وبالتالي دعم الميزان التجاري والحصول على المزيد من القطع الأجنبي التي يمكن أن تدعم الاحتياطي من النقد الأجنبي.

ب – الاستثمار وقطاع الصناعة:

تشير البيانات بأن الاستثمار في الصناعة لم يلحظ تطوراً مهماً، بل تراجعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في معظم السنوات، كما أن نمو الصناعة ذاتها كان متذبذباً نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها البلاد في فترة الدراسة. بالإضافة إلى أنه لم يتم استخدام التحويلات والمساعدات الخارجية، وخاصة في فترة ارتفاع أسعار النفط عالمياً، بإقامة مصانع حديثة ومتطورة ذات تكنولوجيا عالية ومتناسبة مع طبيعة الاقتصاد السوري. بل تمت إقامة بعض الاستثمارات الصناعية ذات الاعتماد على الاستيراد بدرجة كبيرة مثل معمل الإطارات الذي كان يستورد (90%) من مواده الأولية، وكذلك معمل الورق الذي تم بناءه على أسس لا تتناسب وطبيعة الاقتصاد السوري؛ مما حمل الاقتصاد السوري أعباء إضافية لتحويله بما يتناسب وطبيعة المواد الأولية المتوافرة في الاقتصاد السوري (حيث فشل تشغيله بقش القمح السوري).

أدى ذلك الإنفاق الاستثماري الضخم دون الحصول على إنتاج مادي مباشر خلال فترة قصيرة إلى ندرة العملات الصعبة، واستفحال التضخم، مما جعل الحكومة تقرر وقف إقامة مشروعات جديدة. اعتمدت الحكومات آنذاك على الاستثمارات كثيفة رأس المال التي ساعدت عليه المساعدات الخارجية، ولم تعتمد على إستراتيجية مبنية على المزايا النسبية لموارد البلد، سواء في توزيع الموارد أو في الإنتاج[80]. مما ألقى ذلك بظلاله الثقيلة على الاستثمارين العام والخاص فحد من تطورهما.

ج– الاستثمار وقطاعات التجارة والخدمات:

شهدت فترة الدراسة ارتفاع نسبة قطاعات التجارة والخدمات مقارنة مع كل من قطاعي الزراعة والصناعة، وقد وصلت مساهمة كل من قطاعي التجارة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (55%)، في حين لم تتجاوز مساهمة

[80] – أسد أيهم، الاقتصاد السوري المهدور، مرجع سبق ذكره، ص55–56.

الصناعة في أحسن أحوالها (33%) وقد تراجعت في العام 1985 إلى (29%) متضمنة صناعة النفط والغاز والكهرباء، كما لم تصل مساهمة الزراعة في أحسن أحوالها (20%) وتراجعت في العام 1985 إلى (16%). أي نتجت عن السياسات الاستثمارية خلال عقد السبعينيات ومنتصف الثمانينات تراجع كل من الزراعة والصناعة (الإنتاج الحقيقي) لصالح التجارة والخدمات.

كما أنه في فترة الدراسة لم تحصل الزراعة إلا على (8%) من مجمل الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، مقابل حصول الصناعة على (57%) منه كنتيجة منطقية لتطوير حقول النفط والاستخراج النفطي، وحصل قطاع الخدمات على (35%) من مجمل تلك الاستثمارات، ترافق ذلك على استحواذ الزراعة على (51%) من مجمل قوة العمل، والصناعة (25%) منها، وقطاع الخدمات على (24%)[81].

ثانياً- الاستثمارين العام والخاص للفترة 1970-1985:

اتسمت فترة الدراسة بالثبات النسبي في نمو مجمل الاستثمارات المحلية، بالإضافة إلى الثبات النسبي في تركيب تلك الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص. حيث يشير الاستثمار إلى السياسة الاقتصادية التي تنتهجه الدولة في سبيل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. والجدول الآتي يبين تطور مجمل الاستثمارات المحلية وحصة كل من القطاعين العام والخاص من تلك الاستثمارات خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (7) : مجمل الاستثمارات المحلية العامة والخاصة 1970-1985. (بأسعار 1985 الثابتة، بملايين الليرات السورية).

السنوات	1970	1975	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
مجمل الاستثمارات المحلية	3857	10390	13523	13949	17006	17352	17838	18878	19090	20016
الاستثمار الخاص	1257	3106	5234	4453	6334	6659	7043	6638	6886	6751
الخاص %	33%	30%	39%	32%	37%	38%	39%	35%	36%	34%
الاستثمار العام	2600	7284	8289	9496	10672	10693	10795	12240	12204	13265
العام %	67%	70%	61%	68%	63%	62%	61%	65%	64%	66%
صافي التعامل الخارجي	-915	-5576	-10514	-11149	-11450	-10033	-6671	-6130	-6333	-11226

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 1990، الجدول من إعداد الباحث.

[81]- د. أسد أيهم، الاقتصاد السوري المهدور، مرجع سبق ذكره، ص50-51.

تشير بيانات الجدول أعلاه، بأن حصة القطاع العام من مجمل الاستثمارات المحلية تزايدت بين عامي 1970 و1975 حيث وصلت إلى ذروتها، يدل ذلك على مركزية الاقتصاد السوري والاعتماد الأكبر على القطاع العام في الاقتصاد. ويتضح تماماً من البيانات أعلاه بأن الاقتصاد السوري كان يتبع نهج رأسمالية الدولة ذات الطابع الاجتماعي، أي الاعتماد الأكبر والريادة للقطاع العام. ومع الثبات النسبي في الاستثمارات التي كانت تعكس واقع الاقتصاد السوري آنذاك، كان الناتج المحلي الإجمالي يشهد نمواً مطرداً خلال الفترة 1970-1975 حيث وصلت نسبة النمو في العام 1975 إلى (24%). وبالمقابل تم تحقيق نسب نمو متقلبة في الناتج المحلي الإجمالي، ويشير ذلك إلى أن النمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي لم يكن مرتبطاً بزيادة التكوين الرأسمالي الإنتاجي المباشر بشكل كبير، بل كان النمو مرتبطاً إلى درجة كبيرة بالخدمات والتجارة والمساعدات والمعونات العربية. وفي حين شهدت الفترة بعد عام 1975 تراجعاً في نسبة الاستثمارات العامة لصالح الاستثمارات الخاصة وازدادت تعمقاً بعد العام 1980 ما يعكس تغير التوجهات الحكومية فيما يخص القطاع الخاص، حيث تم تشجيع القطاع الخاص تدريجياً، وبالتالي زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار على حساب تراجع استثمارات القطاع العام.

خلال فترة نهاية عقد الستينات وطيلة عقد السبعينات وفي ضوء انكفاء القطاع الخاص وتردده في المشاركة الفعالة في عملية التنمية، كان لا بد من أن تتحمل الدولة مسؤولية النهوض بالاقتصاد الوطني، وهكذا قفزت الاستثمارات الإنمائية العامة من (3.9) مليار خلال الخطة الخمسية الثانية (1966-1970) إلى (12.7) مليار ليرة في الخطة الخمسية الثالثة، ومن ثم إلى (50.5) مليار ليرة في الخطة الخمسية الرابعة (1976-1980)، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكوين الرأسمال الثابت بنسبة (3.4) مرة وبأسعار عام 1985 وذلك خلال عقد السبعينات كله؛ لكن تلك البرامج الاستثمارية الضخمة وتضخمها من عام لأخر لم تكن تتوافق مع الطاقة الاستيعابية للاستثمارات في الاقتصاد السوري مما أدى إلى ظهور اختناقات حادة نتيجة عجز القطاعات الاقتصادية الأخرى من تأمين احتياجات المشاريع الإنمائية مثل (القوى العاملة الماهرة، ضعف المرافئ الهيكلية كالطرق وسكك الحديد وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات..الخ) الأمر الذي أدى إلى تأخر انجاز تلك المشاريع وزيادة كلفتها بشكل ملحوظ، وتحويل بعضها إلى خاسرة أصبحت عبئاً على الاقتصاد الوطني[82]. ونتيجة اعتماد أغلب المشاريع الاستثمارية على استيراد مستلزمات إنتاجها، وعدم إنتاج وسائل الإنتاج، حدث عجز في صافي التعامل مع العالم الخارجي طيلة سنوات الدراسة، وهذا ما سيتم بحثه فيما يأتي.

ثالثاً- الاستثمار وصافي التعامل مع العالم الخارجي 1970-1985:

تشير بيانات الجدول رقم (7) بأن الاقتصاد السوري عانى فترة طويلة من زيادة الواردات على الصادرات، وذلك بسبب عدم الاعتماد على سياسة استثمارية تقوم على إحلال الواردات، بالإضافة إلى إقامة مشاريع استثمارية كثيفة رأس المال

[82] – أسد أيهم، الاقتصاد السوري المهدور، مرجع سبق ذكره، ص63-64.

تعتمد بشكل كبير على الاستيراد في معظم مدخلاتها، مما أدى إلى عدم جدواها الاقتصادية، وتشكيل ضغط متزايد على الاقتصاد الوطني لجهة إنفاق القطع الأجنبي على سلع كان يمكن الاستعاضة أو الاستغناء أو تصنيع بديل لها عبر سياسة استثمارية مرنة وعصرية تستهدف نقاط القوة في الاقتصاد السوري وتركز على إقامة استثمارات (عامة وخاصة) بما يتناسب مع واقع الموارد السورية المتاحة كمدخلات للإنتاج، إلا أن معظم المشاريع المقامة آنذاك قامت على استيراد موادها الأولية بنسبة كبيرة وصلت بعضها إلى (90%) مثل معمل الورق ومعمل الإطارات.

وقد ساهمت الصادرات النفطية من تخفيف العجز في الميزان التجاري، إلا أنها لم تستطع تغطية الفرق بين الصادرات والواردات. وفي حال تم مقارنة العجز مع الناتج المحلي الإجمالي نرى بأنه خلال فترة الدراسة حوالي (8%) وسطياً. وإذا استبعدنا الصادرات النفطية من صافي التعامل الخارجي، نرى بأن العجز سيكون أكبر من ذلك بكثير بحدود (20-30%). كما اعتمدت الصادرات السورية بالدرجة الأولى على تصدير المواد الخام والتي شكلت حوالي (88%) من مجموع الصادرات بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء، وكانت نسبة الصادرات من المواد المصنعة تشكل حوالي (9%) والباقي للمواد نصف المصنعة. وذلك يشير إلى تخلف الصناعة السورية وعدم تطويرها خلال المدة السابقة، والاعتماد على استيراد المواد المصنعة الجاهزة. أي جعل الاقتصاد السوري مكشوفاً للاقتصادات الخارجية.

رابعاً- الإنفاق الاستثماري والجاري للدولة 1970-1985:

يدل الإنفاق العام بجانبيه الاستثماري والجاري على مدى تطور دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، والدور الذي تضطلع به لسعيها في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وقد اتسم الإنفاق العام - من خلال تتبع تطور الموازنة العامة للدولة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي- بتنازع التوجهات ما بين تبني سياسة رأسمالية الدولة ذات الطابع الاجتماعي من خلال دور أكبر للدولة، وسياسات اقتصاد السوق. تجلى ذلك في نسبة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الاستثمارات العامة (الحكومية) إلى مجمل الاستثمارات من ناحية وإلى الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى؛ تغيرت التوجهات تدريجياً ليكون العام 1985 عاماً فاصلاً ما بين تلك التطورات، ليبدأ الإنفاق العام بالتراجع التدريجي، ما يعكس تبني نهج وسياسات اقتصادية اجتماعية جديدة رسمت معالم الاقتصاد السوري خلال الفترة اللاحقة. والجدول الآتي يبين طبيعة النفقات الجارية والاستثمارية في الموازنة العامة للدولة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (8) النفقات الاستثمارية والجارية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 1970-1990. بملايين الليرات السورية. بالأسعار الجارية.

السنة	الإنفاق الجاري	%	الإنفاق الاستثماري	%	مجموع الإنفاق	% من GDP
1970	1383	50	1397	50	2780	49
1975	4595	44	5851	56	10446	52
1980	14590	50	14313	50	28903	58
1985	23549	55	19436	45	42985	54
1990	37575	61	24300	39	61875	24

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام المذكورة، الجدول من إعداد الباحث.

تشير بيانات الجدول أعلاه بأن حجم الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي بقي مرتفعاً، ما يعكس مقدار تدخل الدولة في الاقتصاد وقد تم إدراج العام 1990 ضمن السلسلة للتأكيد بأن العام 1985 يمكن اعتباره بداية واضحة للتحولات الاستثمارية والاقتصادية الاجتماعية باتجاه تعميق اقتصاد السوق وتقوية استثمارات القطاع الخاص على حساب تراجع دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية.

كما تشير بيانات الجدول أعلاه بأن النفقات الجارية كانت مرتفعة نسبياً، مع وجود ثبات نسبي في الإنفاق الاستثماري، والذي بدأ بالتراجع تدريجياً حتى أصبح (39%) في العام 1990 كما أن العام 1975 شهداً ارتفاعاً ملحوظاً في البيانات الاقتصادية كافة بسبب المساعدات والإعانات العربية والاستفادة من المشتقات النفطية.

وقد شهدت الفترة 1976-1980 (أي فترة الخطة الخمسية الرابعة) ارتفاعاً ملحوظاً بالعجز في الموازنات العامة للدولة وخاصة بعد العام 1974 نتيجة غلبة النفقات العامة للدولة على الإيرادات العامة، بالرغم من المساعدات العربية. أدى ذلك بطبيعة الحال إلى آثار سلبية في المتغيرات الاقتصادية، من خلال زيادة معدلات التضخم وازدياد مديونية الدولة نتيجة الحاجة إلى إيرادات إضافية لتمويل المشاريع الاستثمارية. مما حمّل الاقتصاد الوطني أعباء إضافية شكلت ضغطاً على الاقتصاد السوري في الفترات اللاحقة، ومؤثراً في دور الدولة باستثمار الدخل المتاح وتقليص نسبة البطالة، كما سيتم توضيحه فيما يأتي.

خامساً- أثر دور الدولة في استثمار الدخل المتاح والعمالة:

تشير بيانات كل من الإنفاق الاستهلاكي العام والاستثمار العام والادخار وزيادة عدد المشتغلين، وعلاقتهم بتطور الناتج المحلي الإجمالي، إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري (التكوين الرأسمالي الثابت) وتطور الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى ازدياد/نقصان عدد المشتغلين من إجمالي القوى العاملة.

كما يلحظ في الفترة (1970-1975) كان الدور التدخلي للدولة في ازدياد، ومن ثم يستدل على تراجع دور الدولة من خلال الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ليكون العام 1985 عاماً فاصلاً ينخفض فيه دور الدولة التدخلي في الحياة الاقتصادية، من خلال انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وحجم الدولة في التكوين الرأسمالي الثابت. لينعكس الأثر سلباً في نمو الناتج المحلي الإجمالي. والشكل الآتي يشير إلى أثر دور الدولة في النمو الاقتصادي وعدد المشتغلين فعلاً من القوى العاملة.

الشكل رقم (1): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي والادخار والعمالة 1970-1990.

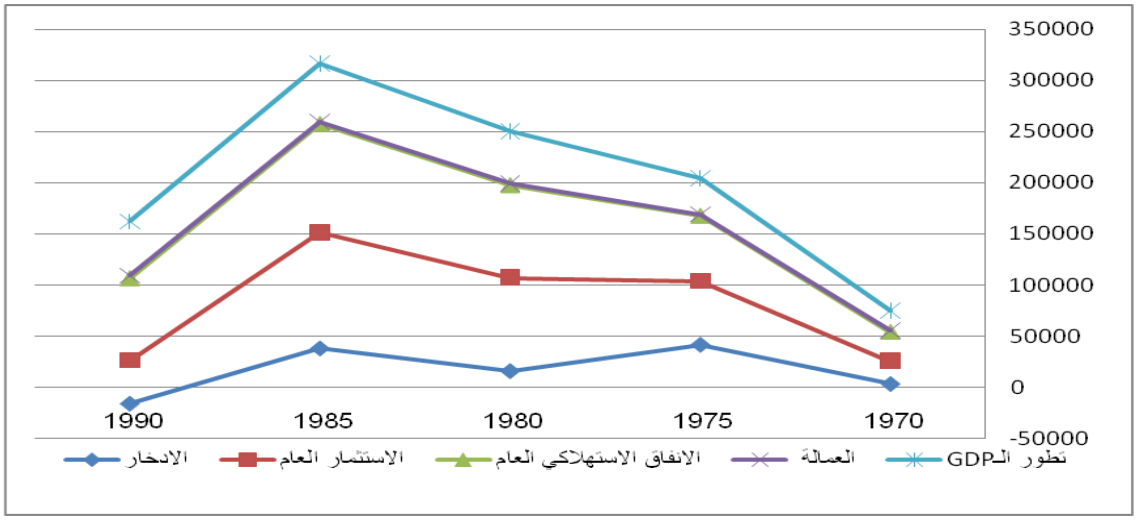

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بناءً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام المذكورة.

يُستنتَج من الشكل أعلاه بأن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بقي منخفضاً مقارنة مع الاستهلاك الخاص، فقد كان الإنفاق الاستهلاكي الحكومي نسبة إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي يساوي (21%) في عام 1970، لتزداد النسبة إلى (25%) في العام 1975 ولتبقى تلك النسبة شبه ثابتة خلال فترة الدراسة؛ وبالمقابل كان الإنفاق الحكومي على التكوين الرأسمالي الثابت أكبر من الإنفاق الخاص، فقد كانت نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي (67%) من إجمالي الاستثمار العام في عام 1970 وازدادت إلى (70%) في عام 1975 لتتراجع إلى (66%) في العام 1985 وإلى (43%) في العام 1990، ما يشير إلى أن الحكومة كانت تنفق الجزء الأكبر من الدخل المتاح لديها على الإنفاق الاستثماري العام بسبب تزايد دورها في الاقتصاد؛ وتراجع أو إحجام أو تخلف القطاع الخاص في سورية وضآلة تأثيره في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الواضح بأن تراجع الإنفاق الاستثماري الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي كان لمصلحة القطاع الخاص، أي تراجع دور الدولة التدخلي في الحياة الاقتصادية، مما أثر ذلك سلباً في المؤشرات الاقتصادية كافة وبشكل خاص في العمالة والنمو الاقتصادي كما يتبين من الشكل أعلاه في عام 1990.

ومن خلال ما تقدم يتبين صحة الفرضية الثالثة من الدراسة حول وجود علاقة طردية بين سياسات (العمالة، الادخار، الاستثمار) في ظل دور الدولة التدخلي، وبين النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل دراسة مفهوم وفلسفة الاستثمار في ظل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وما انبثق عنها من سياسات استثمارية منذ الفترة الممتدة ما بعد الاستقلال ولغاية التحول إلى سياسات اقتصاد السوق.

وبناءً عليه تمت دراسة التغيرات السياسية والاقتصادية التي مرّت بها سورية من الاستقلال إلى الانقلابات العسكرية وصولاً إلى فترة الوحدة بين سورية ومصر، ومن ثم حكومة الانفصال بين الفترة (1961-1963) واستلام حزب البعث العربي الاشتراكي زمام السلطة وما جرى بعدها من تطورات اقتصادية وسياسية.. كانت لتلك الأحداث آثاراً متفاوتة في السياسات الاستثمارية وعلى البنية الاقتصادية- الاجتماعية في سورية. حيث تميزت فترة الدراسة (1970-1985) بتدخل واضح للدولة في الحياة الاقتصادية، تحت شعار التوجه الاشتراكي اقتصادياً متبعة نهج رأسمالية الدولة ذات الطابع الاجتماعي أو "الدولة المتدخلة"، من خلال سياسات استثمارية قامت على الإصلاح الزراعي والتأميمات الكبرى التي كان لها أثر واضح في تغير البنية الطبقية للمجتمع السوري، وقد لاقت تلك الإصلاحات مقاومة شديدة من بقايا الإقطاع والبرجوازية الكبيرة اللتان تضررتا مصالحهما على أثر تلك الإصلاحات المهمة، وصولاً إلى تزايد الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي. وتبين ذلك من خلال دراسة الإنفاق العام الاستثماري والجاري ومساهمة الدولة في مجمل الاستثمارات المحلية؛ إلا أنه وعلى الرغم من كل المتغيرات صعوداً وهبوطاً، لم تحقق سورية تقدماً نوعياً يضعها في ضفاف الدول المتقدمة. ذلك بسبب ضغط البرجوازيتين الطفيلية والبيروقراطية*، ساعيةً من خلال الموازين الطبقية القائمة في البلاد آنذاك على سن تشريعات تتناسب ومصالحها الطبقية، فبقي نمو الاقتصاد الوطني تابعاً للمراكز الرأسمالية، بسبب الاعتماد على استيراد التكنولوجيا عوضاً عن توطينها، والاعتماد على طريقة المناقصات العالمية لبناء وتشييد المشاريع الكبرى والأساسية، والبقاء تحت سيطرة تلك الدول في التشغيل والصيانة بالإضافة إلى استيراد القسم الأكبر من السلع الاستهلاكية والكمالية، والاعتماد على المساعدات الخارجية بأشكالها المختلفة من إعانات وقروض لتمويل النمو، وتصدير السلع الخام واستيراد المصنعة أو نصف المصنعة والتي تحتاج إلى لمسات أخيرة، ودون الاهتمام الكافي بتدريب

*- البرجوازية الطفيلية هي تلك البرجوازية التي تتطفل على الإنتاج محققة أرباحاً دون الدخول في العمليات الإنتاجية مثل التجار والسماسرة وغيرهم، أما البرجوازية البيروقراطية هي تلك البرجوازية التي تستفيد من منصبها في الدولة لتحقيق مكاسب شخصية.

وتأهيل القوى العاملة، واستيراد قطع الغيار، ناهيك عن عدم الاهتمام بتراكم التكوين الرأسمالي؛ وبالتالي بقي الاقتصاد السوري تابعاً للمراكز الرأسمالية التي جنت جزءاً كبيراً من ثمار النمو الاقتصادي لسورية..

وتحت تأثير الموازين الطبقية القائمة في البلاد آنذاك، وسعي البرجوازية السورية إلى تغيير مواقع الدولة في الاقتصاد، تم تغيير النهج الاقتصادي بشكل غير معلن، عن طريق تغيير سياسات الاستثمار بشكل خاص والسياسات الاقتصادية بشكل عام، لتتبع سورية نهج اقتصاد السوق تدريجياً. فكيف تغير دور الدولة الاقتصادي خلال المرحلة التالية؟ وكيف تطورت سياسات الاستثمار تبعاً لتغير دور الدولة؟ وهل أدى التحول إلى سياسات اقتصاد السوق إلى تحقيق النمو التنمية الاقتصادية؟ تشكل هذه الأسئلة أبرز تساؤلات الفصل الآتي.

الفصل الثالث– تطور سياسات الاستثمار في ظل التحول إلى "اقتصاد السوق".

نظراً للتغيرات في السياسات الاقتصادية وما انبثق عنها من تغير في السياسات الاستثمارية، وتغير دور الدولة من دولة متدخلة في الحياة الاقتصادية إلى التحول التدريجي نحو سياسات اقتصاد السوق/الاجتماعي، التي جرت خلال الفترة الممتدة بين (1986–2010)، تمت دراسة تلك التغيرات في السياسات وأثرها في الاستثمار العام والاستثمار الخاص وفي الاقتصاد الوطني ككل؛ وللإحاطة بأهم التغيرات قسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول– تطور السياسات الاستثمارية في مرحلة التحول عن رأسمالية الدولة.

المبحث الثاني– فلسفة الاستثمار وفق نهج اقتصاد السوق الاجتماعي.

المبحث الثالث– الآثار الاجتماعية للسياسات الاستثمارية في ظل نهج اقتصاد السوق.

المبحث الرابع– دراسة تحليلية للاستثمار في ظل التحول إلى سياسات اقتصاد السوق.

المبحث الأول- تطور السياسات الاستثمارية في مرحلة التحول عن رأسمالية الدولة:

تميزت فترة الستينات والسبعينات بتدخل كبير للدولة في الحياة الاقتصادية والسياسات الاستثمارية، كانت الدولة تستحوذ على الجزء الأكبر في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، وبشكل خاص في الاستثمار الحكومي نسبة إلى إجمالي الاستثمارات، وفي الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، وازدياد استثمارات القطاع العام في الاقتصاد الوطني بشكل ملحوظ. وعلى الرغم من التحولات الاقتصادية – الاجتماعية التي قامت في حينه كالإصلاح الزراعي، والتأميمات، وبناء المشاريع الصناعية والإنتاجية الكبرى (كسد الفرات)؛ بقيت علاقات الإنتاج الرأسمالية هي السائدة في التعامل يسيطر عليها الطابع الطفيلي لجني أرباح كبيرة. وسعت البرجوازيتين الطفيلية والبيروقراطية إلى تحقيق مصالحها الضيقة من خلال عملاء أو ممثلون لها في مجمل أجهزة الدولة وخاصة عندما ازداد الاستيراد بشكل كبير وبالتحديد من المواد الكمالية. كما أنه لم يتم تحرير الفلاحين من استغلال تجار سوق الهال وغيرهم من كبار الوسطاء.. فمهدت علاقات الإنتاج السائدة آنذاك إلى تحولات جذرية في السياسة الاقتصادية والاستثمارية، ستتم دراستها فيما يأتي.

المطلب الأول- السياسات الاقتصادية والاستثمارية خلال الفترة 1986-2000.

نتيجة التراكمات الكمية التي حدثت خلال الفترة السابقة وعدم تطوير القطاع الإنتاجي الحقيقي (زراعة، وصناعة) وازدياد انكشاف الاقتصاد على الخارج نتيجة الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير، وسيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية التي يغلب عليها الطابع الطفيلي غير الإنتاجي. وصل الاقتصاد السوري إلى أزمة هيكلية ناتجة عن تشوه علاقات الإنتاج السائدة آنذاك من جهة، وخلل في التركيب الهيكلي للاقتصاد السوري من جهة أخرى نتيجة تراجع الزراعة والصناعة وغلبة القطاعات الخدمية والريعية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تم وضع الخطة الخمسية السادسة (1986-1990) من قبل هيئة تخطيط الدولة، ولكنها ولأسباب لم يتم الإعلان عنها لم تعتمد ولم تصدر بشكل رسمي، وبقي الأمر كذلك بالنسبة للخطتين الخمسيتين السابعة والثامنة. ويشير عدم صدور خطط خمسية إلى وجود أزمة اقتصادية وتبني سياسة الأمر الواقع (كما هو الحال في فترة الأزمة الراهنة) وإلى عدم الاهتمام الجدي بالتخطيط الاقتصادي، الأمر الذي حد من تأثير وقوة الحكومات المتعاقبة بالمتغيرات الاقتصادية والتحكم بها، وتحولها إلى قوة تابعة للمتغيرات، فكان دورها امتصاص الصدمات فقط دون محاولة التأثير فيها. وكانت معظم الأسباب التي أدت إلى تشكيل ضغوطات على الاقتصاد الوطني (تباطؤ النمو الاقتصادي، الركود) داخلية ناتجة تراكم السياسات الاقتصادية في الفترات السابقة، وترافق ذلك مع بعض العوامل الخارجية التي ساهمت في تعمق مشاكل الاقتصاد الوطني من توقف المساعدات العربية وتراجع أسعار النفط، والكلف الباهظة على الإنفاق المسلح لتحقيق توازن ردع مع الكيان الإسرائيلي والتدخل السوري في لبنان.

جابهت الحكومة تلك المصاعب بالتراجع عن دورها في الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص ليبادر ويحمل على عاتقه مسؤولية حل الأزمة الاقتصادية، وقد قامت الحكومة بتخفيض الدعم وحصص المحروقات، والتخلي عن مفهوم التوظيف الشامل للمجتمع، والتراجع عن سياسات التوظيف الكامل للخريجين، والتراجع عن استيراد الكثير من المواد لمصلحة القطاع الخاص. ورافق العمل على تلك السياسة خطوات عملية وإجراءات حكومية تمثلت في[83]:

- إلغاء حصر استيراد بعض المواد والسلع الحياتية والاستراتيجية التي كانت مؤسسات التجارة الخارجية الحكومية تتولى استيرادها وتوزيعها. والسماح لتجار في القطاع الخاص باستيرادها، واتخذ نقص القطع الأجنبي ذريعة، علماً أنه تم السماح للتجار بالاستيراد لهذه المواد بتسهيلات ائتمانية، فكان هذا أول خرق للنظام النقدي.
- تشجيعاً للتصدير، سُمِح للقطاع الخاص بالاحتفاظ بنسبة من عائدات التصدير(ازدادت هذه النسبة تباعاً). وكان هذا ثاني اختراق للنظام النقدي.
- سُمِح لمن يمتلك (دولارات) أن يشتري بعض منتجات القطاع العام (تلفزيون، براد..الخ) بشراء حاجته بالدولار. وكان هذا ثالث اختراق للنظام النقدي.

وذلك بالوقت الذي تم فيه التضييق على القطاع العام والضغط على النفقات الحكومية ومسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية لحساب القطاع الخاص، حيث تم التراجع عن دور الدولة تدريجياً وإتباع سياسة التثبيت النقدي والمالي الانكماشي لمعالجة عجز الموازنة العامة والاختلال النقدي. وليقوم القطاع الخاص بالإنتاج لتأمين حاجات الاقتصاد الوطني. وحينها كاد يتوقف الاستثمار العام الجديد، ولم يتم تطوير أو تحديث أو تجديد منشآت القطاع العام إلا في حدود ضيقة، بالإضافة إلى ترهل الإدارة العامة وعدم حل مشاكلها. وفي ظل إتباع سياسة مالية انكماشية وحدوث تضخم وارتفاع عام في الأسعار، حدث شبه تجميد للأجور، وتقليص لدور الدولة في الاقتصاد؛ فتراجع مستوى معيشة الناس وارتفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية تدريجياً ليصل إلى (50) ليرة سورية للدولار الواحد، بعد أن كان في بداية الثمانينات حوالي خمسة ليرات سورية. وفي ظل تلك السياسات انتشر الفساد واتسع نطاق السوق غير النظامية (السوق السوداء) وازدادت عمليات التهريب، وانتشرت مظاهر الفساد الإداري، والعمليات التطفلية في الاقتصاد عن طريق السمسرة والوكالة والتهرب الضريبي، وازدياد نسبة البطالة..الخ. وقد ازدادت معدلات التضخم بشكل غير مسبوق إذ وصل معدل التضخم سنوياً بين (35%) و (60%) في السنوات ما بين (1986-1988)، بالوقت الذي لم يكن سابقاً يتعدى الـ(20%)[84]. وذلك يعني تراجع الوضع المعيشي للفقراء، كون التضخم يعتبر أحد الأشكال القسرية لإعادة توزيع الدخل لصالح الأثرياء.

---

[83] – د. الحمش منير، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص149-150.

[84]– د. أسد أيهم، الاقتصاد السوري المهدور، مرجع سبق ذكره، ص88.

أي كان العنوان العريض للمنتصف الثاني للثمانينات هو التراجع عن الدور التدخلي للدولة في الحياة الاقتصادية والاستثمارية، وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص ليقوم بالمبادرة والإنتاج والاستيراد والتصدير.

وبالنتيجة كانت السياسة الاستثمارية الجديدة للحكومة على انسجام مع التكيف الهيكلي الذي تبنته بلدان عربية أخرى تحت تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فأتى برنامجها نسخة معدلة لبرنامج (التصحيح الهيكلي)، والذي هدفت في حزمته الأولى إلى تقليص عجز الموازنة العامة، عن طريق خفض حصة الأجور أو تخفيضها، وإلغاء التزام الدولة ببعض الخريجين من الجامعة والمعاهد، والحد من التشغيل في القطاع العام والإدارة العامة، بالإضافة إلى الحد من منح الائتمانات للمؤسسات والشركات العامة والخاصة، وطبقت هذه الإجراءات على مراحل، فتم تقليص حجم الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما الحزمة الثانية من إجراءاتها، فاستهدفت إتاحة الفرصة أمام مساهمة الرأسمال الخاص، ومنحه حوافز للعمل والتصدير، وتقليص دور الدولة في سياسات السوق، مع التخلي التدريجي عن احتكارها لقطاع التجارة الخارجية ، وخاصة الواردات[85].

واستكملت إجراءات التحول الاقتصادي بإصدار قانون الاستثمار رقم (10) وتعديلاته اللاحقة، حيث اشتملت على إعفاءات ضريبية واسعة، وقامت على تشجيع الاستثمار الخاص وستتم دراسة هذا القانون في المبحث الرابع من هذا الفصل.

وقد اتسم عقد التسعينات بتذبذب معدلات النمو الاقتصادي نتيجة عدم استقرار الاستثمار الخاص، وبقي متقلباً تبعاً للظروف الاقتصادية، بالإضافة إلى الدور المهم للنفط في معدلات النمو الاقتصادي. وفي بداية العقد ارتفعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (29.5%) في العام 1990 إلا أنها سرعان ما تراجعت بعد أن ساهم قانون الاستثمار رقم (10) بدور مهم في تحسين معدلات النمو الصناعي بالإضافة إلى ازدياد إنتاج النفط، حيث انخفضت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (18%) في العام 1999. وبالمقابل تراجعت مساهمة الدولة في القطاع الصناعي ففي حين كانت نسبة الدولة من القطاع الصناعي تقدر بـ(54%) في العام 1991، تراجعت تلك النسبة لمصلحة القطاع الخاص لتصل إلى (20%) في العام 1998 (بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام المذكورة). نتيجة التغير في التوجهات الاقتصادية لصالح القطاع الخاص.

وأما الزراعة السورية فقد بقيت شبه ثابتة، ويعود تذبذب معدلات النمو في القطاع الزراعي إلى العوامل المناخية، وأما باقي القطاعات فقد كانت تشكل أكثر من (50%) طيلة عقد التسعينات ما يشير إلى أن القوانين والتشريعات والقرارات الحكومية كانت تصير لصالح القطاع غير الإنتاجي في الوقت الذي كان يجب فيه تطوير الصناعة والزراعة لما لهذين

[85] – د. أسد أيهم، الاقتصاد السوري المهدور، مرجع سبق ذكره، ص92.

القطاعين أهمية كبيرة وما يخلقانه من تشابكات أمامية وخلفية تسهم في تنشيط عجلة الاقتصاد ونموه وبما يخدم تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

يتضح أن فترة التسعينات شهدت إعادة توزيع للدخل الوطني لصالح البرجوازية السورية، حيث انتقلت الثروة تدريجياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وأصبحت مساهمة التراكم الرأسمالي الخاص في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من التراكم الرأسمالي العام، وذلك من شأنه خلق قيمة مضافة لصالح القطاع الخاص وزيادة الدخل المتاح له وبالتالي زيادة الادخار لديه، بالوقت الذي بقيت السلطة السياسة ممركزة بيد الدولة؛ هنا نشأت بعض الفئات التي استفادت من التحولات الاقتصادية وأصبحت لها من خلال نفوذها مصالح مع البرجوازية الطفيلية التي تعيش على المضاربات والتطفل على الإنتاج فهي بطابعها غير إنتاجية، وبالتالي اتحدت البرجوازية البيروقراطية المتواجدة في داخل جسم جهاز الدولة والتي لها نفوذ واسع مع البرجوازية الطفيلية التي تسعى إلى تعظيم أرباحها على حساب الدولة والشعب معاً. واستمرت الأمور على ذلك المنوال لغاية العام 2010 حيث ستتم دراسة الفترة ما بين 2001 و2010 في المطلب الآتي نظراً لتبني السياسات الاقتصادية الليبرالية بشكل واضح في ظل الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة.

المطلب الثاني- السياسات الاقتصادية والاستثمارية خلال الفترة 2001-2010:

شهدت فترة الخطة الخمسية التاسعة (2001-2005) عدداً هائلاً من القوانين التي تم بموجبها المضي قدماً نحو تشجيع القطاع الخاص للاستثمار، وترسيخ البنية التشريعية اللازمة للتخلي التدريجي عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتحول نحو اقتصاد السوق. وقد تم سن التشريعات التي تم بموجبها إحداث المصارف الخاصة، والسماح بتداول وتحويل العملات الأجنبية، وإحداث قطاع التأمين الخاص؛ وبذلك تم الانتقال إلى سياسات اقتصاد العرض (بحسب المدرسة الكلاسيكية). وكان الاتجاه الرسمي السائد بأنه يجب الانتقال من التخطيط المركزي إلى التخطيط التأشيري لتحقيق التوازنات الاقتصادية المرغوبة، حيث أصبح القطاع الخاص ينتج (65%) من الناتج المحلي الإجمالي. ما يفسر بأن البرجوازية الجديدة السورية أصبحت، بفعل تراكمات السياسات الاقتصادية، لديها قوة القرار الاقتصادي، وبالتالي سينعكس ذلك في الفترات التالية على القرارات الاقتصادية وجني ثمار التحول إلى اقتصاد السوق. وقد دخلت سورية بالتحضير لمشروع اتفاقية الشراكة السورية الأوربية والتي كانت بنودها مجحفة في حق الاقتصاد السوري بشكل خاص وكافة دول المتوسط بشكل عام. حيث دخل الاتحاد الأوربي بدوله كافة كجهة واحدة في تفاوض مع دول المتوسط كل على حدى، مما يعني عدم التوازن بين الأطراف المتفاوضة؛ طبعاً لم توقع سورية على الاتفاقية بالرغم من أنها وقعت بالأحرف الأولى، إلا أن الاتفاقية كانت تشكل خطراً سياسياً بالإضافة إلى خطرها الاقتصادي. ولم تأخذ مصالح الدول العربية بعين الاعتبار، كما أنها تقوم في المجال الاقتصادي على فتح الأسواق العربية للسلع الأوروبية، لتنافس السلع الوطنية المنتجة محلياً. لذا اتخذت سورية قرارا بتجميد البحث في توقيع الاتفاقية في عام 2010. وفي الوقت الذي كان يتم فيه

التفاوض من أجل الشراكة السورية الأوروبية، تقدمت سورية بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وهي أيضاً لها شروطها، ويجب على الدول التي ترغب بالانضمام الالتزام بالشروط التي سيتم التفاوض عليها. الجدير بالذكر بأن سورية كانت من الدول الأعضاء الـ(23) المؤسسين لاتفاقية الغات في عام 1947 والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية، إلا أن سورية انسحبت من عضويتها في عام 1951 احتجاجاً على انضمام إسرائيل إلى اتفاقية الغات.

ومن ثم تقدمت سورية بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لأول مرة في عام 2001 ثم أكدت على الطلب في عام 2004. وقد صدرت مئات القرارات التي تتناول تحرير استيراد العديد من السلع ومنها تخفيض الرسوم الجمركية على معظم المواد الأولية الزراعية والصناعية لتصبح (1%). وقد سمحت سورية بفتح أسواقها أمام المستوردات الأجنبية من الدول العربية وتركيا بموجب اتفاقيات منطقة التجارة الحرة، وتم استيراد السلع من دول العالم كافة، وخفضت الرسوم الجمركية على المستوردات، وتمت إزالة معظم العوائق غير الجمركية، كما تم اتخاذ قرار بإلغاء أعمال الحصر والقيد والعمولة على المستوردات كافة لصالح بعض المؤسسات الحكومية، وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم (61) لعام 2009 على أن يتم الإلغاء خلال عام من تاريخ نفاذه وعلى ست مراحل متدرجة.

كل تلك الخطوات تم اتخاذها من أجل التحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وصحيح أنه تم قبول سورية كعضو مراقب في العام 2010، إلا أن المطلوب من سورية هو تطبيق مبادئ توافق واشنطن، أي تحول دور الدولة إلى دولة حارسة لا تملك قوة قرارها الاقتصادي.

تكللت المساعي الرامية إلى التحول إلى اقتصاد السوق بصدور الخطة الخمسية العاشرة، والتي تم فيها تبني ما سمي بنهج "اقتصاد السوق الاجتماعي" وأكدت من خلاله بأن الدولة ستكون بمثابة الموجه بين اللاعبين الاقتصاديين، وبأن التخطيط التأشيري يتمحور حول قيام الدولة بتوجيه النشاط الاستثماري ونشاط السوق، دون منحها أي إمكانية احتكارية أو إتاحة الفرصة للدولة للهيمنة على السوق أو الاستثمارات. وتم إصدار التشريعات اللازمة لتلك التحولات بأسلوب الصدمة، فكان لها تداعيات اقتصادية واجتماعية سلبية، ظهرت تلك التداعيات بصورة جلية بعد رفع أسعار حوامل الطاقة وأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، وترافق ذلك مع العوامل المناخية غير المواتية والتي اصطلح عليها "بسنوات الجفاف"، فتراجع الإنتاج الزراعي، وساء حال الفلاحين وكل من يعمل في الزراعة سواء عمال زراعيين أو أصحاب أراضي وغيرهم. ونتيجة لتلك السياسات ازدادت معدلات التضخم بشكل مضطرد، مما أدى إلى تراجع الأجور الحقيقية لعامة الناس، وبالتالي تراجع القدرة على الاستهلاك لدى القطاع العائلي، مما أدى إلى تعمق مشكلة الركود التضخمي التي كان يعاني منها أصلاً الاقتصاد السوري، وزاد من تلك المصاعب بروز حالة احتكار القلة، وأصبحت البرجوازية التجارية الكبيرة تسيطر على القرارات الاقتصادية والتي كانت دائماً في مصلحتها على حساب كل من البرجوازية الصناعية والقوى المنتجة معاً. واتضح بأن ما سمي بـ"اقتصاد السوق الاجتماعي" ما كان إلا سياسات اقتصاد السوق، ولم يتم فيها الالتفات إلى

الجانب الاجتماعي، لا بل تداولت الجهات الرسمية وبعض الاقتصاديين مصطلحات مثل "إيصال الدعم لمستحقيه، وعقلنة الدعم" وغيرها من المصطلحات الاقتصادية التي هي بالأساس مصطلحات أطلقتها المؤسسات الأجنبية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما تم التخبط في رفع الشعارات الاقتصادية فتارةً تم رفع شعار "التجارة قاطرة النمو" وتارةً أخرى "السياحة قاطرة النمو" وبقي التخبط مستمراً مما أدى إلى تراجع الجانب الاجتماعي وازدادت نسبة البطالة، وازداد معدل التضخم، وارتفعت الأسعار، وتراجعت الأجور الحقيقية. وستتم دراسة الآثار الاجتماعية لتلك السياسات في المبحث الآتي.

المبحث الثاني- فلسفة السياسات الاستثمارية وفق نهج اقتصاد السوق الاجتماعي:

اتبعت البلدان الرأسمالية في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية سياسات اقتصاد السوق التي نادت بها المدرسة الكلاسيكية القائمة على مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر" حتى دخلت في أزمة اقتصادية دورية شديدة (سميت أزمة الكساد الكبير) لم يكن الخروج منها بالأمر اليسير. وعندما خرجت ألمانيا من الحرب العالمية الثانية بخسائر فادحة ودولة مقسمة، قدمت لها الولايات المتحدة الأميركية الدعم بجانبيه السياسي والمالي -في إطار المنافسة الأميركية السوفيتية- تحت أسم مشروع مارشال، وبالوقت ذاته قامت البرجوازية الألمانية -التي هربت أموالها خارج ألمانيا في فترة الحرب- بإعادة أموالها والبدء باستثمار تلك الأموال من جديد. اتبعت ألمانيا سياسة اقتصادية جديدة نسبياً من خلال المساومة التاريخية بين العمل ورأس المال، استطاعت عبرها التوفيق بين سياسات اقتصاد السوق وتأمين أكبر قدر ممكن من الحماية الاجتماعية لمواطنيها؛ وفيما يأتي سيتم البحث في فلسفة ومفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ضمن السياق التاريخي لتطورها، ومحاولات تطبيقها في سورية.

المطلب الأول- تطور تجربة الاستثمار واقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا:

ظهرت الحاجة لإعادة بناء ألمانيا وبشكل خاص إعادة دوران عجلة الاقتصاد، بعد الحرب العالمية الثانية، في ظل تنافس الإيديولوجيتين الاشتراكية والرأسمالية، فكانت التجربة الألمانية، التي حاولت إيجاد ما سمي بـ"الطريق الثالث" أي نموذج اقتصادي قائم على اقتصاد السوق وبالوقت ذاته مخففاً أثاره السلبية في المناحي الاجتماعية من خلال سياسات الحماية الاجتماعية التي تفرضها الدولة.

بزغَ مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي بالأصل من قبل ألفريد مولر أرماك والذي هو أحد أهم اقتصاديي ألمانيا ما بعد الحرب. بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، الذي طور نظاماً اقتصادياً في النظرية التي اعتبرها توفيقاً بين الحرية الاقتصادية للسوق مع توازن اجتماعي في المجتمع. وبالنسبة لأرماك يحتوي اقتصاد السوق الاجتماعي ثلاثة جوانب[86]:

الليبرالية التقليدية التي طورها كل من جون ستورات مل وآدم سميث؛ والليبرالية المنظمة التي مثلتها مدرسة فرايبورغ للاقتصاد، داعية إلى دور قوي للدولة لحماية المنافسة ضد ميول الاحتكارات؛ وسياسة اجتماعية لتصحيح عدم المساواة الاجتماعية غير المرغوبة الناتجة عن المنافسة في السوق.

وعلى الرغم من أسبقية كتابات كل من أيكين والتر وألفريد أرماك حول النموذج الاقتصادي الألماني الذي اقتضته الضرورة، إلا أن أول من ذكر مصطلح "اقتصاد السوق الاجتماعي" هو لودينغ إيرهارد عندما أطلقه كشعار انتخابي في

[86] – Guido Thiemeyer, Social Market Economy and its impact on German European policy in the Adenauer era, Siegen university, Germany, 2007, p70.

بيان حزبه "الحزب المسيحي الألماني" في الانتخابات الألمانية عام 1949. طرح إيرهارد في بيانه الانتخابي بأن «اقتصاد السوق والحماية الاجتماعية لا يقصيان أحدهما الأخر. التقدم الاجتماعي مثل: (الحماية ضد الفقر، والبطالة، والمرض وكبار السن..) يجب أن لا يتأثر بانعكاس أثر السوق.. ففي ألمانيا يجب أن يكونا السوق والحماية الاجتماعية أمران مترابطان لا ينفصلان، وكل منهما يدعم الأخر[87]».

أي أن اقتصاد السوق الاجتماعي إذ يبدأ بالاقتصاد والمجتمع معاً، إلا أنه لا يستقر فيهما. وشبكة الحماية الاجتماعية التي ينسجها، لا تحدده، بل يتجاوزها لينتشر، عبر آلياته ومعاييره، في كل الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. إنه وتدخل الدولة في الاقتصاد، صنوان، إن لم يكونا شيئاً واحداً[88].

إن نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي الألماني (القائم على مبدأ «السوق بقدر الإمكان والتخطيط بقدر الضرورة») وهو التطبيق الأهم لاقتصاد السوق الاجتماعي الذي صيغ على يد" أيكين والتر" الذي يعتبر الممثل الرئيسي لليبرالية المنظمة، يستند على عدد من المبادئ وهي اختصاراً كما يأتي[89]:

1- حرية تكوين الأسعار. 2- استقرار أسعار النقود. 3- ضمان حرية التعامل والنفاذ إلى الأسواق. 4- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. 5- استقلالية ومسؤولية مالكي وسائل الإنتاج عن ملكيتهم. 6- الدور الاقتصادي المحدود للدولة.

علماً أنه لم يتم تطبيق المبادئ المشار إليها أعلاه كحزمة واحدة، إنما مرّ النموذج الألماني بعدة مراحل في إطار تطبيق نهج اقتصاد السوق الاجتماعي والاختلالات التي واجهته، حتى بلوغ مرحلة النضج خلال أكثر من (50) عاماً، فقد تم تطبيق سياسات اقتصاد السوق الاجتماعي على عدة مستويات وخلال فترة زمنية طويلة نسبياً. في البدء كان التركيز على إعادة بناء ما دمرته الحرب وتنشيط عجلة الاقتصاد، فسّنت التشريعات التي تم بموجبها تخفيض الضرائب وتحرير الأسعار وصدر قانون الإصلاح النقدي بتبديل مارك الرايخ الألماني بالمارك الألماني الجديد، بالإضافة إلى مراقبة ومنع الاحتكارات للسيطرة على السوق، ومنح هامش أوسع للمواطنين كافة للمشاركة في الحياة السياسية. وبعد النجاح المتحقق في الجوانب الاقتصادية، توجهت ألمانيا إلى تقوية الجانب الاجتماعي أكثر فأكثر، فازداد الإنفاق على قطاع الخدمات (الصحة، التعليم، المواصلات) والبيئة.

وفي فترة الستينات تباطأ النمو الاقتصادي مع عجز كبير نسبياً في الموازنة العامة للدولة (حوالي 5 مليار يورو) ولم تنجح مساع ايرهارد في إجراء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، وعلى أثره قدم استقالته من مهمة المستشار الاتحادي.

---

[87] - Konrad Zweig, THE ORIGINS OF THE GERMAN SOCIAL MARKET ECONOMY, Adam Smith Institute London and Virginia, p6.

[88] – د. إبراهيم غسان، اقتصاد السوق الاجتماعي مقدمات نظرية، دار الجندي، دمشق، 2006، ص9.

[89] – رودیکر س رادکه، اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية، ترجمة د. عدنان سليمان، دار الرضا، دمشق، 2005، ص39.

ظهرت الحاجة عندها إلى تحفيز الطلب الفعّال لمواجهة مشكلة تباطؤ النمو الاقتصادي، عندها تم إدخال تعديلات على النظام الاقتصادي القائم من خلال تعديلات بحسب النهج الكينزي، ومن ثم تمت زيادة حجم الدولة في الاقتصاد لتكون حوالي (50%) في نهاية السبعينات. تمكّن الاقتصاد الألماني خلال تلك التعديلات من العودة إلى تحقيق معدلات جيدة نسبياً من النمو الاقتصادي. وفي فترة بداية الثمانينات وصل إلى السلطة ائتلاف الحزب الديمقراطي المسيحي الألماني والحزب الديمقراطي الحر، بالوقت الذي كان يواجه فيه الاقتصاد الألماني (وكل الاقتصادات الأوربية وأميركا) أزمة ركود تضخمي، وصعوبات حول طرق تعزيز الموازنة العامة للدولة وحجمها، حاول الكينزيون رد تلك المشاكل الاقتصادية إلى آليات السوق، بينما رد أنصار اقتصاد السوق المشكلة إلى حجم وتدخل الدولة، استطاع أنصار قوى السوق فرض توجهاتهم، فتم تخفيف بعض القيود الضريبية وتقليص حجم الدولة؛ أي تم الانتقال من سياسة تحفيز الطلب الفعال، إلى سياسة جانب العرض (العودة إلى المدرسة الكلاسيكية)، بناء عليه استطاع الاقتصاد الألماني من جديد تحقيق معدلات جيدة من النمو الاقتصادي ولكن تراجع الجانب الاجتماعي، مع ازدياد نسبة البطالة في ظل التخفيضات الضريبية، فواجهت ميزانيات صناديق الضمان الاجتماعي صعوبات جدية. حينها تم إقرار قانون توزيع دخل الحد الأدنى بالنسبة للعاطلين عن العمل في عام 1988. وبعد توحيد الألمانيتين والصعوبات التي واجهت الاقتصاد الألماني نتيجة التوحيد، تم تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي عبر المزيد من الرفاهية والعدالة الاجتماعية ودمجهما مع الليبرالية السياسية القائمة على الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن إطار مصلحة الجماعة. بالإضافة إلى تقوية شبكة الحماية الاجتماعية (صحة، وتعليم، وتأمينات التقاعد والبطالة، وإعانات الفقراء..) تم تمويل ذلك من خلال حصة مساهمة الدولة في الناتج المحلي الإجمالي المتحققة من الزيادات المضطردة من الاستثمارات الحكومية في قطاعات محددة؛ ملبيةً بذلك متطلبات الجانب الاجتماعي لسياسات اقتصاد السوق الاجتماعي.

أي انه في مثل تلك الظروف، يمكننا أن نعتبر نظام اقتصاد السوق الاجتماعي بمثابة رد وطني ومجتمعي –في الوقت نفسه– على اختلال نظام العولمة وجوره لصالح الربح على حساب الأجور. وهكذا فإن اقتصاد السوق الاجتماعي يمكن أن يكون نظاماً إنمائياً واجتماعياً، أن يلبي مطامح الناس في ظروف العولمة الرأسمالية المسيطرة إذا قام على تفعيل النمو والارتقاء بالتخصص الإنتاجي وبالإنتاجية وإنتاجية العمل، وعلى لجم النزعات الجشعة في نظام السوق والحد المستمر منها[90].

وقد حاولت سورية تطبيق نهج اقتصاد السوق الاجتماعي، عبر الخطة الخمسية العاشرة التي تم فيها الإعلان بشكل رسمي عن إتباع نهج اقتصاد السوق الاجتماعي، وفي المطلب الآتي ستتم دراسة التجربة السورية في إطار السياق التاريخي لتطور مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي.

[90] – د. الزعيم عصام، اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ص1.

المطلب الثاني– سياسات الاستثمار وتجربة "اقتصاد السوق الاجتماعي" في سورية:

شهدت فترة الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة (2001–2010) تحولاً نوعياً في السياسات الاقتصادية الاجتماعية، حيث تم الانتقال من التخطيط المركزي إلى التخطيط التأشيري، وتبني السياسات الاقتصادية الليبرالية، والأخذ بمقترحات المؤسسات الدولية تمهيداً لتطبيق الشراكة السورية الأوروبية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومن المعروف بأن المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) تشجع وتحث الأطراف بتبني سياسات انفتاحية خدمة لمصالح المراكز الرأسمالية، وذلك على حساب تراجع مستوى معيشة شعوب الأطراف وتدمير اقتصاداتها.

وقد تميزت الخطة الخمسية التاسعة بالتحول نحو التخطيط التأشيري في ظل عدم اكتمال البنى المؤسسية والتشريعية اللازمة للمضي قدماً نحو استكمال إجراءات ما سمي بالإصلاح الاقتصادي.

علماً أنه تحقق في فترة الخطة الخمسية التاسعة نمواً سالباً في الصناعة، أما الزراعة لم يصل النمو فيها إلى المستوى المخطط له، بينما كان معدل النمو أكبر من المخطط له في كل من الخدمات والمال والتأمين والنقل والمواصلات وتجارة الجملة والبناء والتشييد والصناعات التحويلية، وذلك يعكس التوجهات الحكومية بعدم إيلاء الاهتمام الكافي بالإنتاج الحقيقي (زراعة–صناعة) من ناحية، ومن ناحية أخرى، أن من سعى وضغط وطالب بالتحول نحو سياسات اقتصاد السوق/الاجتماعي هما البرجوازيتين الطفيلية والبيروقراطية، أما البرجوازية الصناعية والزراعة بشكل عام تضررتا جراء تلك السياسات الاقتصادية الاجتماعية.

وقد صدر عن المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي بأن الاقتصاد السوري سوف يتحول إلى «اقتصاد مفتوح تنافسي يحقق أكبر المعدلات للنمو الاقتصادي والتشغيل والعدالة الاجتماعية وتخفيف الفقر..» [91]، وبذلك تم الإعلان عن تبني سورية لاقتصاد السوق الاجتماعي في المؤتمر القطري المشار إليه أعلاه[92]، وعلى اعتبار أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد للدولة والمجتمع بحسب الدستور السابق للجمهورية العربية السورية فقد تم تبني نهج اقتصاد السوق الاجتماعي في الخطة الخمسية العاشرة (2006–2010) [93].

جاء تبني اقتصاد السوق الاجتماعي بعد فترة طويلة نسبياً من إتباع سياسات اقتصاد السوق، في وقت لم يكن هذا النهج مطروحاً، وعندما طرح هذا النهج غالبية الناس لم تكن تعرف عنه شيئاً، فأقيمت الندوات والمحاضرات وعبر وسائل الإعلام للترويج وشرح معنى اقتصاد السوق الاجتماعي. وذلك يدل على أنه تم اتخاذ قرار سريع لتبني هوية اقتصادية جديدة مهما كان شكلها المهم أن يكون الجوهر هو استمرار لسياسات اقتصاد السوق بما يلبي مصلحة «القوى الليبرالية

[91] – المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق،2005، ص134.

[92] – المرجع السابق، ص142.

[93] – هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة، المدخل إلى الخطة، ص2.

الاقتصادية الجديدة المدعومة بقوى الفساد والنشاط المحموم للمؤسسات المالية الدولية والاتحاد الأوربي، واستطاعت هذه الجهات، مستندة إلى قوى الاقتصاد العالمي الرأسمالي والعولمة، أن تحقق تواجداً مدعوماً بالقرار السياسي الداخلي. فأقرت وحققت مجموعة من التحولات في الاقتصاد الوطني تحت شعارات اعتُمدت في الخطة الخمسية العاشرة بلا مضمون، مما أوصل الاقتصاد الوطني إلى النقطة التي دعاها تقرير تتبع تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة (نقطة اللا عودة)..» [94].

وقد كانت التوجهات الاقتصادية الجديدة في الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة، وما تم التعبير عنه في الخطة الخمسية العاشرة بـ"اقتصاد السوق الاجتماعي" تعبر عن ما نتج عن توافق واشنطن والتي يمكن اختصارها بما يلي[95]:

- سياسة ضبط النفقات المالية وتقليص المصاريف.
- إعادة توجيه الإنفاق العام من الدعم العشوائي إلى الاستثمار في البنية التحتية.
- الإصلاح الضريبي بمعنى توسعة القاعدة الضريبية بشكل معتدل.
- منح الأسواق تحديد الأسعار بحيث تكون أعلى من نسبة التضخم.
- تحرير قطاع التجارة مع التركيز على مبدأ القضاء على القيود الكمية كمنح التراخيص والامتيازات.
- تحرير تدفق الاستثمارات الأجنبية.
- خصخصة مؤسسات الدولة.
- تحرير وإلغاء اللوائح والقوانين التي تعوق دخول الأسواق أو تقيد المنافسة.
- سعر صرف العملة يجب أن يكون مناسباً ويعكس القوة الاقتصادية.
- مراعاة قوانين وحقوق تملك الأراضي.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن توافق واشنطن يدور حول ثلاثة أمور أساسية[96]:

---

[94] – د. الحمش منير، مراجعة تحليلية للسياسات الاقتصادية الكلية وتصحيح المسار، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2011، ص3.

[95] – Williamson John, *The Political Economy of Policy Reform*, Institute for International Economics, Washington,1994,pp26-28.

[96] – د. العيسوي إبراهيم، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول "مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، بيروت، 20-21 آذار 2007، ص3.

1- إحداث زيادة ملموسة في مدى الاعتماد على الأسواق الحرة، سواء فيما يتعلق بالمعاملات الداخلية أم المعاملات بين الداخل والخارج، شاملاً تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي.

2- إطلاق مجالات العمل أمام القطاع الخاص، بشقيه المحلي والأجنبي، واعتباره ركيزة التنمية، وتشجيعه بشتى السبل، بما في ذلك الخصخصة واشتراكه في تقديم الخدمات التي كانت مقصورة فيما سبق على الحكومة أو القطاع العام كخدمات المرافق العامة.

3- إحداث خفض ملموس في دور الحكومة وفى حجمها وفي تدخلاتها في الشئون الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم انكماش دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية. وتحديداً، يتوقع من الحكومة أن تنسحب من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، وأن يقتصر عملها على تهيئة المناخ المناسب لتراكم رأس المال المحلى والأجنبي، فضلاً عن تزويد المجتمع بالحد الأدنى من شبكات الأمان الاجتماعي.

أي سوق حرة، واقتصاد مفتوح تحركه المبادرات الخاصة، وحكومة صغيرة. وقد اتبعت الحكومات المتعاقبة السياسات المشار إليها أعلاه، وتحت اسم اقتصاد السوق الاجتماعي جرى إتباع سياسات اقتصاد السوق فقط من دون الاهتمام بالجانب الاجتماعي، ويدل على ذلك البيانات الاقتصادية لمؤشرات الاقتصاد الكلي. وعلى الرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً إلا أنه لم تتم معالجة الخلل الحاصل في تركيب الناتج المحلي الإجمالي في الخطة الخمسية التاسعة بغلبة النمو في القطاعات الخدمية والريعية الأمر الذي استمر في الخطة الخمسية العاشرة، حيث إن معدلات نمو الإنتاج الحقيقي لم تكن بمستوى المخطط له، فقد كان معدل نمو الزراعة سالباً خلال سنوات الخطة ولم يصل معدل النمو في الصناعة إلى المستوى المخطط له، بينما معدل نمو الخدمات والقطاعات الريعية كان أعلى من المخطط له.

وبالوقت نفسه، لم تتم معالجة مشكلة الخلل بين الأجور والأرباح، ففي ظل معدلات النمو المتحققة خلال سنوات تطبيق نهج "اقتصاد السوق الاجتماعي" تراجعت الأجور الحقيقية حيث كانت وسطي نسبة الرواتب والأجور من الناتج المحلي الإجمالي (12%) في عام 2006، لتكون النسبة في نهاية عام 2010 بمقدار (11%) فقط؛ وفي جانب السياسة المالية حصل تناقض واضح بين ما ينفذ على أرض الواقع، وبين تصريحات الجهات الرسمية التي تغض الطرف عن تآكل مصالح غالبية الشرائح والفئات الاجتماعية الفقيرة والمفقرة. ومن المعلوم بأنّ ملكية القطاع العام لم تكن تتعدى (35%) من حجم الناتج الإجمالي المحلي، بينما حجم مشاركة القطاع الخاص ورجال المال والأعمال في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفع حينها من (63،4%) عام 2005 إلى (70%) عام 2007، وأصبح يسيطر على (65%) من الصناعة (عدا الصناعة الاستخراجية) و(75%) من النشاط التجاري. وكان من الضروري أن يساهم من يتحكّم بـ(70%) من الناتج الإجمالي بنسبة مماثلة في الحصيلة الضريبية. لكن حصة القطاع الخاص من التحصيل الضريبي لم تتجاوز

(20%)، وتحديداً بعد اعتماد سياسية التخفيض الضريبي من (60%) إلى (28.%)[97].. وازداد عجز الموازنة العامة للدولة، وارتفع معدل التضخم. وبالتالي، كان النمو المتحقق خلال فترة الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة نمواً مشوهاً زاد من تعمق الخلل الهيكلي في الاقتصاد السوري في ظل ازدياد الاستقطاب الطبقي من خلال تغليب مصلحة الأرباح على الأجور، مما أدى إلى نتائج سلبية اقتصادياً واجتماعياً.

والجدير بالذكر، أن الحديث عن الإصلاح خلال السنوات العشر الأخيرة، كان قد تجسد في بنود الخطة الخمسية التاسعة وبتوصيات المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي (2005)، ومن خلال المرامي الكمية والنوعية للخطة الخمسية العاشرة، لا ينفي أن ترتيب الأولويات والآلية التي تم فيها تنفيذ السياسات الكلية لم تكن تنسجم بشكل كاف مع واقع ومتطلبات وتاريخ بناء وتطور الاقتصاد والمجتمع السوري، فانعكس ذلك على مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، كما انعكس تشوهاً قطاعياً هيكلياً في بنية الاقتصاد السوري، وعلى قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية على الأخص، حيث ثبت أن المبالغة في التركيز على تنمية وتشجيع القطاعات والأنشطة الريعية والهامشية والمالية وأنشطة تنمية المال بالمال دون أن يتم التركيز بالقدر نفسه على قطاعات الاقتصاد السلعي الحقيقي، ليس الطريق الأفضل لاستدامة عملية النمو وسلامة عملية الإصلاح والتطوير[98].

تشير التجربة السورية في اقتصاد السوق الاجتماعي بأنه تم اتخاذ خطوات سريعة ومتسرعة لتطبيق اقتصاد السوق من دون الاهتمام وتقوية ودعم الجوانب الاجتماعية الناتجة عن أثر قوى السوق في مستوى معيشة غالبية الناس. وبالتالي، وعلى عكس التجربة الألمانية التي استغرقت أكثر من (50) عاماً للوصول إلى النموذج الحالي من خلال تطبيق سياسات اقتصادية متدرجة تتناسب مع حجم وقدرة وواقع وإمكانيات الاقتصاد الألماني، وتطوير تلك السياسات الاقتصادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، أي بفعل الضرورة، وبما يتناسب مع تطورات الوضع الاقتصادي لديهم، ناهيك عن وجود قطاع إنتاجي قوي قبل الحرب العالمية الثانية استفادت ألمانيا من تراثها الإنتاجي ولإمكانياتها وتراكم خبراتها في تعظيم المنفعة للاقتصاد الألماني بشكل عام وتحقيق المزيد من التقدم الاجتماعي بشكل خاص؛ وهذا ما لم يتم أخذه بعين الاعتبار في سورية عند تطبيق نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث تمت المحاولة، ولكنها ظهرت قاصرة ومشوهة تشوبها الكثير من السلبيات. وقد ساهمت نتائجها السلبية في تشكيل التربة الخصبة لمرور وتقوية الأزمة أو الحرب الراهنة. وسيتم البحث في آثار سياسات اقتصاد السوق/الاجتماعي في المبحث التالي.

---

[97] – حيسو معتز، محطات في تطور الاقتصاد السوري، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد ٢١٤٩ الاثنين ١١ تشرين الثاني ٢٠١٣.

[98] – د. فضلية عابد، تحديات الجانب الاجتماعي لاقتصاد السوق بين الطموح والواقع، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2011، ص3-4.

المبحث الثالث– الآثار الاجتماعية للسياسات الاستثمارية في ظل نهج اقتصاد السوق.

نتجت عن السياسات الاقتصادية المتبعة خلال فترة الدراسة آثار اجتماعية متفاوتة، كان لها انعكاسات متعددة في الجانب الاجتماعي وعلى حياة الناس. وذلك بسبب التحول الحاصل في السياسات الاقتصادية على الرغم من الشعارات المرفوعة آنذاك وبأن الاقتصاد السوري يتجه نحو تحقيق الاقتصاد الاشتراكي، إلا أنه في حقيقة الأمر كان يتم التحول نحو سياسات اقتصاد السوق من دون الاهتمام بالجانب الاجتماعي. وستتم في هذا المبحث دراسة كل من توزيع الدخل وتطوره، وتطور الحالة التعليمية في المجتمع السوري، وصولاً إلى أثر تلك السياسات في تشغيل اليد العاملة وتطور نسبة البطالة.

المطلب الأول– أثر السياسات الاستثمارية في تطور توزيع الدخل:

حدثَ في الفترة الواقعة ما بين (1986–2010) تذبذباً كبيراً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يشير إلى ارتباط الناتج المحلي الإجمالي بعوامل متغيرة لها تأثير كبير في معدلات نموها، وقد تكون أهمها التقلبات السياسية وتأثير العوامل السياسية الدولية في الاقتصاد السوري، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، وانتهاء اتفاقية المدفوعات التي تم بموجبها تسوية الديون السورية للاتحاد السوفيتي سلعياً، ما أدى إلى تنشيط الناتج المحلي الإجمالي نتيجة خلق طلب إضافي جديد؛ إلا أن سورية لم تستفد من تنشيط عجلة الاقتصاد بتطوير أدوات ووسائل الإنتاج. وعند انتهاء الاتفاقية وانهيار الاتحاد السوفيتي لم يتمكن التجار بتصدير المنتجات السورية للأسواق الخارجية لأسباب متعددة أهمها تخلف الإنتاج السوري وعدم المعرفة الكاملة لحاجات وأذواق الأسواق الخارجية وعدم وجود شركات لدراسة حاجة تلك الأسواق وتلبية متطلباتها بحسب أذواق المستهلكين.

كان لتذبذب نمو الناتج المحلي الإجمالي أثاراً مباشرة في توزيع الدخل، ويشير الجدول التالي إلى تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع الدخل خلال الفترة (1986–2010).

الجدول رقم (9) نسبة تطور الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد للأعوام 1986–2010. (100=2000)

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010
نمو الاستثمار	%5	%12	%0	%2-	%13	%14
نمو الناتج المحلي الإجمالي	%6	%5	%6	%1	%6	%5
نمو نصيب الفرد	%3	%1	%3	%2-	%4	%3

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، بناءً على بيانات المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

يتضح من بيانات الجدول أعلاه بأن نمو كل من الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي لم يكونا مستقرين، ومن خلال دراسة تطورات نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت متوسط نسبة نمو الناتج خلال الفترة (1985–1990) بمقدار (0%) أي وسطياً لم يتم تحقيق أي تقدم يذكر، وفي الفترة (1991–1995) وصل وسطي نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (8%) ليتراجع النمو في السنوات الخمس التالية إلى (3%) وهكذا، فإن وسطي النمو لم يكن ثابتاً، بالإضافة إلى أنه في بعض السنوات كان النمو عالياً وفي السنة التالية يكون سالباً. انعكس عدم استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الاستثمارات على بنية وتركيب الاقتصاد السوري وكان له آثاراً اجتماعية سلبية. كما يتضح بأن لتراجع نمو الاستثمار دور مهم في تطور الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى تراجع نمو الاستثمار إلى السياسات الاستثمارية المتبعة آنذاك حيث استنفذت الفرص الاستثمارية التي قامت على أساس قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991. (ستتم دراسة أثر قانون الاستثمار رقم (10) وتعديلاته في المبحث الرابع من هذا الفصل).

وقد شهدت فترة الدراسة تذبذباً في نسبة الادخار إلى الدخل المتاح، وذلك نتيجة تذبذب نمو كل من الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه بعد العام 1990 بدأت تزداد نسبة الادخار من الدخل المتاح، حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): نسبة الادخار من الدخل المتاح (1985–2010) بالأسعار الثابتة لعام 2000.

الفترة	1990-1986	1995-1991	2000-1996	2005-2001	2010-2006
الادخار/الدخل المتاح	-4%	7%	18%	16%	14%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، بناءً على بيانات المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

تشير زيادة نسبة الادخار من الدخل المتاح إلى زيادة دخول الفئات القادرة على الادخار وانخفاض دخول الفئات ذات الميل العالي للاستهلاك. في ظل ارتفاع معدل التضخم بشكل مضطرد (وستتم دراسة سبب وأثر المتغيرات الاقتصادية في المبحث التالي).

وبحلول عام 2004 أصبح (11.4%) من السكان يقعون تحت خط الفقر الأدنى، ولم يتمكن هؤلاء من الحصول على حاجياتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية، وأن (30%) من السكان يقعون تحت خط الفقر الأعلى، وقد ترافق ذلك بطبيعة الحال مع تراجع العدالة في توزيع الدخل حيث ارتفع معامل جيني إلى (37%)، وبالتالي فإن عوائد النمو الاقتصادي كان لصالح غير الفقراء أكثر منها للفقراء[99]. (علماً أنه وبحسب البنك الدولي يمثل مؤشر معامل جيني صفر بحالة المساواة الكاملة، بينما (100) تعني عدم المساواة الكاملة).

[99] – الخطة الخمسية العاشرة، تقييم أداء الخطة الخمسية التاسعة، هيئة تخطيط الدولة، ص19–31.

المطلب الثاني- أثر السياسات الاستثمارية في تطور مستوى التعليم:

يعتبر تطور مستوى التعليم من العوامل الهامة في مؤشرات التنمية البشرية، وبالتالي في مدى تطور الاقتصاد والمجتمع بشكل عام. كما أن تطور مستوى التعليم مرتبط بشكل مباشر بتطور الاستثمار والمستوى المعيشي نسبياً. كما أن تطور مستوى التعليم يعتبر من أحد المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها استنتاج مدى تأثير السياسات الاقتصادية والاستثمارية في الجانب الاجتماعي، ومدى الاهتمام بتطوير وتأهيل القوى العاملة المؤهلة والمدربة والقادرة على استيعاب التكنولوجيا المتطورة، بالإضافة إلى أنه يزداد الطلب على العلم في حالة تحسن المستوى المعيشي للناس. ومن خلال تتبع تطور مستوى التعليم في فترة الدراسة تبين بأنه حدثت تطورات هامة، كما يشير إلى ذلك الجدول التالي الذي يستعرض تطور عدد المدارس والطلاب والأساتذة وعدد الحاصلين على مختلف الشهادات.

الجدول رقم (11): تطور مستوى التعليم في سورية وبعض المؤشرات الهامة 1980-2010.

العام	عدد المدارس				عدد الأساتذة	عدد الطلاب	عدد الحاصلين على شهادة				
	ابتدائية	إعدادية + ثانوية	مهنية	دور معلمين			ابتدائية	إعدادية	ثانوية	مهنية	معلمين
1980	7689	1330	65	20	85063	**2078994**	158547	73808	48890	6111	5420
1990	9524	2123	238	20	153220	**3278310**	300092	96391	76506	5413	3211
2000	11482	2911	621	13	209467	**3876725**	369499	158336	**96862**	**31854**	3336
2010	17120	1820	784	أغلق 2005	**283033**	**5170385**	**346347**	**255346**	**154013**	**22653**	أغلق 2005

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، الجدول من إعداد الباحث.

يتبين من الجدول أعلاه، بأنه تمت زيادة عدد المدارس بشكل ملحوظ، إلا أنه عند مقارنة تزايد عدد المدارس مع تزايد عدد السكان، نرى بأن التطورات كانت ضئيلة، لا تتناسب مع نسبة تطور السكان والتي يمكن اعتبارها وسطياً حوالي (3%). أما نسبة تزايد عدد المدارس الابتدائية على سبيل المثال، فقد كانت في عام 1980 نسبة المدارس الابتدائية إلى عدد السكان (0.000883) لتصبح النسبة في عام 2010 كالتالي (0.000723) أي حدث تراجع عملياً على الرغم من زيادة عدد المدارس ولكن تلك الزيادة لم تكن تتناسب مع التزايد السكاني. وقد شهدت نسبة مخصصات التعليم من الموازنة العامة للدولة تذبذباً كبيراً، فقد كانت في عام 1980 بمقدار (4.4%) لتتطور إلى (7.6%) في عام 1985 وإلى (9.1%) في عام 1990 ومن ثم تتراجع إلى (6.8%) في عام 2000 وذلك يعكس طبيعة السياسات الاقتصادية-الاجتماعية التي كانت متبعة آنذاك. والغريب بأن تلك النسبة ارتفعت بشكل كبير في عام 2010 لتصل إلى (19%)[100]

[100] – بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

وهي نسبة كبيرة من إجمالي الموازنة العامة للدولة، وهنا يمكن للدراسات القادمة البحث في ماهية تلك النفقات وتفاصيلها وهل يتم صرف تلك المخصصات بشكل كامل أم يتم إعادتها إلى خزينة الدولة في نهاية العام؟ ولإيضاح أثر الإنفاق على التعليم في عدد الحاصلين على الشهادتين الثانوية والجامعية، نستعرض الجدول الآتي.

الجدول رقم (12) : عدد الحاصلين على الشهادتين الثانوية والجامعية 1980–2010.

العام	الحاصلين على الشهادة		نسبة الثانوية من عدد السكان	نسبة الجامعية من عدد السكان	عدد السكان
	الثانوية	الجامعية			
1980	48890	6111	56%	12%	8704000
1990	76506	13512	63%	11%	12116000
2000	96862	16635	59%	10%	16320000
2010	154013	38599	65%	16%	23695000

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، الجدول من إعداد الباحث.

يلحظ بأن نسبة الحاصلين على كل من الشهادتين الثانوية والجامعية كانت تتراجع بين الأعوام (1980–2000) وذلك يعكس أثر السياسات الاقتصادية على أحد المؤشرات الهامة من مؤشرات التنمية البشرية. عندما يتراجع المستوى المعيشي للناس فإنهم بطبيعة الحال ستتغير أولوياتهم باتجاه إيجاد مصدر دخل للأسرة يوفر لهم قوت يومهم، وبالتالي يصبح التعليم أمر ثانوي نسبياً. وقد تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية في تلك المرحلة ما يعكس سبب تذبذب نسبة الحاصلين على الشهادتين الثانوية والجامعية، كما نلاحظ بأن نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية في عام 1980 كانت (12%) لتتراجع إلى (10%) في عام 2000. وقد تطورت تلك النسبة في عام 2010 لتصبح (16%) وذلك قد يكون نتيجة مباشرة لزيادة مخصصات التعليم في الموازنة العامة للدولة التي وصلت في عام 2010 إلى (19%). وتجدر الإشارة إلى أن هنالك نسبة كبيرة من السوريين بحدود (19%) دون الشهادة الثانوية، وذلك مؤشر سلبي يجب على الدولة تداركه، فمن غير المقبول ونحن في هذا العصر وهنالك نسبة بحدود خمس السكان غير مؤهلين ومدربين وليس لديهم التعليم الكافي للتعامل مع التطورات الحديثة.

المطلب الثالث– أثر السياسات الاستثمارية في تطور نسبة البطالة:

اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسير أسباب وسبل معالجة مشكلة البطالة. حيث تحذر المدرسة الكلاسيكية من مخاطر البطالة كونها خطراً اجتماعياً تؤدي إلى اضطرابات سياسية، وانطلقوا في تحليلهم لأسباب البطالة إلى التزايد السكاني، وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، وقد ربطوا البطالة الجزئية بجمود الأجور وقصور أسواق العمل. وبحكم انطلاقهم من مبدأ التشغيل الكامل في التحليل فقد رأوا بأن العرض يخلق الطلب المقابل له، وبأن الادخار يساوي

الاستثمار بفضل المرونة التي توفرها أسعار الفائدة، وأيضاً بسبب وجود فرص لا نهائية للاستثمار. وبالتالي ذهبوا إلى أنه يمكن معالجة مشكلة البطالة من خلال انخفاض الأجور، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، يجني من خلالها المستثمرون أرباحاً متزايدة تؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل ويتم بذلك استيعاب الداخلين إلى سوق العمل والعاطلين عن العمل. وكل ذلك في ظل عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أما المدرسة الماركسية فترى بأن البطالة جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي، وأن الرأسمالية تعمل متعمدة على خلق جيش من العاطلين عن العمل، تستخدمهم كأداة ضغط على العمال من أجل القبول بأجور أقل، وبالوقت ذاته يعتبر جيش العاطلين عن العمل مصدرا لإمداد الرأسمالي بالقوى العاملة في حال الحاجة إلى العمال. وترى المدرسة الماركسية بأن الرأسمالية من خلال تخفيض عدد العمال وزيادة التكنولوجيا لتحل محل اليد العاملة شيئاً فشيئاً، مما يؤدي إلى زيادة الرأسمال الثابت وانخفاض الرأسمال المتغير (الذي هو مصدر القيمة الزائدة) أي ميل معدل الربح نحو الانخفاض على المدى الطويل، مما يؤدي من خلال سلسلة طويلة من المزاحمة وفيض الإنتاج إلى الدخول في أزمات اقتصادية دورية، تؤدي إلى إفلاس الشركات أو تسريح عدد كبير من العمال، فتصل إلى مرحلة الركود الاقتصادي التي تزداد فيها البطالة وتتدنى الأجور وينتشر الفقر.

أما المدرسة الكلاسيكية الجديدة، فقد انطلقت من الندرة النسبية والمنفعة الحدية بدلاً عن القيمة في العمل لدى المدرسة الكلاسيكية. ولم تعر هذه المدرسة مشكلة البطالة اهتماماً كافياً كونهم يعبرون عن مصالح الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة؛ وبالتالي انطلقوا من حالة التشغيل الكامل، واعتبروا بأن البطالة هي مشكلة قصيرة الأجل أو بطالة جزئية في بعض القطاعات.

وعندما عجزت المدرسة الكلاسيكية في حل تناقضات النظام الرأسمالي، ظهرت المدرسة الكينزية التي ركزت على البطالة وكيفية الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل، وأكد كينز على أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لخلق الطلب الفعال القادر على الدفع. كون البطالة تعود إلى نقص الطلب الكلي الفعال، وأن عدم التطابق بين الادخار والاستثمار أمر ممكن بسبب ميل معدل الربح نحو الانخفاض، بسبب انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال وثبات سعر الفائدة. وبالتالي دعت المدرسة الكينزية إلى زيادة الإنفاق العام وتخفيض سعر الفائدة والضرائب في سبيل تخفيض تكاليف الإنتاج ودوران عجلة الإنتاج، وبالتالي استيعاب البطالة.

وبعد أن دخلت المراكز الرأسمالية في أزمة الركود التضخمي لم تستطع الخروج منها بالسياسات التقليدية المتبعة. ظهرت المدرسة النقدية والتي اعتبرت بأن النقود هي الأداة الوحيدة ذات الأهمية في الاقتصاد، وأن علاج البطالة يتم من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية. وأن تقلبات الناتج والدخل والاستثمار تعود إلى أخطاء السياسة النقدية وإلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأنه لا يمكن معالجة مشكلة البطالة من خلال سياسات التوسع النقدي كما أوصت المدرسة

الكينزية بل يجب ترك المشكلة تحل نفسها عبر آليات السوق كون الدولة غير مسئولة عن تحقيق التشغيل الكامل للقوى العاملة.

وفيما يخص سورية، فقد تراكمت السياسات الاقتصادية الانفتاحية على القطاع الخاص. وبالتالي، تراجعت نسبة الاستثمارات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ إلا أن القطاع الخاص لم يستطع تغطية تراجع استثمارات القطاع العام. فحدثت اختناقات في الاقتصاد السوري، وكان من أوضح نتائجها اجتماعياً تزايد نسبة البطالة. كون القطاع الخاص لم يتمكن من امتصاص الأعداد المتزايدة للداخلين إلى سوق العمل. والجدول التالي يبين تطور نسبة المشتغلين والمتعطلين خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (13): نسبة المشتغلين والمتعطلين خلال الفترة 1985-2010 (000).

العام	المشتغلون	المتعطلون	نسبة البطالة
1985	2313380	113300	%5
1990	2791300	152440	%5
1995	3924300	250290	%6
2000	4592233	530097	%10
2005	4693000	413000	%8
2010	5054000	476000	%9

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، الجدول من إعداد الباحث.

يتبين من الجدول أعلاه بأن نسبة البطالة كانت مستقرة بحدود (5%) لغاية العام 1990 ومن ثم بدأت أثر السياسات الاقتصادية بالظهور، فازدادت نسبة البطالة، لتتعمق المشكلة بشكل أكبر بدءاً من العام 2000 ولتزداد نسبة البطالة إلى (9%) في عام 2010 بحسب الإحصاءات الرسمية.

هدفت خطط التنمية كافة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التشغيل واستيعاب البطالة نسبياً، وقد حققت سورية معدلات جيدة من التشغيل خلال فترة السبعينات والثمانينات، إلا أنه مع تغيير السياسات الاقتصادية المترافقة مع تغيرات خارجية أخرى أدت بمجملها إلى ازدياد معدلات البطالة.

وبالرغم من أن تلك الأرقام تبدو ليست خطيرة، بالمقارنة مع معدلات أعلى لدى الدول العربية، إلا أنه يجب أن لا يغرب عن البال أن نسبة كبيرة من الذين اسحبوا من دائرة المتعطلين إلى دائرة المشتغلين، وتقبلوا العمل في مهن لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو أنها أدنى منها، وبأجور متدنية لا تتناسب مع كفاءاتهم، لا زالوا في "حومة البطالة" وهم يشكلون نسبة

(30%) من القوى العاملة، حيث نجد أن (35%) من خريجي الجامعات يعملون في مجالات لا تتوافق مع تخصصاتهم الفعلية و(25%) من حملة الشهادات الثانوية يمارسون أعمالاً لا تتناسب مع مؤهلاتهم، علماً بأن غالبية العاطلين عن العمل (84.4%) لم يسبق لهم العمل، وأن نسبة الشباب (15-24) سنة من مجموع العاطلين عن العمل تصل إلى نحو (58%) وذلك في عام 2006[101].

من الواضح بأن الحكومات المتعاقبة خلال فترة الدراسة انطلقت من المدرسة الكلاسيكية الجديدة وفيما بعد من المدرسة النقدية، في البدء تم تطبيق سياسات تجميد الأجور وعدم التزام الدولة في التوظيف، ومن ثم تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية لصالح زيادة استثمارات القطاع الخاص، وصولاً إلى حالة احتكار القلة التي تعاني منها الأسواق السورية. وستتم دراسة تلك السياسات وأثرها في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتحليل سياسات الاستثمار في المبحث الآتي.

[101] – د. مراد محمد جلال، البطالة والسياسات الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2007،ص5.

المبحث الرابع– دراسة تحليلية للاستثمار في ظل التحول إلى سياسات اقتصاد السوق.

حققت سورية تقدماً اقتصادياً نوعياً بعد الاستقلال، على الرغم من التغيرات السياسية التي كانت لها أثر مباشر في السياسات الاقتصادية والاستثمارية، إلا أن الطابع العام كان متقدماً، حيث أقيمت أهم البنى التحتية المتطورة والحديثة، بالإضافة إلى قطاع عام قوي؛ وسرعان ما بدأت البرجوازية السورية بالسعي إلى تقويض تلك المنجزات نظراً لتضرر مصالحها أحياناً وتناقضها مع الدور القوي للدولة أحياناً أخرى، في ظل تراجع المساعدات العربية وأسعار النفط والحصار الاقتصادي. وبقي الصراع مستمراً حتى استطاعت البرجوازية الطفيلية من خلال تحالفها مع البرجوازية البيروقراطية في سورية نيل مكاسب كبيرة من خلال سن تشريعات تشجع الاستثمار الخاص وتعطيه دور أكبر في الحياة الاقتصادية. تراجع دور الدولة التدخلي في الحياة الاقتصادية ليفتح الباب للقطاع الخاص للاستثمار وسد فراغ تراجع دور الدولة؛ إلا أن البرجوازية السورية (القطاع الخاص) لم تكن قادرة على سد ذلك الفراغ نظراً لتخلفها وحداثتها من ناحية، وارتباطها بالبرجوازية الأجنبية من ناحية أخرى، فلم تستطع مواكبة التطورات المتسارعة بالتغيرات الاقتصادية. وبالتالي، عانى الاقتصاد السوري من اختناقات كانت لها أثار متعددة. ومن خلال هذا المبحث سيتم دراسة أثر تلك السياسات الاستثمارية على المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول– أهم القوانين الناظمة للاستثمار خلال الفترة 1986–2010:

تعكس البنية التشريعية الموازين الطبقية في تلك الفترة، حيث تم سن الكثير من التشريعات للتحول نحو سياسات اقتصاد السوق بما يضمن مصالح الطبقة البرجوازية، ويحقق لها ملاذاً أمناً لاستثمار أموالها. وسنعرض أهم تلك القوانين وفق تسلسلها الزمني فيما يلي:

أولاً– المرسوم رقم (10) لعام 1986: تم بموجبه السماح بإقامة شركات مساهمة مشتركة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار الزراعي على أن لا تقل مساهمة القطاع العام عن (25%) من رأسمالها. ونص المرسوم على مزايا عديدة للمستثمرين أهمها إعفاء أسهم الشركة وأموالها وأرباحها وتوزيعاتها وكافة أوجه نشاطها في مجال عملها من جميع الضرائب والرسوم مهما كان نوعها وطبيعتها، وذلك للسنوات السبع الأولى من تاريخ أول ميزانية رابحة. كما تستفيد من هذا الإعفاء كل منشأة تحدثها الشركة للسنوات السبع الأولى من تاريخ أول ميزانية رابحة لهذه المنشأة المستحدثة. والسماح للمشروع بالاحتفاظ بنسبة (70%) من العملات الأجنبية الناتجة من عملها لسد احتياجاتها من الاستيراد، بالإضافة إلى استثناءات واسعة فيما يخص الاستيراد من الآلات والتجهيزات من الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية شريطة عدم إدخالها إلى السوق بقصد بيعها[102].

[102] – المرسم رقم 10 لعام 1986.

■ **رأي الباحث:** تم بموجب هذا المرسوم منح مزايا واسعة من الإعفاءات الضريبية. ويتضح بأن السياسة الاستثمارية كانت تقوم على تأمين المناخ الاستثماري المناسب من خلال الإعفاءات الضريبية فقط، ولكن هنالك مؤشرات يجب معالجتها وهي أهم بكثير من الإعفاءات الضريبية، وفي مقدمتها البيروقراطية وصعوبة الإجراءات والحصول على التراخيص، والفساد.. كما أن العديد من تلك الشركات قامت بحل نفسها بعد السنوات السبع المحددة للإعفاء الضريبي. وبالتالي أصبحت مصدراً جديداً للفساد والتهرب الضريبي، وحرمت خزينة الدولة من الإيرادات سواء بالنقد المحلي أو الأجنبي.

ثانياً– صدور قرارات من رئاسة مجلس الوزراء في الفترة (1983–1987): سمحت بموجبها لأصحاب المنشآت الصناعية والحرفية وما شابهها من القطاع الخاص والمصدرين من القطاع الخاص الذين يصدرون منتجات سورية المنشأ أيضاً بالاحتفاظ بنسبة (50%) من حصيلة صادراتهم من العملات الأجنبية، على أن تسجل في حساب خاص أسمه "حساب قطع التصدير"، لاستعمالها في تمويل مستورداتهم من الآلات الصناعية وقطع التبديل والمواد المتعلقة الإنتاج الصناعي حصراً؛ ومن ثم تم السماح –من قبل السيد وزير الاقتصاد– خلال الفترة السابقة ذاتها للمصدرين من القطاع الخاص الذين يصدرون منتجات صناعية أو زراعية محددة بالاحتفاظ بنسبة (75%) من حصيلة صادراتهم من القطع الأجنبي لاستيراد مواد ومنتجات محددة من قبل الحكومة أيضاً، كما منحت الحكومة مستثمري المناطق الحرة المزيد من التسهيلات والمزايا بهدف تشجيع النشاط الاستثماري في تلك المناطق[103].

■ **رأي الباحث:** أي قرار من شأنه دعم الصناعة يعتبر جيداً للاقتصاد السوري، والمهم في هذا القرار هو التركيز على القطاع الصناعي، وإلزام المصدرين لإيداع (50%) من حصيلة صادراتهم ومن ثم (75%) تعتبر خطوة جيدة من أجل متابعة حصيلة الأعمال وبالتالي في حال تم ربط ذلك بقاعدة بيانات مع وزارة المالية قد يسّهل ذلك الرقابة الضريبية ويحد من التهرب الضريبي، كما قد يساهم ذلك في تخفيف أعباء تمويل القطاع الخاص بالقطع الأجنبي، أي تشجيع التمويل الذاتي.

ثالثاً– صدرت في النصف الثاني من الثمانينات قرارات متعددة تم بموجبها السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في بعض القطاعات التي كانت محصورة بالقطاعين العام والمشترك مثل (البردات، والمنسوجات القطنية، والأنابيب المعدنية، والكحول، والحليب ومشتقاته، والمطاحن، والكونسروة، والمنظفات..). كما تم السماح للقطاع الخاص باستيراد احتياجاته من المواد الأولية لضمان سير إنتاج معاملهم بطرقهم الخاصة على أن يتحملوا بأنفسهم أعباء تمويل تلك المستوردات، وتم منحهم تسهيلات عديدة للاستيراد. كما تم منح القطاع العام تسهيلات من أجل شراء مستلزماته من السوق بأسعارها السوقية من دون الضوابط المفروضة عليها سابقاً. وتم تحرير استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي من آليات زراعية

[103] – د. أسد أيهم، الاقتصاد السوري المهدور، مرجع سبق ذكره، ص89–90.

وغيرها. والسماح للقطاع الخاص باستيراد بعض المواد الأساسية مثل (السكر، الزيوت، الرز، البن، الشاي..الخ) من قطع التصدير المحول من الخارج؛ أي السماح للقطاع الخاص باستيراد تلك المواد على أن يتم تمويل استيرادها من أرصدة القطاع الخاص نفسه. وتمت تلك الإجراءات تحت عنوان تقليص عجز الموازنة العامة للدولة، من خلال تخفيض الأموال المخصصة لدعم استيراد وبيع السلع الأساسية التي تقوم الدولة ببيعها بسعر مدعوم.

■ **رأي الباحث:** تمت تلك القرارات والتشريعات للتحول التدريجي نحو نهج اقتصاد السوق، من حيث المبدأ طالما التوجه نحو الإنتاج الحقيقي فذلك يساهم في تقوية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، إلا أنه في الوقت نفسه تم التراجع عن استثمارات القطاع العام، أي هدفت معظم التشريعات المذكورة أعلاه إلى دعم الاستثمار الإنتاجي الخاص على حساب تراجع وتقليص الاستثمار الإنتاجي العام.

رابعاً– توقيع عقد المدفوعات السلعية مع الاتحاد السوفيتي القائم على التسديد السلعي للديون العسكرية المتراكمة على سورية للاتحاد السوفيتي، مقابل استمرار الدعم الاستراتيجي لسورية. قامت الحكومة بتوجيه القطاع الخاص ولاسيما في النصف الثاني من عام 1987 لتصدير ما يمكن تصديره إلى الاتحاد السوفيتي وتوجيه الصناعات المحلية نحو قطاع التصدير. الأمر الذي ساهم بضخ استثمارات كبيرة من قبل القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي وتحقق لأول مرة منذ (30) عاماً فائضاً في الميزان التجاري وخاصة في أعوام 1989 و1991 حيث بلغت الصادرات إلى الاتحاد السوفيتي عام 1989 حوالي (12) مليار ليرة سورية أي ما يقارب (36%) من إجمالي الصادرات[104].

■ **رأي الباحث:** ساهمت هذه الاتفاقية في انتعاش الاقتصاد السوري بعد فترة من الاختناق والركود الاقتصادي، حيث نشط القطاع الخاص الإنتاجي ولا سيما المرتبط بالاستثمارات الصناعية الزراعية. إلا أنه نتيجة التسهيلات المقدمة من الجانب السوفييتي لم يعمل القطاع الخاص على تطوير استثماراته وبقي متراخياً. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي حدث ركود في الاقتصاد السوري نتيجة فقدان أسواق واسعة لتصدير المنتجات، في ظل عدم تطوير الجهاز الإنتاجي، فلم يستطع القطاع الخاص تصريف منتجاته إلى أسواق خارجية أخرى. أي كان الأجدر، فرض شروط معينة لتطوير الجهاز الإنتاجي لدى القطاعين العام والخاص وربطهما مع شروط التصدير للخارج تفادياً لحدوث أي تغيرات خارجية كالتالي حصلت مع انهيار الاتحاد السوفييتي.

خامساً– قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 وتعديلاته: فيما يأتي نجمل أهم بنود القانون مع تعديلاته[105]:

---

[104] – د. الحمش منير، التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها، دار الجليل، دمشق، 1992،ص91.

[105] – قانون الاستثمار رقم 10 الصادر في 4-5-1991.

- قدم القانون إعفاءات جمركية واسعة لاستيراد جميع احتياجاتها وإعفاءها من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية وغيرها شريطة استخدامها في المشروع.

- أعفي بموجب القانون الشركات المشتركة المرخصة وفق أحكام هذا القانون وأسهمها وأموالها وأرباحها وتوزيعاتها من جميع الضرائب المفروضة على الدخل ومن ضريبة ريع العقارات عما تملكه الشركة لتحقيق أغراضها ومهامها وذلك لمدة سبع سنوات. كما تعفى المشاريع العائدة للأفراد أو الشركات غير المشتركة المرخصة وفق أحكام القانون رقم (10) لعام 1991 وأرباحها وتوزيعاتها من جميع الضرائب المفروضة على الدخل ومن ضريبة ريع العقارات والعرصات عما تملكه لتحقيق أغراضها ومهامها ولذلك لمدة خمس سنوات.

- سمح قانون الاستثمار للمستثمرين من المغتربين السوريين ومن رعايا الدول العربية والأجنبية بعد انقضاء خمس سنوات على استثمار المشروع بإعادة تحويل قيمة حصتهم الصافية من المشروع بالنقد الأجنبي إلى الخارج على أساس القيمة الفعلية للمشروع على أن لا تتجاوز قيمة رأس المال المدخل من قبلهم بالنقد الأجنبي..

- سمح قانون الاستثمار للمستثمر أيضاً بتحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر وفق أحكام هذا القانون إلى الخارج سنوياً.

- منح القانون الحق للمستثمر بغض النظر عن جنسيته بتملك مشروعه.

- أجاز القانون للمستثمرين من رعايا الدول العربية والأجنبية التأمين على أموالهم المستثمرة في المشاريع الموافق عليها لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أو لدى أية مؤسسة أخرى وذلك بموافقة الجهة المختصة.

- سمح القانون للمستثمرين باستخدام عمال وفنيين غير سوريين وسمح لهؤلاء العمال والفنيين الأجانب العاملين في المشروع المشمل بأحكامه بتحويل (50%) من رواتبهم الشهرية و(100%) من تعويض نهاية الخدمة بالعملات الأجنبية.

وقد شملت تعديلات المرسوم التشريعي رقم (7) لعام 2000، والقانون رقم (8) لعام 2006 بعض البنود والتعديلات، نذكر أهمها:

- السماح للمستثمر الأجنبي بتملك الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية أو توسيعها، في حدود المساحة الضرورية ومدة الإيجار اللازمة لتلبية الحاجة الفعلية للمشروع، واستثنائها من سقف الملكية المحدد في القوانين النافذة.

- تستفيد المشاريع الاستثمارية المرخصة بموجب أحكام القانون رقم (10) بعد انقضاء مدة الإعفاء من الضرائب، من الإعفاءات الضريبية والميزات الأخرى المنصوص عليها في القوانين المطبقة على المشاريع المماثلة غير المرخصة وفق أحكام هذا القانون.
- الإعفاء من الضرائب لمدة سنتين إضافيتين للمشروعات الصناعية والزراعية المقامة في المحافظات النامية (الحسكة، والرقة، ودير الزور).
- تم تحديد نسبة ضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام، والتي مركزها الرئيسي في سورية، بمقدار (25%) شاملة كل الإضافات الأخرى.
- سمح التعديل للمشروعات المؤسسة وفق قانون الاستثمار رقم 10 فتح حسابات بالقطع الأجنبي خارج سورية، وأن تحول عند الحاجة جزءاً من موجوداتها بالقطع الأجنبي المودعة في المصارف السورية.

■ **رأي الباحث:** جاء هذا القانون وتعديلاته استكمالاً لنهج التحول الاقتصادي ومعبراً بشكل مباشر عن تلك السياسات. وقد شمل هذا القانون قطاعات اقتصادية أوسع من القوانين التي سبقته، إلا أنه لم يحل محلها، وقد سمح بتقديم بعض الحوافز للمشاريع المرخصة وفق قوانين سابقة بعد موافقة المجلس الأعلى للاستثمار. ويتضح بأنه تم الاستمرار بتقديم الإعفاءات الضريبية الواسعة، والسماح للأجانب بالتملك ونقل رؤوس الأموال والأرباح خارج سورية، في ظل حاجة الدولة إلى المزيد من الإيرادات نتيجة المصاعب الاقتصادية التي كانت سورية تواجهها آنذاك. كما أن القانون لم يساهم في تطوير البنية الإنتاجية للاقتصاد السوري، بل تطور بموجبه قطاع الخدمات بما يحققه من أرباح مرتفعة وسرعة استرداد رأس المال؛ وبالتالي ساهم هذا القانون في استمرار الخلل الهيكلي في بنية وتركيب الناتج المحلي الإجمالي بغلبة قطاعات الخدمات والتجارة على الإنتاج الحقيقي (الزراعة والصناعة).

سادساً– صدر بالتوازي مع القانون رقم (10) الخاص بالاستثمار، القانون رقم (20) لعام 1991 الذي نص على تعديلات ضريبية على الدخل والأرباح. فأصبحت ضريبة دخل الشركات الصناعية المساهمة (32%) والشركات المساهمة غير الصناعية (40%)، والشركات المساهمة المحدودة المسؤولية (42%) بالإضافة إلى الرسوم الأخرى ليصبح إجمالي الضريبة حوالي (60%)، وأصبحت الضرائب الأرباح الصافية الناتجة عن التصدير (35%)، حيث كانت تلك الضرائب تصل إلى ما يقارب (92%).

■ **رأي الباحث:** أي تم الاستمرار في تقديم التسهيلات والمزايا والإعفاءات الضريبية، دون التركيز على باقي محددات مناخ الاستثمار.

سابعاً– شهدت الفترة ما بعد عام 2000 صدور عدداً كبيراً من المراسيم والتشريعات التي تتمحور حول تشجيع القطاع الخاص، ويمكن ذكر أهم تلك المراسيم والتشريعات بما يأتي:

المرسوم رقم (15) لعام 2001 حول إعفاء الصادرات من الضرائب والرسوم. المرسوم رقم (36) لعام 2001 الذي سمح للقطاع الخاص الوطني والأجنبي بالاستثمار في التعليم بمراحله كافة. القانون رقم (28) لعام 2001 المتعلق بإحداث المصارف الخاصة. القانون رقم (23) لعام 2002 الخاص بتشكيل وإعادة إحياء مجلس النقد والتسليف وتم بموجبه منح المصرف المركزي دوراً أكبر في السياسة النقدية. قانون الدخل رقم (24) لعام 2003 والذي تم من خلاله تخفيض المعدل الأعلى للضريبة من (62%) إلى (35%)، ومن ثم المرسوم التشريعي رقم (51) لعام 2006 الذي تم بموجبه تخفيض المعدل الأعلى للضريبة من (35%) إلى (28%) كما نص على إعفاءات واسعة للشركات والمشاريع الاستثمارية. المرسوم رقم (33) لعام 2004 حول السماح بتداول العملات الأجنبية. القانون رقم (48) لعام 2004 لإحداث هيئة الإشراف على التأمين.المرسوم رقم (57) لعام 2004 لإحداث المدن الصناعية في كل من (عدرا، وحسيا، والشيخ نجار، ودير الزور). القانون رقم (56) لعام 2004 لتنظيم العلاقات الزراعية. القانون رقم (53) لعام 2005 للسماح بإحداث المصارف الإسلامية. القانون رقم (2) لعام 2005 الخاص بالمؤسسات والشركات العامة. والمرسوم رقم (43) لعام 2005 لتأسيس شركات التأمين الخاصة. القانون رقم (22) لعام 2005 الخاص بتأسيس هيئة سوق الأوراق المالية.القانون رقم (24) لعام 2006 الخاص بالسماح بترخيص شركات ومكاتب الصرافة. القانون رقم (54) لعام 2006 حول القانون المالي الأساسي للمؤسسات والشركات العامة. وقانون سوق الأوراق المالية رقم (55) لعام 2006. القانون رقم (8) لعام 2006 وإحداث الهيئة السورية للاستثمار. القانون رقم (41) لعام 2007 لإحداث الهيئة العامة للضرائب. مرسوم الاستثمار رقم (8) لعام 2007 والذي تم بموجبه إنهاء العمل بالقانون رقم (10) لعام 1991 وتعديلاته، وسيتم عرض أهم نقاطه لاحقاً. المرسوم (9) لعام 2007 الخاص بإحداث هيئة الاستثمار السورية. القانون رقم (15) الخاص بإحداث شركات التطوري الاستثماري والعقاري. قانون الشركات الجديد رقم (3) عام 2008. القانون رقم (56) لعام 2010 السماح بإحداث المصارف الاستثمارية.

■ **رأي الباحث:** جاءت كل المراسيم والتشريعات المذكورة آنفاً، استكمالاً للتحول الاقتصادي نحو نهج اقتصاد السوق، والاستمرار في تقديم الإعفاءات الضريبية؛ كان الأجدر تشجيع الاستثمارات الخاصة عبر منح مزايا محددة للاستثمارات المتطورة التي تتطلب تكنولوجيا عالية ورأس مال كبير استكمالاً لاحتياجات الاقتصاد الوطني وخاصة الإنتاجي منه، إلا أنه تم الاستمرار والتأكيد في معظم المراسيم والتشريعات على دعم القطاع الخاص (بغض النظر إن كان إنتاجي أم خدمي) وذلك على حساب تقليص دور واستثمارات القطاع العام؛ أدى ذلك إلى استحواذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي، ولكن تم ذلك بشكل خاص في قطاع الخدمات وتراجع القطاع الإنتاجي الحقيقي لدى كل من القطاعين العام والخاص (وسيتم توضيح ذلك في المباحث الآتية).

ثامناً– مرسوم الاستثمار رقم (8) لعام 2007 الذي ألغي بموجبه القانون رقم (10) لعام 1991:

صدر المرسوم تحت ثلاثة فصول الأول بعنوان "ضمانات الاستثمار" والفصل الثاني "مزايا وحوافز الاستثمار" والفصل الثالث "أحكام عامة". وفيما يلي أهم تلك البنود[106]:

1- ضمانات الاستثمار:

- يسمح للمستثمر بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية أو توسيعها لو تجاوزت المساحة سقف الملكية المحدد بالقوانين والأنظمة النافذة، شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع.
- تتمتع المشاريع والاستثمارات المرخصة وفق أحكام هذا المرسوم التشريعي بعدم المصادرة أو نزع الملكية أو الحد من التصرف في ملكية الاستثمارات وعائداتها، إلا إذا كان لغرض النفع العام، مقابل دفع تعويض فوري وعادل للمستثمر يساوي القيمة الرائجة للمشروع..
- يحق للمستثمر إعادة تحويل حصيلة التصرف بحصته من المشروع وبعملة قابلة للتحويل إلى الخارج بعد تسديد المستثمر للضرائب المترتبة على عملية التصرف.
- يحق للمستثمر تحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر وفق أحكام هذا المرسوم التشريعي إلى الخارج وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد الضرائب المترتبة على هذه الأرباح.

2- المزايا والحوافز:

- يتمتع المشروع في القطاعات التالية بالإعفاءات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل النافذ وتعديلاته وكافة المزايا والضمانات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي: (المشاريع الزراعية ومشاريع استصلاح الأراضي، والمشاريع الصناعية، ومشاريع النقل، ومشاريع الاتصالات والتقانة، والمشاريع البيئية، ومشاريع الخدمات، ومشاريع الكهرباء والنفط والثروة المعدنية) وأية مشاريع أخرى يقرر المجلس الأعلى تشميلها بأحكام هذا المرسوم التشريعي بناء على اقتراح مجلس الإدارة.
- يحق للمشاريع المرخص بإقامتها وفقاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي أن تستورد جميع احتياجاتها دون التقيد بأحكام وقف ومنع وحصر الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وأحكام أنظمة القطع، وتعفى الموجودات المستوردة من الرسوم الجمركية.

[106] – مرسوم الاستثمار رقم 8 الصادر في 27-1-2007.

- للمجلس الأعلى بناء على اقتراح معلل من مجلس الإدارة أن يقرر منح أية مشروعات أخرى تسهيلات أو ضمانات أو مزايا الاستثمار المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي أو أية مزايا أو ضمانات إضافية.

■ **رأي الباحث:** يؤكد هذا القانون إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق، وخاصة فيما يتعلق بالمزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية الواسعة، كما أنه لم يفرق بين الاستثمارات الإنتاجية وخاصة ما يحتاجه الاقتصاد الوطني، وبين الاستثمارات الخدمية مثل العقارات والفنادق والسياحة والنقل وغيره.. والجدير بالذكر بأن تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار مثل (وزارة الاقتصاد، ووزارة الزراعة، ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، ورئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للاستثمار، والسياحة..) تعتبر من العوامل الطاردة للاستثمار بسبب تعدد الجهات التي يحتاج المستثمر إلى الحصول على موافقتها لاستكمال إجراءات الترخيص وما يرافقها من روتين وبيروقراطية وفساد، ولم تيم لحظه في هذا القانون.

يتضح بأن سورية قبلت بخيار التحول الليبرالي من خلال ما سمي بـ"الإصلاح الاقتصادي" الذي تبنته في النصف الثاني من الثمانينات، وفق نهج المؤسسات المالية الدولية، من دون أن تعلن عن ذلك صراحة. حيث صدرت الكثير من القوانين والقرارات ليبرالية الطابع، وتكلل ذلك بالقانون رقم (10) لعام 1991 وتعديلاته، الذي منح المستثمر الأجنبي حرية الاستثمار في سورية وإخراج رأسماله متى شاء بشروط ميسرة، كما تم منحهم مزايا متعددة من إعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية والسماح لهم بالتملك..الخ كما تم الترخيص للمصارف الخاصة وإحداث تغييرات بالنظامين الضريبي الجمركي. كل ذلك نتج عن تحالف البرجوازية البيروقراطية مع البرجوازية الطفيلية في ظل غياب دور منظمات المجتمع المدني وبشكل خاص غياب دور الأحزاب؛ على الرغم من الهامش الديمقراطي الذي تم منحه للأحزاب بعد عام 2000. إلا أنه ساد تصور في تلك الفترة حول إمكانية إتباع إصلاح اقتصادي ومحاربة الفساد والهدر من خلال الانفتاح الاقتصادي، وبشكل خاص الانفتاح على الاتحاد الأوروبي. فتم التحضير لما سمي بالشراكة السورية الأوروبية، بالإضافة إلى التحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ تمت تلك السياسات الاستثمارية والاقتصادية المتبعة عمليا تحت نهج اقتصاد السوق، والتي هي أحد أهم شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والشراكة السورية الأوروبية. وقد أحدثت الخطة الخمسية العاشرة تغيراً نوعياً بهذا الصدد. بتبنيها بشكل علني نهج "اقتصاد السوق الاجتماعي" والذي كان يتنافى مع الدستور آنذاك، ولكن تحت ضغط البرجوازية الجديدة الناتجة عن تحالف البرجوازيتين الطفيلية والبيروقراطية تم تبني ذلك النهج، والذي أسقط عنه في الممارسة الحقيقية الجانب الاجتماعي، كون الاقتصاد السوري غير مهيأ لتطبيق هذا النهج. وبالتالي، ازداد معدل التضخم، وتراجع المستوى المعيشي لغالبية الناس، وتراجعت الزراعة.. في ظل تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي مما يشير إلى عدم العدالة في توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني،

أي زيادة إثراء الأغنياء وفقر الفقراء، فحدث تمايز طبقي واضح كانت له آثار اجتماعية خطيرة. وستتم دراسة أثر تلك التشريعات والقرارات الاستثمارية في المتغيرات الاقتصادية الكلية، في المطلب الآتي.

المطلب الثاني- أثر سياسات الاستثمار في المتغيرات الاقتصادية الكلية:

تميزت فترة الدراسة بتغير نوعي في السياسات الاقتصادية والاستثمارية من خلال التحول التدريجي نحو سياسات اقتصاد السوق. وكانت أبرز تلك التغيرات في بدايات التسعينات بإصدار قانون الاستثمار رقم (10) ومن ثم التحول الأوضح في بداية الألفية الحالية، حيث صدر خلال الفترة 2001-2005 أكثر من (1200) مرسوم وقانون وقرار كتمهيد للتحول النهائي نحو ما سمي بنهج "اقتصاد السوق الاجتماعي". وستتم دراسة أثر السياسات الاقتصادية الكلية بشكل عام وسياسات الاستثمار بشكل خاص في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الفقرات الآتية.

أولاً- الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1986-2010:

اتسمت فترة الدراسة بعدم استقرار معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، كان وسطي معدل النمو خلال الفترة (1986-1990) سالباً، وذلك بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة آنذاك من خلال التحول إلى سياسات اقتصاد السوق تدريجياً، ليتحول النمو خلال الفترة التالية (1991-1995) إلى نمو موجب بمقدار (8%) لمتوسط الفترة، وذلك لعدة أسباب منها صدور قانون الاستثمار الجديد الذي شجع القطاع الخاص للاستثمار، والقانون رقم (20) لعام 1991 الذي نص على تعديلات ضريبية على الدخل والأرباح، بالإضافة إلى تحسن إنتاج النفط. وسرعان ما تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي ليكون حوالي (3%) خلال الفترة التالية، بسبب تقلب الاستثمار الخاص وعائدات النفط والسياسات الاقتصادية الحكومية. لتشهد الفترة التالية خلال الخطة الخمسية التاسعة تذبذباً كبيراً في تطور الناتج المحلي الإجمالي فقد كان العام 2001 (4%) لتصبح نسبة النمو في العام 2003 مقدار (1%) وفي العام 2005 مقدار (6%) بينما شهدت فترة الخطة الخمسية العاشرة استقراراً نسبياً عند حدود (5%). والجدول التالي يوضح متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1986-2010) أي فترة التحولات الاقتصادية.

الجدول رقم (14): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي 1986-2010 (2000=100).

الفترة	1990-1986	1995-1991	2000-1996	2005-2001	2010-2006
متوسط النمو	%1-	%8	%3	%5	%5

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية للأعوام المذكورة، الجدول من إعداد الباحث.

على الرغم من معدلات النمو المرتفعة نسبياً في معظم سنوات الدراسة، إلا أنه لم يتم التركيز على تطوير هيكلية الاقتصاد السوري، وبقيت معظم القطاعات تتأرجح في نسبة مشاركتها في تركيب الناتج المحلي الإجمالي، عدا الصناعة

التي شهدت تطوراً ملحوظاً في معظم سنوات السلسلة الزمنية. والجدول التالي يوضح تطور تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (15) : تطور تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات % للفترة 1985-2010 .(2000=100)

السنة	الصناعة	الزراعة	التجارة	أخرى	المجموع
1985	30	18	15	37	100
1990	39	22	12	27	100
1995	38	21	14	27	100
2000	39	22	10	29	100
2005	36	20	14	30	100
2010	34	14	16	36	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

يتضح من الجدول أعلاه بأنه لم يتم تغيير تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، حيث بقيت الخدمات والتجارة تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، تدفق القيم المضافة المتحققة من التشغيل إلى قنوات غير إنتاجية، أي الاستمرار في التشوه الهيكلي في بنية الاقتصاد السوري. والجدير بالذكر بأن الصناعة قد حققت تقدماً ملموساً خلال فترة الدراسة كما أن الزراعة كانت متذبذبة نحو الهبوط، وفيما يأتي سندرس تطور كل من الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بشيء من التفصيل:

أ- الاستثمار وقطاع الزراعة:

شهدت السياسات الاستثمارية الزراعية تطورات مهمة، وحدث تغير مفصلي في السياسات الاقتصادية والاستثمارية منذ العام 1986 وحينذاك كان التدخل الحكومي في قرارات الإنتاج والتمويل والتسويق كبيراً جداً، حيث بيعت المستلزمات المنتجة محلياً بسعر التكلفة والمستوردة بـ(30%) من أسعارها الحرة، وقدمت القروض بفوائد منخفضة، وحددت أسعار منخفضة لنقل المحاصيل إلى مؤسسات التسويق الحكومية وخاصة (القمح، والشعير، والقطن، والشوندر السكري..)، وألزم التسويق لأهم المحاصيل بالمؤسسات الحكومية (القمح، الشعير، العدس، الذرة الصفراء، الشوندر السكري، التبغ، الثوم، الفول السوداني، وفي مرحلة لاحقة، التفاح، البصل، الليمون الحامض)..

وكان ذلك لأهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد السوري، وأهمية تحقيق الأمن الغذائي لبلد مواجهة مثل سورية، إلا أنه لم يتم إيلاء الاهتمام الكافي للزراعة السورية، حيث بقيت عرضة للتقلبات المناخية. ويدل على ذلك تذبذب الناتج المحلي

الإجمالي من جهة، وتذبذب مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. وفي تلك الفترة صدر المرسوم رقم (10) لعام 1986 تم بموجبه السماح بإقامة شركات مساهمة مشتركة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار الزراعي على أن لا تقل مساهمة القطاع العام عن (25%) من رأسمالها. إلا أنه لم يتم تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة والأساليب العلمية الحديثة في الزراعة السورية، كما أن الإرشاد الزراعي لم يكن بالمستوى المطلوب، حيث تعرضت الكثير من الأراضي الزراعية إلى تراجع إنتاجيتها، فقد كانت مردودية الهكتار الواحد في السبعينات حوالي (3) ليرات سورية*، بينما أصبحت (1.2) ليرة سورية في عام 1987. وتراجعت الزراعة تدريجياً حتى وصل عجز الميزان التجاري الزراعي إلى (30%) في عام 1988، واستمر العجز طيلة عقد التسعينات باستثناء بعض السنوات وذلك عائد لتأثر الإنتاج الزراعي بالعوامل المناخية. واستمر تراجع الزراعة السورية في فترة الخطتين التاسعة والعاشرة أي خلال الفترة (2001–2010) حيث شهد أكبر تراجع خلال الخطة الخمسية العاشرة، والتي جرى خلالها في العام 2008 رفع أسعار حوامل الطاقة* وذلك في فترة حساسة كانت معظم الأراضي الزراعي بحاجة إلى سقاية للمرة الأخيرة، ولم يكن الفلاحون يخزنون مادة المازوت التي يستعملونها لضخ المياه، بالتوازي مع رفع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي كافة، أدت تلك الإجراءات إلى هجرة الفلاحين من الأرياف وترك الأراضي دون زراعة، فتراجعت الأراضي المزروعة فعلاً.

وفي إطار التغير النوعي الحاصل في النهج الاقتصادي والاجتماعي، كانت للسياسات الاستثمارية الزراعية العامة نصيبها في ذلك، حيث شملت التدابير المتخذة في هذا الإطار تحرير الأسعار والسماح للقطاع الخاص بتسويق معظم المحاصيل، ورفع أسعار معظم مستلزمات الإنتاج الزراعي، كما تم تخفيض دعم أسعار الفائدة على القروض الزراعية، والتحول عن نظام التخطيط المركزي الذي كان يفرض على المزارعين زراعة محاصيل معينة..

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة استمرت بدعم بعض المحاصيل الاستراتيجية فقط مثل القمح والقطن، وتم دعم مشاريع التحول إلى الري الحديث، وكذلك صدرت عدة قرارات لجهة تأجيل سداد القروض الزراعية والإعفاء من الفوائد المتراكمة نتيجة التأخر في التسديد، وتم الاستمرار بإصدار هذه القرارات حتى في ظل الأزمة الراهنة، وهذا شيء إيجابي لجهة تخفيف بعض الأعباء عن المزارعين مما سيساعدهم على الاستمرار في الزراعة.. كما تم رفع سقف القروض الزراعية المتوسطة الأجل إلى (20) مليون ليرة سورية، والقروض طويلة الأجل إلى (50) مليون ليرة سورية[107]، وأيضاً تم الاستمرار بتمويل الفلاحين من المصرف الزراعي التعاوني لشراء مستلزمات الإنتاج (بذار، أسمدة، شتول) لزراعة

* – تعبر المردودية الهكتارية لرأسمال عن العلاقة بين الإنتاجية الهكتارية (الإنتاج الزراعي/مساحة الأرض المزروعة فعلاً) وكثافة رأس المال الهكتارية (رأس المال الثابت + الاستهلاك الوسيط/ مساحة الأرض المزروعة فعلاً).

*– تمت زيادة سعر المازوت من (7) ل.س إلى (25) ل.س في 30 نيسان 2008.

[107] – وزارة المالية السورية، القرار رقم / 110 / تاريخ 29–3–2010 القاضي بتعديل البند /ب/ من المادة /56/.

محصول القطن، وصدرت العديد من القرارات التي من شأنها دعم الفلاحين، وكلها كان لها آثار إيجابية على الزراعة السورية(وإن لم يكن كاف).

وحول الأمن الغذائي، تظهر مشكلة الأمن الغذائي مع التزايد المستمر للسكان في ظل انخفاض المعروض من السلع الغذائية، وبالتالي تبرز الحاجة إلى أهمية رسم السياسات المناسبة لتأمين الحد الأقصى وفق الإمكانات المتاحة من الغذاء للسكان، وهنا يأتي دور تطبيق النظرية الاقتصادية على أرض الواقع. حيث أنه بالوقت الذي تكرّس فيه الاهتمام العالمي بالأمن الغذائي بعد إعلان روما حول الأمن الغذاء العالمي عام 1996 وذلك في مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وعيّن الهدف حينها بـ«القضاء على الجوع في جميع البلدان، وتخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى نصف مستواه في عام 2015[108]». تراجع الأمن الغذائي في سورية نتيجة السياسات الاقتصادية الانفتاحية والتحول نحو نهج اقتصاد السوق عملياً، فبعد أن كان متوسط استيرادنا خلال الفترة (2001-2005) بحدود (139) ألف طن مقابل تصدير (557) ألف طن، وخلال متوسط الفترة (2006-2010) أصبح التصدير بحدود (259) ألف طن مقابل استيراد (662) ألف طن[109]. وكذلك الأمر النسبة إلى الشعير والعدس والذرة الصفراء، حيث تراجعت معظم الموازين السلعية مما يشير إلى تراجع مستوى الأمن الغذائي لبلد زراعي مثل سورية.

ب- الاستثمار وقطاع الصناعة:

تشير بيانات القطاع الصناعي إلى أن الصناعة السورية كانت تتطور ببطء في فترة الثمانينات ولغاية العام 1987 حيث أصبحت نسبة نمو الصناعة (29%) ولتصل نسبة النمو في العام 1988 إلى (35%) وكل ذلك بعد أن كان نمو القطاع الصناعي سالباً في العام 1986. حدث النمو في القطاع الصناعي لعدة أسباب، منها الاتفاقية التي حصلت مع الاتحاد السوفييتي لتسوية المدفوعات سلعياً مما أدى ذلك إلى تنشيط الصناعة التصديرية، والتسهيلات والحوافز التي تم منحها للقطاع الخاص الصناعي وخاصة بعد قانون الاستثمار رقم (10) وتعديلاته. ويشكل ارتفاع إنتاج النفط في تلك الفترة أحد أهم أسباب نمو مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه بعد أن كان الميزان النفطي سالباً في التعامل مع العالم الخارجي، أصبح موجباً بمقدار (180) مليون دولار في عام 1987 وليزداد تطور إنتاج النفط حتى يصل إلى (724) مليون دولار في العام 1989 واستمر النمو الموجب في الميزان النفطي حتى نهاية عقد التسعينات ليصل في عام 1999 إلى فائض مقدار (1.145) مليار دولار وهذه الزيادة الكبيرة عائدة بالدرجة الأولى إلى

[108] – World Food Summit, Rome,Italy,1996.

[109] – استخرجت النسب بناءً على بيانات المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

ارتفاع سعر برميل النفط عالمياً والذي استمر نموه الإيجابي في الميزان النفطي لغاية عام 2007 لتتحول سورية منذ عام 2008 إلى استيراد النفط من دون تصديره[110].

وعلى الرغم من النمو الإيجابي في الميزان النفطي، سرعان ما بدأ الإنتاج الصناعي بالتراجع بعد منتصف التسعينات حتى بدأ يحقق نمواً سالباً في عام 2000 بمقدار (-8%) وتزامن ذلك مع تراجع دور الدولة (القطاع العام) في الإنتاج الصناعي فبعد أن كانت مساهمتها (54%) تراجعت مساهمة القطاع العام في الناتج الصناعي إلى أقل من (20%) في نهاية التسعينات. وبعدها أصبح الاتجاه الاقتصادي أكثر وضوحاً نحو تطبيق سياسات اقتصاد السوق، وحدث تخبط كبير في فترة الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة، حيث تم رفع شعارات تعبر عن توجهات الحكومات آنذاك، فتارةً رُفِع شعار التجارة وتارةً السياحة وتارةً أخرى الخدمات قاطرة النمو. وبالفعل، توجهت الأموال العربية بشكل خاص للاستثمار في العقارات والخدمات، وبالتالي تراجعت حصة كل من الصناعة والزراعة (أي الإنتاج الحقيقي) في الناتج المحلي الإجمالي لصالح العقارات والسياحة والمال، بالإضافة إلى أن السياسات الاقتصادية آنذاك كانت تقوم على دعم الاستثمار في القطاعات غير الإنتاجية (المواصلات، النقل، تجارة الجملة والمفرق، قطاع البناء والتشييد) مما أدى إلى تراجع الإنتاج الحقيقي لصالح تلك القطاعات. وبعد تبني ما سمي بـ"نهج اقتصاد السوق الاجتماعي" خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة عام 2006 تم منح حوافز متزايدة للاستثمار الخاص على حساب التراكم الرأسمالي العام. وستتم دراسة تطور مجمل الاستثمارات المحلية العامة والخاصة خلال فترة الدراسة في الفقرة الآتية.

ج- الاستثمار وقطاعات التجارة والخدمات:

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة قطاعات التجارة والخدمات مقارنة مع كل من الزراعة والصناعة، وقد وصلت نسبة كل من التجارة والخدمات إلى (52%) في عام 1985 لتتراجع حصة كل من التجارة والخدمات بسبب ازدياد حصة كل من الزراعة والصناعة (وخاصة ارتفاع أسعار النفط) والاتفاقيات الخارجية التي ساهمت في تحفيز القطاعين الصناعي والزراعي، ومن ثم تراجعت الصناعة بعد أن تحولت سوريا إلى مستورد للنفط بعد العام 2008 لتعاود التجارة والخدمات إلى الارتفاع وتصل إلى (52%) مرة أخرى من مجمل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي. أي أن نسب النمو المتحققة في الفترة (2005-2010) لا تعود إلى تطور الإنتاج الحقيقي، وإنما إلى الاستثمار في القطاعات غير الإنتاجية (التجارة والخدمات) وبالتالي تعمق الخلل في التركيب الهيكلي في الناتج المحلي الإجمالي، وكل ذلك بسبب عدم وجود سياسة استثمارية تقوم على تشجيع الإنتاج الحقيق؛ بل في بعض الأحيان كان هناك تفضيل للتجارة والخدمات عبر بعض

[110]- د. أسد أيهم، الاقتصاد السوري المهدور، مرجع سبق ذكره، البيانات الإحصائية الواردة في الصفحات 37-149.

التشريعات التي قدمت لها المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية الواسعة. مما أثر ذلك في تذبذب معدلات نمو مجمل الاستثمارات المحلية، والتي ستتم دراستها في الفقرة الآتية.

ثانياً- الاستثمار العام و الاستثمار الخاص للفترة 1985-2010:

شهدت فترة الدراسة منذ بداية العام 1985 ولغاية العام 2006 تطوراً ملحوظاً ومن ثم حدث تذبذب في نسبة نمو مجمل الاستثمارات المحلية، بالتزامن مع تراجع دور الدولة تدريجياً كنسبة من إجمالي الاستثمار لصالح تزايد نسبة الاستثمارات الخاصة. والجدول التالي يبين مجمل تطور الاستثمارات المحلية ومساهمة كل من القطاعين العام والخاص فيها، بالإضافة إلى حصيلة التعامل مع العالم الخارجي.

الجدول رقم (16) : مجمل الاستثمارات المحلية العامة والخاصة وصافي التعامل الخارجي 1985-2010. (100=2000، بملايين الليرات السورية).

السنوات	1985	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مجمل الاستثمارات المحلية	171136	99770	167846	156092	288193	308669	283099	266488	297100	337422
الاستثمار الخاص	57570	57255	94358	56761	141505	164878	146699	153749	153280	193268
الخاص %	34%	57%	56%	36%	49%	53%	52%	58%	52%	57%
الاستثمار العام	113565	42515	73487	99331	146688	143791	136400	112739	143820	144154
العام %	66%	43%	44%	64%	51%	47%	48%	42%	48%	43%
صافي التعامل الخارجي	-133807	-90994	-48303	62847	-151422	-7326	-52990	-102499	-61109	-84618

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 1990، الجدول من إعداد الباحث.

تشير بيانات الجدول أعلاه بأنه بعد النصف الثاني من عقد الثمانينات حدث تحولاً واضحاً باتجاه تشجيع الاستثمار الخاص وتراجع مساهمة الدولة في إجمالي الاستثمارات العامة، وذلك يعكس التوجه الاقتصادي للدولة في تلك الفترة، حيث بدأ التراجع التدريجي عن شعار التحول نحو الاقتصاد الاشتراكي (عملياً رأسمالية الدولة ذات الطابع الاجتماعي) الذي كان معبرا عنه دستورياً.

ويتضح بأن مساهمة القطاع الخاص ازدادت بنسبة كبيرة خلال النصف الأول من عقد التسعينات، بسبب التطورات الحاصلة في تلك الفترة من إصدار قانون الاستثمار رقم (10) وازدياد إنتاج النفط وتطور الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى العامل السياسي بعد عودة العلاقات السورية العربية بعد حرب تحرير الكويت فتدفقت المساعدات العربية إلى سورية من جديد. إلا أنه في النصف الثاني من عقد التسعينات حدث تراجعاً متزايداً في مساهمة الاستثمار الخاص حيث تراجعت

نسبتها إلى (36%) عام 2000 بسبب استنفاذ مجمل الفرص الاستثمارية ذات المردودية العالية والسريعة والتي جرت وفق أحكام قانون الاستثمار رقم (10) وذلك يعكس الخلل الكبير في قانون الاستثمار وعدم إصدار تشريعات تشجع الاستثمار الإنتاجي وتوجه الاستثمارات إلى قطاعات الصناعة والزراعة والتي تعود بالفائدة على كل من المنتجين والاقتصاد الوطني على حد سواء. وقد أدت البيروقراطية وعدم وجود مظلة واحدة للاستثمار إلى الحد من إقدام المستثمرين في زيادة أو استثمار أموالهم داخل الاقتصاد السوري.

كما ساهمت سياسة تجميد الرواتب والأجور في تخفيض الطلب الفعال القادر على الدفع (بحسب المدرسة الكينزية) داخل الاقتصاد السوري، مما أدى إلى زيادة تخوف المستثمرين نتيجة تعمق حالة الركود التضخمي والتخوف من عدم القدرة على تصريف المنتجات.

وبعد عام 2000 ازدادت الرغبة في التوجه نحو التحرير الاقتصادي فصدرت الكثير من التشريعات التي تضمن التحول السريع نحو اقتصاد السوق وازدادت الاستثمارات المالية والعقارية وتم الترخيص للمصارف الخاصة وشركات الصرافة وإنشاء الشركات القابضة وغيرها الكثير من المشاريع غير الإنتاجية وذات الربح السريع، أدى ذلك إلى ازدياد مساهمة الاستثمارات الخاصة في مجمل الاستثمارات المحلية. أما الاستثمارات العامة فقد شهدت تراجعاً كبيراً وأن معظم تلك الاستثمارات لم تكن لإضافة طاقات إنتاجية جديدة وإنما كانت تستخدم من أجل الاستبدال والتجديد لما هو قائم وأيضاً كان يتم ذلك ضمن الحدود الدنيا.

وفي الفترة ذاتها تم توقيع اتفاقيات تعاون في مجال تشجيع الاستثمار مع العديد من الدول، منها: أرمينيا، وأذربيجان، وفرنسا، وإيران، وفنزويلا، والهند، والفلبين، ولبنان، وتركيا (تم تأسيس مجلس تعاون استراتيجي مع تركيا في عام 2009 تمخض عنه توقيع ما يقرب عن (51) اتفاقية ووثيقة)، والكويت، والجزائر، والصين.

وقد بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (3.27%)، وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (140) منشأة، إلا أن معظمها تركزت في محافظات دمشق، وريف دمشق، وحلب، بنسبة (65.5%) من إجمالي عدد المشاريع. أما توزعها حسب النشاط الاقتصادي، فلم تنل الزراعة سوى خمسة مشاريع تركزت في محافظتي دمشق ودرعا حيث بلغ إجمالي رأس المال المدفوع فيها (446295) ألف ليرة سورية بنسبة 0.37% من إجمالي قيمة رأس المال المدفوع بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، بينما وصلت نسبة الصناعات التحويلية (41%) من إجمالي المشاريع، ومعظم المشاريع الباقية ذهبت إلى التجارة والنقل والاتصالات والمال والتأمين والعقارات والمشاريع الخدمية. ولم تساهم تلك المشاريع بتوظيف عدد كبير من القوى العاملة، حيث بلغ عدد العاملين في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية (13494) منهم (300) عامل أجنبي، ويلاحظ انخفاض نسبة العاملات النساء في هذه المشاريع، فلم تتجاوز نسبتهن (12.99%)، وكذلك لوحظ انخفاض عدد العاملين المحليين في مجال البحث والتطوير

(56 عامل فقط)، أي لم تساهم في رفع سوية العاملين فيها[111]. كل تلك السياسات كان لها آثار مختلفة في صافي التعامل مع العالم الخارجي كما سيتم توضيحه فيما يأتي.

ثالثاً- الاستثمار وصافي التعامل مع العالم الخارجي:

نتيجة السياسات الاقتصادية المتراكمة نحو التحرير الاقتصادي وإتاحة المجال للقطاع الخاص للقيام بدور ريادي في الاقتصاد السوري، لم تتمكن سورية من تغطية وارداتها، وقد شهدت معظم سنوات الدراسة عجزاً في الميزان التجاري. كما أدى انتهاء اتفاقية المدفوعات مع الاتحاد السوفيتي إلى تراجع الصادرات السورية مما ساهم في تزايد نسبة العجز في الميزان التجاري.

والجدير بالذكر بأن قانون الاستثمار رقم (10) وتعديلاته أدى إلى زيادة الاستيراد لتلبية مستوردات السلع الرأسمالية بمقدار الضعفين خلال عقد التسعينات. علماً بأن تلك المستوردات لم تساهم في تحسين الواقع الاقتصادي ولا تم الاستفادة منها في تنشيط عجلة الإنتاج فالتصدير، فبقي صافي التعامل الخارجي سالباً في معظم سنوات الدراسة.

وفي فترة الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة عمّقت الحكومات المتعاقبة سياسة تحرير التجارة الخارجية، وأدخلت تغييرات شاملة في السياسات التجارية بهدف تحقيق التكامل مع الأسواق العالمية، فأجرت تعديلات تناولت القوانين والتشريعات والجوانب المؤسسية، وخفضت الرسوم الجمركية على الواردات، وتم فتح الأسواق أمام معظم الواردات من جميع البلدان في إطار سياسات الانفتاح، وصدرت مئات القرارات التي تهدف إلى تحرير السلع المستوردة وإزالة العوائق التجارية، وعلى سبيل المثال لا الحصر (إلغاء الحصر والقيد والعمولة على مستوردات العديد من السلع مثل السكر الأبيض، الأرز، الحليب المجفف، الزيوت النباتية والحيوانية المهدرجة، السمنة، الزبدة الحيوانية، زيت الصويا)*. وفي مجال التصدير سمح للقطاع الخاص بتصدير معظم السلع التي كانت محظورة أو مقيدة أو محصورة بالقطاع العام، وتم تكييف التشريعات المحلية مع التشريعات الدولية في هذا المجال.

ويُستنتَج من الجدول رقم (15) بأن تحرير التجارة الخارجية عزز الاستيراد أكثر من التصدير ولم يتم اعتماد سياسة إحلال الواردات. بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخدمية ذات الأرباح السريعة على حساب تراجع الاستثمار في الإنتاج الحقيقي (زراعة، صناعة)، ساهم ذلك في تراجع الصادرات السورية وإنفاق جزء من القطع الأجنبي على مستوردات كان يمكن إنتاجها محلياً. كان ذلك بسبب عدم وجود سياسات استثمارية تشجع وتحفز وتوجه نحو الاستثمارات المنتجة

[111]- تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، هيئة الاستثمار السورية، دمشق، 2010. وهو مصدر جميع البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المطلب.

*- قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (1553) لعام 2010.

لوسائل الإنتاج، والقائمة على السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تراجع فيها دور الدولة في الاقتصاد وتراجع إنفاقها على الناتج المحلي الإجمالي، وستتم دراسة الإنفاقين الجاري والاستثماري للدولة فيما يلي.

رابعاً- الإنفاق الاستثماري والجاري للدولة:

يعتبر الإنفاق العام بجانبية الجاري والاستثماري من المؤشرات الهامة التي يظهر خلالها حجم ودور الدولة التدخلي في الحياة الاقتصادية، والدور الذي تطلع به الدولة في إطار سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعلن عنها.

وقد تراجع الدور التدخلي للدولة في الاقتصاد من خلال تراجع نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً، بالإضافة إلى غلبة النفقات الجارية على النفقات الاستثمارية. والجدول التالي يظهر تطور النفقات الجارية والاستثمارية ونسبتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (17) النفقات الاستثمارية والجارية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 1985-2010. بملايين الليرات السورية. بالأسعار الجارية.

السنة	الإنفاق الجاري	%	الإنفاق الاستثماري	%	مجموع الإنفاق	% من GDP
1985	23549	55	19436	45	42985	54
1990	37575	61	24300	39	61875	24
1995	87941	54	74099	46	162040	32
2000	143400	52	132000	48	275400	31
2005	280000	61	180000	39	460000	29
2010	427000	57	327000	43	754000	27

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام المذكورة، الجدول من إعداد الباحث.

يتضح من بيانات الجدول أعلاه تذبذب الإنفاق الاستثماري (قد يكون سببه رصد مبالغ لاستثمارات حديثة أو تجديد بعضها)، وتراجع نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدوره يعني تراجع دور الدولة لصالح الاستثمار الخاص، وذلك يعكس توجه السياسات الحكومية -خلال فترة الدراسة- حول تشجيع ودعم الاستثمار الخاص، والسعي قدماً نحو تبني سياسات اقتصاد السوق، التي تم الإعلان عنها بشكل صريح في الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) تحت عنوان نهج "اقتصاد السوق الاجتماعي". إلا أن هذا الدعم والتشجيع للقطاع الخاص جاء من خلال تراجع دور الدولة، وليس الحفاظ أو تطوير أو تشجيع الاستثمارين العام والخاص على حد سواء، أي بتراجع دور الدولة فقط لإعطاء الدور الريادي للقطاع الخاص، في ظل ضعف/ تخلف القطاع الخاص الذي لم يستطع تطوير بنية الاقتصاد السوري أو منافسة المنتجات الأجنبية في ظل السعي التدريجي نحو تحرير السياسة الخارجية، ولا القدرة على القيام

بالمهام المنوطة به. مما أدى ذلك إلى حدوث اختناقات كبيرة تجلت بتراجع الجانب الاجتماعي من ناحية، وبتعمق أزمة الركود التضخمي من ناحية أخرى.

أدت تلك السياسات إلى الضغط على الاقتصاد الوطني من حيث عدم القدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة للداخلين إلى سوق العمل، وبالتالي ازدادت البطالة، بالتوازي مع عدم قدرة الدولة على احتواء الاختناقات الحاصلة في الاقتصاد الوطني نتيجة تخليها عن دورها الريادي، في ظل عدم قيام القطاع الخاص على احتواء تلك الاختناقات. وستتم دراسة تلك الآثار فيما يلي.

خامساً- أثر دور الدولة في استثمار الدخل المتاح والعمالة:

تدل بيانات كل من الإنفاق الاستهلاكي العام والاستثمار العام وعدد المشتغلين فعلاً والادخار على تأثر الناتج المحلي الإجمالي بحجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبأن هناك علاقة طردية بين تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتطور الناتج المحلي الإجمالي. ويشير الشكل أدناه إلى تطور دور الدولة الاقتصادي وأثره في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (2): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي والادخار والعمالة. (1985-2010).

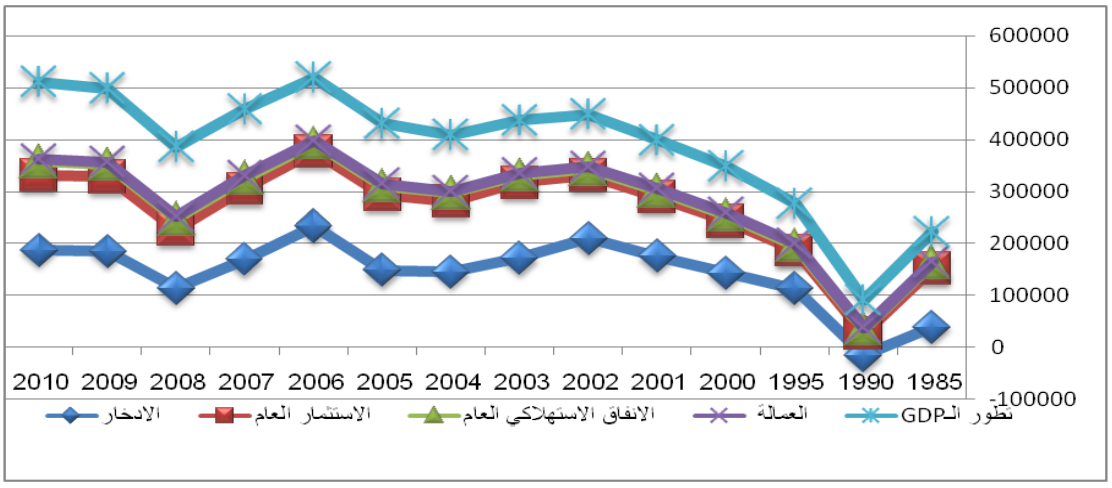

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بناءً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

يلحظ في الفترة الأولى من الدراسة تراجع حاد في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة بغية التحول نحو سياسات اقتصاد السوق، ولتشهد الفترة التالية تطوراً مضطرداً بسبب تحسن إنتاج النفط، وصدور قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 والقانون رقم (20) لعام 1991 الذي نص على تعديلات ضريبية على الدخل والأرباح. كانت تلك التطورات غير مستدامة بسبب توجه الاستثمارات الخاصة نحو القطاعات الخدمية التي تحقق أرباحاً سريعة برأسمال قليل نسبياً، من دون توجيه تلك الاستثمارات نحو الإنتاج الحقيقي (زراعة- صناعة).

تشير البيانات المتحققة في فترة الخطة الخمسية التاسعة، التي تم فيها تبني نهج اقتصاد السوق بشكل رسمي، تطوراً متذبذباً في الناتج المحلي الإجمالي للأسباب سابقة الذكر. وعلى الرغم من تحقيق معدلات نمو جيدة نسبياً في فترة الخطة الخمسية العاشرة التي تم فيها تبني نهج "اقتصاد السوق الاجتماعي" إلا أنها لم تنعكس إيجاباً على حياة الناس.

وقد شهدت الزراعة السورية تذبذباً كبيراً في نسبة مساهمتها في تركيب الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت مساهمة الزراعة في تركيب الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 بحدود (22%) لتتراجع إلى نسبة (14%) في عام 2010 مما أدى إلى فقدان فرص العمل في القطاع الزراعي علماً بأن (38%)[112] من الفقراء كانوا يعملون في الزراعة، أي أن بيئة أعمالهم غير آمنة اجتماعياً لعدم وجود استقرار في العمل. والجدير بالذكر أن قوة العمل الزراعية كانت تشكل (32.3%) من مجموع قوة العمل في العام 2000 لتصبح (14.3%)[113] في العام 2010 وذلك بسبب تراجع/عدم إيلاء الاهتمام الكافي بالزراعة السورية من حيث دعم المنتجين ومستلزمات الإنتاج الزراعي.

كما تشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء إلى وجود تذبذب في معدلات تطور العمالة السورية، فقد كانت نسبة نمو عدد المشتغلين فعلاً في العام 2002 بمقدار (3%) لتكون سالبة في العام التالي بمقدار (-8%) وفي عام 2008 كان معدل النمو (1%) وفي العام التالي لم تشهد تطوراً وفي العام 2010 (2%)، أي أن معدلات النمو المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي، القائمة على منح حيز أكبر للقطاع الخاص من مجمل الاستثمارات المحلية، لم تسهم في تشغيل الأعداد المتزايدة من القوة العاملة الداخلة إلى سوق العمل بشكل سنوي؛ مما أدى ذلك إلى ازدياد معدلات البطالة والفقر.

وتشير البيانات إلى أن الإنفاق الاستهلاكي العام كان منخفضاً مقارنةً مع الإنفاق الاستهلاكي الخاص، حيث كانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي العام إلى إجمالي الإنفاق العام (22%) في العام 1985 وكذلك الأمر في العام 1986 ولتنخفض إلى (14%) في العام 1987 ولتبقى شبه ثابتة بتذبذب بسيط لغاية العام 2007 حيث وصلت إلى (19%) وفي العام 2010 كانت بمقدار (21%)؛ وبالوقت نفسه كان الإنفاق الحكومي على التكوين الرأسمالي الثابت أكبر من الإنفاق الخاص لغاية العام 1989 ولتصبح بعدها -بفعل القوانين الصادرة آنذاك- أقل من الإنفاق الخاص حيث أصبحت نسبة الإنفاق على التكوين الرأسمالي العام (43%) في عام 1990 وبقيت نسبة التكوين الرأسمالي الخاص أعلى من العام لغاية عام 1997 حيث تراجعت استثمارات القطاع الخاص بسبب استنفاذها للفرص المتاحة وكونها اتجهت نحو قطاع الخدمات لتحقيق أرباح سريعة، ولم تستثمر أموالها في الإنتاج الحقيقي (الزراعة، والصناعة) التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة نسبياً وغالباً تكون مردودية رأس المال فيها أبطئ من الخدمات، ولكنها تخلق تشابكات أمامية وخلفية تحفز النمو الاقتصادي وتحقق إضافات حقيقية على مجمل التكوين الرأسمالي. وبالتالي كانت نسبة الاستثمار العام (58%)

[112] – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب، 2013، ص27.

[113]– المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة.

سنة 1997 ومن ثم تزداد طردياً نسبة العام لغاية العام 2006 لتتراجع النسبة إلى (47%) وتعاود الانخفاض إلى (42%) في عام 2010 وذلك بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة وخاصة فترة الخطة الخمسية العاشرة التي تم فيها تبني نهج "اقتصاد السوق الاجتماعي"؛ أي تشير البيانات بأنه كلما ازداد دور الدولة في الحياة الاقتصادية ازداد إنفاقها على التكوين الرأسمالي، وبسبب ذلك تنخفض مساهمتها في الإنفاق الاستهلاكي، أي أن الحكومة كانت تنفق الجزء الأكبر من الدخل المتاح لديها على زيادة التكوين الرأسمالي تلبية لمتطلبات الاقتصاد الوطني.

وقد شهدت نسبة الادخار من الدخل المتاح تزايداً نسبياً منذ العام 1985 حيث كانت (7%) لتصل لمستويات مرتفعة في بعض السنوات (22%) في عام 2002 وفي العام 2010 كانت نسبة الادخار من الدخل المتاح (13%)[114]، أي ازدادت دخول الفئات القادرة على الادخار وبنفس الوقت انخفضت دخول الفئات ذات الميل العالي للاستهلاك. وقد أدت السياسات الاقتصادية–الاجتماعية المتعاقبة خلال فترة الدراسة إلى إحداث تغيرات نوعية بالبنية الطبقية في المجتمع السوري، من حيث توزع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية من جهة، وفي مستوى معيشة هؤلاء العاملين من ناحية أخرى، ولدراسة ميزان القوى الطبقية في المجتمع السوري نستعرض الجدول التالي الذي يبين توزع المشتغلين حسب أقسام النشاط الاقتصادي والقطاع والجنس.

[114]– المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

الجدول رقم (18): توزع المشتغلين (15سنة فأكثر) حسب أقسام النشاط الاقتصادي والقطاع و الجنس لعام 2010.

النشاط الاقتصادي	القطاع						Sector						النسبة %
	عام			خاص			أخرى			المجموع			
	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	
	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female	TOTAL	
زراعة	13679	2040	15719	565714	142081	707795	367	131	498	579760	144252	724012	14.3
صناعة	142569	18456	161025	629993	37911	667904	1242	325	1567	773804	56692	830496	16.4
بناء و تشييد	36701	1943	38644	779852	1535	781387	167	0	167	816720	3478	820198	16.2
تجارة الفنادق والمطاعم	15612	2629	18241	842568	38787	881355	2645	174	2819	860825	41590	902415	17.8
نقل وتخزين و اتصالات	71273	8729	80002	310090	2013	312103	1351	0	1351	382714	10742	393456	7.7
مال و تأمين وعقارات	17447	6882	24329	95598	11993	107591	957	0	957	114002	18875	132877	2.6
خدمات	696904	325157	1022061	175300	49032	224332	3551	1058	4609	875755	375247	1251002	24.7
المجموع	994185	365836	1360021	3399115	283352	3682467	10280	1688	11968	4403580	650876	5054456	100

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية، مسوح قوة العمل 2010.

أدى التراجع في الدعم المقدم للزراعة وبخاصة حوامل الطاقة، والسياسات الاقتصادية الانفتاحية المتراكمة عبر سنوات إلى إحداث تأثير واضح في تشكيلة المجتمع السوري وفي ميزان القوى الطبقية القائمة بالمجتمع، فأصبحت تشكيلة المجتمع كالتالي:

- القوة العاملة السورية: فهي تنمو عددياً، ويزداد تمركزها، ويتعاظم وعيها، ويتضح من خلال بيانات قوة العمل بحسب المكتب المركزي للإحصاء، إن القوى العاملة المتعلمة وخاصة من يحمل شهادات معاهد وجامعية تزداد في القطاع العام أكثر من الخاص، وقد يكون مرد ذلك سياسة إلزامية التوظيف لبعض الفروع الجامعية، وكذلك زيادة نسبة البطالة المقنعة في القطاع العام. أما القطاع الخاص فهو يستخدم بشكل أكبر من القطاع العام الشهادات الثانوية وما دون.

ويعمل في القطاع العام (27%) من مجموع القوى العاملة، بينما في القطاع الخاص (72.8%)، والباقي في القطاع التعاوني وهي نسبة ضئيلة تكاد لا تذكر. ويلحظ أن تركز القوى العاملة في قطاع الخدمات يقارب ضعف الزراعة وأيضاً ضعف الصناعة، نتيجة السياسات المتراكمة تجاه هذين القطاعين وانخفاض الأجور فيها رغم قساوة ظروف العمل. حيث إن أكثر من (50%) من القوى العاملة (بحسب الجدول أعلاه) يعملون في مجالات غير إنتاجية (التجارة، الفنادق والمطاعم، والنقل والتخزين، والاتصالات، والخدمات).

ولم يشكل الفلاحون في الريف السوري طبقة واحدة، بل يتألفون من الفئات التالية:

- الفلاحون الفقراء: وهم أكثرية، معظمهم محرومون من الأرض، ويعملون محاصصين أو مستأجرين لأرض صغيرة أو أنهم يملكون قطعة أرض صغيرة، ولا يكفي دخلهم للقيام بأودهم وأود أسرهم.
- فئة الفلاحين المتوسطين: معظمهم يعملون بأنفسهم، إلى جانب استثمارهم لعدد قليل من الشغيلة.
- فئة الفلاحين الأغنياء: الذين يملكون أو يستأجرون أراض واسعة، يوظفون فيها الرساميل، ويستأجرون الشغيلة بصورة دائمة أو موسمية، ويجنون أرباحاً كبيرة.

كما أن هنالك فئة أخرى تدرج ضمن الطبقة العاملة، إلا أنها تعمل في الزراعة وهم العمال الزراعيون: وهم فئة لا تملك شيئاً، ويعملون مقابل أجر، وعددهم يزداد بانتشار الأسلوب الرأسمالي في الزراعة (الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الإنتاج، واستثمار العمل المأجور).

وإذا ما أضفنا إلى مجموع هذه القوى العاملة أسرهم، فهم يشكلون الغالبية العظمة من المجتمع السوري. وهم المنتجون الحقيقيون للخيرات المادية، إلا أنهم لا يحصلون على مردود جيد، حيث أن معظم الدخل الوطني يذهب إلى قوى أخرى في البلاد، وهي تتكون من:

الصناعيين (أصحاب المعامل). وأيضاً السماسرة والوسطاء والمتعهدون والمهربون والمرابون، وهي قوى غير منتجة إلا أنها تجني أرباحاً كبيرة، وهم لا يساهمون في الإنتاج المباشر (على عكس الصناعيين)، بل يقومون بأدوار وسيطة يجنون من خلالها أرباحاً طائلة، وبذلك هم يتطفلون على الإنتاج، ويرفعون الأسعار لتحقيق أكبر هامش ربح ممكن، مشوهين العلاقات الرأسمالية القائمة في البلاد، وكل ذلك على حساب المنتجين والمستهلكين. أما القوى والفئات الاجتماعية الأخرى فهي الفئات الوسطى: تضم جماهير واسعة من الحرفيين والتجار الصغار والمتوسطين وموظفي الدولة.

وبذلك تكتمل صورة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية داخل المجتمع السوري، فهي علاقات رأسمالية ذات طابع مشوه، وهي ذات طابع مشوه، كون البرجوازية السائدة طفيلية (تجارية، عقارية، مصرفية، سماسرة، وكلاء..الخ) أي أن من يحصل على معظم ثمار النمو هم فئة صغيرة، ولا يعيدون استخدام جزء كبير منه في الإنتاج، مما يؤدي إلى بطئ وتيرة نمو التراكم الرأسمالي.

وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل سنوات الأزمة الراهنة، وفي ظل السياسات المتراكمة نحو الاعتماد أكثر فأكثر على اقتصاد السوق، حدث تغير نوعي على الفئات الوسطى داخل المجتمع السوري، حيث ظهرت فئات وسطى جديدة وهي طفيلية الطابع من خلال المضاربات والاحتكار والاستفادة من الحرب/الأزمة الراهنة، مكونة ثروات من مصادر غير إنتاجية وأحياناً غير شرعية، على حساب اضمحلال الفئات الوسطى التقليدية في المجتمع السوري من حرفيين وصغار كسبة وغيرهم..

لذا فإن علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك هي متأخرة عن مستوى تطور القوى المنتجة، وتعمل على تشويه العلاقات السائدة. وتضر بالقطاع الزراعي بشكل خاص وباقي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية بشكل عام.

ومن خلال ما تقدم يتبين صحة الفرضية الثانية بأن تطبيق نهج اقتصاد السوق الاجتماعي لم يؤد إلى تطوير وتحفيز الاستثمار الإنتاجي التنموي وأثر سلباً على البنية الطبقية في المجتمع السوري. كما يتأكد من خلال ما تقدم صحة الفرضية الثالثة من الدراسة حول وجود علاقة طردية بين سياسات (العمالة، الادخار، الاستثمار) في ظل دور الدولة التدخلي، وبين النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الثالث:

سعت البرجوازيتين الطفيلية والبيروقراطية إلى تقويض دور الدولة التدخلي في الحياة الاقتصادية نظراً لتضرر مصالحها، وعدم قدرتها/رغبتها في منافسة القطاع العام. استمر الصراع حتى استطاعت من نيل مكاسب كبيرة من خلال سن تشريعات تشجع الاستثمار الخاص وتعطيه دور أكبر فأكبر في الاقتصاد، بالتوازي مع تراجع حجم ودور الدولة؛ إلا أن

البرجوازية السورية (القطاع الخاص) لم تستطع سد فراغ تراجع دور الدولة، نظراً لحداثتها/تخلفها من جهة وارتباطها مع البرجوازية الأجنبية من جهة أخرى. فلم تستطع مواكبة التطورات المتسارعة بالتغيرات الاقتصادية. وبالتالي، عانى الاقتصاد السوري من اختناقات كانت لها أثار متعددة.

واتضح بأن الحكومات المتعاقبة خلال فترة الدراسة انطلقت من المدرسة الكلاسيكية الجديدة وفيما بعد من المدرسة النقدية، حيث اعتمدت سياسات تجميد الأجور وعدم التزام الدولة في التوظيف، ومن ثم تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية لصالح زيادة استثمارات القطاع الخاص، وصولاً إلى حالة احتكار القلة التي يعاني منها الاقتصاد السوري. وكانت تلك السياسات تعبر/تنسجم مع توافق واشنطن.

نتيجة التراكمات الكمية التي حدثت خلال الفترة السابقة، وعدم تطوير القطاع الإنتاجي الحقيقي (زراعة، صناعة)، وازدياد انكشاف الاقتصاد على الخارج بسبب الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير، وسيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية التي يغلب عليها الطابع الطفيلي غير الإنتاجي؛ دخل الاقتصاد السوري في أزمة هيكلية ناتجة عن تشوه علاقات الإنتاج السائدة من جهة، وتشوه التركيب الهيكلي للاقتصاد السوري من جهة أخرى بسبب تراجع كلا من الزراعة والصناعة وغلبة القطاعات الخدمية والريعية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي.

جابهت الحكومة تلك المصاعب بالتراجع عن دورها في الاقتصاد وبتشجيع القطاع الخاص ليبادر ويحمل على عاتقه مسؤولية حل الأزمة الاقتصادية، بالتوازي مع تخفيض الدعم وحصص المحروقات، والتخلي عن مفهوم التوظيف الشامل للمجتمع، والتراجع عن سياسات التوظيف الكامل للخريجين، والتراجع عن استيراد الكثير من المواد لمصلحة القطاع الخاص.

ووصل الفصل إلى نتيجة، بأن تطبيق نهج "اقتصاد السوق الاجتماعي" كان قاصراً ومتسرعاً ولم يكن إلا امتداداً أكثر تعمقاً لسياسات اقتصاد السوق التي عبر عنها عملياً في النصف الثاني من فترة الثمانينات. أدت تلك السياسات الاقتصادية ومنها الاستثمارية إلى ازدياد عجز الموازنة العامة للدولة، وارتفاع معدل التضخم وتراجع الإنتاج الحقيقي (زراعة–صناعة). وبالتالي، كان النمو المتحقق خلال الفترات السابقة وخلال فترة الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة نمواً مشوهاً زاد من تعمق الخلل الهيكلي في الاقتصاد السوري في ظل ازدياد الاستقطاب الطبقي من خلال تغليب مصلحة الأرباح على الأجور، مما أدى إلى نتائج سلبية اقتصادياً واجتماعياً؛ شكلت التربة الخصبة لتقوية/مرور الحرب والأزمة الراهنة، فكانت نتائجها كارثية على سورية، لجهة الدمار والخسائر الكبيرة خلال الفترة الممتدة بين 2011–2018 وستتم دراسة واقع الاقتصاد السوري والسياسات الاستثمارية خلال فترة الأزمة/الحرب الراهنة ووضع مقترحات لإعادة بناء سورية في الفصل الآتي.

الفصل الرابع– إدارة تمويل الاستثمار ودوره في إعادة البناء والتنمية خلال وبعد الأزمة/الحرب الراهنة.

أدت السياسات الاستثمارية المتراكمة خلال الفترات الماضية إلى نتائج اجتماعية سلبية من تزايد نسبة البطالة ومعدلات التضخم، في ظل تحقق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، مما أدى إلى ازدياد الاستقطاب الطبقي، بسبب عدم العدالة في توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني، بالإضافة إلى الخلل الحاصل في بنية وهيكل الناتج المحلي الإجمالي لجهة غلبة القطاعات غير الإنتاجية؛ ساهمت تلك التراكمات بخلق التربة الخصبة لمرور الحرب/الأزمة الراهنة. مما أصبح من الضروري الشروع في البحث عن آليات إعادة بناء سورية واعتبار ما حدث فرصة لتغيير السياسات الاقتصادية والاستثمارية وتصحيح الخلل الهيكلي في بنية الاقتصاد السوري، واعتماد سياسات اقتصادية واستثمارية تحقق العدالة الاجتماعية من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى. ومن أجل ذلك ستتم دراسة بعض التجارب الدولية في إعادة البناء، ووضع مقترحات ممكن أن تساهم في بعض الحلول لتمويل مرحلة إعادة البناء من خلال سياسات استثمارية وطنية والاعتماد على الذات ما أمكن، ولذلك يتألف هذا الفصل من المباحث الآتية:

المبحث الأول– أهمية تدخل الدولة وأدواتها الاستثمارية في مرحلة إعادة البناء.

المبحث الثاني– تحديات إدارة تمويل الاستثمار في مرحلة الحرب/الأزمة الراهنة.

المبحث الثالث– رؤية لتفعيل الدور التنموي للاستثمار في مرحلة إعادة البناء.

المبحث الأول- أهمية تدخل الدولة وأدواتها الاستثمارية في مرحلة إعادة البناء.

تعاني الدول الخارجة من الحروب والكوارث من مصاعب اقتصادية جمة، ويشكل دور الدولة التدخلي محوراً هاماً في الأدبيات الاقتصادية التي تبحث في سبل إعادة بناء ما دمرته الحرب وفق نموذج اقتصادي تنموي يحقق أهدافاً متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية. ويؤثر في تحديد دور الدولة التدخلي في الحياة الاقتصادية ميزان القوى الطبقي القائم، وتلاقي المصالح، والأهداف لتلك القوى في المجتمع، وبما يتناسب مع الواقع الاقتصادي ومدى الدمار الذي تعرض له الاقتصاد. وكون البرجوازية ليست كل متجانس، حيث توجد برجوازية صناعية وأخرى تجارية وعقارية وغيرها، وهنا على الدولة العمل على تشبيك المصالح كافة، وأن يكون لها اليد الطولى في اختيار النهج الاقتصادي لمرحلة ما بعد الحرب، من خلال دعم الإنتاج الحقيقي والحد من الربح الطفيلي للقطاعات غير المنتجة. وبناء على ما سبق، ولكي تكون الدولة قوية وقادرة أن تفرض خيارها الاقتصادي، أو أن تكون المستثمر/المنظم الأساسي، يجب العمل على تقوية نقاط القوة في الاقتصاد الوطني وتلافي مكامن الخلل ما أمكن. فأين يكمن الخلل في الاقتصاد الوطني؟ وما هي نقاط القوى؟ وهل بإمكان الدولة تلافي مكامن الخلل وتعزيز نقاط القوة لتأمين مناخ استثماري مناسب وجذب الاستثمارات؟ وما هي أدواتها للقيام بهذا الدور؟ وإن تدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية، هل سيخلق ذلك اختناقات اقتصادية وما ينتج عنها من فساد وإفساد؟ تشكل هذه الأسئلة محاور هذا المبحث.

المطلب الأول- بيئة ومناخ الاستثمار في الاقتصاد السوري.

تتميز سورية بموقعها الجغرافي ويمثل ذلك أهم نقاط القوة في الاقتصاد السوري، وتتمحور فكرة إعادة تموضع سورية في الإقليم بنقطتين اثنتين: الحصول على التمويل وإيجاد محركات للنمو الداخلي. من خلال الاندماج الإقليمي والاستفادة القصوى من وجود سورية في هذا المكان من العالم. ولا يمكن نجاح أي عملية بناء دون تحديد مكانة سورية ضمن فضاء الإقليم بمعناه الواسع. فرغم صغر حجم الاقتصاد السوري نسبة للاقتصاد العالمي، لكن موقعها الجيوسياسي يجعلها في قلب أنظمة التبادل التجاري وخاصة الطاقة. ولا بد من تحديد محاور العمل الإقليمي في قطاعات عديدة ليس أقلها الطاقة والنقل والتجارة الإقليمية، ويجب التأكيد على أن تحقيق نجاحات تنموية تتطلب تكامل وتشبيك وتنسيق مع دول المنطقة لاستغلال موارد وإمكانيات هذه المنطقة لصالح ولخدمة شعوب المنطقة[115]. وبالإضافة إلى الموقع الجغرافي المهم لسورية كأحد المرتكزات الرئيسية لقوة الاقتصاد السوري، توجد محاور أخرى يمكن البناء عليها في عملية إعادة البناء والتنمية، وذلك لا ينفي عدم وجود مكامن للخلل في الاقتصاد السوري تحد من عمل وتأثير نقاط القوة. وفيما

[115] – أ.د. خضور رسلان، د. عربش زياد، إعادة البناء من منظور التنمية الإقليمية، المؤتمر الأول حول إعادة البناء والتنمية في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014، ص9.

يأتي سيتم البحث في بيئة ومناخ الاستثمار في الاقتصاد السوري، وكون هناك تداخل في مكونات بيئة ومناخ الاستثمار لجهة نقاط القوة ومكامن الخلل، تم تقسيم هذا المطلب إلى نقاط القوة ومن ثم مكامن الخلل.

أولاً- نقاط قوة الاقتصاد السوري:

تتميز سورية بموقعها الجغرافي الواعد كمجال حيوي واسع لتجارة الترانزيت، وخطوط نقل النفط، والموانئ على الساحل السوري، إلى جانب العديد من نقاط القوة الأخرى، ويمكن ذكر أهم تلك الجوانب بما يأتي:

- وجود ثروة باطنية واعدة يمكن على أساسها التخطيط لبناء قاعدة اقتصادية قوية مستقبلاً. وتطوير الصناعة الاستخراجية (النفط، والفوسفات، والغاز..).
- الأراضي الزراعية الخصبة والقابلة للتطوير والاستثمار الزراعي وخاصة في زراعات الـ(الحبوب، والقطن، والخضار، والفواكه..) -وفي حال تطويرها- ممكن أن تحقق جزءاً هاماً من متطلبات الأمن الغذائي، وإنتاج فوائض للتصدير لتعزيز الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى سورية.
- وجود تقاليد صناعية وزراعية عريقة، وكذلك قطاع كبير من المنتجين الصغار المعروفين بتميز قدراتهم.
- ضعف حجم الاعتماد حتى الآن على القروض الخارجية الكبيرة وخاصة من المؤسسات الدولية.
- مواقع سياحية متميزة وخاصة فيما يتعلق بالأوابد التاريخية والمتاحف وبشكل عام السياحة الدينية.
- قوة عمل كبيرة ملائمة في قطاعات متعددة.

وبالتالي يمكن تطوير الاقتصاد الوطني استناداً إلى هذه المرتكزات وحماية المصالح الوطنية وتلبية مصالح الجماهير الشعبية، بعد تلافي مكامن الخلل والتي سيتم ذكرها فيما يأتي.

ثانياً- مكامن الخلل في الاقتصاد السوري:

تستوجب الاستفادة من نقاط القوة وتسخيرها للنهوض بعملية إعادة البناء والتنمية القيام بعملية إصلاح جدية، تبدأ من منهجية اصلاحية، وليس من عقل محافظ، والإصلاح يكون تحت سقف الدولة وليس من خلال تدميرها، والبناء والتغيير من داخل البيت السوري وبين أهله، وبالتالي المطلوب إصلاح سياسي اقتصادي اجتماعي تدريجي ضمن خطة زمنية تحتوي أولويات الإصلاح وأهدافه وأدواته، وبناءً عليه يمكن تحديد أهم مكامن الخلل في الاقتصاد السوري، والتي يجب العمل على تلافيها بما يأتي[116]:

[116] - أ.د حوراني أكرم، مرتكزات الاقتصاد السوري وكفاءتها في مرحلة إعادة البناء والتنمية، المؤتمر الأول حول إعادة البناء والتنمية في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014، ص11-13.

- الإصلاحات الاقتصادية: والتي كانت مجتزأة وبطيئة ولم تأت من فكر اقتصادي واضح أو من برنامج إصلاحي شامل، ولم تستطع بالتالي النفاذ إلى عمق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوري، ولم تقنع المستثمر المحلي أو الخارجي بجدية الإصلاح. وبالتالي، فهي لم تترك أثراً بارزاً على تدفق الاستثمار أو على ارتفاع إنتاجيته أو على زيادة التصدير، وبالتالي على عملية النمو.

- الانفتاح والتحرير والاندماج غير المدروس: وخاصة الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث أثر سلباً على الاقتصاد الوطني، وفاقم مشكلة البطالة، وبالتالي الفقر وزاد في الخلل الهيكلي للاقتصاد بشكل عام.

- ضعف الإدارتين المالية والنقدية وتدني كفاءتهما ونزاهتهما وشخصنتهما مع استمرار عدم مواءمة معظم التشريعات والقوانين والأنظمة والإجراءات لأنماط الإدارة العصرية الحديثة، وتعقيدها، وبيروقراطيتها، وارتفاع تكاليفها، وتركها مجالاً واسعاً للاجتهاد والتفسير، وبالتالي للفساد.

- انخفاض الإنتاجية: بسبب تدني كل من القدرة التكنولوجية، والتراكم المعرفي، وتراكمية رأس المال البشري، وفاعلية المؤسسات، وتدني نسب استخدام التقانة، وافتقاد المنافسة الحرة في السوق، وكذلك بسبب ارتفاع كلفة الأعمال، بسبب تعقيدات التعامل مع دوائر الدولة المختلفة لجهة استصدار الأذونات والتراخيص، وإقامة الشركات، وإجراء المعاملات الضريبية وتخليص البضائع من المرافئ، وحل المنازعات التجارية وغير ذلك.

- ضعف القدرة على التصدير: كونها حصيلة بنية إنتاجية ضعيفة ومؤسسات وسياسات قاصرة.

- ارتفاع معدلات البطالة الفعلية.

- اقتصاد صغير يتسم بضعف القدرة على التكوين الرأسمالي.

- اقتصاد ريعي (يعتمد في قسم كبير على الثروات الطبيعية والمواد الأولية)، والقيمة المضافة لا تتجاوز في أحسن الحالات (25%) من الإنتاج الصناعي.

- معدل نمو سكاني مرتفع (2–3%) ومعدل بطالة غير منخفض بأشكاله كافة (ظاهرة، ومقنعة، وبنيانية).

- معدل تضخم مرتفع، وأكبر من سعر الفائدة.

- عجز موازنة متزايد مع آثارها التضخمية الحكمية.

- العجز المستمر في الميزان التجاري من خلال تراجع الطلب العالمي على بعض صادراتنا، وضعف آليات التسويق للمنتج الوطني.

تشكل مكامن الخلل أعلاه تحديات جدية، لا بد من العمل على تلافيها، كون الاقتصاد السوري في مرحلة يمكن خلالها تطبيق الإصلاحات الاقتصادية من خلال برامج عمل على عدة مستويات (قصيرة الأمد، ومتوسطة الأمد، وطويلة الأمد)، وكوننا نتهيأ لعملية إعادة البناء بأبعادها كافة، وهنا يكمن دور الدولة من خلال استخدام أدواتها الممكنة والضرورية

لتعزيز نقاط قوة الاقتصاد الوطني، وبما يضمن النهوض بالاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الحقيقية، وهذا ما سيتم البحث فيه خلال المطلب الآتي.

المطلب الثاني- أهمية تدخل الدولة ومتطلباتها للنهوض بالاقتصاد الوطني ولجذب الاستثمارات.

مرَ نهج تدخل الدولة بالحياة الاقتصادية (الدولة المتدخلة) بعدة تطورات، وفي دول مختلفة، حيث طبقت البلدان الاشتراكية تدخل الدولة الاقتصادي بأسلوب مغاير عما طبقته البلدان الرأسمالية عبر نهج رأسمالية الدولة/ذات الطابع الاجتماعي، والجدير بالذكر أن أول من اتبع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل مركزي كان الاتحاد السوفييتي حيث منح الدولة حق احتكار وإدارة النشاط الاقتصادي عبر التخطيط المركزي، وحصرت حق ملكية وسائل الإنتاج وأدواتها بيد الدولة؛ في الوقت الذي تبنت فيه المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية مفهوم الدولة الحارسة، حيث يرى آدم سميث بأن: «السوق هو أفضل أداة لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي، ولكن يتوجب على الدولة القيام بدور تنظيمي يتمثل في توفير السلع العامة مثل: (الدفاع وسن القوانين ووضع التشريعات وحفظ الأمن والنظام). وبذلك تبلور دور الدولة من خلال المدرسة الكلاسيكية، لتحدد أوجه الحد الأدنى للتدخل في خمس وظائف أساسية تشمل[117]:

- حفظ النظام والأمن والعدالة واستقرار العلاقات السياسية.
- تسجيل وإنفاذ العقود.
- حماية حقوق الملكية.
- حماية المنافسة ومنع الاحتكار.
- الشفافية وتوفير المعلومات.

وقد اصطدمت أفكار المدرسة الكلاسيكية بمنعكسات الأزمة الاقتصادية الرأسمالية الدورية في عام 1929 والتي أطلق عليها تسمية "أزمة الكساد العالمي الكبير"، فتشكلت ملامح رأسمالية الدولة عند المدرسة الكينزية، حيث حدث تحول في دور الدولة ليضاف إلى وظائف الدولة الحارسة مجالات إنمائية يتسع فيها النشاط الاقتصادي اعتماداً على الإنفاق الحكومي كأداة للتدخل لرفع مستوى الطلب الفعّال، وتمثل الدافع وراء هذا التدخل في الحفاظ على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي والتشغيل الكامل للموارد.

[117] – V. Tanzi, "The Role of the State and the Quality of the Public Sector", IMF Working Paper, No. 36, March 2000, p. .6.

ويُعتَبر دور الدولة المتوازن في النشاط الاقتصادي في اليابان وتايوان ماليزيا وغيرها من بلدان جنوب شرق آسيا، أحد الأسباب التي أدت إلى "المعجزة الاقتصادية" التي شهدتها تلك البلدان في الفترة ما بين ستينيات وتسعينيات القرن العشرين. فقد رفضت بعض حكومات تلك البلدان آنذاك الأفكار والتوصيات النيوليبرالية، وتدخلت الدولة بنشاط في العملية الاقتصادية، واتبعت في مجال التجارة الخارجية سياسة مارست من خلالها حماية شاملة لقطاعاتها الصناعية المعدة للتصدير. وينطبق الأمر نفسه على بلدان ما يسمى "الموجة الثانية" من الدول الصناعية الجديدة في آسيا، وكذلك الصين وفيتنام. فالنظام التجاري الكوري الجنوبي، مثلاً، اتبع ما يسمى "سياسة التجارة الحرة الواقعية"، التي تجمع بين الحماية الشديدة ضد الواردات والدعم القوي للصادرات، والتي هي في الواقع سياسة حمائية فعلية، وتنتهج الصين اليوم سياسة مشابهة لها، تتضمن فرض ضوابط على الواردات وقيوداً على الأسعار وعلى حركة رأس المال. وقد ظلت أفكار كينز بخصوص قيام الدولة بدور نشط في الحياة الاقتصادية، تشكل الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها بلدان كثيرة خلال العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى مطلع السبعينيات من القرن العشرين. وقد تعزز هذا الاتجاه كذلك بآراء اقتصاديين ينتمون إلى المدرسة الكلاسيكية الجديدة الذين تبنوا الدعوة لامتداد دور الدولة ليشمل البعد الاجتماعي، بما عُرف بدولة "الرفاه الاجتماعي"، وتمثّل المسوغ الاقتصادي وراء ذلك في تصويب فشل آليات السوق من ناحية، وضمان توزيع للدخل أكثر عدالة وإنصافاً من ناحية أخرى[118].

وقد عادت الأفكار الكلاسيكية للظهور بثوب الحداثة، من خلال المدرسة النقدية وبضغط من الاحتكارات العالمية التي أصبحت تعمل باتجاه عولمة الأسواق وترغب بتصدير رساميلها بحثاً عن أسواق التصريف والمزيد من الأرباح، ولكن ازدياد سرعة وتيرة الأزمات الاقتصادية الدورية للرأسمالية أعادت مسألة دور الدولة التدخلي في الحياة الاقتصادية إلى نقاشات وأفكار الأدبيات الاقتصادية من جديد، حيث برهنت مجريات الأمور بأن الدولة جهة لا بد منها في الحياة الاقتصادية وبقي موضوع حجم الدولة ومهامها وأفقها هو الأمر المتروك للدول حسب واقعها الاقتصادي والاجتماعي. ويرى جوزيف ستغلتز بأن «العلاقة هي في الأصل قائمة على التكامل والمشاركة وليس التنافس، ويكمن التحدي الحقيقي في إيجاد التوازن المعقول بين دور الدولة في مقابل آليات السوق وبين النشاط الحكومي وغير الحكومي.. »[119].

كانت للأزمة الاقتصادية في عام 2007-2009 أثراً متزايداً في العودة إلى دور الدولة التدخلي في الاقتصاد، فقد برهنت مجريات الأمور بأنه لا يجوز إطلاق العنان للقطاع الخاص الذي يسعى دائماً إلى تعظيم أرباحه؛ وبالتالي الدخول في أزمات اقتصادية كلاسيكية يكون جوهرها أزمات فيض الإنتاج بسبب الاندفاع المحموم وراء تعظيم الأرباح، أما الشكل فيتجلى أو تتم محاولة تغليفه بأشكال مختلفة (أزمة كساد، أزمة مالية، فقاعات عقارية، فايروس كورونا..).

---

118 – عبدالله إيناس، أسباب ومظاهر تصاعد دور الدولة الاقتصادي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، الأمارات، 2014، ص3-4.

119– Stiglitz Joseph, "Redefining the Role of the State; What Should It Do: How Should It do it and How should these Decisions be made?, Tokyou,Japan, 1998, p10.

وفي سورية مرَ نهج تدخل الدولة الاقتصادي بعدة مراحل بدءاً من رأسمالية الدولة ذات الطابع الاجتماعي، ومن ثم التراجع التدريجي عن ذلك النهج بالتوجه نحو إتباع نهج اقتصاد السوق ومن ثم اقتصاد السوق "الاجتماعي"، فتراجع الجانب الاجتماعي، وتراجع حجم الدولة في الاقتصاد لصالح القطاع الخاص، ولكن القطاع الخاص لم يتمكن من القيام بالدور المنوط به حسب النهج الجديد لأسباب عديدة. وفي هذه المرحلة من تطورات الأوضاع يتوجب إعادة النظر بموازين القوى داخل الاقتصاد الوطني لجهة حجم كل من القطاعين العام والخاص ومتطلبات مظلة الحماية الاجتماعية الملقاة على عاتق كل منهما.

لذا تعتبر عودة القطاع العام الإنتاجي عودة إستراتيجية لا تفرضها ظروف الأزمة فقط وإنما متطلبات التنمية المستدامة. أي لا بد من بناء وتدعيم وجود القطاع العام في الصناعة الإستراتيجية ومستلزمات الإنتاج وفي القطاعات الرئيسية، ليكون لاعباً أساسياً مؤثراً ومتأثراً بآلية السوق. في هذا الإطار يجري التركيز على الدخول الاستراتيجي للقطاع العام في[120]:

أ- بناء وتأسيس القاعدة الصناعية التكنولوجية الأساسية في الصناعات الدوائية، وصناعة المواد الأساسية، والصناعات الكيميائية، والصناعات الطاقوية التقليدية والبديلة.

ب- زيادة تفعيل دور مؤسسات التدخل الإيجابي في التجارة الداخلية، وعودتها إلى مجال التجارة الخارجية.

أما فيما يخص القطاع الخاص: نظراً لأهمية دعم وتطوير دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي الإنتاجي في العملية التنموية، ينبغي تحديد التغييرات الضرورية اللازمة في الإطار التنظيمي والتي تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي المباشر، بما فيها القوانين التجارية الأساسية، والمؤسسات الضرورية اللازمة لتطوير مساهمة القطاع الخاص. وبحيث تعطى أهمية خاصة لإعادة صياغة دور ومكانة هيئة الاستثمار السورية، وتطوير مظلة تنظيمية شاملة للاستثمار الأجنبي. إن تفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار يعني تخفيض حدة الحاجة الوطنية للاقتراض الخارجي لتحقيق الانتعاش المبكر وتمويل التنمية[121].

كما أنه خلال العقود الماضية ونتيجة التخبط والتسرع بتغيير النهج الاقتصادي حدث خلل هيكلي في الاقتصاد الوطني، مما زاد تشوه التركيبة الاقتصادية الاجتماعية لبنية المجتمع السوري وبالتالي، ينبغي العودة إلى الطبيعة الإنتاجية العريقة للاقتصاد الوطني من خلال بعض المقترحات والتي يمكن إيجاز أهمها بما يأتي:

---

[120] – غرز الدين فضل، نحو الانتعاش المبكر والتنمية، ورقة هيئة التخطيط والتعاون الدولي في المؤتمر الأول حول إعادة البناء والتنمية في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014، ص5-8.

[121] – المرجع السابق، ص8.

1- حماية الإنتاج الوطني الحقيقي وتطويره وتشجيعه في المجالات كافة، وبغض النظر عن شكل الملكية مع إيلاء الاهتمام الخاص لقطاع الدولة. ودعم الفروع الإنتاجية الأساسية: الصناعة والزراعة.

2- زيادة دور مؤسسات الدولة في التجارة الداخلية وإعادة إحيائها في التجارة الخارجية، فبالإضافة إلى ضرورة قمع المضاربين والمحتكرين، على أهميتها، يجب أن تقرن بإيجاد منافس جدي لهؤلاء من خلال مؤسسات الدولة التجارية.

3- توجيه التوظيفات المشتركة للدولة مع الرأسمال الخاص، حصراً في مجال الصناعات المستحدثة، والمتعلقة بالتكنولوجيا المتطورة، مع مراعاة توزعها الجغرافي.

4- ربط الأجور بالأسعار وتغطية تلك الزيادة من مصادر فعلية وليس من مصادر تضخمية. وهذا يتطلب بالدرجة الأولى القضاء على التهرب الضريبي وتشميل ما يسمى باقتصاد الظل بالنظام الضريبي الفعال. وتحميل ذوي الأرباح الكبرى العبء الضريبي الأكبر.

5- سد منافذ الربح الطفيلي بأشكاله كافة. مع التركيز، في المرحلة الحالية، على المكافحة الصارمة والفعالة للمضاربين الذين يبنون ثروات هائلة على حساب الإنتاج الوطني والقوى المنتجة.

6- يجب أن تكون مكافحة الفساد شاملة لكي تكون ناجعة. والخلاص النهائي من كافة أشكال الخوة. وجوهر الفساد يكمن بما تقوم به البورجوازية الطفيلية بالتشارك الوثيق مع البورجوازية البيروقراطية.

7- تغيير السياسة النقدية بشكل جذري، كما يتطلب الوضع الحالي للبلاد، ووقف كل الأساليب والأدوات التي تؤدي إلى استنزاف احتياط البلاد من القطع الأجنبي.

8- دعم الزراعة من حيث مستلزمات الإنتاج وإمكانيات التسويق، مع زيادة دور المؤسسات الحكومية في مجال التسويق وفي مجال إمداد المزارعين. والعمل على إحياء التسويق التعاوني الفعال.

9- تعديل قانون العمل رقم /17/ لصالح العمال، وبشكل خاص منع التسريح التعسفي.

10- استثمار النفط والغاز وطنياً مما سيؤمن إمكانات كبيرة لإعادة بناء البلاد على أساس وطني.

11- السيطرة الكاملة للدولة على قطاعي الكهرباء والاتصالات وتعديل كافة التشريعات ذات الصلة بهذا الاتجاه.

12- زيادة دور الدولة في الدعم الاجتماعي وإحياءه في بعض المجالات التي تم دثره فيها. إن المفهوم الذي يروّج له حالياً بـ «إيصال الدعم لمستحقيه» يعني تحويل الدعم من وظيفة اجتماعية إلى صدقة والتخلي عن الدعم الاجتماعي في نهاية المطاف.

13- إن القطيعة الكاملة مع السياسة الليبرالية الاقتصادية تتطلب إيجاد القاعدة التشريعية لهذه القطيعة. وهذا يستوجب إلغاء جميع التشريعات والقرارات ذات الطابع «الانفتاحي» والتي أضرت بالفروع الإنتاجية وأفادت الرأسمال الطفيلي وزادت من الخلل الهيكلي للاقتصاد الوطني.

كل التدابير المذكورة أعلاه من شأنها أن تؤمن العودة إلى الطبيعة العريقة للاقتصاد السوري والذي هو اقتصاد إنتاجي. وكذلك فهذه التدابير ستلبي حاجات ومصالح المنتجين الذين يشكلون الركيزة الأساسية والقاعدة الصلبة لإمكانية انطلاق البلاد في طريق التقدم الاجتماعي. مما يساعد في إنجاح وتفعيل وتقوية عملية إعادة البناء والتنمية في سورية، والتي سيتم البحث فيها خلال المبحثين الآتيين.

المبحث الثاني- تحديات إدارة تمويل الاستثمار في مرحلة الحرب/الأزمة الراهنة.

تعتبر مصادر تمويل إعادة البناء أهم من التمويل بحد ذاته، لما تحمله الوصفات الدولية والشروط المنبثقة عن الاقتراض، وأهداف الاحتكارات العالمية من مخاطر كبيرة على الاقتصاد الوطني وعلى السيادة الوطنية ككل. ونتيجة الدمار الكبير والخسائر الهائلة في الاقتصاد الوطني التي تعتبر أكبر من إمكانيات الاقتصاد السوري، يقودنا الأمر إلى الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في إعادة البناء، وبناء عليه تمت مراجعة ثلاث تجارب ناجحة مختلفة من حيث المضمون، وهي تجربة إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تمت بمساعدة مباشرة من الولايات المتحدة الأميركية؛ وتجربة إعادة بناء اليابان وتمت باحتلال مباشر من أميركا بداية ومن ثم بمساعدة أميركية نتيجة الظروف السياسية الدولية؛ وأخيراً تجربة إعادة بناء الاتحاد السوفييتي التي تمت بالاعتماد على الذات من دون المساعدات الخارجية ولا حتى القروض. ومن ثم، وبناءً على الاستفادة من التجارب الدولية، تمت دراسة الإمكانيات المتاحة لتمويل إعادة بناء سورية. ويطرح هذا المبحث عدة تساؤلات للإجابة عليها خلال البحث وهي: ما هو مقدار الخسائر الناتجة عن الحرب/الأزمة الراهنة؟ وما هي الفرص الممكنة لتمويل إعادة بناء/إعمار ما تم تدميره خلال المرحلة الحالية؟ ما هي البدائل المتاحة للتمويل ومخاطرها؟ وما هي تحديات التمويل؟ وما هي أدوات الدولة الممكنة والضرورية للتدخل في تمويل وجذب الاستثمارات؟ وما هي الفرص والتحديات القائمة؟

المطلب الأول- الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية.

تعتبر إعادة البناء من أصعب التحديات التي تواجه اقتصادات ما بعد الحرب، لإعادة إحياء النشاط الاقتصادي وإعطاء الناس حصة في عملية السلام، نظراً للتكاليف الباهظة على المستويات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل أو دول الأطراف، التي ينتشر فيها أساساً الفقر وتراجع الأمن الغذائي المترافقين عادة بعد الحرب مع دمار هائل في البنية التحتية والمباني والمساكن ونسب مرتفعة من الهجرة الخارجية ونقص كبير في القوى العاملة المؤهلة والمدربة وذات الكفاءات العالية ودمار في الأصول الإنتاجية الزراعية والصناعية على حد سواء؛ وبالتالي تكون التكلفة البشرية والاقتصادية المجمعة للدمار مذهلة.

ومن أجل تزويد الناس بالاحتياجات الأساسية اللازمة لتجديد قوة العمل والبقاء على قيد الحياة، يجب إعطاء الأولوية للأغذية والمأوى والملابس والخدمات الطبية في مرحلة ما بعد الحرب. مما يحفز الاستهلاك لدى الشريحة الأوسع بالمجتمع، ومما يسرّع من حركة دوران الاقتصاد. ويشكل ذلك أهم الصعوبات التي تواجه البلدان الخارجة من الحروب أو الصراعات أو الكوراث. وهنا تبرز الحاجة إلى إعادة بناء وتأهيل القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الاقتصاد والتي

هي الزراعة والصناعة، ولكن تواجه اقتصادات ما بعد الحرب مصاعب عدة في سبيل ذلك ويمكن ذكر أهمهما بما يأتي[122]:

- مصاعب كبيرة في سبيل زيادة إنتاج الغذاء بسرعة لعدد من الأسباب: حقوق الملكية غير الآمنة، الألغام التي تركت في الريف، وتدمير الأصول الإنتاجية أو اهتلاكها، والبنية التحتية المتضررة، التسويق غير الفعال وعدم القدرة على الوصول إلى الائتمان. تراجع القدرة الصناعية ومصاعب جدية في دعم الدخل وتعبئة المدخرات نظراً لهشاشة الواقع والظروف الاقتصادية.
- إن التعافي الاقتصادي لا يمكن/صعب أن يحدث في وقت مبكر، بل يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبياً للتخلص من الآثار السلبية في الاقتصاد والمجتمع بحسب تجارب الدول التي خرجت من الحروب أو الصراعات، ويمكن الاستفادة من التجارب الدولية للبناء عليها في مرحلة إعادة البناء والتنمية المنظورة في سورية خلال وفترة ما بعد الأزمة/الحرب الراهنة. وفيما يأتي سيتم استعراض بعض التجارب للدول الخارجة من الحروب.

أولاً- تجربة أعادة بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية:

خرجت أوربا بعد الحرب العالمية الثانية بخسائر فادحة، فقد تم تدمير العديد من المناطق، وقتل أو أصيب عشرات الملايين من الناس. تتراوح تقديرات إجمالي ضحايا الحرب من (50) مليون إلى (60) مليون، وجرح الملايين من الأشخاص، و(30) مليون من المدنيين النازحين الذين ينتظرون العودة إلى الوطن، وخاصة في أوروبا الشرقية. كانت الحرب العالمية الثانية أكثر الصراعات العسكرية دموية في التاريخ. قُتل ما يقرب من (45) مليون مدني أثناء القتال أو بعد التفجيرات، وعدد القتلى المدنيين يفوق عدد القتلى من الجنود، وقد تمثلت أهم الخسائر والأضرار الاقتصادية فيما يأتي[123]:

دمار هائل في المدن وبعضها دمر بالكامل تقريباً، وتحتاج إلى إعادة بناء بالكامل، وصل عدد المنازل المدمرة في فرنسا لوحدها إلى (300) ألف منزل. تضررت بشكل خاص البنية التحتية للنقل والإنتاج، مثل السكك الحديدية والجسور والطرق التي كانت جميعها مستهدفة بشدة من الضربات الجوية، بينما غرقت الكثير من السفن التجارية. ترك تدمير وسائل النقل البلدات والقرى الصغيرة في أوروبا الغربية معزولة اقتصاديًا. كان نقص الغذاء من أكثر المشاكل حدة، حيث استمر تقنين الطعام حتى بعد أن استسلمت ألمانيا في 8 أيار 1945 (في فرنسا مثلاً: 200 غرام من الخبز يوميًا وأقل من 200 غرام من اللحوم أسبوعيًا). في نهاية الحرب العالمية الثانية 1944، وقعت المجاعة الهولندية في الجزء الذي

[122]- Dr.Panic Milivoje , Reconstruction, development and sustainable peace: a unified programme for post-conflict countries, University of Cambridge, Department of Economic & Social Affairs, 2005, p11-12.

[123]- World War II Casualties, Partenariat Éducatif Grundtivig, Reperes, 2011, p5-7.

تحتله ألمانيا من هولندا. وتأثر الاقتصاد الكلي بشكل كبير بنقص الفحم، الذي تفاقم بفعل الشتاء البارد في 1946-1947: كانت المنازل دون تدفئة وتجمد المئات حتى الموت. كان على (100) مليون من الأوروبيين العيش بأقل من (1500) سعرة حرارية في اليوم. كان الوضع سيئاً بشكل خاص في ألمانيا حيث كان متوسط استهلاك السعرات الحرارية في 1946-1947 في اليوم لكل ساكن (1800) فقط، وهي كمية غير كافية للصحة على المدى الطويل.

وتراجعت الصناعة والزراعة إلى مستويات غير مسبوقة، ويرجع هذا الوضع إلى نقص القوى العاملة، وانخفاض إنتاجية العمل بسبب نقص الغذاء والسطو والتفجيرات والتخريب. في فرنسا، شل نقص الفحم صناعة الصلب. في ألمانيا ، أدى نقص الغذاء والقوى العاملة وعدم وجود إدارة وطنية وتعطيل النقل إلى وضع مأساوي. هددت السوق السوداء والاكتظاظ السكاني البلاد. وانخفضت التجارة بسبب القصف الجوي للسفن التجارية وغرقها. كانت العديد من البلدان في حالة خراب اقتصادي. أدت البطالة ونقص الغذاء إلى إضرابات واضطرابات. وفي ظل الصراع ما بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي قامت الولايات المتحدة الأميركية بمساعدة بلدان من أوربا بتقديم القروض والمساعدات، ولعل أبرز ما قامت به أميركا هو مشروع مارشال، قدمت الولايات المتحدة الأميركية بين عامي 1948-1951 ضمن خطة مارشال (13) مليار دولار ما يعادل (150) مليار دولار في الوقت الحالي، معظمها (أكثر من ثلاثة أرباع) يتألف من المنح، ولم تشكل القروض نسبة كبيرة من إجمالي المساعدات (10%) بسعر فائدة (2.5%) لمدة (35) سنة تبدأ في عام 1952. وخلال أربع سنوات ابتداءً من عام 1948 استطاعت أوروبا الغربية إعادة البنى التحتية والقدرات الإنتاجية إلى مستوياتها قبل الحرب، وانتعشت الصناعة وارتفعت مستويات الدخل والاستثمار والناتج والتوظيف[124].

ولعل أبرز ما ساهم في نجاح خطة مارشال ما يأتي[125]:

- أتاحت الولايات المتحدة الأميركية القروض بفوائد منخفضة (كلف رخيصة)، إضافة لضمانها حصول أوروبا على بترول رخيص من أسواق الشرق الأوسط، ولم يكن الانتعاش الاقتصادي الذي خبرته أوروبا الغربية (التي ارتفع استهلاكها من النفط 12 ضعفاً خلال مرحلة إعادة الإعمار) ليتحقق لولا رخص أسعار النفط السائد في تلك الفترة، حيث بلغ متوسط سعر خام النفط العربي الخفيف للفترة 1950-1972 في رأس تنورة 1.5 دولار للبرميل، وهي الفترة التي تزامنت مع اكتشاف وتطوير الحقول العملاقة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ومثل ذلك ثباتاً غير مسبوق في أسعار المواد الأولية.
- قدمت الولايات المتحدة جزءاً من مساعداتها لأوروبا على شكل سلع تباع إلى الشركات الأوروبية التي تدفع السعر الأعلى، وهكذا تمكنت من شراء كل ما تحتاجه بشكل طارئ من المواد الخام والاسمنت والمركبات والآلات والأسمدة،

[124] – Dr.Panic Milivoje , Reconstruction, development and sustainable peace: a unified programme for post-conflict countries, Idib, p15.

[125] – كيكي محمد، تمويل الاستثمار في البنى التحتية خلال مرحلة إعادة إعمار سورية، رسالة ماجستير إشراف الدكتور عبد الرحيم بوادقجي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2016، ص31.

ولكن بدل أن تسدد المدفوعات إلى الولايات المتحدة، تم إيداعها في صندوق خاص يستعمل لتمويل تكاليف إعادة الإعمار والتحديث.

- لجأت الدول الأوروبية إلى الاستعانة بالعمالة الرخيصة، سواء من داخل القارة الأوربية (كالعمالة الزراعية جنوب إيطاليا)، أو من خارجها (دول المغرب العربي وتركيا والدول الإفريقية).

ساهمت خطة مارشال في ظهور مجتمع جديد في أوروبا الغربية، على وجه الخصوص، ظهرت فئات وسطى جديدة، كانت مختلفة عن البرجوازية الكلاسيكية؛ بدأت تنساق نحو الموسيقى والإثارة والخيال العلمي الأميركي. ففي فرنسا منذ عام 1953 اعتادت الناس على قراءة مجلة أسبوعية جديدة (lEpress) وإلى الاستماع إلى محطة إذاعية جديدة (Europe No1) وكلاهما مستوحى إلى حد كبير من وسائل الإعلام الأميركية. حيث بدأت تقنيات التسويق الأميركي بالوصول إلى المستهلكين في غرب أوروبا، وتم تطوير الائتمان والدعاية والخدمة الذاتية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأميركية.. لم تكن تلك التحولات ثورة، بل تحول عميق لإطار القيم وأنماط الاستهلاك لجزء مهم من المجتمعات الأوروبية. لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار ولادة نموذج أوربي أميركي، مع فروق دقيقة مختلفة تتكيف مع كل دولة أوروبية[126].

ثانياً- تجربة إعادة بناء اليابان:

يمكن اعتبار تجربة إعادة بناء اليابان نموذجاً لما اصطلح على تسميته (عملية اللحاق بالركب للاقتصادات الصناعية الأخرى)، حيث خرجت اليابان من الحرب العالمية الثانية بعد استسلامها بخسائر هائلة، لكنها استطاعت أن تحقق التعافي الاقتصادي ومن ثم تطوير الاقتصاد الياباني بسياسات متكاملة على الصعيدين الكلي والجزئي. ولعل أهم عوامل النمو في الاقتصاد الكلي التي دعمت الانتعاش الاقتصادي القوي لليابان بعد الحرب تتمثل في (ارتفاع نسب الاستثمار المدعومة بتعبئة المدخرات، والتقدم التكنولوجي، وتوفير العمالة المرنة والمواتية..). ومن ثم تشارك الهدف العام من قبل جميع الفعاليات الاقتصادية كتوافق وطني، على وجه الخصوص سياسات الاقتصاد الكلي، كما كرست السياسات النقدية من أجل توفير الأموال للقطاعات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية. وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات المنتجة للسلع القابلة للتداول دولياً وحمايتها وزيادة الإنتاجية والبحث عن أسواق التصدير. وللإحاطة بواقع اليابان بعد استسلامها في الحرب العالمية الثانية نستعرض أهم خسائرها بما يأتي:

دُمِرت أجزاء واسعة من اليابان خلال الحرب العالمية الثانية (1941-1945). تصاعدت الخسائر البشرية إلى ما بين (1.85- 2.8) مليون (حوالي 4٪ من مجموع السكان) و (680) ألف جريح أو مفقود. تصاعدت خسارة الأصول إلى

[126] – Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), The Marshall Plan, Lesson Learned for the 21st Century, 2008,p 21.

حوالي (25٪) من الثروة الوطنية باستثناء المخزون العسكري. انخفض الإنتاج الصناعي بعد الحرب مباشرة إلى عُشر مستوى ما قبل الحرب (24٪ من مستوى ما قبل الحرب في المنتجات الاستهلاكية، و 8٪ فقط في منتجات المدخلات الصناعية). زيادة في نفقات الميزانية مثل دفع تعويضات المحاربين وتعويضهم عن أضرار الحرب، بالإضافة إلى نقص السلع المترافق مع التضخم الجامح[127]. بعد حسم الحرب واستسلام اليابان خضعت اليابان للاحتلال الأميركي المباشر، ونص دستورها بأنها بلد مسالم لا يشن الحروب ولا يشارك فيها. وعلى عكس خطة مارشال، تولت الولايات المتحدة الأميركية إدارة اليابان من خلال حاكم عسكري، استمر الاحتلال العسكري المباشر لغاية عام 1952.

بلغت إجمالي المساعدات المالية الأميركية لليابان مقدار (750) مليون دولار سنوياً بالإضافة إلى مساعدتها للحصول على قروض لإعادة البناء من البنك الدولي، حيث انضمت اليابان إلى البنك الدولي عام 1952 وبدأت بالاقتراض منه اعتباراً من العام التالي، وأصبحت ثاني أكبر مقترض من البنك الدولي، استمرت حتى عام 1966 بالاقتراض، وقد وصل عدد القروض إلى (31) قرضاً بقيمة (863) مليون دولار تم تسديدهم لغاية عام 1990[128]، علماً أنها استخدمت جميع القروض في إقامة البنية الصناعية الأساسية. كما ساهمت الحرب في شبه الجزيرة الكورية عام 1950 بتحفيز الاقتصاد الياباني من خلال إعادة أميركا تشغيل المصانع العسكرية وتنشيط معامل المواد الاستهلاكية في اليابان لخدمة قواتها التي كانت تقاتل بالقرب من اليابان. دفعت الولايات المتحدة الأميركية للحكومة اليابانية مبالغ طائلة من أجل عمليات شراء خاصة وكانت تلك المدفوعات تعادل (27%) من إجمالي حركة التصدير اليابانية[129]، بالإضافة إلى الدعم الكبير من خلال تنشيط الميزان التجاري وتسهيل الاستيراد المباشر للمنتجات اليابانية، وتصدير التكنولوجيا المتطورة إليها، بهدف الحد من المد الشيوعي أو منع الاتحاد السوفيتي والصين من التمدد نحو اليابان[130].

وقد مرّت تجربة إعادة بناء اليابان بعدة بمراحل، كانت تطبع الاقتصاد الياباني بطابع جديد بناءً على تطورات المراحل التي مرت فيها والسياسات المتخذة لمواجهة المصاعب والتحديات لتحويلها إلى فرص يمكن من خلالها بعث الاقتصاد الياباني إلى الأمام، ويمكن إيجاز تلك المراحل بما يأتي[131]:

---

[127] – Prof. Furukawa Akira, Post-war Development of the Japanese Economy- Development Japanese/Asian Style-, Shigeru T. Otsubo GSID, Nagoya University, Japan, 2007, p4.

[128] – World Bank's Loans to Japan, official website of the world Bank.

[129] – Nakamura Takafusa, Growth of the post-war Japanese Economy, its Development and structure, university of Tokyo press, 1981, p56.

[130] – Johanson Chalmers, MITI and the Japanese Miracle the Growth of Industrial Policy 1925-1975, Leland Stanford Junior University, California, 1982,p211.

[131] – Prof. Furukawa Akira, Post-war Development of the Japanese Economy- Development Japanese/Asian Style-Ibid, p5.

المرحلة الأولى- إعادة البناء والتنمية:

كانت المرحلة الأولى من التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية من عام 1945 حتى الستينيات. وكان الهدف المشترك بين الجميع (القطاع الخاص والحكومي) اللحاق بركب اقتصادات أمريكا الشمالية وأوروبا الصناعية. كانت الإجراءات الحمائية المتناسقة للحكومة فعالة في تحقيق هذا الهدف. وقد شكل نقص المدخرات عقبة رئيسية على صعيد الاقتصاد الكلي، فأنشأت الحكومة نظاماً للتعبئة وتوجيه الأموال إلى الصناعات الرئيسية من أجل التنمية الاقتصادية السريعة. وعلى صعيد الاقتصاد الجزئي، تمت بناء علاقات طويلة الأمد بين الفعاليات الاقتصادية كافة. كما تم بناء التوازن الاقتصادي في السوق وفق النموذج الياباني بما يأتي:

1- نظام التوظيف طويل الأجل.

2- بنيت إدارة الشركات على الملكية المشتركة بين الشركات والمؤسسات المالية الأخرى.

3- نظام سعر الصرف الثابت. و إلى جانب مركزية السياسات العامة الفعالة.

ساهمت الإجراءات السابقة بدور مهم في تطوير وتنمية الاقتصاد الياباني والنجاح في سياسة "اللحاق بالركب" مع اقتصادات الدول الصناعية. ويمكن ذكر أهم الإجراءات المتبعة في فترة ما بعد الحرب بما يأتي[132]:

1- حل زايباتسو "zaibatsu*" (1945): للقضاء على تركز وتمركز القوة الاقتصادية، وصدر قانون التجارة العادلة، وقانون القضاء عام 1947*.

2- الإصلاح الزراعي (1945): اشترت الحكومة أراض من أصحاب العقارات الغائبين وجميع المالكين ممن تزيد ملكيتهم عن هكتار واحد، وتم بيعها للمزارعين المستأجرين بأسعار رمزية. نسبة الأراضي المستأجرة انخفضت من (46٪) إلى (10٪). وازداد عدد المزارعين المستقلين.

3- إصلاح سوق العمل (1945): من خلال سن قانون اتحاد العمال (1945)، وتعديل قانون علاقات العمل، وقانون معايير العمل (1947)، فتم تعزيز وتنظيم نقابات العمال وقوننة حركاتهم العمالية.

4- إصلاح التعليم (1947): تم تمديد التعليم الإلزامي من (6) إلى (9) سنوات.

---

[132] –Ibid,p7.

* – كانت زايباتسو تكتلات كبيرة من الشركات والبنوك الكبرى، في كثير من الأحيان تسيطر عليها شركة مساهمة. وكان أقواها ميتسوي وميتسوبيشي وسوميتومو ورياسودا. كانت تشكل عماد الاقتصاد الياباني وأساس اقتصاد الحرب وتم تفكيكها بضغط أميركي، بالإضافة إلى تحويل الصناعات العسكرية لتوفير المنتجات الاستهلاكية. كل ذلك بهدف منع اليابان من استعادة القوة العسكرية.

* – قواعد السوق العادلة (1947): كانت أهم القوانين قانون مكافحة الاحتكار، وقانون سوق الأوراق المالية، الذي تم سنه من أجل تأمين المنافسة في السوق والشفافية.

5- نفذت إستراتيجية لتركيز الموارد في القطاعات الصناعية ذات الأولوية مثل الصلب والفحم التعدين والكهرباء وبناء السفن والنقل البحري والسكك الحديدية والأسمدة الكيماوية. فانتعش الإنتاج الصناعي بسرعة من (31%) من مستوى ما قبل الحرب في كانون الثاني 1947 إلى (80٪) من هذا المستوى في نيسان1949.

6- إتباع مبدأ الميزانية المتوازنة من خلال خفض دعم الأسعار والتضخم، لتحقيق الاستقرار. نتيجة لذلك، تباطأ النمو الاقتصادي ودخلت في ركود خطير. وفي عام 1949 تم اعتماد مبدأ سعر الصرف الثابت قدره (360) ين لكل دولار أمريكي من أجل تحفيز التجارة الدولية لليابان.

7- في عام 1949 تم إجراء إصلاح كبير في النظام الضريبي، ركز هذا الإصلاح في الغالب على الضرائب المباشرة مثل ضريبة على الثروات والدخل. وبحلول عام 1952 أعادت اليابان مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نفس مستوى عام 1935.

8- إتباع سياسة صناعية حكومية من أجل تحقيق التنمية الصناعية من خلال التوسع في الاستثمار. في أوائل الخمسينيات تحولت الشركات اليابانية من مراحل إعادة التأهيل إلى مرحلة تعزيز القدرة التنافسية الدولية من خلال ترشيد الإنتاج.

9- تم امتصاص التكنولوجيا الأجنبية بفعالية في الصناعات الرئيسية، مثل مصانع الشريط في صناعة الصلب واللحام الكهربائي في بناء السفن وتقنيات أخرى للأسمدة الكيماوية والآلات الكهربائية الثقيلة. كما بدأت صناعات جديدة مثل السيارات والألياف الاصطناعية والآلات الكهربائية الاستهلاكية في جلب تكنولوجيا جديدة تعزز النمو المستقل.

10- أنشأت الحكومة مؤسسات مالية مثل بنك التنمية الياباني وبنك "Exlm" ومؤسسة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة. وتم إدخال نظام بنك الائتمان طويل الأجل لتوفير الأموال العامة والقروض طويلة الأجل لقطاع الأعمال.

والجدير بالذكر أنه خلال مرحلة إعادة البناء في فترة ما بعد الحرب، كان التحدي الأكبر للاقتصاد الكلي يتمثل في نقص الأموال للاستثمار أو نقص المدخرات. في أوائل الخمسينات، كان معدل الادخار للأسرة حوالي (10%). مثل العديد من الاقتصادات النامية الأخرى، واجهت اليابان خطر الوقوع في "**فخ نقص المدخرات**" حيث يؤدي نقص المدخرات إلى نقص في الأموال الصناعية، مما يؤدي بدوره إلى قدرة إنتاجية محدودة، إلى ركود الدخل، ويعود أخيراً إلى تفاقم نقص المدخرات. من أجل مواجهة هذا النقص، اعتمدت الحكومة اليابانية سياسات مستهدفة لتوجيه الأموال للصناعات الرئيسية لتحقيق نمو اقتصادي ديناميكي، بدلاً من الاعتماد على تخصيص موجه للصناديق من الأموال المحدودة، وفق ما يأتي[133]:

[133] – Ibid,p10-11.

أولاً– اعتمدت الحكومة على مؤسسات الوساطة المالية لتزويد الصناديق الصناعية، بدلاً من الاعتماد على أسواق رأس المال. ولهذه الغاية، تم إنشاء ثلاثة بنوك كبيرة للائتمان طويل الأجل (إلى جانب بنوك تجارية كبيرة) من أجل توفير ائتمان طويل الأجل لهذه القطاعات الصناعية الرئيسية.

ثانياً– أدخلت الحكومة برنامج الاستثمار والقروض المالية (FILP) من أجل توجيه الأموال العامة إلى الصناعات الرئيسية، من خلال المؤسسات المالية العامة التي تم إنشاؤها، مثل بنك التنمية الياباني ومؤسسات قروض المشاريع المتوسطة والصغيرة. كانت المصادر الرئيسية للأموال المدخرات البريدية. وفي بداية المرحلة، تم إنشاء صناديق ضمانات مع أرباح مبيعات المنتجات التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة كمساعدات للسلع.

ثالثاً– قدم بنك اليابان (BOJ) أموالاً (بضمانات قوية) للقطاع الخاص من خلال تقديم قروض للمؤسسات المالية الخاصة. اقترضت البنوك التجارية الأموال من بنك اليابان وأقرضت بنشاط لقطاعات الأعمال، مما أدى إلى انخفاض نسب رأس المال ("الإقراض الزائد"). اقترضت قطاعات الأعمال بشدة من المؤسسات المالية، مما أدى مرة أخرى إلى انخفاض نسب رأس المال ("الإفراط في الاقتراض"). بعد ذلك ، تم تشكيل/توجيه النظام الاجتماعي لزيادة المدخرات: أيام العمل الطويلة، وأسبوع العمل لمدة ستة أيام، وضعف الضمان الاجتماعي.

رابعاً– "الإفراط في الإقراض" أو انخفاض معدل كفاية رأس المال باستمرار، ما يزيد من مخاطر إفلاس المؤسسات المالية. ومع ذلك، اعتمدت الحكومة سياسة حماية القطاع المصرفي من الإفلاس ومن المنافسة الحادة. تم دمج البنوك التي واجهت صعوبات مالية مع البنوك الأكثر ملاءة قبل انهيارها. غالباً ما تم وصف مخطط السياسة هذا بأنه "نظام قوافل" ، حيث تعمل وزارة المالية كقائد عام. على هذا النحو، من الخمسينيات إلى أوائل التسعينات، لم تحدث حالات إفلاس كبيرة في القطاع المصرفي في الاقتصاد الياباني.

خامساً– تم اعتماد أسعار فائدة منخفضة للقروض، وباعتبار تخفيض أسعار الفائدة بشكل مصطنع وسط نقص المدخرات يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الطلب على القروض، وهذا بدوره يتطلب تقنين الائتمان. تم اعتماد "إطار استرشادي" لإجبار البنوك التجارية على توفير الأموال للقطاعات الصناعية الرئيسية.

المرحلة الثانية– عصر التحول و"اقتصاد الفقاعة":

خلال المرحلة الثانية الممتدة بين بداية السبعينات وأواخر الثمانينات، استطاع الاقتصاد الياباني اللحاق بركب الاقتصادات الصناعية الأخرى في العالم. بما يوحي بأنه تم تحقيق الهدف العام. لكن، كان ينبغي على قطاعي العائلي والأعمال أن يغيرا سلوكهما التشاركي (اتخاذ القرار التشاركي) القائم على الإجراءات الحمائية إلى التحول نحو المزيد من الاستقلالية

التي تعطي قدرة أكبر على مواجهة المخاطر الكامنة في بيئة أكثر تنافسية. رغم ذلك بقيت ممارسات قطاعي الأعمال والعائلي كما هي دون تغيير. هذا الفشل في التغيير كان نتيجة النجاحات المبهرة للنظام القائم سابقاً.

ومع محدودية ابتكار فرص استثمارية جديدة، وفي ظل سوء إدارة الشركات، اتجهت شركات قطاع الأعمال والمؤسسات المالية إلى المضاربة في القطاعين المالي والعقاري، مما أدى إلى خلق ما يسمى باقتصاد "الفقاعة".إلى جانب ذلك ساهمت سياسات الاقتصاد الكلي التوسعية المتبعة في منتصف الثمانينات من أجل التعامل مع التراجع السريع في الين، بمضاعفة حجم الفقاعة. التي سرعان ما انفجرت "الفقاعة" في وجه السياسات النقدية المقيدة، بدايةً في سوق الأوراق المالية عام 1990، ثم في سوق العقارات عام 1991.

المرحلة الثالثة: عواقب اقتصاد الفقاعة.

خلال مرحلة التسعينات وما بعدها، عانى الاقتصاد الياباني من عواقب انفجار "الفقاعة". حيث تراكم خلال فترة الفقاعة كل من الاستثمار والعمالة المفرطين، وكذلك الإقراض والاقتراض المفرطين، مما أدت خلال فترة التطوير إلى تزايد القروض المتعثرة. وقد تأخرت اليابان في التعديل مما أدى إلى الركود الطويل الأمد، والانكماش المستمر، والأزمات المالية، إلى جانب التوسع الهائل في النفقات الحكومية والعرض النقدي. وقد أدى هذا بدوره إلى خلق عبء دين عام محلي كبير. ومن أجل الخروج من هذه الحلقة احتاجت اليابان إلى استراتيجية شاملة وإصلاحات هيكلية جريئة لا غنى عنها. فقد كان الاقتصاد الياباني وسط معركة متعددة الجوانب:

1- الحد من الانكماش.

2- إصلاح القطاع العام وميزانيته.

3- حل المشاكل المرتبطة مع القروض المتعثرة واستقرار النظام المالي.

4- تحفيز الثقة في قطاع الأعمال من خلال الإصلاحات التنظيمية والإصلاحات الضريبية وبيئة مواتية لتطوير التكنولوجيا.

ثالثاً- تجربة إعادة بناء الاتحاد السوفييتي:

هزت الحرب العالمية الثانية حياة الكثير من الشعوب، وعلى أساسها تغير وجه العالم، وبفضل النضال البطولي للشعب السوفييتي تم القضاء على الفاشية، وتضررت ثلاث بلدان كبيرة (ألمانيا واليابان وإيطاليا) بعد أن كانت قوى عظمى. وفي المجال السياسي شهدت سنوات ما بعد الحرب تشكل معسكرين (الرأسمالية برئاسة الولايات المتحدة الأميركية، والمعسكر الاشتراكي برئاسة الاتحاد السوفييتي). على الرغم من الخسائر الفادحة للاتحاد السوفييتي خلال فترة الحرب العالمية الثانية أستأنف الاتحاد السوفييتي تقدمه، وحقق إنجازات كبيرة في مجالي الصناعة والزراعة والمجالات العلمية والثقافية

والفنية. تعافى الاقتصاد السوفييتي خلال خمس سنوات متجاوزاً الآثار السلبية للحرب. وخاصة في قطاعات الصناعة والزراعة من حيث إنتاج وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية على حد سواء. حينها برز اتجاهان للتنمية، الاقتصاد السلمي والمستقر للاتحاد السوفييتي، والاقتصاد المعرض لأزمات دورية متتالية للبلدان الرأسمالية. وتشير الإحصائيات إلى أن الاتحاد السوفييتي كان يحقق نمواً متزايداً في الناتج المحلي الإجمالي بينما تراجع/تباطأ النمو في كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا. علماً أن الولايات المتحدة الأميركية حققت أرباحاً هائلة نتيجة الحرب حيث تم تعزيز اقتصادها وخلق لها تراكماً رأسمالياً كبيراً، ومع ذلك فشلت الولايات المتحدة الأميركية في تحقيق هدفها في هيمنة رأس المال الأميركي على السوق العالمية آنذاك. ولدراسة تجربة إعادة بناء وتنمية الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية، بدايةً نستعرض أهم الخسائر التي تكبدها الاتحاد السوفييتي بما يأتي:

ألحقت الحرب أضرارا جسيمة بالاقتصاد السوفييتي: في عام 1945 كانت خسائر رأس المال في الصناعة بحدود (33%)، و(40%) في القمح، و(32%) من المشاريع المملوكة للدولة، وتراجع إنتاج الكهرباء بنسبة (11%)، واستخراج النفط بنسبة (38%)، وإنتاج جميع أنواع الأقمشة بنسبة (59%) في المائة، وإنتاج الأحذية الجلدية بنسبة (70%)، المناجم التي أنتجت أكثر من (60%) من الفحم أصبحت غير صالحة للعمل.. نتيجة العدوان الفاشي، خسرت البلاد حوالي (30%) من ثروتها الوطنية، بالإضافة إلى حوالي(26) مليون قتلوا في الحرب (11) مليون منهم من العسكريين، وفي لينينغراد وحدها، كانت خسائر الاتحاد السوفييتي البشرية أكبر من خسائر الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا مجتمعتين طوال الحرب. أما خسائره المادية فلم تكن أقل من خسائره البشرية، إذ جرى تدمير (1710) مدينة وبلدة، و(70000) قرية، و(31850) مصنعاً وعشرات الملايين من رؤوس الماشية، و(65) ألف كيلومتر من السكك الحديدية، و(2890) محطة للآلات والتراكتورات؛ بلغت مجموع خسائر الاتحاد السوفييتي في الفترة 1941–1945 حوالي (180) مليار روبل. وبعبارة أخرى، فإن الحرب كبدت بلاد السوفييتات خسارة تتجاوز بحوالي (15) مرة الواردات السنوية لميزانية الدولة لما قبل الحرب[134].

تجسدت قوة وحيوية الاقتصاد السوفييتي في إصلاح الدمار خلال الخطة الخمسية الرابعة (1946–1950) واستعادة مستوى الإنتاج الصناعي قبل الحرب وتجاوزته في نهاية عام 1948. وفي عام 1950 وصل نمو الدخل القومي المنتج إلى (164%) مقارنة مع عام 1940، ووصل الإنتاج الصناعي إلى (172%)، وإنتاج الفحم في عام 1947 إلى مستوى عام 1940 وكذلك الفولاذ والأسمنت عام 1948 والحديد والزيت الخام عام 1949 والأحذية عام 1950 والمنسوجات القطنية عام 1951 ووصلت الشحنات المنقولة على جميع أنواع النقل إلى (144%)؛ وبلغ الإنتاج الزراعي ككل (99%) من مستوى عام 1940، وناتج تربية الماشية إلى (104%). بحلول عام 1952 تجاوز الإنتاج الزراعي

[134] – ليلتشوك، بولياكوف، برتوبوبوف، موجز تاريخ المجتمع السوفييتي، دار التقدم، موسكو، 1973،ص410–411.

الإجمالي مستوى ما قبل الحرب. أعيد بناء الاقتصاد الوطني من خلال الموارد المحلية؛ في الوقت نفسه، قدم الاتحاد السوفييتي مساعدة كبيرة لشعوب البلدان المحررة في أوروبا الشرقية. والجدير بالذكر أنه أثناء الحرب تم نقل جميع الشركات من مناطق الحرب إلى الشرق، كما تم التسريع في بناء القدرات الصناعية الجديدة، وبشكل رئيسي الصناعات الثقيلة. بعد الحرب أعيدت الصناعة من الإنتاج العسكري إلى الإنتاج المدني. ومنحت الأولوية للصناعات الثقيلة، ولاسيما صناعات الطاقة والوقود، وبدون تلك الصناعات الثقيلة كان تطوير الاقتصاد مستحيلاً. وفي سبيل زيادة إنتاجية كل من قطاعي الصناعة والزراعة نُقل قسم من القوى العاملة من الزراعة إلى قطاع الصناعة. وبالوقت نفسه تم التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية من أجل رفع مستوى معيشة الناس. والجدول التالي يوضح نمو الإنتاج الصناعي في الاتحاد السوفيتي بين أعوام 1940 و1952[135].

الجدول رقم (19): نمو الإنتاج الصناعي في الاتحاد السوفييتي 1940-1952 (1940=100).

البيان	1940	1944	1945	1946	1947	1948	1949	1950	1951	1952*
إجمالي الإنتاج	100	104	92	77	93	118	141	173	202	223
إنتاج وسائل الإنتاج	100	136	112	82	101	130	163	205	239	267
إنتاج السلع الاستهلاكية	100	54	59	67	82	99	107	123	143	156

Reference: REPORT TO THE NINETEENTH PARTY CONGRESS ON THE WORK OF THE CENTRAL COMMITTEE OF THE C.P.S.U.(B.),p53.

تشير بيانات الجدول أعلاه، بأن الاتحاد السوفييتي استطاع أن يحقق معدلات مرتفعة من النمو في الإنتاج الصناعي وخاصة في إنتاج وسائل الإنتاج، حيث تم منحها الأولوية في إعادة التأهيل والبناء؛ حددت معدلات النمو الأسرع فيها نظراً للحاجة إلى إنشاء أساس مادي وتقني قوي للاقتصاد الوطني في غضون فترة وجيزة من الزمن، وهو الأساس الذي سادت فيه الصناعات الثقيلة. والتأخر في استعادة معدلات النمو في إنتاج السلع الاستهلاكية يعود لسببين: الخسائر الكبيرة فيها وتعرضها للدمار والسرقة من قبل الجيش النازي، وسيطرة أولوية إنتاج وسائل الإنتاج على إنتاج السلع الاستهلاكية.

[135] – REPORT TO THE NINETEENTH PARTY CONGRESS ON THE WORK OF THE CENTRAL COMMITTEE OF THE C.P.S.U.(B.), Moscow, 1952,p11-60.

* – مقدر.

اتبع الاتحاد السوفييتي التخطيط المركزي عبر الخطط الخمسية، وتمت متابعة تنفيذها بشكل صارم حتى استطاعت الوصول إلى إعادة البناء وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن دون مساعدات خارجية. من خلال دراسة التجربة السوفييتية في إعادة البناء والتنمية يمكن اعتبار أهم العوامل التي ساهمت في إنجاحها بما يأتي[136]:

أ- الاستثمار والخطط الخمسية:

استندت الخطط الخمسية في الاتحاد السوفييتي على مبدأ تلبية الحد الأقصى من حاجات كل المجتمع المادية والثقافية المتزايدة باستمرار، وذلك عن طريق زيادة وإتقان الإنتاج الاشتراكي بصورة دائمة، وعلى أساس تطور القوى المنتجة[137]. خلال الخطط الخمسية قبل الحرب، ظهرت صناعات جديدة، ولاسيما صناعة السيارات، وصناعة الجرارات، وبناء الآلات الثقيلة، وبناء آلات هندسة الطاقة على نطاق واسع، وصناعة الأدوات الآلية، وصناعة الطيران، والتقسيمات الفرعية للصناعات الكيميائية؛ بالإضافة إلى ذلك، تم تحديث الصناعة المعدنية بالكامل. حدثت تغيرات في أساليب وتكنولوجيا الإنتاج، وكانت عمليات الإنتاج ميكانيكية ومكهربة بشكل متزايد، وخضع التخصص والتعاون والتكامل في الصناعة للتطوير، وأصبح الإنتاج أكثر تركيزاً.

أدى تنفيذ الخطتين الأولى والثانية وجزء من الخطة الخمسية الثالثة (1929-1940) وبناء منشآت صناعية جديدة إلى تجاوز الإنتاج الصناعي في عام 1940 عن إنتاج عام 1913 بمعامل (7.7)[138].

كانت المهمة الرئيسية للخطة الخمسية الرابعة (1946-1950) هي إعادة الصناعة والزراعة إلى مستوى ما قبل الحرب ومواصلة تطويرهما. بحلول عام 1950 تجاوز الإنتاج الصناعي مستوى 1940 بنسبة(72%). خلال الخطة الخمسية الرابعة، تم تشغيل (6200) مؤسسة صناعية كبيرة، سواء أعيد بناؤها أو شيدت حديثاً[139].

خلال الخطة الخمسية الخامسة (1951-1955) والخطة الخمسية السادسة (1956-1960) تم بناء حوالي (8070) شركة صناعية كبيرة. في عام 1954، بدأ تشغيل أول محطة للطاقة الذرية في العالم في مدينة أوبنينسك. بدأت محطات توليد الطاقة البخارية الإقليمية التي تعمل بالوقود الأحفوري في بريدنيبروفسك وتشيريبت وجنوب كوزباس وسيروف ولوجنو أورالسك وتوم أوسا وفيرخني تاجيل الإقليمية بإنتاج الكهرباء. بدأت محطات الطاقة الكهرومائية الجديدة العمل في أنهار مثل الفولجا ودنيبر ودون[140].

---

[136] – REPORT TO THE NINETEENTH PARTY CONGRESS ON THE WORK OF THE CENTRAL COMMITTEE OF THE C.P.S.U.(B.). and the Great Soviet Encyclopedia.

[137] – ستالين، القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفييتي، دار دمشق، 1969، ص67.

[138] – مجموعة مؤلفين، موجز تاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي، دار التقدم، موسكو، 1975، ص367.

[139] – ليلتشوك، بولياكوف، برتوبوبوف، موجز تاريخ المجتمع السوفييتي، مرجع سبق ذكره، ص426.

[140] – المرجع السابق، ص458-464.

نمت صناعة البناء بمعدل متزايد على مدى الخطط الخمسية الرابعة والخامسة والسادسة (1946–1960). على سبيل المثال، كان حجم البناء خلال الخطة الخمسية الرابعة أكبر بعامل (1.4) من الرقم في الخطط الخمسية الأولى والثانية مجتمعة. كان الحجم خلال الخطة الخمسية الخامسة أكبر (1.9) مرة من ذلك خلال الخطة الخمسية الرابعة، وكان الرقم للخطة الخمسية السادسة أكبر (1.8) مرة من الخطة الخامسة. بين عامي 1946 و 1960، تم ترميم ما مجموعه (14270) [141] مؤسسة صناعية كبيرة وبناءها وتشغيلها. تم إنشاء مزارع جديدة للماشية، وتم بناء مخازن الحبوب وأنظمة الري في السهول. تم تطوير رواسب جديدة للنفط والغاز، وتم مد خطوط أنابيب النفط والغاز. وازداد مسار السكك الحديدية.

أدى التصنيع إلى إنشاء صناعة حديثة، وبالتالي تعزيز ملكية الدولة – أساس الملكية الاشتراكية. أدى تجميع المزارع في تعاونيات زراعية كبيرة إلى دمج ملايين مزارع الفلاحين الفردية الصغيرة في مزارع اشتراكية واسعة النطاق؛ تم ضمان انتصار الاشتراكية في الريف من خلال القضاء على الطبقة الاستغلالية الأخيرة (الكولاك)*. أصبح (Kolkhozes) و (sovkhozes)* المنتجين للجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي، وازداد الناتج الزراعي الإجمالي بعامل (1.4)[142].

أصبح تنفيذ مثل هذا البرنامج الهائل ممكنًا من خلال إنشاء صناعة إنشاءات كبيرة مجهزة بمركبات وآلات عالية الكفاءة ولديها أطقم بناء ماهرة.

ب– الاستثمار والسياسات الصناعية:

تطورت الصناعة في عام 1950 بمعدل سريع وثابت، مما أتاح إعادة تنظيم الاقتصاد بأكمله، وزيادة مستوى معيشة الناس، وتعزيز القدرات الدفاعية للبلاد. بدأ إنتاج الطائرات النفاثة والمحركات النفاثة والمروحيات. كانت صناعة بناء الصواريخ، وصناعة الإلكترونيات الراديوية، وصناعة الآلات مسؤولة عن إنجازات مثل إطلاق أول قمر صناعي؛ والانتهاء من رحلة حول القمر، تم خلالها تصوير الجانب المظلم من القمر؛ والانطلاق إلى مدار المركبة الفضائية مع وجود كائنات حية على متنها، مما مهد الطريق لأول رحلة فضائية مأهولة في عام 1961. بدأ إنتاج معدات هندسة الطاقة الذرية، وتم البدء في الاستخدام العملي لمواد أشباه الموصلات والموجات فوق الصوتية. وطوِّرت آلات النقل الأوتوماتيكي وأدوات الآلات للمعالجة الكهروفيزيائية والكهروكيميائية للمعادن. كما تم تصنيع أول أجهزة الكمبيوتر الإلكترونية السوفيتية.

---

[141] – the Great Soviet Encyclopedia,p132.

* – الكولاك: تعني فئة المزارعين الأغنياء.

* – الكلخوز: هو أحد أشكال المزارع الجماعية في الاتحاد السوفييتي السابق، بينما السفخوز: مزارع الدولة.

[142] –Ibid, p4.

في مجال المعادن الحديدية، دمجت مجموعات (Orsk–Khalilovo و Karaganda) و (Cherepovets و Rustavi) المعدنية، وتم توسيع قدرات الشركات القائمة. ارتفع إنتاج الحديد والصلب، وارتفع مقدار الفحم المستخرج، وازداد إنتاج البترول وإنتاج الغاز الطبيعي، وازداد ناتج بناء الآلات، وارتفع إنتاج صناعة الكيماويات والبتروكيماويات. بلغ إجمالي الاستثمار الرأسمالي في الصناعة بين عامي 1918 و 1975 بحدود (36%)[143] من إجمالي الاستثمار الرأسمالي في الاقتصاد الوطني. ساعد هذا الحجم الكبير من الاستثمار الرأسمالي على زيادة كبيرة في الإنتاج الصناعي والزيادات اللاحقة الهائلة خلال الخطط الخمسية السابعة والثامنة والتاسعة.

نما الإنتاج الصناعي بمتوسط سنوي يتجاوز (9%)؛ إذا تم استبعاد سنوات الحرب والسنوات التي أعيد فيها بناء الاقتصاد المدمر، فإن المعدل يبلغ حوالي (13%)[144]، وهو معدل نمو أعلى بكثير من معدل النمو في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة.

ازدادت كمية النفط المستخرج، بما في ذلك مكثفات الغاز، من (10.3) مليون طن في عام 1913 إلى (31.1)[145] مليون طن في عام 1940، وإلى (546)[146] مليون طن في عام 1977. لقد تغير توزيع عمليات استخراج النفط في جميع أنحاء البلاد بشكل ملحوظ. في روسيا ما قبل الثورة، تم استخراج جميع النفط في منطقة باكو. وفيما بعد تم استغلال مناطق جديدة استكشفت في ظل القوة السوفيتية، ولاسيما منطقة فولغا أورال للنفط والغاز، والتي تشمل صناعة الغاز. وتبلورت صناعة الغاز بشكل أساسي في الخمسينيات والستينيات.

ساهمت الصناعة بدور حاسم في استيعاب إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية في جميع مجالات الاقتصاد السوفييتي. من خلال تطوير أدوات عالية الكفاءة للعمل، وعناصر العمل، ومعدات الطاقة، ومن خلال إدخال العمليات التكنولوجية المتقدمة وتنظيم الإنتاج، فقد عجّل ذلك من إمكانية تسريع نمو إنتاجية العمل الاجتماعي وتحقيق أقصى قدر ممكن من تلبية احتياجات الناس من خلال الإنتاج المحلي.

ت- الاستثمار والسياسات الزراعية:

خلال الحرب 1941-1945 ، أصبحت مزايا التنظيم الزراعي في الاتحاد السوفييتي واضحاً، وأظهر نظام الكولخوز نفسه قويًا وحيوياً. تم استثمار العديد من المناطق الزراعية الرئيسية، وزود الكُلُخُوزيون والسُفوخوزيون الجيش السوفييتي

---

143 – Ibid, p17.

144 – REPORT TO THE NINETEENTH PARTY CONGRESS ON THE WORK OF THE CENTRAL COMMITTEE OF THE C.P.S.U.(B.), 1952,p11.

145 – Ibid, p54.

146 – the Great Soviet Encyclopedia,p38.

وبقية السكان بالطعام، وزودوا الصناعة بالمواد الخام. نتج عن التجميع الزراعي مشاريع بناء واسعة النطاق في الكولخوز والسوفخوز، حيث بنيت محطات الجرارات الآلية، ومصاعد الحبوب، ومصانع الأعلاف المختلطة، وقنوات الري.

قرب نهاية الحرب وبعد إعلان السلام، بدأ برنامج معجل لإعادة بناء الزراعة. في عام 1950 تم استعادة حجم الإنتاج الزراعي بشكل أساسي إلى مستوى ما قبل الحرب، ولكن لم يتم حل مشكلة الغذاء في البلاد بشكل كامل بعد[147]. في عام 1953 اتخذت تدابير مختلفة لمواصلة تحسين الزراعة، حيث تم تعزيز الأساس المادي والتقني وزيادة الحافز المادي للكلوخوز وعماله لتطوير الإنتاج الزراعي. وفي عام 1954 اتخذ قراراً ينص على زراعة الأراضي البكر والأراضي غير المستخدمة منذ فترة طويلة، مما ساهم في زيادة إنتاج الحبوب والثروة الحيوانية في غضون فترة وجيزة من الوقت. وازداد الناتج الزراعي الإجمالي بنسبة (51%) بين عامي 1954 و1958، وبنيت مزارع جديدة للماشية، ومخازن الحبوب وأنظمة الري في السهول[148].

ث- الاستثمار والسياسة المالية:

هدفت سياسات المالية العامة في الاتحاد السوفييتي إلى زيادة الإنتاج وتحسين مستوى معيشة الناس، وتلبية احتياجات المجتمع. تم تحديد جوهر المالية العامة من خلال النظام الاقتصادي الذي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وطبيعة ووظائف الدولة السوفيتية وتطويرها، كان للمالية العامة في الاتحاد السوفييتي وظيفتان رئيسيتان، أحدهما توزيع وإعادة توزيع الإنتاج الاجتماعي والدخل الوطني بطريقة لتعزيز التنمية المخططة، والأخر هو السيطرة الاقتصادية على الموارد المادية والمالية للمجتمع وتشجيع الاستخدام الفعال لتلك الموارد، إلى جانب العمل من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي وتعزيز العلاقات الودية مع البلدان النامية. لقد لعبت سياسات المالية العامة دوراً مهماً في تطوير القوى المنتجة وإقامة وتحسين علاقات الإنتاج في جميع مراحل تطور الاتحاد السوفييتي.

في عام 1916 شكل عجز الموازنة العامة أكثر من (75%) عولجت بالتمويل بالعجز، ونما الدين العام بشكل سريع من (8.8) مليار روبل عام 1914 إلى (60) مليار روبل بحلول نهاية عام1917[149]. وبحلول عام 1917 انخفضت القوة الشرائية للروبل إلى (7) كوبيك*. تم تأميم البنوك في عام 1917، وألغيت القروض قبل الثورة، وتم تقديم التأمين الاجتماعي الحكومي للعمال. نص برنامج السياسات المالية حينها على مركزية المالية العامة، وفرضت ضرائب على

147 – REPORT TO THE NINETEENTH PARTY CONGRESS, Ibid, p65.

148 – مجموعة من المؤلفين، موجز تاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي، مرجع سبق ذكره، ص528-529.

149 – the Great Soviet Encyclopedia,p173.

* – الروبل = 100 كوبيك.

الدخل والممتلكات بمعدلات تصاعدية مرتفعة. كما تم استبدال العملة القديمة بعملة جديدة، وتم التخلص من عجز الموازنة ومن ثم إعادة هيكلية جهاز المالية.

وأبان الحرب الأهلية تقلصت عائدات الدولة، واتسع المعروض النقدي، فشرِّع نظام تخصيص الفائض*، حيث تطلب الوضع تركيز الموارد في أيدي الدولة، وأن يكون توزيعها في شكل مدفوعات عينية، مما أدى إلى محدودية أثر السياسات المالية العامة. وبعد سلسلة تطورات متتالية، تم سن إصلاح ضريبي في عام 1930 باستبدال الضرائب والرسوم المتعددة الموجودة كمصادر رئيسية لإيرادات الدولة إلى ضريبة المبيعات واستقطاعات الأرباح. أصبحت تلك المدفوعات المصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية حيث شكلت في عام 1934 (70%) من إيرادات الموازنة وما لا يزيد عن (6%) منها ضرائب محصلة من السكان. كانت الأموال التي قدمها الشعب العامل للدولة في شكل قروض محلية جماعية المصدر المهم لعائدات ميزانية الدولة خلال الخطط الخمسية المبكرة. وخلال الفترة (1929–1940) تم تخصيص حوالي (45%) من نفقات الميزانية للتنمية الاقتصادية الوطنية، و(25%) للتدابير الاجتماعية والثقافية، و(19%) للدفاع. أما خلال الحرب (1941–1945) تطلب الوضع تعبئة شاملة للموارد المالية والبشرية. تغير هيكل نفقات الموازنة بشكل جذري: تم تخصيص (51%) من نفقات الموازنة للدفاع خلال الحرب، واستخدمت احتياطيات الميزانية المتراكمة فترة ما قبل الحرب والموارد غير الملتزم بها لمؤسسات الدولة والمنظمات الاقتصادية مع إيرادات الميزانية لتمويل النفقات المرتبطة بالإنفاق العسكري وللتعويض عن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الوطني[150].

بعد الحرب واجه النظام المالي للاتحاد السوفييتي مهمة إعادة الاقتصاد الوطني إلى وضع السلم وإعادة بنائه وتوسيعه. في عام 1947 تم تنفيذ إصلاح نقدي، وتم إلغاء التقنين وارتفعت القوة الشرائية للروبل وتم تعزيز سرعة دوران النقد. بين عامي 1948 و1950 تم إصلاح أسعار تجارة الجملة في الصناعة. وفي عام 1950 تمت تغطية الروبل السوفييتي بقاعدة ذهبية بما يعادل (0.222168) غ. ومع تحسن الوضع الاقتصادي وتحسن المالية العامة في عام 1958 تم التخلي عن سياسة القروض العائمة* عن طريق الاكتتاب العام. ومن أجل تعزيز الروبل السوفييتي تم تغيير مقياس السعر في عام 1961 حيث استبدلت الأوراق النقدية القديمة بأوراق جديدة بنسبة (10:1) في الوقت نفسه تم رفع محتوى الذهب الخالص للروبل السوفييتي إلى (0.987412) غ، بالإضافة إلى تعديل سعر صرفه فيما يتعلق بالعملات

* – يتألف نظام تخصيص الأغذية الفائضة من البيع الإلزامي لجميع الحبوب الفائضة والمنتجات الأخرى من قبل الفلاحين إلى الدولة بأسعار ثابتة، وفقاً لمعايير التي سمحت للفلاحين بالاحتفاظ بالكميات اللازمة لاحتياجاتهم الشخصية والزراعية (وفق معايير: مساحة الأرض المزروعة والمحصول والاحتياطات من السنوات السابقة)، وذلك من أجل تلبية احتياجات السكان أبان خلال الحرب الأهلية (1918–1920). حيث حاول الفلاحون الأغنياء وضع حد لاحتكار الدولة بالحبوب والحفاظ على التجارة الحرة، في ظل تلك الظروف كان تخصيص الأغذية الفائضة أفضل إجراء متاح للدولة.

150 – Ibid, p176.

* – بأسعار فائدة متغيرة، يعاد تحديده بعد كل فترة، عادة كل (3 أو 6 أشهر) حسب تقلبات الأسعار.

الأجنبية[151]. ولكن أدى هذا التعديل الأخير إلى ضغوطات تضخمية نتيجة التعديل الوهمي لسعر الصرف وقيمة العملة الوطنية.

والجدير بالذكر أنه تم التمييز بين الائتمان قصير الأجل والائتمان طويل الأجل فيما يتعلق بالشروط والغرض. خدمات ائتمانية قصيرة الأجل: كقاعدة عامة لمدة عام واحد. يستخدم الائتمان طويل الأجل لإنشاء وتوسيع وتجديد رصيد رأس المال الثابت لمختلف فروع الاقتصاد الوطني وبناء مساكن فردية وإسكان تعاوني. تمنح لفترات تتراوح بين سنتين إلى 20 سنة.

في عام 1959، أعيد تنظيم نظام بنوك الاستثمار طويلة الأجل في البلاد، وتم إلغاء بنك الزراعة (Sel'khozbank، Tsekombank)، والمصارف البلدية. وألغي البنك التجاري (Torgbank) في عام 1956. ونقلت وظائف البنوك إلى (Gosbank و Prombank)، والتي تم تحويلها إلى مصرف(Stroibank) لتمويل استثمارات رأس المال. كما تم تكليف (Stroibank) بمهام تمويل الاستثمار الرأسمالي وتوفير الائتمان في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفي عام 1963 نقلت بنوك الادخار إلى اختصاص (Gosbank).

ج- الاستثمار والتجارة الخارجية والكومكون(COMECON):

نظراً لانقسام العالم إلى معسكرين متناقضين، وسعي الولايات المتحدة الأميركية إلى فرض هيمنتها على العالم، ورفض الاتحاد السوفييتي المشاركة في خطة مارشال كونها تمثل أحد أهم الأهداف السياسية لأميركا لربط الدول المشاركة فيها بالغرب الأميركي. وتشكيل لجنة التعاون الاقتصادي الأوروبي في أوروبا الغربية عام 1948. تقرر إنشاء مجلس التعاون الاقتصادي (الكومكون)، وهي منظمة اقتصادية تأسست في عام 1949 وضمت كل من: الاتحاد السوفييتي، ألمانيا الشرقية، المجر، بلغاريا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، فيتنام، بولندا، ألبانيا، منغوليا، يوغسلافيا[152]. وكان مقرها في موسكو.

وخلال سلسلة تطورات تغيرت فيها مجالات المجلس من التجارة الخارجية وإبرام الاتفاقيات الثنائية، ومن ثم تشكيل لجان دائمة لغاية إقرار ميثاق عام 1959 وليدخل إلى حيز التنفيذ في العام التالي، تمحورت ابرز مهام المجلس بما يأتي:

[151] – PAUL H. DOUGLAS, DIMENSIONS OF SOVIET ECONOMIC POWER, STUDIES PREPARED FOR THE JOINT ECONOMIC COMMITTEE CONGRESS OF THE UNITED STATES, U.S. GOVERNMENT PRINTING OFFICE, WASHINGTON, 1962, p419-424.

[152] – Korbonski Andrzej, COMECON, Carnegie Endowment for international Peace,1964,p4.

- التخصص الصناعي والتخطيط المنظم، القائم على قاعدة التبادل الثنائي بين الأعضاء، للحد من الإنتاج الصناعي الزائد، وتنمية التعاون العلمي والفني. وتحقيق التنمية والاندماج الاقتصادي بين مجموعة الدول الأعضاء، وتقسيم اشتراكي دولي للعمل فيما بينها، وتحقيق التكامل الاقتصادي.
- تنشيط المبادلات التجارية الثنائية بين الدول الأعضاء، غالباً ما كانت تتم على أساس المقايضة من خلال اتفاقيات ثنائية. وإقامة سوق حرة للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء.
- ودعم حركات التحرر في بلدان العالم.

ومن خلال المجلس تم إنشاء البنك الدولي للتعاون الاقتصادي عام 1963 لتمويل المشاريع الاستثمارية المشتركة، بالإضافة إلى تأسيس المصرف الدولي الاقتصادي في عام 1964 لتسهيل عمليات التبادل بين دول الأعضاء ومع الدول الأخرى. وبناءً على الأهداف السابقة، استورد الاتحاد السوفييتي المواد الخام من الدول الأعضاء، وصدر إليها السلع المصنعة والمواد الأولية السوفيتية (قطن، فحم، مواد بترو كيميائية، خشب، حديد ونفط) بأقل من الأسعار العالمية بالإضافة إلى منح الائتمان من غير فوائد، إضافةً إلى الإعانات. والجدير بالذكر أن الاتحاد السوفييتي اعتمد مبدأ احتكار الدولة للتجارتين الداخلية والخارجية، وأن العلاقات التجارية مع الخارج كانت تتم حصراً عبر جهاز الدولة السوفييتية.

ح- عوامل أخرى:

من أجل التوسع في إعادة بناء الإنشاءات والمنازل المدمرة خلال الحرب، صدر المرسوم المتعلق بتطوير إنتاج العناصر الإنشائية للخرسانة المسلحة مسبقة الصنع، وكرست مكونات البناء بشكل أساسي من أجل فروع الإنتاج الرئيسية. واتخذت المزيد من التدابير من أجل تخفيض تكاليف البناء وتحسين جودتها. شهد العام 1954 بناء حوالي (53400) مدرسة وعدد كبير من المستشفيات والمصحات والمتاجر والنوادي والمسارح وغيرها من المؤسسات الخدمية. في عام 1958 ازداد مسار السكك الحديدية بمقدار (12950) كيلومتراً، وتم كهربة (11800) كيلومتر. تم فتح قناة فولجا–دون للسفن، وكذلك مترو الأنفاق في لينينغراد وكييف والخط الرابع لمترو موسكو. تم تجهيز المساكن بإجمالي (915.5) مليون متر مربع من المساحة الأرضية الصالحة للاستخدام، وازداد حجم المساكن المتاحة في المدن والمستوطنات من النوع الحضري بمعامل (2.3)[153].

أبرز ما يمكن الإشارة إليه من خلال تجربة إعادة بناء الاتحاد السوفييتي هو عدم حصول الاتحاد السوفييتي على المساعدات الدولية، اعتمدت على إمكانياتها الذاتية. وبحسب معاهدة باريس للسلام التي عقدت في عام 1947 وما جرى بعدها من تطورات لم يبلغ تعويضاتها سوى (40) مليار روبل، بمقدار (5) مليار روبل سنوياً أي ما يشكل نسبة

[153] – the Great Soviet Encyclopedia,p133.

(7%) من الدخل الوطني للاتحاد السوفييتي خلال الفترة (1945–1956)، كما أن القسم الأكبر من تعويضاتها كانت على شكل تجهيزات ومواد صناعية. انطلق الاتحاد السوفييتي في تجربته بإعادة بناء ما دمرته الحرب والعودة إلى طريق التقدم الاقتصادي من مبدأ أن المحرك الرئيسي للنمو هو الاستثمار في قطاعي الإنتاج الحقيقي (الصناعة والزراعة) وبشكل خاص الصناعات الثقيلة، مما يتطلب تدخل قوي من الدولة في الحياة الاقتصادية. وقد ركزت في إنفاقها الاستثماري على توجيه الموارد الاقتصادية من القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى الصناعات الثقيلة بشكل رئيسي، كون قطاع إنتاج وسائل الإنتاج هو القطاع الأساسي، في عملية تجديد الإنتاج الموسع، وهو الذي يقود التوسع السنوي، وعملية التراكم، بعلاقة تفاعلية مع قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك.

رابعاً– الدروس المستفادة من التجارب السابقة:

بعد عرض ثلاثة تجارب مختلفة لإعادة البناء والإعمار، يمكن استنتاج نقاط القوة والضعف في التجارب الثلاث، وإمكانية الاستفادة منها خلال مرحلة إعادة البناء والتنمية في سورية، وفيما يأتي نعرض أبرزها:

- الحيطة والحذر من المشاريع والمساعدات والقروض والأجندات ذات الأهداف السياسية، وخاصة من الدول التي ساهمت بالحرب في سورية، حيث توجد مقترحات مفيدة شكلاً وضارة مضموناً. كما حدث في اليابان بشكل خاص (حل زايباتسو) والأهداف السياسية من مشروع مارشال.
- زيادة ضخ الاستثمارات المنتجة الحكومية وزيادة وزنها في الاقتصاد، ومنح الأولوية لقطاعات الإنتاج الحقيقي (الصناعة والزراعة)، وإعادة إحياء الصناعة وتطويرها وتغيير بنيتها باتجاه الاعتماد على الذات، كون القطاع الخاص دوماً يتجه نحو القطاعات الريعية ذات الربح السريع إن لم يتم توجيهيه. كما حدث في التجارب الثلاث نسبياً.
- تحسين مستوى معيشة الناس، أي تنمية الطلب الفعال القادر على الدفع بما يتيح تنشيط عجلة الاقتصاد. كما حدث في التجارب الثلاث.
- الاعتماد على الذات في عملية إعادة البناء، وذلك ليس مستحيلاً، من خلال إعادة إحياء القطاعات الرئيسية في الاقتصاد والتي يمكن أن تؤمن التراكم المطلوب لعملية تجديد الإنتاج الموسع، والتي بدورها تدخل في علاقة تفاعلية لإنتاج السلع الاستهلاكية، وخاصة أن التكلفة المرتفعة للخسائر لا تعني وجوب توفرها بشكل كامل في خزينة الدولة عند الشروع في عملية إعادة البناء(الانطلاق من الأولويات). كما حدث في تجربة الاتحاد السوفييتي.
- إصلاح سوق العمل، من جهة تحسين شروط العمل ومنح مكتسبات أكبر للطبقة العاملة لتحفيز إنتاجية العمل. كما حدث في التجارب الثلاث.
- عدم الإفراط في الاقتراض، وإتباع سياسات مالية يمكن من خلالها إعادة توزيع الدخل بشكل عادل وتأمين فائض لاستخدامها في عملية إعادة البناء. كما حدث في التجارب الثلاث.

- على الرغم من الخسائر الهائلة، إن العودة إلى مستوى المؤشرات السابقة ليست مستحيلة خلال فترة قصيرة نسبياً (إعادة الإعمار)، ولكن إعادة البناء والتنمية تحتاج إلى خطط طويلة الأجل ومترابطة وأن يتم تنفيذها بصرامة. التجارب الثلاث.

وأخيراً، يمكن الاستفادة من التجارب الدولية سواء ما تم عرضه أعلاه، أو تجارب دولية أخرى ناجحة، وخاصة تلك التي اعتمدت بشكل أساسي على الذات، لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في التجارب الدولية، وخاصة فيما يتعلق باستثمار الظرف وتحويله إلى فرصة يمكن من خلالها إعادة ترتيب الاقتصاد الوطني باتجاه تطويره وتنميته ومعالجة مكامن الخلل فيه، بعد توفر الإرادة السياسية يبقى التحدي الأكبر هو تأمين التمويل المطلوب لعملية إعادة البناء والتنمية، وهذا ما سيتم البحث فيه خلال المطلب الآتي.

المطلب الثاني- تحديات تمويل إعادة الإعمار والبناء.

أدت الأزمة/الحرب الراهنة إلى خسائر كبيرة في الاقتصاد الوطني وفي رأس المال البشري (استشهاد، هجرة، نزوح)، وخسائر مادية بالأملاك الشخصية وبالتحديد الدمار الذي لحق المنازل السكنية بالإضافة إلى البنى التحتية والمصانع المتوقفة/المهربة/المدمرة. كل ما سبق في ظل العقوبات الاقتصادية (الأميركية، والأوربية، والعربية) مما تشكل قيوداً صارمة على إمكانيات الاستثمار والتمويل وإعادة التشغيل. وقبل الخوض في السبل الممكنة للتمويل، يجب تحديد ما المقصود بإعادة الإعمار وإعادة البناء.

أولاً- مفهومي إعادة الإعمار والبناء:

تتعدد المصطلحات التي تصف مرحلة ما بعد الحرب أو الكوارث، وقد أطلقت عدة تسميات تصف هذه المرحلة، وبشكل خاص المؤسسات الدولية وبعض مراكز الأبحاث المرتبطة بها، بالإضافة إلى عدد من الجامعات العالمية المعروفة، وهي:

(Rebuild, recovery, Rehabilitation) أي إعادة الإعمار، والتعافي، وإعادة التأهيل. فما المقصود من المصطلحات المذكورة أعلاه؟ وهل توجد أهداف مستترة خلف إطلاق مصطلحات محددة واستخدامها في وسائل الإعلام والمذكرات والدراسات الاقتصادية؟ ستتم الإجابة على هذين السؤالين من خلال البحث في مفهوم المصطلحات المدرجة أعلاه وأوجه استخدامها.

أولاً- إعادة الإعمار: اصطلاحاً هي عبارة عن التدابير المتخذة لاستعادة أو تحسين المستوى والظروف المعيشية للمجتمعات المحلية المتضررة من كوارث سواء أكانت كوارث طبيعية (الزلازل، والفيضانات، والأعاصير وغيرها)، أو

الاضطرابات الاجتماعية والسياسية (الحروب، والانتفاضات، والصراعات العرقية، الخ..) وتشمل هذه التدابير كافة الجوانب من الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية..الخ[154].

ويرى البنك الدولي بأن إعادة الإعمار بعد الحرب تعني: إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع" و"إعادة تهيئة الظروف المواتية لإقامة مجتمع يعمل في زمن السلم، وخصوصاً الحوكمة وسيادة القانون باعتبارهما العنصرين الرئيسيين لبناء هذا المجتمع[155].

ثانياً– التعافي الاقتصادي: ما المقصود بالتعافي الاقتصادي بعد الحرب؟ من منظور اقتصادي بحت تكون بالعودة إلى فترة ما قبل الحرب من حيث مستوى الإنتاج والعمالة. ولكن في الواقع ترى بعض وجهات النظر، بأن التعافي الاقتصادي يعني العودة إلى مستوى أعلى من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي تم بلوغه خلال السنوات الخمس السابقة للحرب[156].

إلا أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب قد تكون منخفضة أو سلبية، وفي هذه الحالة من غير الصحيح أن يتم العمل أو وضع خطة عمل للعودة إلى تلك المستويات من النمو، أي يجب أن يتم العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية بما يحقق مستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية، كما أن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يشوبه الكثير من المشاكل والانتقادات.

ويعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعافي الاقتصادي بأنه: عملية العودة إلى مسار إنمائي 'طبيعي'، حيث تكون الدولة ''قد استعادت القدرة على وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية كجزء من عملية الإدارة الاقتصادية التي تعتمد على الاكتفاء الذاتي إلى حد كبير''[157].

وقد وجهت الكثير من الانتقادات لتلك المصطلحات على ضوء الممارسة ضمن الصيرورة التاريخية لاستخدام تلك التسميات، حيث تشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى وجود أهداف سياسية أو اقتصادية لبعض المؤسسات الدولية أو بعض الدول لاستخدام مصطلح بعينه مثل إعادة الإعمار، من حيث طريق توظيف المصطلح أو استخدامه. فالإشكالية في كلمة "إعادة" بقدر ما هي في كلمة "إعمار" وكلتاهما تنطويان، ضمناً، على ما يأتي[158]:

---

[154] – الياسين مرح، إشراف الدكتور ياسر المشغل، إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية وفق محددات إعادة الإعمار، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2018، ص125.

[155]– The World Bank, post–Conflict Reconstruction, Washington, 1998, p14.

[156] – UNDP, Post–Conflict Economic Recovery, BUREAU FOR CRISIS PREVENTION AND RECOVERY, New York, 2008,p4.

[157]– UNDP, Post–Conflict Economic Recovery, Ibid,p4.

[158] – د. حسن سنان، في إعادة الإعمار بين تفكيك وإعادة تشبيك مداميك الجدار، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2018، ص5.

1- التكرار والاجترار والاستعادية، وافتراض العودة بالمكان إلى ما كان عليه. ما لا يعدو أن يكون حركة نكوصية وموقفاً ينطوي بالضرورة، على ردة فعل ارتكاسية، ماضوية التوجه لا على فعل إقدامي تقدمي.

2- حصر عملية البناء في الشق المادي بمعزل عن المعنوي، واقتصارها على الشكل بمعزل عن المحتوى والجوهر.

3- حصر عملية البناء والإعمار فيما انهدم وتهدم، دون أن تتعداها إلى ما سواه. وكأن ما كان موجوداً من قبل، كان (من حيث النوع) كافياً ووافياً بالمطلوب. ما يعني أن جل ما نحتاج إليه هو إعادة أو استعادة ما كان، دونما مراجعة تقييمية وتقويمية.

4- حصر العملية بالبناء وعدم شمولها على الهدم والتهديم(البنّاء)، وتفويت الفرصة، بالتالي، على استئصال جذري لجدري وسرطان العمران.

5- افتراض إعادة إعمار كامل ما تهدم (لا مجرد جزء محدد منه)، وعلى النحو أو الشكل الذي كان عليه، دونما تغيير (والإسهام ضمناً وبالتالي، في طمس آثار الجريمة التي ارتكبت بحق أوابدنا).

إذن، إن مصطلح "إعادة الإعمار" هو هكذا ليس بريئاً، حين ينتمي إلى تلك المنظمات والمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومؤسسات الأمم المتحدة) التي تبنته على الدوام، حينها لا يغدو المصطلح بريئاً لأنه يحمل هوية غربية مع عائلة أخرى من المفاهيم والمصطلحات الملتبسة التي لا تنطبق على الحدث السوري ولا تشرحه. للوصول بالدولة إلى حالة من انعدام للرؤية أو للقدرة على رسم مسارات تنموية أو اجتماعية، إذ أنها مجرد أداة لتوزيع الحصص والمنافع والريع وتوازن الإقطاعات السياسية. هنا تكتسي إعادة الإعمار المعاصر صداقة رأس المال، وذلك لبناء هوية حداثوية هي أقرب إلى ارتجال المدن التجارية الضخمة، ومصاهرة النخب المالية المستحدثة، عبر الولادات الشرسة للحرب وتداعياتها[159].

بناء على ما سبق يتم التفريق بين مصطلح "إعادة الإعمار" ومصطلح "إعادة البناء" من حيث إن إعادة الإعمار هي إعادة إنتاج للماضي من دون تحقيق التطور التنموي الاقتصادي-الاجتماعي المطلوب إجراءه بشكل دائم. أما إعادة البناء فيحمل بعداً تنموياً في المجالات كافة.

ويحمل مصطلح "إعادة البناء" بعداً وطنياً كإنتاج مجتمعات تنموية تأخذ الناس وأفراد المجتمع للتفاعل الإيجابي، في بناء نموذج حياة يحترم الناس، ويعيد إدماجهم في بيئة تنموية، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ترتقي لدورة إنتاج تنموية كاملة؛ ذلك ببناء مدن وأحياء تنموية جديدة على أطراف المدن وفي الريف، متكاملة ذاتياً وإنتاجياً وخدماتياً، قادرة على إعادة

[159] - د. سليمان عدنان، فلسفة التنمية وإعادة البناء بعد الحرب، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2019، ص4.

إنتاج دورة الحياة الاقتصادية (بنى تحتية، مدارس، مؤسسات خدمية، مستشفيات، معامل، إسكان للعاملين وذوي الشهداء والجرحى والمعاقين..)[160].

وبناء على ما سبق، وإذا انطلقنا من المفهوم السابق لإعادة البناء، فإن ذلك يستوجب النهوض بالاقتصاد الوطني وإيصاله إلى حالة التشغيل الكامل ليتمكن من الوصول إلى ما تستوجبه متطلبات المرحلة الحالية والقادمة وبما يحقق العدالة الاجتماعية ويحد من عدم العدالة في توزيع الدخل الوطني. ولكن، هل توجد إمكانيات محلية لدى سورية من أجل القيام بعملية إعادة البناء بمفردها؟ وإن لم تستطع، ما هي البدائل المتاحة للتمويل إيجابياتها/مخاطرها؟ وما هو حجم الخسائر المقدرة في الاقتصاد الوطني؟

ثانياً- إدارة تمويل إعادة بناء سورية:

تكبد الاقتصاد السوري خسائر كبيرة خلال فترة الأزمة/الحرب الراهنة، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 بمقدار (-59%) وتراجعت كل من الصناعة والزراعة، بالإضافة إلى دمار كبير في البنية التحتية، وخسائر في قطاع الخدمات والمرافق العامة، وتدمير مدن وأحياء بشكل جزئي أو كلي، وخروج قسم كبير من رؤوس الأموال وخطوط الإنتاج خارج سورية، وتراجعت إيرادات الدولة، وازداد عجز الموازنة العامة للدولة، وهاجرت/نزحت الكفاءات العلمية والأيدي العاملة، وحدث تغير في التركيبة الديموغرافية للسكان، مما أدى إلى تركز كبير في محافظات محددة دون سواها، مسبباً مصاعب كبيرة في التخطيط ومدى توفير الخدمات العامة، ومشكلاً خللاً في التوازن بين المحافظات، كما تراجعت قيمة العملة الوطنية، وتراجع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، فتراجع مستوى معيشة غالبية السكان، وانتشر الفقر بأشكاله كافة. كل ذلك في ظل العقوبات الاقتصادية التي حدت من إمكانية تأمين متطلبات الاقتصاد وحاجة الأسواق مما أدى إلى تضخيم فاتورة الاستيراد في ظل تراجع/تبذير الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، الأمر الذي زاد من عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات.. وغيرها الكثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية التي ألقت بظلالها على كاهل الاقتصاد السوري. كل ذلك أدى/يؤدي إلى ارتفاع فاتورة إعادة البناء والتنمية المنشودة.

إن الفكر الإداري والتنموي والتخطيطي والاستثماري الذي كان سائداً، وبفرض أنه كان سليماً ومفيداً وفعالاً قبل الأزمة -وحتى أثنائها -لن يكون فعالاً وناجحاً- بذات المستوى -في مرحلة إعادة البناء بعد الأزمة، التي ستكون مختلفة واستثنائية لأن خصائصها وملامحها ستحددها ظروف ومخرجات (أزمة) بكل ما لهذه الكلمة من معنى، وبالتالي ستكون بطبيعتها وحدودها وعمقها (مرحلة استثنائية) على جميع المستويات، تتطلب خططاً وفكراً وإدارة عملية، موضوعية، استثنائية على المدى القصير، وخطط واستراتيجيات ورؤى استشرافية على المديين المتوسط والبعيد، خاصةً وأننا نتحدث

[160]- المرجع السابق، ص5.

عن إعادة بناء اقتصاد متضرر مهدم، يعاني من اختلالات هيكلية، أهم موارده الإنتاجية المادية متضررة كماً ونوعاً، وعلى رأسها عنصر رأس المال المادي اللازم لتمويل مرحلة إعادة الإعمار[161].

وفي ضوء الخسائر الكبيرة التي تكبدها الاقتصاد السوري، لا بد من إدارة عملية إعادة البناء بحيث، تتم الاستفادة من التجارب الدولية والبناء عليها، بما يؤمن الاستثمار الأمثل للإمكانيات المتاحة، وبما يؤمن تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة، في ظل الفوارق الاقتصادية المتزايدة، التي سببت في تزايد معدلات الفقر سواء على مستوى المحافظة أو بين المحافظات علماً أن التفاوت بين المحافظات لم يكن متساوياً. فالمحافظات التي شهدت "صراعا" عنيفاً وكانت معدلات الفقر فيها تاريخيا أعلى من غيرها، كما أنه في عام 2013 قدّر (54.3%) من السكان يعيشون في فقر مدقع[162]. وأن (23.4%) فقط من السكان كانوا آمنين غذائياً في عام 2017 بينما (31%) غير آمن غذائياً و(45.6%) معرضين لانعدام الأمن الغذائي[163].

وفي حديث صحفي للسيد رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد مع مجلة "باري ماتش" الفرنسية في نهايات عام 2019 أكد بأن تكلفة إعادة الإعمار ستكلف حوالي (300 أو 400) مليار دولار[164].

يقودنا الحجم الكبير للخسائر في ظل الواقع الاقتصادي الهش، إلى البحث في تحديات تمويل إعادة البناء، والبدائل الممكنة للمفاضلة بينها بما يحقق أفضل الشروط الوطنية والسيادية لسورية وبما يقلص هامش المخاطر في حدودها الدنيا.

وعموماً تتمثل تحديات عملية إعادة البناء على عدة مستويات[165]:

المستوى الأول: الندرة النسبية والمطلقة لرؤوس الأموال الوطنية الموجودة بالداخل بالمقارنة مع الحد الأدنى اللازم والضروري لعمليتي إعادة الإعمار والبناء.

المستوى الثاني: ثلثا رؤوس الأموال اللازمة يجب أن تكون بالقطع الأجنبي لتأمين احتياجات ومستلزمات عملية إعادة البناء عن طريق الاستيراد من الخارج، في الوقت الذي يُعد فيه هذا القطع نادراً نسبياً بسبب العجز المزمن في الميزان

---

[161] – د. فضلية عابد، تحديات تمويل إعادة الإعمار في سورية، مؤتمر إعادة البناء والتنمية في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014، ص2.

[162] – Syria Center for Policy Research, Syria Squandering Humanity Socioeconomic Monitoring Report on Syria Combined third and fourth quarter report (July–December 2013), 2014, p36.

[163] – المكتب المركزي للإحصاء، نتائج مسح الأمن الغذائي عام 2017.

[164] – الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، الرئيس الأسد في مقابلة مع مجلة باري ماتش الفرنسية: الحرب ضد الإرهاب لم تنته بعد..، دمشق، تاريخ 28–11–2019.

[165] – د. فضلية عابد، تحديات تمويل إعادة الإعمار في سورية، مرجع سبق ذكره، ص5–6. بتصرف.

التجاري وميزان المدفوعات، وحتى الاحتياطيات الحكومية من القطع– التي انخفضت خلال الأزمة – لا يمكن التفريط بها ويجب أن تبقى مخصصة لتأمين الاحتياجات الضرورية.

المستوى الثالث: إن القطاعات الاقتصادية الأكثر عوناً في تأمين القطع هي القطاعات الأكثر ضرراً، وهي بذاتها القطاعات التي ستحتاج إلى وقت طويل نسبياً لتعاود نشاطها ووضعها الطبيعي بعد الأزمة، وأهمها الصادرات الزراعية والنفط والسياحة.

المستوى الرابع: ضعف القطاع المصرفي المحلي، خاصةً وأن أنشطته التسليفية تخضع لتشريعات جامدة غير مناسبة يُصر المصرف المركزي على فرضها، وهذه التشريعات التي لم تساعد القطاع المصرفي سابقاً على لعب دور تنموي فعال هي ذاتها ستعيق هذا القطاع –لو أراد– للقيام بالدور اللازم في عملية إعادة البناء بعد الأزمة.

المستوى الخامس: فيما يتعلق برؤوس الأموال السورية في الخارج، فهي نوعان، الأول : كان موجوداً في الخارج قبل الأزمة، وبالتالي لا يتوقع أن يعود إلى سورية– كاحتمال –إلا في حال عودة الوضع العام إلى مستوىً أفضل مما كان عليه الوضع قبل الأزمة. وحتى هذا الجزء من الأموال السورية الموجودة أصلاً في الخارج فلا تتعدى قيمته الإجمالية مبلغ (130) مليار دولار، وبالتالي فإن معظمها موظف منذ سنوات ولا يُتوقع أن تعود بسهولة وسرعة إلى سورية مهما كانت المغريات الاستثمارية. أما النوع الثاني من الأموال السورية في الخارج فهو رأس المال المهرب أو الهارب بسبب الأزمة، وبالتالي فإن جزءاً هاماً منه قد تآكل في تغطية نفقات الإقامة في الخارج، وجزء من الباقي يُحتمل ألا يعود قبل التأكد من زوال الأسباب التي اتخذها مبرراً وحجةً لهروبه.

وحتى مكتنزات ومدخرات السوريين بالعملة الوطنية أو بالقطع الأجنبي في الداخل، قد تآكل جزء هام منها لتغطية نفقات المعيشة المرتفعة أو لإعانة قريب أو إقراض صديق، وبالتالي فإن فوائض الدخول الأولى بعد انتهاء الأزمة لن تذهب كلها مباشرةً إلى الاستثمار، بل ستتحول أولاً إلى مدخرات– حتى تعود مدخرات القرش الأبيض إلى مستواها السابق – قبل أن تبدأ بالانخراط في الاستثمار.

المستوى السادس: فيما يتعلق برأس المال الأجنبي (الخاص)، فهو (جبان)، كما الأمر دائماً، ويتخذ قراره عادةً بدخول بلد ما، بعد التأكد من استقرار الوضع الأمني بشكل تام وقطعي، ولكن أيضاً بعد أن يرى رأس المال الوطني دخل أولاً وانخرط فعلا في النشاط الاقتصادي، هذا في حال لم يكن يخضع لاعتبارات سياسية ليست صديقة لسورية.

المستوى السابع: تحديات الحصار والعقوبات في إطار الحرب الظالمة القائمة على الشعب العربي السوري والدولة السورية، بما في ذلك الاستثمارات والتمويل، حيث لا يُتوقع لهذا الحصار وهذه العقوبات أن تُرفع (فور) انتهاء هذه الحرب عسكرياً، فلدى البعض من وراء إشعال هذه الحرب العسكرية، خطط لحروب أخرى اقتصادية وغير اقتصادية،

لن تجعل حصول الدولة السورية على التمويل الخارجي من المؤسسات المالية الدولية أو المصارف الغربية سهلاً خلال الفترة القادمة، وهذا إما مستحيل أو ممكن فقط بعد التوقيع على شروط سياسية تقبل بها سورية.. وبالمحصلة إذاً: من أين يمكن تأمين التمويل اللازم لعملية إعادة الإعمار؟

يعتبر الحصول على التمويل المطلوب من أهم التحديات التي تواجه/ستواجه الاقتصاد السوري في المراحل كافة (حالية، ومتوسطة، وبعيدة المدى) وبالتالي، قد تسعى –كما التجارب الدولية التي سبقتنا– بعض الدول عبر المؤسسات الدولية أو الأشخاص أو الاحتكارات الكبرى بالضغط على سورية من أجل ابتزازها والحصول على تنازلات أو القبول بفوائد مرتفعة تشكل عبئاً ثقيلاً بالمستقبل لسداد خدمة تلك الديون، أي بمعنى أخر تأجيل الأزمة/المصاعب المالية إلى وقت لاحق دون العمل على الخروج منها للبقاء في عنق الزجاجة. لذا يعتبر مصدر التمويل أهم من التمويل بحد ذاته. وبالتالي، دراسة الخيارات تكون من أهم الأولويات.

حتى تكون عملية إعادة البناء ناجحة، لا يمكن القبول بالعودة إلى مستويات الدخل ومعدلات النمو ما قبل الحرب. بل يجب أن تعمل على معدلات نمو أعلى بكثير من المعدلات التاريخية، وأن تترافق مع خلق فرص عمل كبيرة واتخاذ إجراءات للحد من عدم المساواة. فالانتعاش يقوم على تحول اجتماعي واقتصادي، ويتطلب مجموعة من العوامل الاقتصادية، والإصلاحات المؤسسية والقانونية، والسياساتية التي تسمح لسورية بإعادة إرساء أسس التنمية الذاتية المستدامة، ف (إعادة الإعمار والبناء) تعني خلق نظام جديد للاقتصاد السياسي. ويمكن العمل على عدة مستويات لتأمين ما أمكن لتمويل عملية إعادة البناء كما يأتي[166]:

أ– إجراءات ستحقق موارد مالية دون تكبد تكاليف إضافية من خلال:

- الاستغلال الأمثل للأصول الموجودة.
- قرارات إدارية: رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور لتحفيز القوى العاملة واستقطابها، وتعزيز قدرات مؤسسات التجارة الداخلية، ومراكز البريد.
- تعزيز قدرات هيئة الإيرادات الضريبية والجمركية من زيادة الإيرادات دون زيادة المعدلات الضريبية (ضبط الفساد، والحد من التهرب، والتجنب الضريبي والجمركي)، والحد من الإعفاءات.

ب– إصلاح المنظومتين المالية والنقدية لتتلاءم مع اقتصاد إدارة المخاطر، فاقتصاد ما بعد الحرب ليس بسيطاً مثل الاقتصاد العادي، من خلال:

[166]– د. سيروب رشا، تمويل إعادة الإعمار في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2017، ص15–19.

- التركيز على الإيرادات الكبيرة والسريعة (عوائد الترانزيت، والجمارك، عدد محدود من الشركات التجارية والخدمية الكبيرة التي لها صفة شبه احتكارية للسوق، المساهمة في التأمينات الاجتماعية).

- تعديل الشرائح الضريبية والرسوم الجمركية: من خلال فرض ضرائب تفضيلية تصاعدية مباشرة على المكاسب الرأسمالية، بالإضافة إلى فرض رسوم جمركية تفضيلية، والحد من التهرب والفساد الضريبي. وإتباع نظام ائتماني فعال يحفز عمل المصارف والاستثمارات الإنتاجية معاً، وإنشاء صناديق للاستثمار، بالإضافة إلى إنشاء مصرف خاص بشؤون تمويل الاستثمار.

ج- توجيه المصادر التمويلية وفق الهدف المنشود من خلال:

- سندات خزينة (بالليرة السورية والعملات الأجنبية) بمعدلات فائدة مرتفعة لا تقل آجالها عن السنتين، وتطرح على شركات الصرافة والمصارف (عملات أجنبية)، وتمول مشروعات ذات معدل عائد يغطي تكلفة فوائد سندات الخزينة. (الاسمنت–صناعات تعتمد على مواد أولية محلية– والصناعات التحويلية والصناعات التصديرية).

- التمويل بالعجز لتمويل مشروعات لا تحتاج قطع أجنبي وتولد عائد جيد (الزراعة– المشروعات إنتاجية صغيرة).

- القروض الخارجية عن طريق اتفاقيات ثنائية مع الدول الصديقة لتمويل المستوردات الضرورية.

كلما ازدادت فترة الأزمة/الحرب الراهنة كلما ازدادت الخسائر وفاتورة إعادة البناء، وبسبب عدم توقف/انتهاء الأزمة/الحرب الراهنة لا توجد إحصائيات دقيقة حول حجم الخسائر أو حتى المبلغ المطلوب لتمويل عملية إعادة البناء. وتشير إحدى الدراسات المهمة بأن ما تحتاجه الحكومة السورية وسطياً يعادل (6.6) مرة أو قرابة سبعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010

(البالغ 60 مليار دولار)، أو(44) ضعفا من حجم الموازنة العامة للدولة لعام 2019 والبالغة (9.8) مليار دولار. وبذلك، تتوسع دائرة مصادر التمويل الخارجي على مروحة كبيرة من الفرص والإمكانيات مثل[167]:

أ- القروض:

ويمكن أن تقوم هذه الدول بالدعوة لمؤتمر دولي للدول المانحة لإعادة بناء سورية، تحضره الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية، غير أن ذلك، وفي سياق التجربة التاريخية، يرتبط نجاحه بالاتفاق الدولي على الحل السياسي، حيث تشير تجارب إعادة إعمار العراق ولبنان إلى أن معظم المؤتمرات الدولية للمانحين لإعمار هاتين الدولتين، لم تقدم على مدى سنوات طويلة أكثر من عشرة بالمئة مما تم الاتفاق عليه في المؤتمرات. ويمكن أن تأتي القروض من (الأسواق المالية والمؤسسات الاستثمارية الكبرى، المؤسسات المالية الدولية، الشركات متعددة الجنسيات،

[167]– د. سليمان عدنان، فلسفة التنمية وإعادة البناء بعد الحرب، مرجع سبق ذكره، ص12–14.

الدول المقرضة والمانحة المرتبطة بشروط سياسية واقتصادية، المنح والمساعدات والهبات الخارجية، العون الإنمائي مثل قروض ميسرة وفوائد رمزية لدول ومنظمات دولية).

ب- السندات:

عبر طرح سندات خزينة للاستثمار الخارجي، ويتوقف نجاح هذه العملية على ثقة الشركات والأسواق الدولية بالاقتصاد السوري واتجاهات تطوره ونموه المستقبلي(حقول الغاز المكتشفة حديثاً تعتبر حافزاً في هذا المجال)، وعلى الثقة بالحكومة السورية، وقدرتها المستقبلية على الوفاء بالتزاماتها المالية. في هذا السياق، تأتي أموال السوريين في الخارج، إذ يمكن لرجال الأعمال السوريين في الخارج أن يسهموا في الاكتتاب على سندات الخزينة، أو يقوموا بإيداعات مالية كبيرة في المصارف السورية، أو يشاركوا في تأسيس شركات أو فروع لشركات أجنبية لإعادة البناء.

ت- الاستئجار:

يُعرف بأنه استئجار أصول ثابتة (آلات ومعدات إنشائية)، إذ يُدفع للمؤجر مبالغ محددة لقاء الانتفاع من خدمات الأصول المستأجَرة (تأجير تشغيلي) غير المنتهية بالتملك (كما في شركات الطيران). (ويوجد في مصر قانون للإيجار التمويلي منذ العام199) وعند انتهاء العقد يكون المستأجر مخيراً بين شراء المعدات أو إعادة استئجارها أو ردها للمالك. والأصول المستأجرة تخضع عادة لصيغ التأجير التمويلي (أو تأجير رأسمالي إذ ينتقل الانتفاع والمخاطر والتأمين والأرباح إلى المستأجر)، أو التأجير التشغيلي (حق المستأجر بالانتفاع من الأصل فقط، وإعادته إلى المؤجر في نهاية العقد). ويمكن لشركات الإنشاءات العامة التي تحتاج إلى مليارات الدولارات لتجديد أصولها، أن تقوم باستئجار آلات ومعدات من الشركات الإقليمية أو الدولية، لتسهم في إعادة البناء، وفقا لصيغة الإيجار التمويلي أو التشغيلي.

ث- الاستثمار الأجنبي المباشر (شركات ورأسمال كبير):

وتتميز صيغ التمويل هذه، بأنها توفر سلسلة خيارات مالية متعددة، إذ تتيح إمكانية توسيع وتحديث البنى الأساسية أو التحتية (الطرقات المحورية الكبرى، الجسور المعلقة والمائية، المرافئ

والمطارات، إعادة بناء المدن)، بوساطة تمويل مشاريع التنمية بالموارد المالية اللازمة لذلك من خارج الموازنات الحكومية، ودون زيادة في الدين العام وعجز الموازنة، وذلك عن طريق مشاركة القطاع الخاص: الأجنبي أو المحلي. ويحدد أسلوب التفاوض بين الحكومة والشركات الأجنبية للاستثمار في المشاريع الضخمة الكبيرة، أسلوب التمويل والمدة الزمنية للتشغيل والانتهاء بإعادة المشروعات للدولة، أو التملك النهائي للشركات الممولة.

تعددت الأبحاث والدراسات التي تشير إلى الفرص المتاحة لتمويل إعادة البناء وما هي إيجابياتها وسلبياتها، وتجمع جميع الدراسات التي تم عرض بعض مقترحاتها أعلاه، بأنه يجب الحذر في التعاطي مع التمويل الخارجي من خلال المؤسسات الدولية والاحتكارات الأجنبية لعدم حياديتها وانطوائها على مخاطر سياسية واقتصادية، وهي بغالبها –وبحسب التجارب التي سبقتنا– لا تفي بوعودها وبحجم الأموال المتفق عليها لتمويل إعادة البناء، ناهيك عن محاولة فرض شروط محددة تكون لها طابع تدخلي بالشؤون الاقتصادية الداخلية. وهنا تبرز عدة تساؤلات: حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية خلال وبعد الأزمة/ الحرب الراهنة؛ ما هو واقع الاقتصاد السوري في المرحلة الراهنة؟ وما هي حجم الخسائر المقدرة؟ وهل العودة إلى سياسة الدولة المتدخلة سيحقق المطلوب؟ ما هي السياسات المطلوبة لتفعيل الدور التنموي للاستثمار في مرحلة إعادة البناء؟ بالإضافة إلى العديد من الأسئلة التي سيتم البحث فيها خلال المبحث الآتي.

المبحث الثالث- رؤية لتفعيل الدور التنموي للاستثمار في مرحلة إعادة البناء.

تكبد الاقتصاد السوري خسائر فادحة بسبب مجريات الأزمة/الحرب الراهنة، فقد تمت سرقة وتخريب وتدمير جزء كبير من البنى التحتية، بالإضافة إلى المعامل والمصانع للقطاعين العام والخاص، والنتائج السلبية للهجرة بشكليها الداخلي والخارجي سواء للأيدي العاملة أو للكفاءات العلمية والإدارية والفنية، وتراجع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، والعقوبات الاقتصادية الجائرة سواء الأجنبية أو العربية، والكثير من المشاكل الاقتصادية الناتجة عن الأوضاع الراهنة؛ فتحول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد حرب متكبداً الكثير من الخسائر. فما هو واقع الاقتصاد السوري من خلال مؤشرات الحسابات القومية للاقتصاد الكلي؟ وما هي الإمكانيات والفرص المتاحة لإعادة بناء سورية واستثمار الفرص للنهوض بالاقتصاد السوري؟ هذا ما ستتم مناقشته فيما يأتي.

المطلب الأول- واقع أهم المؤشرات الاقتصادية خلال مرحلة الحرب/الأزمة الراهنة 2011-2018.

تشير البيانات الاقتصادية للمؤشرات الكلية إلى تراجع الاقتصاد السوري خلال مرحلة الأزمة/الحرب الراهنة عما كان قبلها، وفيما يأتي سيتم البحث في أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي من الممكن أن تكوّن رؤية واضحة حول الأوضاع الراهنة بحسب ما أتيح من بيانات.

أولاً- الناتج المحلي الإجمالي:

تراجع الناتج المحلي الإجمالي بسبب مجريات الأزمة/الحرب الراهنة، كما أن الاقتصاد السوري كان يشهد خللاً هيكلياً بسبب السياسات الاقتصادية المتراكمة خلال السنوات السابقة للأزمة/ الحرب الراهنة، وبالتالي عندما اندلعت الأزمة/الحرب الراهنة، تراجعت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد كما يشير إلى ذلك الجدول الآتي.

الجدول رقم (20): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي 2011-2018 (2000=100).

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو السنوي	8%	-24%	-24%	-18%	-8%	-6%	-1%	0%
معدل النمو بالنسبة لعام 2010	%8	%18-	%37-	%49-	%53-	%55-	%56-	%59-

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية للأعوام المذكورة، الجدول من إعداد الباحث.

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي شهد تراجعاً سلبياً، كما أن العام 2018 شهد ثباتاً نسبياً في معدل التراجع عن العام السابق، وذلك مؤشر قد يبنى عليه في السنوات السابقة في إمكانية الحفاظ على مستوى

تطور الناتج المحلي الإجمالي من ناحية، ودعم سبل تطوير وتقوية عوامل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى؛ إلا أنه إذا ما تمت المقارنة بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي ما قبل الأزمة/الحرب أي عام 2010 وفي الأعوام التالية نلاحظ بأن الناتج المحلي الإجمالي لا يزال يشهد تراجعاً سلبياً، كما أن الفترة الواقعة بين الأعوام (2015-2017) شهدت ثباتاً نسبياً في معدل التراجع -بحدود 2% وسطياً- وذلك عائد إلى الانتصارات العسكرية التي حققها الجيش العربي السوري بتحرير مساحات متزايدة من الأراضي السورية من سيطرة الجماعات الإرهابية، على الرغم من عدم الاستقرار النسبي للاستثمارات الخاصة التي تم تهريب جزء كبير منها إلى خارج سورية خلال الفترة السابقة؛ إلا أن العام 2018 شهد تزايداً في نسبة التراجع بمقدار (3%) مقارنة مع عام 2010 وذلك بسبب عدم تقديم الدعم اللازم للقطاعات الاقتصادية المحرضة للنمو الحقيقي مثل الزراعة والصناعة، حيث تمت زيادة أسعار حوامل الطاقة بشكل تدريجي بالتزامن مع عدم توفير الدعم اللازم لمدخلات الإنتاج لتلك القطاعات مما أدى إلى الضغط باتجاه عكسي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وحدوث اختناقات كبيرة وتراجع في سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، أدى ذلك إلى تعميق الخلل الهيكلي في بنية وتركيب الناتج المحلي الإجمالي. والجدول التالي يوضح تركيب الناتج المحلي الإجمالي وواقع قطاعات الإنتاج الحقيقي (زراعة وصناعة) خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (21): تطور تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات % للفترة 2011-2018. (2000=100)

السنة	الصناعة	الزراعة	التجارة	أخرى	المجموع
2011	32	17	15	36	100
2012	26	22	12	40	100
2013	18	23	8	51	100
2014	20	22	6	52	100
2015	21	24	6	49	100
2016	24	23	5	48	100
2017	24	25	9	42	100
2018	25	23	9	43	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية للأعوام المذكورة، الجدول من إعداد الباحث.

تؤكد بيانات الناتج المحلي الإجمالي أعلاه أن الدخل يتولد في القطاعات السلعية (بغض النظر عن نوعية العمل ذهني أم عضلي) وأن القطاعات الأخرى تابعة للإنتاج الحقيقي وهي عبارة عن إعادة توزيع لها، على عكس ما استنتجته المدرسة النقدية بأن مصدر المال هو المال، أي بأن مجموع الدخول المتحصلة من القطاعات كافة –بغض النظر عن مصدرها– تشكل الدخل الوطني، وبالتالي تصل إلى نتيجة مبالغ فيها عن حجم الناتج المحلي الإجمالي والبناء عليه (أي الناتج) لاتخاذ قرارات وسياسات مرتبطة بحجم الناتج المحلي الإجمالي المضخم أصلاً مما يؤدي إلى الوقوع في مصيدة التضخم بسبب زيادة الكتلة النقدية عن الكتلة السلعية الفعلية. وإذا انطلقنا من أن التضخم بحسب المدرسة الماركسية ما هو إلا عبارة عن أداة قسرية لإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الأثرياء، لاستنتجنا بأن طريقة النقديين لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي ليست عبارة عن عدم معرفة/خطأ أكاديمي، وإنما تنطوي على مصالح اقتصادية لفئة صغيرة من المجتمع على حساب تراجع مستوى معيشة الشريحة الأوسع.

وفي السياق ذاته، تشير بيانات الجدول أعلاه بأن كل من الصناعة والزراعة شهدتا تراجعاً كبيراً بين عامي 2011 و2018 والجدير بالذكر أن مساهمة كل من الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول أعلاه لا تعبر عن الواقع الفعلي لكلا القطاعين خلال فترة الدراسة، حيث تراجعت الزراعة في العام 2018 بمقدار (–61%) عن عام 2010 بينما تراجعت الصناعة بمقدار (–74%) خلال الفترة ذاتها، في ظل تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (–59%) خلال نفس الفترة، ما يشير إلى أن مساهمة كل من الزراعة والصناعة في تراجع الناتج المحلي الإجمالي يمكن تقديرها بحوالي (67.5%) وسطياً، أو بالحد الأدنى، يمكن القول بأن مساهمة كل من الزراعة والصناعة في تراجع الناتج المحلي الإجمالي تكون مرتفعة تبعاً لتراجعهما الحاد، بينما ساهمت القطاعات الأخرى بالنسبة المتبقية، ما يؤكد أن المحرض الأكبر والرئيسي في نمو الناتج المحلي الإجمالي سببه الإنتاج الحقيقي، بينما ترتبط باقي القطاعات – بعلاقة تفاعلية– بمدى تطور/تراجع الإنتاج الحقيقي.

كما أنه في نهاية عام 2013 وبعد معارك طويلة قطعت المجموعات الإرهابية الطريق السريع من حلب إلى الجنوب، مما أدى إلى استخدام طريق أطول للوصول إلى العاصمة، بالإضافة إلى خروج مناطق واسعة من محافظة حلب التي كانت تعتبر العاصمة الاقتصادية لسورية وأجزاء واسعة أخرى من الأراضي السورية عن سيطرة الدولة، وبالتالي تعرضت المصانع والورش إلى السرقة والتخريب، أدى كل ذلك بالإضافة إلى الزيادات المتتالية لأسعار حوامل الطاقة[168]* إلى تراجع كل من الصناعة والزراعة وكامل الناتج المحلي الإجمالي. ومع نهاية عام 2016 وبداية عام 2017 استعادت

[168] – وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، زيادات أسعار حوامل الطاقة، القرارين: رقم (69 و 455) لعام 2012، والقرارين رقم: (61 و 941) لعام 2013، والقرارين: رقم (1744 و 1898) لعام 2014. وزارة النفط والثروة المعدنية، نشرة أسعار المشتقات النفطية رقم (6) لعام 2015.

* تمت زيادة متتالية لأسعار حوامل الطاقة (المازوت: 2012 إلى (23) ل.س ومن ثم (25) ل.س، 2013 أصبح السعر (35) ل.س ومن ثم (60) ل.س، 2014 تم تحديد سعرين صناعي (150) ل.س ومن ثم (140) ل.س ومنزلي (80) ل.س، 2015 تمت الزيادة ثلاث مرات (125) و(130) و(135) ل.س، ومنذ الشهر السادس 2016 بمقدار (180)ل.س)

الدولة السورية السيطرة على القسم الأكبر من محافظة حلب، وبالتالي تعافت مؤشرات الصناعة السورية تدريجياً لتشهد تحسناً في نهاية عام 2017 بمقدار (24%) للصناعة و(4%) بالنسبة للزراعة[169]، ولكن نتيجة عدم إيلاء الاهتمام الكافي بالصناعة وبمطالب الصناعيين وخاصة حول تأمين التيار الكهربائي أو تخفيض أسعار المحروقات وتقديم ما أمكن من الدعم اللازم لنهوض الصناعة في حلب، حصل تباطؤ في نمو الصناعة وتراجعت الزراعة. وأدى ذلك أيضاً إلى تراجع مجمل التكوين الرأسمالي بشقيه العام والخاص كما سيتم توضحيه فيما يأتي.

ثانياً- الاستثمار العام والاستثمار الخاص (2010-2018):

بالإضافة إلى تراجع مجمل التكوين الرأسمالي بشقيه العام والخاص، شهدت الفترة الواقعة ما بين عامي 2010 و 2018 عدم استقرار بنية وهيكلية مجمل الاستثمارات المحلية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): مجمل الاستثمارات المحلية العامة والخاصة وصافي التعامل الخارجي 2010-2018. (100=2000، بملايين ل.س).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجمل الاستثمارات المحلية	337422	381394	185935	196164	93597	246559	221430	274129	386304
الاستثمار الخاص	193268	113815	137218	166848	69468	175078	162532	105924	128613
الخاص %	57%	30%	74%	85%	74%	71%	73%	39%	33%
الاستثمار العام	144154	267579	48717	29316	24129	71481	58898	168205	257691
العام %	43%	70%	26%	15%	26%	29%	27%	61%	67%
صافي التعامل الخارجي	-84618	-196498	-153147	-133037	-113784	-111976	-109173	-143822.4	-139085

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2019، الجدول من إعداد الباحث.

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن مجمل الاستثمارات المحلية شهدت تراجعاً كبيراً خلال فترة الأزمة/الحرب الراهنة وذلك بسبب عدة عوامل تكمن أبرزها في: العقوبات الاقتصادية، وتذبذب سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، وخروج مناطق واسعة من سيطرة الدولة السورية، بالإضافة إلى تدمير وتخريب وسرقة المصانع وتهريب ونقل الأموال/المعامل خارج سورية..

[169] – المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2019.

بقيت الاستثمارات العامة مستمرة بالعمل في عام 2012 بينما تراجعت الاستثمارات الخاصة مباشرة في العام ذاته، وذلك عائد إلى الحساسية العالية للاستثمارات الخاصة تجاه الظروف الأمنية. وبسبب الظروف الأمنية قامت الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية وبتشجيع من الدول التي تحارب سورية بتهريب/نقل رؤوس أموالها إلى خارج سورية. حيث تشير الإحصائيات غير الرسمية من خلال تتبع بيانات الاستثمار المتاحة في بعض الدول إلى أن حوالي (35) مليار دولار قيمة الأموال المهربة التي رصدت في أربع دول فقط منها (23) مليار دولار في مصر و(10) مليار دولار في لبنان وحده على شكل ودائع فقط، وفي الأردن (310) مليون دولار، وفي تركيا فإن قيمة الاستثمارات العائدة للسوريين بلغت (1.5) مليار دولار وعدد الشركات السورية تجاوز (7500) شركة وخلقت ما يقارب (100) ألف فرصة عمل، كما أخرجت الاستثمارات الأجنبية المباشرة رصيدها من سورية الذي قارب (10) مليار دولار في نهاية عام 2010 وتجدر الإشارة إلى أن تلك الأموال في أربع دول فقط مع التأكيد أن أرقام ودائع السوريين في الأجهزة المصرفية لا يمكن معرفتها وفقاً لقانون السرية المصرفية، لكن بناء على مراجعة أرقام الحسابات القومية وودائع المصارف يمكن ملاحظة أن عام 2012 كانت السنة التي خرج منها أكبر مقدار من الأموال السورية، لتستقر خلال السنوات (2013-2016) لتعود وترتفع مرة أخرى وبشكل واضح في عام 2017 وإذا ما أخذنا تقديرات اقتصاد الظل في الحسبان سنجد أن الأموال التي تخرج من سورية تفوق بكثير ما يتم تقديره[170]. ويشكل ما سبق سبباً رئيسياً، بالإضافة إلى العوامل الأمنية، لتراجع الاستثمارات الخاصة خلال فترة الدراسة.

والجدير بالذكر أنه تمت عملية إخراج الأموال من سورية إلى دول أخرى في بداية الأزمة بشكل نظامي بموجب المادة (5) من المرسوم التشريعي رقم (8) لعام 2007 الذي سمح بموجبه بخروج رؤوس الأموال الأجنبية وأرباحها، حيث صدر ذلك المرسوم تشجيعاً لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في سورية. ولم تتدخل الحكومة لإيقاف مفعول المرسوم المذكور أعلاه على الرغم من ظروف الحرب والأزمات التي تستدعي سياسات وإجراءات استثنائية، مما شكل أحد أهم الوسائل لهروب رؤوس الأموال خارج سورية، إلى جانب عمليات تهريب رؤوس الأموال والأموال خارج سورية بطرق غير شرعية. ساهمت عمليات نقل/تهريب رؤوس الأموال خارج سورية بالضغط على سعر صرف العملة الوطنية المترافقة مع السياسات النقدية غير المناسبة، وإلى تراجع مجمل الاستثمارات المحلية وبشكل أساسي الخاصة منها، وبالتالي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي، وما زاد الأمر سوءاً هو الموازنات العامة التضخمية التي أصدرتها الحكومات المتعاقبة متبعين سياسة التمويل بالعجز، مما أدى إلى زيادة الكتلة النقدية عن الكتلة السلعية (المتراجعة أصلاً) مشكلة ضغوطاً إضافية على الاقتصاد الوطني.

[170] – الونوس بادية، كيف هُرِّبت أموال السوريين للخارج، صحيفة تشرين السورية، قسم التحقيقات، 17-8-2019.

ومن خلال مجريات الأحداث التي تم ذكرها أعلاه، والانتصارات العسكرية للجيش العربي السوري بتحرير أجزاء متزايدة من الأراضي السورية وخاصة في حمص وحلب وريف دمشق وجنوب سورية (درعا والقنيطرة..)، يمكن تفسير الثبات النسبي في مجمل الاستثمارات المحلية في أغلب سنوات الدراسة، والثبات النسبي للاستثمارات الخاصة خلال الفترة (2012-2016) لتتراجع في العام 2017 بسبب الموجة الجديدة من تهريب رؤوس الأموال الخاصة خارج سورية، والزيادات المتتالية لأسعار حوامل الطاقة.

وقد أدى تراجع مجمل الاستثمارات المحلية إلى الضغط باتجاه تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني عبر الاستيراد مما أدى ذلك بالضغط على الميزان التجاري، وبالتالي شهدت فترة الأزمة/الحرب الراهنة عجزاً متزايداً في صافي التعامل مع العالم الخارجي خلال سنوات الدراسة.

ثالثاً- الإنفاق الاستثماري والجاري للدولة (2010-2018):

تشير بيانات الإنفاق العام بحسب الموازنة العامة للدولة إلى تغير دور الدولة تدريجياً خلال سنوات الأزمة/الحرب وذلك بسبب التغيرات الحاصلة في بنية وتركيب الاقتصاد الوطني، والجدول الآتي يبين مدى التغيرات الحاصلة في دور الدولة.

الجدول رقم (23) النفقات الاستثمارية والجارية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 1985-2018. بملايين الليرات السورية. بالأسعار الجارية.

العام	جاري	%	استثماري	%	المجموع	المجموع%من GDP
1985	23549	55	19436	45	42985	54
2010	427000	57	327000	43	754000	27
2011	455000	54	380000	46	835000	24
2012	951550	72	375000	28	1326550	40
2013	1108000	80	275000	20	1383000	43
2014	1010000	73	380000	27	1390000	38
2015	1144000	74	410000	26	1554000	33
2016	1470000	74	510000	26	1980000	35
2017	1982000	75	678000	25	2660000	34
2018	2362000	74	825000	26	3187000	38

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام المذكورة، الجدول من إعداد الباحث.

يقارن الجدول تغيرات الإنفاق العام خلال ثلاثة مراحل، 1985 وتتميز هذه الفترة بتدخل واسع للدولة بالحياة الاقتصادية، سواء بحجم الإنفاق الاستثماري، أو حتى في نسبة مجمل الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ بينما الفترة 2010 تغير فيها دور الدولة باتجاه تطبيق نهج "اقتصاد السوق الاجتماعي" أي فترة تراجع حجم الدولة في الاقتصاد الوطني، وصولاً إلى سنوات الأزمة/الحرب الراهنة، حيث شهدت هذه الفترة تراجعاً واضحاً في الإنفاق الاستثماري وغلبة النفقات الجارية، وهذا من شأنه أن يقود إلى اختلالات بنيوية في تركيبة الاقتصاد الوطني، نتيجة تزايد الإنفاق الجاري بالتزامن مع تراجع الإنفاق الاستثماري، على عكس تجربة الاتحاد السوفييتي التي تم فيها التركيز على الإنفاق الاستثماري، وإن كان خدمة للتصنيع العسكري، ولكن كانت إعادة التصنيع من الجانب العسكري إلى المدني ليس بالأمر العسير.

تزايد حجم الإنفاق العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في سنوات (2012-2013) يعود إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي بالأسعار الثابتة من ناحية، وإلى تراجع دور القطاع الخاص في الاقتصاد من ناحية أخرى مما أدى إلى ضرورة تزايد دور الدولة، إلا أن التزايد كان في النفقات الجارية في ظل تراجع الإنفاق الاستثماري. أدت تلك السياسات بطبيعة الحال إلى آثار سلبية في المتغيرات الاقتصادية، باتجاه ازدياد معدل التضخم، وازدياد مديونية الدولة نتيجة الحاجة إلى تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني في ظل تراجع الاستثمارات المحلية التي كان يجب عدم التراجع عنها سواء من حيث الإنفاق أو الضبط والتوجيه في القطاعين العام والخاص، أدى ذلك إلى تحميل الاقتصاد الوطني أعباءً متزايدة تشكل تحد كبير خلال المرحلة القادمة. مما يتطلب دوراً متزايداً للدولة في تعبئة الموارد واستثمار الدخل المتاح والعمالة في آن واحد وهذا ما سيتم بحثه خلال الفقرة التالية.

رابعاً- أثر دور الدولة في استثمار الدخل المتاح والعمالة:

تشير بيانات كل من الادخار والإنفاق العام (بشقيه الاستثماري والاستهلاكي) وعدد المشتغلين فعلاً إلى وجود علاقة طردية بين دور الدولة التدخلي في الحياة الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والشكل الآتي يوضح العلاقة بين المتغيرات المذكورة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي (الاستثماري والاستهلاكي) والادخار والعمالة. 2010-2018.(100=2000)

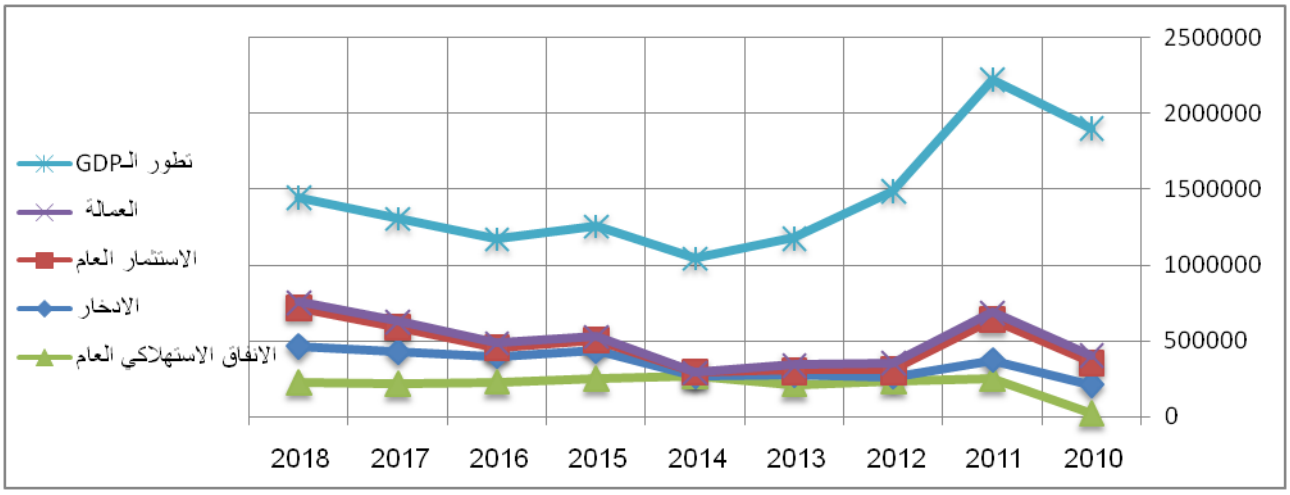

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بناءً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

يتضح من خلال بيانات الناتج المحلي الإجمالي بأنه منذ العام 2011 حدث تراجعاً حاداً، وقد تراجع في عام 2018 بالنسبة إلى عام 2010 بمقدار (-59%)، وإن تم حساب مقدار التراجع من خلال القيمة التراكمية المجمعة خلال السنوات السابقة فإن مقدار التراجع يبلغ (-68%)، وفي كل الأحوال فإن تراجع الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيره بأسباب الأزمة/الحرب الراهنة، إلا أن التحكم بمقدار التراجع هو الأساس، أي هل تم تعزيز عوامل تقوية الناتج خلال الفترة السابقة؟

من خلال تتبع بيانات الزراعة، تبين بأن الزراعة السورية شهدت تراجعاً حاداً بمقارنة عام 2018 مع عام 2010 حيث وصلت نسبة التراجع إلى (-61%) وإذا ما أخذنا القيمة التراكمية المجمعة للتراجع فإنها تبلغ (-70%). صحيح أن الزراعة السورية مرتبطة إلى حد كبير بالعوامل المناخية (لأسباب متعددة) وخروج مناطق واسعة من سيطرة الدولة، ولكن مع تحرير الكثير من المناطق والمدن والمحافظات لم يتحسن الإنتاج الزراعي، وبالتالي لم تعمل الحكومة على تعزيز وتطوير الاستثمار في الإنتاج الزراعي من خلال دعم وتأمين مستلزمات إنتاجه وبشكل خاص تأمين ودعم أسعار المازوت والبذار والأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج.

ولم يقتصر التراجع على الزراعة السورية فقط، بل شهدت الصناعة أيضاً تراجعاً حاداً وقد وصلت نسبة التراجع في عام 2018 مقارنة مع عام 2010 إلى (-74%). والملاحظ بأن عامي 2017 و2018 شهدا تحسناً نسبياً في مؤشرات الصناعة السورية، حيث بلغ نمو الإنتاج الصناعي في عام 2018 نسبة (21%) مقارنة مع العام 2017، وهذا التطور يمكن البناء عليه ودعم عوامله من خلال تلبية متطلبات عوامل تقوية الصناعة السورية وفي مقدمتها دعم مستلزمات الإنتاج وبشكل خاص حوامل الطاقة لما لها من أثر كبير في الإنتاج الصناعي.

وفي ظل تراجع الاستثمار الخاص خلال سنوات الأزمة/الحرب، ازداد الاستثمار العام نسبة إلى إجمالي الاستثمارات المحلية، حيث بلغت نسبة مساهمة الاستثمار العام الحكومي إلى إجمالي الاستثمارات في عام 2018 إلى (67%) في حين ازدادت مجمل الاستثمارات المحلية في العام ذاته بمقدار (41%) مقارنة مع عام 2017، وذلك مرده إلى ضرورة تدخل الدولة لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني في ظل تراجع الاستثمار الخاص، وبالتالي تصاعد مساهمة ودور الدولة في بنية مجمل الاستثمارات المحلية، وذلك من شأنه أن يخلق تراكمات إضافية لدى الدولة.

وقد ازدادت أعداد العاطلين عن العمل خلال فترة الدراسة، بسبب تأثرها في تراجع الاستثمارين العام والخاص مقارنة مع عام 2010، وتراجع كل من الصناعة والزراعة، وبالتالي عدم القدرة على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل مما ضاعف حجم مشكلة البطالة، حيث وصلت نسبة البطالة في عام 2018 إلى (30.3%) بينما كانت في عام 2017 بمقدار (13.1%) وفي عام 2010 كانت (8.6%) بحسب البيانات الرسمية.

كما يتضح بأن الإنفاق الاستهلاكي العام شهد تراجعاً في عام 2018 بمقدار (-12%) مقارنة مع عام 2010، ولكنه شهد تزايداً بمقدار (15%) مقارنة مع عام 2017، ويمكن اعتبار تزايد الإنفاق الاستهلاكي العام في عام 2018 بأنه ناتج عن تزايد الدخل المتاح بمقدار (3%) مقارنة مع عام 2017 علماً بأن الدخل المتاح تراجع بمقدار (-45%) مقارنة مع عام 2010. وقد ازدادت نسبة الادخار من الدخل المتاح حيث وصلت في عام 2018 إلى (30%)، وفي عام 2017 كانت (28%)، بينما في عام 2010 كانت (13%)، وذلك يشير إلى ازدياد دخول الفئات المرتفعة القادرة على الادخار وفي الوقت نفسه انخفاض دخول الفئات ذات الميل المنخفض، وذلك من شأنه أن يؤثر في الطلب الفعال القادر على الدفع. ومن ناحية أخرى، شهدت معظم السنوات الماضية ازدياد قيمة المدخرات المتحققة بالأسعار الثابتة عن مجمل الاستثمارات المحلية حيث بلغت زيادة الادخار عن مجمل الاستثمارات في عام 2017 مقدار (40784) مليون ليرة سورية أي ما نسبته (23%) من إجمالي قيمة الادخار، وفي عام 2010 كانت (42306) مليون ليرة سورية بنسبة (20%) من الادخار المتحقق في العام نفسه، ويمكن تتبع جزء من هذا الادخار غير المستخدم في توسيع عملية الإنتاج وإنفاقه في قنوات غير منتجة أو تجميدها في المصارف، من خلال تقصي تراكم الإيداعات لدى المصارف العاملة في سورية (العامة والخاصة).

وعلى سبيل المثال، في عام 2010 بلغ حجم الإيداعات في المصارف العامة والخاصة حوالي (1200) مليار ل.س وبالمقابل لم تبلغ حجم القروض المقدمة من هذه المصارف في عام 2009 سوى نسبة (25.3%) إلى الموجودات، وفي عام 2008 كانت فقط (16.6%) يلاحظ بأنها ضئيلة ولا تدل على سياسات إقراضية تنموية فعالة حيث توجهت تلك القروض (الضعيفة نسبياً) نحو تمويل كبار التجار والمستوردين المليئين، وتجارة الجملة والخدمات وشراء السلع

الاستهلاكية الترفية، ومنها شراء السيارات والسلع المعمرة بنسبة (52%) ولم تبلغ حصة الزراعة إضافة إلى العقارات منها سوى (14%)، والصناعة (8%) فقط و(15%) للخدمات الأخرى[171].

أي أن هنالك جزء من الادخار المتحقق من خلال الاستثمارات لا يتم إعادة استخدامها لتجديد الإنتاج الموسع، مما يضيع فرص على الاقتصاد الوطني، وهذا ما يجب أخذه بعين الاعتبار في المرحلة القادمة.

يتضح من خلال ما سبق، بأن كل من القطاعين الزراعي والصناعي شهدا تراجعاً حاداً خلال سنوات الدراسة مما أثر سلباً في الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وفي بنية وتركيب الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. فإن استبعدنا العوامل الخارجية، فإن السياسات المتخذة لم تكن على مستوى التحدي المفروض على الاقتصاد الوطني. كان من المفترض الاهتمام أكثر في كِلا القطاعين الزراعي والصناعي من خلال تقوية ودعم مستلزمات إنتاجهما، واستخدام/توجيه الادخار المتحقق في الاقتصاد الوطني لدعم هذين القطاعين، ولكن في حقيقة الأمر تم رفع أسعار مستلزمات الإنتاجين الزراعي والصناعي، كما أنه خلال السنوات السابقة بعد أن حقق الجيش العربي السوري انتصارات متزايدة وحرر مناطق كثيرة ومنها محافظتي حلب وحمص لم يتم تقديم الدعم اللازم للصناعيين من أجل استئناف أعمالهم، وكان مطلبهم الرئيسي تأمين ودعم حوامل الطاقة، وقد جرى العكس من خلال رفع أسعار حوامل الطاقة.

ويتضح بأن هالك علاقة بين كل من الإنفاق بشقيه الاستثماري والاستهلاكي والادخار وعدد المشتغلين فعلاً وتطور الناتج المحلي الإجمالي. وانه كلما ازداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كلما ازداد الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تطور الاقتصاد الوطني؛ بينما تشير بيانات الادخار بأن هنالك توزيع غير عادل للدخل المتاح، نظراً لتزايد ادخار الفئات القادرة على الادخار في ظل تراجع دخول ومستوى معيشة غالبية الناس. وما سبق يؤكد صحة فرضيات البحث.

وفي ضوء ما سبق، من خلال دراسة أهم مؤشرات الاقتصاد السوري، وفي ظل الإنجازات السياسية المتحققة خلال المرحلة السابقة، أصبح موضوع إعادة البناء من أهم التحديات التي يجب الخوض فيها والتجهيز لها، بالانطلاق من واقع الاقتصاد السوري وتقوية نقاط القوة فيه وتلافي مناحي الخلل، بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب الدولية السابقة ومن النظرية الاقتصادية العلمية باعتماد نهج اقتصادي واضح، للوصول إلى مقترحات من شأنها أن تعمل على جذب رؤوس الأموال السورية للاستثمار في سورية وخاصة تلك التي تعمل حالياً خارج سورية (بغض النظر عن طريقة خروجها)، وبناء على ما توصل إليه البحث من استنتاجات يمكن التوصل إلى رؤية لتفعيل الدور التنموي للاستثمار في مرحلة إعادة البناء المرتقبة من خلال المطلب التالي.

[171] – أ.د فضلية عابد، تحديات تمويل إعادة الإعمار في سورية، مرجع سبق ذكره، ص7.

المطلب الثاني- مقترحات حول إعادة البناء والتنمية الشاملة.

أدت الأزمة/الحرب الراهنة إلى خسائر كبيرة متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الاستثمارات المحلية، وازدياد نسبة البطالة، وتراجع قيمة العملة الوطنية، وما رافقها من اختناقات اقتصادية؛ ولكن بدأت تلوح في الأفق بوادر اقتراب الأزمة/الحرب من النهاية، فما هي الفرص المتاحة لتعزيز عملية إعادة البناء المرتقبة؟ وهل يمكن الاعتماد على الإمكانيات الذاتية في ذلك؟ تشكل هذه الأسئلة محور هذا المطلب لوضع مقترحات يمكن من خلالها تقوية وتفعيل عملية إعادة البناء المرتقبة من خلال سياسات استثمارية فعالة قائمة على نقاط القوة في الاقتصاد السوري.

أولاً- إعادة النظر في بعض القوانين والتشريعات النافذة:

تمثل البنية التشريعية أحد أهم عوامل المناخ الاستثماري كونها تمثل مجموعة القواعد والأنظمة التي تحكم العملية الاقتصادية وتضبطها من الناحية السلوكية والعمومية والاجتماعية والعصرية، والتي يمكن من خلالها جذب لاستثمارات الإنتاجية وتفعيل عملها التنموي. لكن توجد بعض القوانين التي يجب إعادة النظر فيها أو ببعض بنودها لتفعيل أسبابها الموجبة وآلية عملها. ويمكن ذكر أهم القوانين بما يأتي:

- إصلاح جذري للنظام الضريبي القائم، لتطويره وجعله أكثر عدالة وشفافية، وفرض ضرائب مباشرة تصاعدية على الدخول والأرباح والثروات ضمن وعاء ضريبي موحد*، لمعالجة العديد من المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة وسوء توزيع الدخل القومي، وأن تصبح عاملاً مساعداً في تنشيط الاستثمارات بمرحلة إعادة البناء.
- تعديل قانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (50) لعام 2004 وتعديلاته، لجهة التفريق بين العمل الإداري والإنتاجي لاختلاف طبيعتهما من الناحيتين الإدارية والفنية.
- تعديل قانون العقود رقم (51) لعام 2004 لتمكين الإدارات من تأمين مستلزمات الإنتاج والتجهيزات والمعدات من خلال آلية مبسطة ومرنة وشفافة، وذلك في إطار خطة شاملة لإصلاح القطاع العام الصناعي[172].
- تعديل قانون العلاقات الزراعية رقم (56) لعام 2004 ولاسيما المادة (109) التي تجيز بأحقية صاحب العمل لفسخ علاقة المزارعة المنظمة قبل انتهاء مدته الأصلية وبدون أي تعويض أحياناً الأمر الذي يهدد استقرار الإنتاج الزراعي.

* – يعتمد نظام الضريبة الموحد على تجميع الدخول الصافية للمكلف من مصادرها كافة في وعاء واحد ثم فرض ضريبة تصاعدية على مجموع هذه الدخول دون تمييز بين طبيعة أو مصدر هذه الدخول وإتباع إجراءات موحدة في التحقيق والتحصيل.

[172] – أ.د فضلية عابد، تحديات تمويل إعادة الإعمار في سورية، مرجع سبق ذكره، ص14.

- تعديل تشريعات تشجيع الاستثمار، وأخرها المرسوم رقم (8) لعام 2007 لتنسجم بشكل أفضل مع واقع ومتطلبات عملية إعادة البناء، وتوحيد أكثر من (15) تشريعاً استثمارياً متناثراً، وتوحيد المرجعيات الإدارية العديدة المناط بها الإشراف على المشاريع الاستثمارية[173].

- تعديل قانون التطوير والاستثمار العقاري رقم (15) لعام 2008، الغامض، الذي لم ينجح منذ إصداره بجذب أي مستثمر لإنجاز مشروع واحد على أرض الواقع وأبقت العملية في إطار المضاربة العقارية، وقانون التخطيط الإقليمي رقم (26) لعام 2010[174].

- تعديل قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار لعام 2008، وخاصة المادة التي تقونن احتكار القلة، التي تسمح لجهة واحدة أن تسيطر على أقل من (30%) من سوق سلعة معينة، والمواد التي تساوي في التعامل مع المنتِج المحلي والمستورِد[175].

- تعديل قانون العمل رقم (17) لعام 2010 لمنع التسريح التعسفي، كما جاء في المواد الواردة ضمن الفصل الثاني حول انقضاء علاقة العمل وآلية إجراء العقود.

- تعديل قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (29) لعام 2011، ولاسيما تلك المواد التي تبيح خصخصة القطاع العام (خصخصة موارية) عبر تحويلها إلى شركات مساهمة وطرح أسهمها للاكتتاب العام، أو تحويلها إلى شركات قابضة، وأهمها المادة رقم (6) من هذا القانون وما بني عليها.

- تعديل دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012، بما يخص المادة (13) حول تحديد الهوية الاقتصادية.

- إصلاح البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية للعمل المصرفي، وإعادة النظر بتشريعاتها الإدارية والتشغيلية، بحيث تكون أكثر مرونة وأكثر فاعلية لتتمكن بشكل أفضل بالمساهمة في عملية إعادة البناء، بما فيها التشريع الذي يحظر على المصارف العامة الاستثمار المباشر أو المشاركة في مشروعات استثمارية، وإحداث هيئة مستقلة للإشراف على عمل المصارف تابعة لرئاسة مجلس الوزراء إدارياً والمصرف المركزي من الناحية الفنية[176].

- تعديل أو إلغاء قانون التشاركية رقم (5) لعام 2016 لإخراج مشاريع القطاع العام الإنتاجية والخدمية الربحية من نطاق عمله وإبقائه محصوراً في المشاريع الجديدة ذات التكنولوجيا الحديثة، أي أن يكون مجال التشارك مع القطاع الخاص في المشاريع القادمة وليست القائمة. علماً بأنه يوجد قطاع مشترك في سورية وهو منظم بحكم القوانين في المجالات كافة (الزراعة، والصناعة، والسياحة..).

---

[173] – المرجع السابق، ص14.

[174] – المرجع السابق، ص14.

[175] – المرجع السابق،ص14.

[176] – المرجع السابق، ص10.

- إعادة النظر بالمرسوم رقم (66) لعام 2012، حيث ألحقت الغبن بالمالكين للمناطق التي طبقت فيها، وخاصة منطقة خلف الرازي، من حيث تعويض بدل الإيجار السنوي، والذي تم تقديره بموجب المادة رقم (36) بقيمة (5%) من القيمة التخمينية للوحدة السكنية المطلوب إخلاءها، إلا أنها لم تكن عادلة ولا تكفي لاستئجار منزل في منطقة مشابهة. كما نصت المادة رقم (45) البند (أ) بأن تقوم محافظة دمشق «بتأمين السكن البديل للشاغلين المستحقين للسكن البديل خلال مدة لا تزيد عن أربع سنوات من تاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي» ولم يتم تأمين السكن البديل لتاريخه، كما تنص المادة (62) بإمكانية تطبيق أحكام هذا المرسوم على أية منطقة تنظيمية تقع ضمن حدود محافظة دمشق أو محيطها الحيوي بقرار من السيد رئيس مجلس الوزراء. وقد تم بموجب هذا المرسوم اعتماد مشروعين واللذين أطلق عليهما تسمية (ماروتا سيتي) و(وباسيليا سيتي) وعلى الرغم من مضي أكثر من ثمان سنوات على صدور المرسوم التشريعي لم يتم إنجاز أي بناء، ولا حتى البنية التحتية المطلوبة، كما أنها أصبحت مجالاً للمضاربة من قبل كبار تجار العقارات على حساب مصلحة سكان تلك المناطق، أي أنها غير عادلة وغير منصفة، ولم تخدم سوى حفنة صغيرة من البرجوازية العقارية، وبالتالي فلن يكون مثيلاتها مستقبلاً مشجعة للاكتتاب أو للمساهمة المجتمعية المحلية.

ثانياً- مقترحات لعملية إعادة البناء:

تحتاج عملية إعادة البناء، إلى إعادة النظر بالسياسات الاقتصادية الاجتماعية المتبعة خلال الفترات الماضية، وكونها ساهمت بنتائج سلبية في الاقتصاد السوري. لذا تنطلق الاقتراحات الواردة في هذا من المطلب من إطار استرشادي، ومن ثم البناء عليه للوصول إلى اقتراحات من شأنها أن تؤمن العبور السلس للوصول إلى إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وتحقيق التنمية المطلوبة.

1- الإطار الاسترشادي:

أدت السياسات الاقتصادية الليبرالية المتبعة خلال الفترات السابقة إلى نتائج سلبية، والتي تم الترويج لها ليس فقط في سورية وإنما في معظم دول النامية/الأطراف (ومثال على ذلك دولة تونس، التي كان يضرب بها المثل كنموذج لليبرالية الاقتصادية في البلدان العربية، من خلال عرض مؤشرات عن تطورها الاقتصادي وبأنها تحقق معدلات مرتفعة من النمو المتحصلة من قطاع الخدمات. إلا أنهم لم يشيروا إلى الخلل الهيكلي في بنية اقتصادهم، ولا إلى كيفية توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني فيها، فازداد الفقر وتضخمت الفقاعة الخدمية إلى أن تفجرت وحدث فيها ما حدث).

وبالمثل، حققت سورية معدلات نمو مرتفعة، إلا أن من استأثر بنتاج ذلك النمو هم حفنة صغيرة من السوريين، أي زيادة الاستقطاب الطبقي من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني بشكل أكبر لصالح الفئات الاستغلالية، وخاصة تلك الطفيلية الكومبرادورية المرتبطة مباشرةً مع مصالح الاحتكارات الأجنبية ومثال على ذلك الإعفاءات الضريبية الواسعة والتسهيلات التي تم تقديمها لتنشيط التجارة الخارجية على حساب الصناعة الوطنية بشقيها الخاص والعام. بالوقت الذي تدنى فيه

المستوى المعيشي لغالبية الناس، بما فيها الفئات الوسطى المضمحلة أصلاً، حيث لم يتم توجيه ثمار ذلك النمو نحو القطاعات الإنتاجية أو باتجاه إعادة توزيع الدخل الوطني بشكل عادل.

إذاً، يجب إيجاد العوامل المسببة وليس النتائج، كون العلاج يبدأ من السبب وليس من النتيجة، على الرغم من الارتباط العضوي بين السبب والنتيجة. حيث أن الأزمة/الحرب الراهنة ليست كلها بسبب العوامل الخارجية، وإنما كان هنالك أسباب داخلية ساهمت بتشكيل التربة الخصبة التي تم البناء عليها، لتقوية العوامل الخارجية المضادة. وتكمن أهم العوامل الداخلية المسببة في: ثنائية/تناقض السياسة الوطنية الخارجية المشرّفة والسياسات الاقتصادية الليبرالية. باعتبار أن السياسة الخارجية السورية المجابهة للمشاريع الاستعمارية التوسعية في المنطقة تحتاج إلى اقتصاد قوي ودولة قوية اقتصادياً، لتتمكن من مواجهة التحديات الخارجية كافة. لذا يجب كسر هذه الثنائية، بإتباع سياسات اقتصادية من شأنها أن تدعم الصمود السوري من خلال العودة عن التشريعات والإجراءات التي سنّت تحت النهج الانفتاحي وما أطلق عليه بـ "اقتصاد السوق الاجتماعي"، والتي هي اقتصاد سوق فقط لا غير. ولم تسهم في التوزيع العادل للدخل الوطني.

وخلال مرحلة الأزمة/الحرب الراهنة، ونتيجة السياسات الاقتصادية الاجتماعية، ظهرت فئات متوسطة جديدة على أعقاب الفئات المتوسطة الكلاسيكية. إلى جانب توسع وتعزيز مواقع البرجوازية الطفيلية من خلال زيادة دور كبار التجار والمضاربين المتطفلين على الإنتاج ومحققين بذلك أرباح كبيرة، على حساب بنية وهيكلية الاقتصاد الوطني. مما أدى إلى تشوهه، وإلى ازدياد الاستقطاب الطبقي في البلاد (ازداد الغني غنى والفقير فقراً)، أي تراجع وانحسار معيشة أصحاب الدخول المتوسطة وأصحاب الورش والصناعيين ومن يعمل في الزراعة.. وهم من يعول عليهم لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية الحقيقية في المرحلة المقبلة..

ومن دون كسر هذا التناقض (بين السياسة الخارجية والنهج الاقتصادي) لا يمكن الحديث عن إعادة البناء، لأنه إذا تمت إعادة البناء من خلال الانطلاق من الوضع الراهن فمن سيقوم بإعادة البناء سيكون من ساهم بتدميره، أي سيكون هدف عملية إعادة البناء تحقيق المزيد من الأرباح والثروات، وليس المصلحة العامة والتنمية الشاملة (ومشروعي ماروتا سيتي وباسيليا سيتي خير مثال على ذلك).

كما أنه لا يمكن غض النظر عن أولئك الذين حققوا أرباحاً كبيرة من خلال تواجدهم في مراكز اتخاذ القرار، أي أولئك البيروقراطيين الذين استغلوا مناصبهم لتحقيق أرباح شخصية على حساب المصلحة العامة، متحولين بذلك إلى عناصر برجوازية بيروقراطية مرتبطة مصالحهم بشكل عضوي مع البرجوازية الطفيلية. وهذه ثنائية أخرى لا بد من العمل على كسرها، فمن يعمل في القطاع الحكومي يجب أن يخدم المصلحة العامة، لأن القطاع العام هو ملك للشعب ومن يقوم بإدارته هو مؤتمن عليه لتحقيق مصالح هذا الشعب، أما أن يقوم بتحقيق مصالح شخصية ضيقة أو مصلحة حفنة من البرجوازية الطفيلية فذلك فيه تناقض كبير لا بد من العمل على كسره.

لذا، لا بد من ضرب منظومة الفساد القائمة، وهذا يتطلب بالدرجة الأولى وقف آليات الفساد والإفساد بالعمل المؤسساتي وبالرقابة الحقيقية الفاعلة. عبر توسيع الرقابة الشعبية وزيادة مستوى رقابة وسائل الإعلام وتوسيع الحريات الديموقراطية عموماً. فمكافحة الفساد يجب أن تكون شاملة ومستمرة حتى تكون ناجعة.

كما لا بد من معالجة التهرب الضريبي الذي أرهق الاقتصاد الوطني، حيث إن الإعفاءات الضريبة الواسعة لم تكن مبررة، نظراً لحاجة الاقتصاد الوطني للسيولة وعدم جدوى تلك الإعفاءات. ومن الغريب أن يتم الحديث عن تقليص الدعم تحت مسميات عدة منها (ترشيده وعقلنته وإيصاله لمستحقيه، وهي مصطلحات تستخدمها المنظمات الدولية بقصد التمهيد لإلغائه)، في الوقت الذي يجري فيه عملياً غض النظر عن التهرب الضريبي والذي حسب بعض الدراسات يتراوح ما بين (200–400) مليار ليرة سورية، وذلك قبل الأزمة الراهنة. أي أن معالجة نقص السيولة تجري على حساب الفقراء، وليس على حساب أصحاب الأرباح الكبيرة. فالسياسة الضريبية الصحيحة والمستخدمة في كل الدول المتقدمة تعتمد على مبدأ من يربح أكثر يدفع أكثر، وهذا ما ابتعدت عنه السياسات الضريبية السورية، والتي استعاضت عنه بإلقاء الثقل الأكبر في التحصيل على الفئات المتوسطة والفقيرة.

كما أنه لا بد من إعادة النظر بالسياسات النقدية القائمة المتناقضة مع متطلبات الوضع الاقتصادي، فالتعويم الموارب لسعر صرف الليرة السورية عمل على تراجع قيمتها، وبالتالي تراجع الدخل الحقيقي، مما أدى ذلك إلى تراجع الاستهلاك، وبالتالي عدم القدرة على تصريف الإنتاج (بسبب تراجع الطلب الفعّال القادر على الدفع)، أي يجب إعطاء الفقراء أموالاً ليصرفوها لتتحرك عجلة الاقتصاد (بحسب المدرسة الكينزية) والعكس غير صحيح وخاصة في الأزمات. لذا يجب إعادة صياغة السياسة النقدية لتقوم على دعم الإنتاج الحقيقي، وتحقيق استقرار في الأسعار، أي ما يخدم استقرار الدخل الحقيقي للقوى العاملة.

بناءً على ما سبق، ينبغي أن تكون عملية إعادة البناء وطنية بامتياز وليست –باباً– للإثراء على حساب المصلحة العامة، وهذا ما يجب أن يدفع الحكومة والجهات المعنية لاتخاذ إجراءات محددة في هذا المجال. لذا نقترح مراعاة ما يأتي في عملية إعادة البناء[177]:

1– العمل على إيجاد قاعدة بيانات مركزية تشمل كافة الأضرار التي لحقت بالقطاعين العام والخاص، وبالممتلكات الشخصية.

[177]– د. بكداش عمار، البرنامج الاقتصادي حول واقع الاقتصاد السوري، مجلة الطليعة، دمشق، 2012، بتصرف.

2- تشكيل هيئة وطنية عامة مختصة بعملية إعادة البناء، تعمل تحت إشراف رئاسة مجلس الوزراء بشكل مباشر، وتخضع لرقابة واسعة من قبل السلطة التشريعية والفعاليات الشعبية ووسائل الإعلام. ويكون هدفها إعادة البناء فعلاً لا تقاسم المصالح والمغانم والمكاسب.

3- تحديد الأولويات في عملية إعادة البناء وفق برنامج زمني (صناعة-زارعة) كونهما المصدرين الأساسيين للإنتاج الحقيقي، والعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي، وزيادة الاستثمار في إنتاج وسائل الإنتاج.

4- العمل على ردم الهوة ما بين المدينة والريف، أي تقليص التفاوت التنموي بينهما. عبر التخطيط الإقليمي المتوازن. وتنمية الموارد البشرية (تعليم- تدريب- تأهيل).

5- الحفاظ على دور الدولة التدخلي الإيجابي وتفعيله أكثر فأكثر، عبر إتباع نهج رأسمالية الدولة ذات الطابع الاجتماعي (الدولة المتدخلة بحسب كينز).

6- محاربة الفساد لتأمين الموارد الضائعة والمهدورة، والعمل على ترشيد الإنفاق.

7- معالجة مشكلة احتكار القلة في السوق السورية، عبر ضرب الاحتكار، بتعديل وتفعيل قانون المنافسة ومنع الاحتكار.

8- ترجمة النمو إلى تنمية متوازنة جغرافياً وقطاعياً وتحقيق عدالة التوزيع وعدالة الإنصاف.

9- العمل على التراجع عن التشريعات والسياسات والإجراءات الاقتصادية ذات الطابع الليبرالي.

10- إعادة النظر بواقع القطاع العام الصناعي والإنشائي، وتأهيله من حيث القوانين والإمكانيات المادية ومستلزمات العمل ليقوم بدوره في المرحلة المقبلة.

11- للاستثمار الاحتكاري الأجنبي مستتبعات اقتصادية وسياسية قد تمس بالسيادة الوطنية، بالإضافة إلى أنه استثمار لا مصلحة له سوى تعظيم الربح، وبالتالي فهو مستعد لتدمير اقتصاد أي بلد من أجل ألا تصيبه أي خسارة، ولنا فيما حصل بما كان يسمى "النمور الآسيوية" أسوةً ودليلاً واضحاً.

12- زيادة الدعم للإنتاج الزراعي عبر تخفيض تكاليف مستلزمات الإنتاج بما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وذلك بالتوازي مع زيادة الإنتاجية لتأمين حياة كريمة للعاملين في هذا القطاع، وما لذلك من أهمية من حيث ما يرافقها من تشابكات مع القطاعات الأخرى.

13- تحديد مصادر التمويل حيث إن تحديد مصدر التمويل هو أهم من التمويل ذاته، ويجب أن تكون وطنية أو من دول وقفت مع سورية خلال الأزمة الراهنة ضمن شروط لا تمس بالسيادة الوطنية، والاستفادة من تجربة إعادة بناء الاتحاد السوفييتي بالاعتماد على الذات، وتشكل الاستفادة من تلك التجربة المخرج الآمن من نفق إعادة البناء.

14- الاستفادة من مصادر الطاقة الواعدة والمكتشفة حديثاً كمصدر أساسي لتمويل عملية إعادة البناء، وذلك سيكون مصدر هام ورئيسي للتمويل، كما حدث في تجربة الاتحاد السوفييتي.

15- الاستفادة من القروض العينية (مثل الخط الائتماني مع إيران) وذلك سيوفر على الاقتصاد السوي الكثير لحين ترميم وإعادة بناء ما تم تدميره. أو إبرام اتفاقيات ثنائية مع دول أو شركات لتوريد التكنولوجيا المتطورة في إنتاج وسائل الإنتاج مقابل نسبة من الإنتاج وبشروط مجزية، أو اتفاقيات التبادل البضاعي كالتي كان يجري إبرامها مع فنزويلا (زيت الزيتون مقابل بناء مصفاة نفط).

16- إن الأرقام المطروحة حول حجم التمويل المطلوب لعملية إعادة البناء مبالغ فيه (مع أهمية تحديد حجم الخسائر)، لأنه ليس بالضرورة توفر كامل المبلغ للقيام بعملية البناء كونها ستمتد لفترة زمنية طويلة نسبياً، إذ يتوقف ذلك على سرعة دوران النقد، وان معظم الدراسات لا تشير إلى هذا الجانب، كما أنه بتحديد الأولويات سينخفض المبلغ المطلوب، أي عند الانتهاء من إعادة بناء مرحلة أو قطاع معين سيدخل في مرحلة الإنتاج، وبالتالي تحقيق الفوائض التي ستدخل في خزينة الدولة وإمكانية إعادة استخدامها في عملية إعادة البناء.

إذاً، تكون عملية إعادة البناء من خلال توفر القرار السياسي (بالدرجة الأولى) لضرب وتضييق نفوذ البرجوازية الجديدة، الناتجة عن الاندماج العضوي بين البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية المرتبطة مصالحها عضوياً مع بعض الشركات الاحتكارية العالمية. أي يجب العمل على تحقيق مصالح القوى المنتجة من خلال إعادة النظر بعلاقات الإنتاج القائمة.

خلاصة الفصل الرابع:

تتميز سورية بموقعها الجغرافي ويمثل ذلك أهم نقاط القوة في الاقتصاد السوري، وتتمحور فكرة إعادة تموضع سورية في الإقليم بنقطتين اثنتين: الحصول على التمويل وإيجاد محركات للنمو الداخلي. من خلال الاندماج الإقليمي والاستفادة القصوى بوجود الجغرافيا السورية في هذا المكان من العالم. ولا يمكن نجاح أي عملية بناء أو إعمار دون تحديد مكانة سورية ضمن فضاء الإقليم بمعناه الواسع. فرغم صغر حجم الاقتصاد السوري في الاقتصاد العالمي، لكن موقعها الجيوسياسي يجعلها في قلب أنظمة التبادل التجاري والطاقة. كما تطرق الفصل إلى نقاط القوة في الاقتصاد السوري وأهمها وجود ثروات باطنية واعدة غير مستغلة بعد، وبعد تلافي مكامن الخلل، وخاصة التشوه الهيكلي في بنية الناتج المحلي الإجمالي بغلبة القطاعات الخدمية والريعية على السلعية أو المنتجة لوسائل الإنتاج.

بناء على ما سبق، وبعد الاستفادة من التجارب الدولية التي تمت دراستها وهي (تجربة إعادة بناء أوروبا وبشكل خاص ألمانيا، وتجربة اليابان، وتجربة الاتحاد السوفييتي)، اقترح هذا الفصل إطار استرشادي للشروع بعملية إعادة البناء والتنمية، وثم تم وضع رؤية متكاملة تمثل أهم النقاط التي يقترحها البحث، للبناء عليها من أجل النهوض بالاقتصاد السوري وتصحيح اختلالاته. كما تم التطرق إلى ثنائيتين ينبغي العمل على معالجتهما، وهما ثنائية السياسات الخارجية المشرّفة والسياسات الاقتصادية الليبرالية، كون العماد الأساسي للصمود الوطني المواجه للمشاريع الاستعمارية في المنطقة والقوة العاملة كعامل حاسم في انجاز مهام التنمية هم الجماهير الشعبية الذين تضررت مصالحهم وتراجع مستواهم المعيشي جراء السياسات الاقتصادية الليبرالية؛ والثنائية الأخرى تتمثل في ثنائية السلطة والثروة، نظراً للاندماج العضوي

المتشكل بين البرجوازية البيروقراطية والطفيلية سنّت التشريعات الاستثمارية بشكل خاص والاقتصادية بشكل عام بما يضمن لهما تحقيق المزيد من الأرباح على حساب تكريس الخلل الهيكلي في الاقتصاد الوطني من جهة، وتراجع معيشة القوى المنتجة من جهة أخرى؛ واستناداً لهاتين الثنائيتين ونظراً لعدم تحديد النهج الاقتصادي في الدستور السوري، اقترح هذا الفصل تبني نهج "رأسمالية الدولة ذات الطابع الاجتماعي" لكسر التناقضات والحد من احتكار القلة في الاقتصاد السوري، وللحد من ازدياد الاستقطاب الطبقي.

مناقشة فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: تؤدي زيادة دور الدولة التدخلي في الاقتصاد إلى توفير البيئة الاقتصادية الضرورية لجذب الاستثمارات في مرحلة إعادة البناء.

وقد تم البرهان على هذه الفرضية في كثير من المطارح، وبشكل خاص في الفصل الثاني– المبحثين الثالث والرابع؛ والفصل الثالث– المبحثين والثالث والرابع؛ والفصل الرابع– في المبحثين الثاني والثالث؛ حيث تم بيان دور الدولة التدخلي في الحياة الاقتصادية منذ فترة ما بعد الاستقلال مروراً بالمرحلة الممتدة بين (1970–1985) التي تم فيها تحقيق تقدماً اقتصادياً اجتماعياً عبر سياسات الإصلاح الزراعي والتأميمات الكبرى (بالرغم مما شابها من نواقص)، إضافة إلى بناء كبرى المشاريع الاستثمارية في البنى التحتية، ثم بيان أثر تراجع دور الدولة خلال المرحلة الممتدة بين (1986–2010) إذ تراجع الاقتصاد الوطني ككل ومجمل الاستثمارات المحلية، إضافة إلى تراجع الدور الاجتماعي للدولة. والجدير بالذكر بأن دور الدولة التدخلي في الاقتصاد لم يكن شاملاً ومركزياً، بل أحياناً تمت الاستجابة لضغوطات البرجوازية بأشكالها كافة، مما حد من إمكانية إنجاز المزيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي بوزن الإصلاح الزراعي والتأميمات الكبرى، أدى ذلك إلى تشوه هيكل الناتج المحلي الإجمالي، كون التسهيلات التي منحت للقطاع الخاص كانت على حساب تراجع دور الدولة. ولم يستثمر القطاع الخاص أمواله في إنتاج وسائل الإنتاج، وإنما فضّل (في ظل تراخي الحكومات) الاستثمار في الخدمات والقطاعات الريعية ذات الربح السريع.

الفرضية الثانية: لم يؤد تطبيق نهج "اقتصاد السوق الاجتماعي" إلى تطوير وتحفيز الاستثمار الإنتاجي التنموي وأثر سلباً على البنية الطبقية في المجتمع السوري.

تم إثبات هذه الفرضية في الفصل الثالث؛ حيث أظهرت دراسة تطور الاقتصاد السوري خلال الفترة الممتدة بين (1986–2010) بأن التحول الاقتصادي نحو سياسات اقتصاد السوق بدايةً واقتصاد السوق الاجتماعي مؤخراً أدى إلى تراجع أهم المؤشرات الاجتماعية، كما تم إثبات الفرضية من خلال الفصل الثالث– المبحث الرابع؛ عبر دراسة تحليلية للاستثمار في ظل التحول إلى سياسات اقتصاد السوق/الاجتماعي. بأنه لم يتم تصحيح الخلل الهيكلي في الاقتصاد السوري الذي اتسم بغلبة القطاعات الريعية على الإنتاجية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة إيجابية بين (العمالة، الادخار، الاستثمار) في ظل دور الدولة التدخلي، وبين النمو الاقتصادي.

هذه الفرضية تم الرهان عليها في الفصل الثاني– المبحث الرابع؛ وفي الفصل الثالث– المبحث الرابع؛ وفي الفصل الرابع– المبحث الثالث؛ إذ تبين من خلال دراسة تطور كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستثماري العام

والإنفاق الاستهلاكي والعمالة والادخار بأنه كلما ازداد الإنفاق الحكومي العام في مجمل الاستثمارات المحلية، كلما تحقق تشغيل أكثر للقوى العاملة وتحقيق معدلات أعلى من الادخار والطلب الفعال، وبالتالي تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي.

- **النتائج:**

بعد دراسة تطور سياسات الاستثمار والسياسات الاقتصادية في سورية خلال الفترة الواقعة من بعد نيل سورية استقلالها، وتوطيد الاستقلال الاقتصادي التابع للاستقلال السياسي؛ ومن ثم فترة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لغاية عام 1985 وتحليلها بما ينسجم مع النظرية الاقتصادية وتاريخ الفكر الاقتصادي؛ ثم دراسة فترة التحولات الاقتصادية في الفترة التالية، وصولاً إلى مرحلة الحرب/الأزمة الراهنة، وما جرى خلال هذه الفترة من خسائر اقتصادية ودمار في البنى التحتية السورية، ووضع رؤية لإعادة بناء سورية من خلال مجموعة من المقترحات المتكاملة بناءً على بعض التجارب الدولية الناجحة في إعادة البناء؛ توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن عرض أبرزها فيما يأتي:

1- من خلال البحث تبين بأن عمليات الإصلاح الزراعي والتأميم كانت من أكبر الإنجازات التقدمية في تاريخ سورية المعاصر، حيث عكست الطبيعة الطبقية لنظام الحكم، والذي كان شعاره التوجه نحو الاقتصاد الاشتراكي، من خلال تقوية مواقع القطاع العام كأكبر رأسمالي وطني؛ إلا أن تلك الإجراءات لم يتم استكمالها نحو تطوير كل من الصناعة والزراعة وخاصة في الميدان التكنولوجي. وقد ساهمت البرجوازية السورية الكبيرة بدور سلبي في تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية الشاملة نتيجة مقاومتها للتغيرات التقدمية آنذاك.

2- أدى تفتت الحيازات الزراعية إلى عدم التطابق بين الملكية والاستثمار، حيث لم يعد استخدام الأراضي الزراعية من قبل الفلاحين ينتج ريعاً عاليا بالتزامن مع وضعهم المعيشي المتردي، دفع ذلك بالفلاحين إلى تأجير أراضيهم أو بيعها للمستثمرين الكبار، ومن هنا أتى المستثمرون وحصلوا على أرباح مرتفعة مقابل دفع ريع منخفض لهؤلاء الفلاحين، واستثمار تلك الأراضي، إذ إن قانون الإصلاح الزراعي لم يلحظ بأن حجم الإنتاج غير مرتبط بحجم الملكية، بل بالاستثمار.

3- أدى التركيز في السياسات الاستثمارية خلال فترة تدخل الدولة على المشروعات الاستهلاكية والخدمات بدلاً من الاستثمارات الإنتاجية (على الرغم من بعض المشاريع الكبرى مثل بناء سد الفرات، ومصفاة النفط وغيرها من مشاريع البنى التحتية المهمة) إلى نتائج غير مرضية تمثلت في ازدياد معدل التضخم ونسبة البطالة، بالإضافة إلى الخلل الهيكلي المتمثل في إعطاء الأولوية للقطاعات الخدمية على حساب الاستثمارات الإنتاجية، وبالتالي عدم توطين التكنولوجيا وبقاء القطاع الصناعي متخلفاً.

4- لم يحدث تغير جوهري في السياسات الاستثمارية خلال فترة 1970-1985 بل عوضاً عن تقوية دور الدولة التدخلي في الاقتصاد، تم تقوية دور القطاع الخاص الذي كان ضعيفاً ومتخلفاً وبالتالي نمت القطاعات الخدمية بمعدلات أعلى من القطاعات السلعية؛ وتزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار، وتقليص الاعتماد

على الادخار المحلي في تمويل الاستثمار والاستيراد، وقلة التناسب في توزيع الاستثمارات بين ما يلزم من الطاقات لإنتاج سلع مستلزمات الإنتاج وسلع التكوين الرأسمالي الثابت وبين ما يلزم لإنتاج سلع وخدمات الاستهلاك النهائي.

5- تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-1985) لم يكن متوازناً بسبب التفاوت الكبير في نسب التطور من سنة إلى أخرى، ما يشير إلى وجود عوامل دافعة خارجة عن الأطر التخطيطية، وأبرز تلك العوامل كانت ارتفاع أسعار النفط عالمياً مما ساهم بإنعاش الاقتصاد السوري الذي كان يعاني من بعض الاختناقات، حيث وصلت الصادرات النفطية إلى نسبة (60-75%) من الصادرات الكلية، وبالتالي ساهم ازدياد أسعار النفط عالمياً بدفع الاقتصاد السوري، بالإضافة إلى أموال المساعدات العربية والدعم والتبرعات والقروض الميسرة التي استطاعت سورية الحصول عليها. إلا أنه لم يتم توطين التكنولوجيا وبالتالي بقي الاقتصاد السوري متخلفاً، ويشير ذلك إلى أن النمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي لم يكن مرتبطاً بزيادة التكوين الرأسمالي الإنتاجي المباشر بشكل كبير.

6- اتسم الإنفاق العام بتنازع التوجهات ما بين تبني سياسة رأسمالية الدولة ذات الطابع الاجتماعي من خلال دور أكبر للدولة، وسياسات اقتصاد السوق. ليكون العام 1985 عاماً فاصلاً ما بين تلك التطورات، ليبدأ الإنفاق العام بالتراجع التدريجي، ما يعكس تبني نهج وسياسات اقتصادية اجتماعية جديدة. لينعكس الأثر سلباً في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

7- تم التراجع عن دور الدولة تدريجياً بإتباع سياسة التثبيت النقدي والمالي الانكماشي لمعالجة عجز الموازنة العامة والاختلال النقدي. وليقوم القطاع الخاص بالإنتاج لتأمين حاجات الاقتصاد الوطني. وحينها كاد يتوقف الاستثمار العام الجديد، ولم يتم تطوير أو تحديث أو تجديد منشآت القطاع العام إلا في حدود ضيقة، بالإضافة إلى ترهل الإدارة العامة وعدم حل مشاكلها. وانتشر الفساد واتسع نطاق السوق غير النظامية (السوق السوداء)، وانتشرت مظاهر الفساد الإداري، والعمليات التطفلية في الاقتصاد عن طريق السمسرة والوكالة والتهرب الضريبي، وازدياد نسبة البطالة..الخ.

8- ازدادت معدلات التضخم بشكل غير مسبوق إذ وصل معدل التضخم سنوياً بين (35%) و (60%) في السنوات ما بين (1986-1988)، بالوقت الذي لم يكن سابقاً يتعدى الـ(20%). وذلك يعني تراجع الوضع المعيشي للفقراء، كون التضخم يعتبر أحد الأشكال القسرية لإعادة توزيع الدخل لصالح الأثرياء.

9- اتضح بأن فترة التسعينات شهدت إعادة توزيع للدخل الوطني لصالح البرجوازية السورية، حيث انتقلت الثروة تدريجياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وأصبحت مساهمة التراكم الرأسمالي الخاص في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من التراكم الرأسمالي العام، وذلك من شأنه خلق قيمة مضافة لصالح القطاع الخاص وزيادة الدخل

المتاح له وبالتالي زيادة الادخار لديه، بالوقت الذي بقيت السلطة السياسة ممركزة بيد الدولة؛ هنا نشأت بعض الفئات التي استفادت من التحولات الاقتصادية وأصبحت لها من خلال نفوذها مصالح مع البرجوازية الطفيلية التي تعيش على المضاربات والتطفل على الإنتاج فهي بطابعها غير إنتاجية، وبالتالي اتحدت البرجوازيتين البيروقراطية المتواجدة في داخل جسم جهاز الدولة والتي لها نفوذ واسع مع البرجوازية الطفيلية التي تسعى إلى تعظيم أرباحها على حساب الدولة والقوى المنتجة معاً. واستمرت الأمور على ذلك المنوال لغاية العام 2010.

10- شهدت فترة الخطة الخمسية التاسعة (2001-2005) عدداً هائلاً من القوانين والمراسيم التي تم بموجبها المضي قدماً نحو تشجيع القطاع الخاص للاستثمار، وترسيخ البنية التشريعية اللازمة للتخلي التدريجي عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتحول نحو اقتصاد السوق. حيث أصبح القطاع الخاص ينتج (65%) من الناتج المحلي الإجمالي. ما يفسر بأن البرجوازية الجديدة أصبحت، بفعل تراكم السياسات الاقتصادية، تمتلك قوة القرار الاقتصادي ما مكّنها من جني ثمار التحول إلى اقتصاد السوق.

11- تم إصدار التشريعات اللازمة للتحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي بأسلوب الصدمة، فكان لها تداعيات اقتصادية واجتماعية سلبية، ظهرت تلك التداعيات بصورة جلية بعد رفع أسعار حوامل الطاقة وأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، فتراجع الإنتاج الزراعي، وساء حال الفلاحين وكل من يعمل في الزراعة سواء عمال زراعيين أو أصحاب أراضي وغيرهم. ونتيجة لتلك السياسات ازدادت معدلات التضخم بشكل مضطرد، مما أدى إلى تراجع الأجور الحقيقية ، وبالتالي تراجع القدرة على الاستهلاك لدى القطاع العائلي، مما أدى إلى تعمق مشكلة الركود التضخمي التي كان يعاني منها أصلاً الاقتصاد السوري، وزاد من تلك المصاعب بروز حالة احتكار القلة، وأصبحت البرجوازية الجديدة تسيطر على القرارات الاقتصادية والتي كانت دائماً تدعم مصلحتها على حساب كل من البرجوازية الصناعية والقوى المنتجة معاً. واتضح بأن ما سمي بـ"اقتصاد السوق الاجتماعي" ما كان إلا سياسات اقتصاد السوق، ولم يتم فيها الالتفات إلى الجانب الاجتماعي، بل أصبح الاستقطاب الطبقي أكثر حدة.

12- يتضح بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يكن مستقراً؛ كما أنه لم يتم تغيير بنية الناتج المحلي الإجمالي، حيث بقيت الخدمات والتجارة تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، تدفق القيم المضافة المتحققة من التشغيل إلى قنوات غير إنتاجية، أي الاستمرار في التشوه الهيكلي في بنية الاقتصاد السوري.

13- نسبة البطالة كانت مستقرة بحدود (5%) لغاية العام 1990 ومن ثم بدأت أثر السياسات الاقتصادية بالظهور، فازدادت نسبة البطالة، لتتعمق المشكلة بشكل أكبر بدءاً من العام 2000 ولتزداد نسبة البطالة إلى (9%) في عام 2010 بحسب الإحصاءات الرسمية. علماً بأن سورية حققت معدلات جيدة من التشغيل خلال فترة السبعينات

والثمانينات، إلا أنه مع تغيير السياسات الاقتصادية المترافقة مع تغيرات خارجية أخرى أدت بمجملها إلى ازدياد معدلات البطالة.

14- بعد النصف الثاني من عقد الثمانينات حدث تحول واضح باتجاه تشجيع الاستثمار الخاص وتراجع مساهمة الدولة في إجمالي الاستثمارات العامة، وذلك يعكس التوجه الاقتصادي للدولة في تلك الفترة، حيث بدأ التراجع التدريجي عن شعار التحول نحو الاقتصاد الاشتراكي (عملياً رأسمالية الدولة ذات الطابع الاجتماعي) الذي كان معبرا عنه دستورياً.

15- في النصف الثاني من عقد التسعينات حدث تراجع متزايد في مساهمة الاستثمار الخاص حيث تراجعت نسبتها إلى (36%) عام 2000 بسبب استنفاذ مجمل الفرص الاستثمارية ذات المردودية العالية والسريعة والتي جرت وفق أحكام قانون الاستثمار رقم (10) وذلك يعكس الخلل الكبير في قانون الاستثمار وعدم إصدار تشريعات تشجع الاستثمار الإنتاجي وتوجه الاستثمارات إلى قطاعات الصناعة والزراعة والتي تعود بالفائدة على كل من المنتجين والاقتصاد الوطني على حد سواء. وقد أدت البيروقراطية وعدم وجود مظلة واحدة للاستثمار وتحرير التجارة الخارجية إلى الحد من إقدام المستثمرين على زيادة أو استثمار أموالهم داخل الاقتصاد السوري. كما ساهمت سياسة تجميد الرواتب والأجور في تخفيض الطلب الفعال القادر على الدفع (بحسب المدرسة الكينزية) داخل الاقتصاد السوري، مما أدى إلى زيادة تخوف المستثمرين نتيجة تعمق حالة الركود التضخمي والتخوف من عدم القدرة على تصريف المنتجات.

16- شهدت نسبة الادخار من الدخل المتاح تزايداً نسبياً منذ العام 1985 حيث كانت (7%) لتصل لمستويات مرتفعة في بعض السنوات (22%) في عام 2002 وفي العام 2010 كانت نسبة الادخار من الدخل المتاح (13%)، أي ازدادت دخول الفئات القادرة على الادخار وبنفس الوقت انخفضت دخول الفئات ذات الميل العالي للاستهلاك.

17- منذ العام 2011 حدث تراجع حاد في الناتج المحلي الإجمالي، وقد تراجع في عام 2018 بالنسبة إلى عام 2010 بمقدار (-59%)، وإن تم حساب مقدار التراجع من خلال القيمة التراكمية المجمعة خلال السنوات السابقة فإن مقدار التراجع يبلغ (-68%)، كما أن مجمل الاستثمارات المحلية شهدت تراجعاً كبيراً خلال فترة الأزمة/الحرب الراهنة وذلك بسبب عدة عوامل تكمن أبرزها في: العقوبات الاقتصادية، وتذبذب سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، وخروج مناطق واسعة من سيطرة الدولة السورية، بالإضافة إلى تدمير وتخريب وسرقة المصانع وتهريب ونقل الأموال/المعامل خارج سورية.. وفي كل الأحوال فإن تراجع الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيره بأسباب الأزمة/الحرب الراهنة، إلا أنه لم يتم التحكم بمقدار هذا التراجع أو استيعابه.

18- شهدت معظم السنوات الماضية ازدياد قيمة المدخرات المتحققة بالأسعار الثابتة عن مجمل الاستثمارات المحلية حيث بلغت زيادة الادخار عن مجمل الاستثمارات في عام 2017 مقدار (40784) مليون ليرة سورية أي ما نسبته (23%) من إجمالي قيمة الادخار، وفي عام 2010 كانت (42306) مليون ليرة سورية بنسبة (20%) من الادخار المتحقق في العام نفسه، ويمكن تتبع جزء من هذا الادخار غير المستخدم في توسيع عملية الإنتاج وإنفاقه في قنوات غير منتجة أو تجميدها في المصارف، من خلال تقصي تراكم الإيداعات لدى المصارف العاملة في سورية (العامة والخاصة). أي أن هنالك جزء من الادخار المتحقق من خلال الاستثمارات لا يتم إعادة استخدامه لتجديد الإنتاج الموسع، مما يضيع الفرص على الاقتصاد الوطني، وهذا ما يجب أخذه بعين الاعتبار في المرحلة القادمة.

19- بعد عرض أهم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري خلال مرحلة الحرب/ الأزمة الراهنة، توصل البحث إلى نتيجة بأنه يمكن الاعتماد على الذات بالدرجة الأولى لتمويل عملية إعادة البناء، استناداً إلى نقاط القوة في الاقتصاد السوري بعد تلافي مكامن الخلل، إذ تتميز سورية بموقعها الجغرافي وامتلاكها ثروات باطنية واعدة، مما يكسبها نقاط قوة إضافية يمكن البناء عليها، من أجل تمويل عملية إعادة البناء؛ حيث إن القروض والمساعدات والاحتكارات الأجنبية عادة يكون لها شروط قد تمس بالسيادة الوطنية أو تشكل عبئاً اقتصادياً في المستقبل.

- **خيارات وسيناريوهات مستقبلية:**

بناء على الإطار الاسترشادي الذي جرى رسم أهم معالمه في الفصل الرابع– المبحث الثالث، وإلى نتائج البحث، يمكن التوصل إلى مقترحات للنهوض بالاقتصاد الوطني، وإعادة تشكيل بنيته لتصحيح الخلل الهيكلي القائم في مرحلة ما قبل الأزمة/الحرب والمستمرة خلالها، ولتحقيق العدالة الاجتماعية التي تشكل الأساس في اقتصادات ما بعد الحرب، لتجنب العودة إلى الأزمات والصراعات ولتقوية الصمود الوطني وتعزيز السياسة الخارجية المشرّفة، يمكن وضع مقترحات تقوم على ثلاثية: تصنيع البلاد، وتطوير الزراعة، والعدالة في توزيع الدخل الوطني. وفق ما يأتي:

1– القطاع الصناعي:

نتيجة تعرض الصناعة السورية لتراجع حاد خلال الفترة السابقة، ونتيجة ضعفها أصلاً خلال سنوات ما قبل الأزمة/الحرب، ينبغي إعادة النظر في بنيتها وإعداد ما يلزم للنهوض بالصناعة السورية بما يتيح تسريع عملية إعادة البناء وتحويل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى، وهذا ليس بالأمر المستحيل، ولكن يحتاج إلى إرادة وخطة مركزية صارمة، وبناء عليه يقترح البحث ما يأتي:

- تحقيق التكامل والترابط بين النهوض بالصناعة وإعادة بناء وتجهيز المرافق العامة (تأمين حوامل الطاقة بشكل سهل ومناسب، ماء، صرف صحي..) وخاصة في المناطق الصناعية، وتجهيز البنية التحتية المتعلقة بالنقل. ومنح القطاع الصناعي (عام وخاص) تعويضات مجزية عن البناء والآلات والتجهيزات المتضررة، وخاصة للمشاريع الاستثمارية الإنتاجية أو المنتجة لوسائل الإنتاج. وتفعيل وتقوية وتطوير الدور التنموي للمصارف وخاصة الصناعي بما يخدم أهداف النهوض بالقطاع الصناعي.
- منح رؤوس الأموال والاستثمارات الإنتاجية السورية في الخارج ضمانات ومزايا وحوافز لتأمين عودتها إلى سورية، وبما لا يلحق الضرر بالمنشآت القائمة أو طور التشغيل وإعادة التأهيل.
- تشجيع ودعم ومنح مزايا خاصة للصناعة المرتبطة بإعادة البناء والمنتجة لوسائل الإنتاج، لتقوية وتطوير وتشجيع الاستثمارات المنتجة وتصحيح بنية الصناعة السورية، وتشجيع إقامة عناقيد صناعية شاقولية وأفقية، وتشجيع الصناعيين لإعادة النظر باختصاصاتهم نحو التحول إلى إنتاج وسائل الإنتاج وإقامة الاستثمارات الصناعية الزراعية. وبناء عليه يجب إعداد قائمة بالفرص الاستثمارية التي ستقوم الحكومة بمنحها الدعم الاستثنائي نظراً لأهميتها.
- منح القطاع العام الصناعي كل الشروط اللازمة لإعادة نهوضه وتصحيح بنيته الإدارية والفنية والإنتاجية، ورفده بالكوادر المؤهلة والمدربة، وتخليصه من آلية النهب الشامل الذي يتعرض له من قبل البرجوازيتين الطفيلية والبيروقراطية، وضخ استثمارات جديدة في بنيته. والحفاظ عليه باعتباره الركيزة الاقتصادية الأساسية للمصالح الوطنية وأكبر رأسمالي وطني، ويمكنه أن ينهض بمهام تطوير الاقتصاد الوطني في حال معالجة صعوباته وتوفير إدارة

وطنية كفوءة ونزيهة له. وتأسيس المجلس الصناعي الأعلى كون القطاع العام الصناعي مرتبط بعدة وزارات (الصناعة، والكهرباء، والنفط والثروة المعدنية، والزراعة، والاقتصاد، والموارد المائية، وهيئة التخطيط والتعاون الدولي..)، وعدم التعامل مع القطاع العام الإنتاجي كباقي القطاعات (الخدمية، والإدارية) فيما يتعلق بتخصيصها كتلة مالية من الموازنة العامة للدولة، ومنحها مرونة أكثر في آلية استخدامها.

- الحد من تبعثر الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم وجود رؤية ونهج تنموي لوجودها. ويمكن ربطها ضمن سلسلة متكاملة بالصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بما يؤمن لها المدخلات الضرورية واللازمة لعملية الإنتاج.

- فرض قيود على الاستيراد، وضبط التهريب إلى داخل السوق السورية بعقوبات شديدة، وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير العادلة، وخاصة أنه في طور التعافي والتطور. ومنحه التسهيلات والدعم اللازمين والشروط اللازمة لتشجيع التصدير، وخاصة تخفيض ودعم أسعار حوامل الطاقة لما لها من أهمية في تشجيع الإنتاج والمنتجين، واستهداف معدلات التضخم.

- إبرام اتفاقيات ثنائية مع دول أو شركات عالمية لتقديم الآلات وخطوط الإنتاج اللازمة للصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج، على أن يتم استرداد قيمة تلك التجهيزات كنسبة من قيمة الإنتاج، ولكن بشروط غير مجحفة.

- إعادة النظر بعقود التشغيل والامتياز والخدمة بما يخص النفط والغاز، كونهما يشكلان المصدر الرئيسي لتأمين التمويل اللازم لعملية إعادة البناء، وبالتالي يجب أن يكون معظم استثمار النفط وطنياً، ليتمكن الاقتصاد السوري من تأمين مستلزماته وتصدير الفائض وخلق تراكم رأسمالي. وخاصة هنالك ثروات واعدة من الغاز يمكن البناء عليها في المرحلة القادمة، لتأمين التمويل اللازم لدعم الصناعة السورية وتطويرها.

2- القطاع الزراعي:

شهدت الزراعة السورية تراجعاً كبيراً خلال سنوات الأزمة/الحرب الراهنة، وبعد تحرير مناطق واسعة، وعودة الأمان النسبي، لا بد من اتخاذ خطة متكاملة لإعادة إحياء وتطوير الزراعة السورية من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات وربطهما مع متطلبات النهوض بالصناعة السورية، وفيما يأتي أهم المقترحات التي من شأنها النهوض بالزراعة السورية:

أ- مقترحات لتطوير عوامل الإنتاج الزراعي:

- تطوير العملية الإنتاجية من خلال تأمين وسائل الإنتاج: أدوات العمل ومواد العمل، من خلال ربطها مع النهوض بالصناعة السورية (تطوير التقنيات الزراعية، وخلق بيئة تقنية زراعية متطورة، بما يخدم زيادة الإنتاج والإنتاجية، ويقلل من الفجوة التكنولوجية المتسعة، وخاصة: المكننة الزراعية، وإنتاج السماد، وطرق الري الحديث، وجميع مستلزمات الإنتاج الزراعي). وتحسين الظروف المحيطة بالعمل. وتحسين جودة خدمات وتطوير البنية التحتية، لإعادة الأمن الغذائي، وتحقيق فائض للتصدير، والارتقاء بجودة التخزين والنقل وخدماته، وتطوير النقل البحري.

- تشجيع ودعم الزراعات الإستراتيجية والتقليدية في سورية (الحبوب، والقطن، والزيتون) وكذلك الإنتاج الحيواني المتميز (غنم العواس)، وتأمين أسعار مجزية للمحاصيل بما يتناسب مع تكاليف الإنتاج والأسعار في الأسواق العالمية. وتشجيع التعاون الخاص في مجال تسويق المحاصيل الزراعية.

- العمل على تطوير السياسات المتعلقة بالتعليم، والبحث العلمي. لتطوير القوى العاملة الزراعية باستمرار، ومواكبة التطورات العالمية الحاصلة، وبشكل خاص في الزراعة.

- الحد من عملية تفتت الحيازات مستقبلاً، من خلال توحيدها في مشروعات كبيرة مشتركة، مما يسهل استخدام وتكثيف التكنولوجيا الزراعية الحديثة، وطرق الري الحديثة، ويساهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية. ويسد الفجوة في نقص القوى العاملة الزراعية. من خلال سياسات توجيهية عبر منح مزايا خاصة (قروض ميسرة لتمويل المشاريع المشتركة بين الأراضي المتجاورة) وفرض رقابة صارمة لتتبع التنفيذ.

- إجراء تخطيط شامل لإعداد الكوادر العلمية والفنية، وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني، والتطور التكنولوجي المعاصر. والحد من تراجع القوى العاملة الزراعية عبر تأمين مستوى معيشي لائق لهم. والاهتمام بالتوزع الجغرافي للقوى العاملة، وإعادة توزيعها، بما يضمن تحسين ظروف الإنتاج، والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة بزيادة خدمات الريف وتوطين اليد العاملة فيها.

- إعداد السياسات والبرامج والخطط، لتمكين المرأة الريفية وتوفير الصحة والسلامة الأسرية، بصفتها شريك للرجل في مجال الإنتاج، ولأنها المسؤولة عن تدبير المنزل وميزانية الأسرة، وعن سلامة الغذاء، وهذه المسائل لها علاقة مباشرة بالأمن الغذائي.

- وضع مخطط تفصيلي للإنتاج والتسويق، وإتباع نظام للتسعير المخطط، وضبط عمل الحلقات الوسيطة في التسويق (كون الفلاح والمستهلك يتعرضان لاستغلال الحلقات الوسيطة).

- مكافحة التصحر، من خلال إتباع الأساليب العلمية الحديثة في الزراعة، والحفاظ على المحميات الطبيعية. والحد من الرعي الجائر في مناطق البادية وغيرها. ورفع درجة وعي القوى العاملة الزراعية (إرشاد زراعي، توعية، تأمين البذار المحسنة ووسائل المكافحة من مرشات ومبيدات وغيرها).

- الحد من ازدياد الأراضي المتروكة للراحة، من خلال إتباع أسلوب الدورات الزراعية والعناية بطرق التسميد كماً ونوعاً، وتطوير وتفعيل الإرشاد الزراعي، ونشر الوعي الزراعي عن طريق تثقيف الفلاحين بالأساليب الزراعية الحديثة، وتقديم الدعم اللازم في سبيل ذلك.

ب-مقترحات لتعزيز استدامة الموارد المائية:

لا بد من الإسراع في معالجة عدم توفر الموارد المائية ونقصانها المستمر واستنزافها، وذلك من خلال الأساليب العلمية، ومن أهمها:

- إقامة محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي والصناعي، وإصلاح وتطوير شبكات نقل المياه، والتحول إلى أساليب الري الحديث وحل المشاكل التي اعترضت هذا المشروع. بالإضافة إلى تنمية المياه الجوفية والتوسع في بناء السدود والخزانات المائية.

ت- مقترحات لتطوير التمويل والدعم الزراعي:

- تعتبر القروض التي يقدمها المصرف الزراعي التعاوني، أحد أهم أشكال دعم الزراعة، ويجب التوسع في منح هذه القروض ودعمها ما أمكن، وذلك يعتبر ضرورة وليس خياراً، للحد من تدهور الزراعة وتراجع العائد. واتخاذ إجراءات حاسمة لتحويل قروض المصرف إلى قروض تنموية كون 95% منها هي قروض تشغيلية. والتأكد من أن القروض الممنوحة للزراعة سوف تذهب لتمويل مشروعات فيها وليس لغيرها.
- تشجيع الاستثمار الزراعي، عن طريق منح حوافز تشجيعية للمشاريع الزراعية، والاهتمام بتوزعها الجغرافي وقربها من أماكن الإنتاج. وأن تسهم في تشغيل القوى العاملة الزراعية.
- العودة إلى دعم أسعار مستلزمات الإنتاج (البذار، مستلزمات الإنتاج المستوردة مثل مواد المكافحة والأسمدة والآلات الزراعية).
- إنتاج الأسمدة وطنياً وخاصة لوجود بنية تحتية جاهزة (مصانع، وخطوط إنتاج).
- العودة عن سياسة رفع الدعم عن أسعار المحروقات، فقد كان لها آثار خطيرة على الزراعة، وشكلت ضرراً كبيراً للزراعة السورية، مما ساهم جدياً في تراجع مستويات الأمن الغذائي.

ث-قطاع البناء والتشييد:

تكبد قطاعي البناء والتشييد خسائر فادحة نتيجة الدمار الحاصل خلال السنوات السابقة، مما يشكل تحد كبير أمام الاقتصاد السوري في المرحلة المقبلة. لإعادة بناء ما دمرته الحرب، وما سيحققه ذلك من تأمين فرص عمل متزايدة، وترابطات أمامية وخلفية مع باقي الفروع الإنتاجية، وتكمن أهم المقترحات في هذا القطاع بما يأتي:

- إعادة تأهيل وتطوير شركات الإسمنت (وعدم التفريط بها من خلال وضعها تحت الاستثمار الخاص، ولضمان استقرار أسعارها ضمن هامش ربح معقول، على عكس ما سيقوم به القطاع الخاص)، نتيجة الحاجة الماسة لهذه المادة، والطلب المتزايد عليها، مما سيؤمن موارد مالية جيدة لخزينة الدولة، ويوفر القطع الأجنبي.
- تشجيع ودعم كافة المبادرات والإمكانيات للاستثمار/لإقامة معامل البلوك وبلاط الأرصفة، وإقامة مجابل متنوعة ثابتة ومتحركة.
- تفعيل وتشجيع استثمار الدولة في صناعة الحديد وإبعاده عن المضاربات والخصخصة.

- وضع توجه وخارطة لمستقبل ولوجه سورية العمراني، وذلك للحد من العشوائيات وإنشاء أبنية عصرية وحديثة، وبما يؤمن إمكانية استخدام وسائل الطاقة المتجددة المعتمدة على العوامل الطبيعية (شمسية، رياح..) والتوسع في البناء العمودي للتجمعات السكنية للتوفير في الخدمات والبنى التحتية.

- وضع تصور وتخطيط لإعادة بناء الأبنية والمرافق الخدمية، وخاصة المدارس والمراكز الصحية، والصرف الصحي والحدائق..

- عدم التسرع في إعادة بناء الأبنية المتضررة أو المدمرة، بحيث تمنح الأولوية للقطاع الصناعي الإنتاجي، بما يحقق الترابط الفعلي بين إعادة إحياء وتطوير الصناعة والزراعة وإعادة بناء ما دمرته الحرب. وذلك بناء على التجارب الدولية في إعادة البناء.

ج- السياستين المالية والنقدية:

تساهم السياستين المالية والنقدية بدور جدي ومهم، وبعلاقة تفاعلية مع توجهات السياسة الإنتاجية (في الصناعة، والزراعة، والقطاعات الأخرى). لذا ينبغي أن تكون السياستين المالية والنقدية على انسجام تام مع السياسة الإنتاجية، وبناءً على ما سبق، تمكن أهم الاقتراحات فيما يأتي:

أ- السياسة المالية:

- إجراء إصلاح جذري للنظام الضريبي القائم، لتطويره وجعله أكثر عدالة وشفافية، من خلال سياسة ضريبية تحمل العبء الضريبي الأساسي على المستفيد الأكبر من الثروة الوطنية (من خلال ضرائب مباشرة تصاعدية على الدخول والثروات).

- وتخفيض الأعباء الضريبية على الجماهير الكادحة ومحدودة الدخل (إعادة النظر بالحد الأدنى المعفى من الضريبة).

- التراجع عن الضرائب غير المباشرة التي يتحمل عبئها الأساسي الجمهور الواسع من المواطنين، والتي لا تشكل شيئاً يذكر بالنسبة لذوي الأرباح الكبيرة. والعودة عن الضريبة على القيمة المضافة، وخاصة على مواد الاستهلاك الشعبي الواسع، لما لها من أثار سلبية في زيادة الأسعار، وما تؤديه من مخاطر الكساد في الفروع الإنتاجية الأساسية.

ب- السياسة النقدية:

إن التحكم بسعر الصرف في ظل الأزمة الراهنة يعتبر من الأمور الصعبة، ولكنه أصبح الشغل الشاغل لمصرف سورية المركزي، مما أدى إلى انحرافه عن أهدافه الأساسية، كما أن الاستخدام الفعال لأدوات السياسة النقدية بشكل متناسق والمتمثلة (بسعر إعادة الخصم، سعر الفائدة، حجم الائتمان، عمليات السوق المفتوحة، الاحتياطي القانوني..) يعتبر ضرورة راهنة وممكنة أيضاً للحد من التدهور الحاصل في قيمة الليرة السورية، وتخفيف انعكاساته على مجمل

المؤشرات والقطاعات الاقتصادية. ورغم أن عودة الاستقرار الاقتصادي رهن بالانتهاء من الأزمة/الحرب الراهنة، إلا أنه لا بد من اتخاذ بعض القرارات والإجراءات التي تحد من ضغط الأزمة السياسية على متغيرات الاقتصاد الكلي، ولتحقيق استقرار معين في قيمة الليرة السورية، ومنها:

أ- مقترحات على صعيد السياسة النقدية:

- التركيز على إيجاد مصادر لزيادة القطع الأجنبي لدى مصرف سورية المركزي، من خلال النتائج المتحققة في كل من القطاعين الصناعي والزراعي بناءً على المقترحات الواردة فيما سبق.
- ترشيد استخدام موجودات المصرف المركزي من القطع الأجنبي. ووضع سلم أولويات لتمويل المستوردات حسب حاجة الاقتصاد الوطني وضرورة ذلك (مواد أولية للصناعة، مواد أولية للصناعة الدوائية، مستلزمات الإنتاج، المواد الغذائية الأساسية..)
- إن الطلب في السوق لا يعكس حاجة الاقتصاد الوطني من الدولار وباقي العملات الأجنبية، وإن تنامي الطلب هو بدافع المضاربة بالدرجة الأولى، ومن ثم الاكتناز والتحوط، وهذه الحالات يجب أن تعالج بشكل جذري وقاطع.
- إغلاق جميع شركات الصرافة التي أصبحت من أهم المضاربين على العملة السورية، وتفعيل دور المصارف التي تعمل في الجمهورية العربية السورية. حيث يسهل مراقبة عملها.
- التراجع عن كل السياسات التي عملت على تعويم سعر صرف الليرة السورية، وإتباع سياسة تدخل واضحة من خلال تثبيت سعر الصرف، ورفع أسعار الفائدة بالإضافة إلى رفع الحد الأعلى للإقراض.

ب- مقترحات على صعيد الاقتصاد الكلي:

- التنسيق الجدي بين السياستين النقدية والمالية وربطهما مع السياسة الإنتاجية، والتركيز على دعم الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي لأن قيمة العملة عادة هي انعكاس لقوة الاقتصاد، والعمل على التوسع بالكتلة السلعية (إنتاج زراعي- صناعي، والورشات الصغيرة والمتوسطة)، حيث شهدت الأزمة الراهنة تراجعا في الكتلة السلعية مقابل زيادة العرض النقدي. كما ينبغي معالجة الخلل في التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني (فجوة الادخار والاستثمار). وإعادة النظر بآلية احتساب الناتج المحلي الإجمالي (الناتج الحقيقي السلعي فقط) للبناء عليه لإدارة الكتلة النقدية بما يتناسب مع حجم الكتلة السلعية الحقيقية وسرعة دوران النقد.
- إبرام اتفاقيات مقايضة مع الدول الصديقة كالتي حدثت خلال الفترات السابقة، عبر الخط الائتماني مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويمكن عقد هكذا اتفاقيات مع كل من روسيا والصين وفنزويلا.. لتبادل السلع دون الحاجة لاستنزاف القطع الأجنبي.

- مكافحة الاحتكار وضربه، حيث أثبتت مجريات الأمور أنه عندما ينخفض سعر صرف الليرة السورية ترتفع الأسعار، وعندما يرتفع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأخرى فالأسعار تبقى على ما هي عليه دون انخفاضها، وهذا دليل على الحالة الاحتكارية في السوق السورية وعدم مرونة العرض والطلب. وتمثل حالة احتكار القلة أهم أسباب مشكلة الركود التضخمي التي تعاني منها السوق السورية.
- تفعيل الدور التنموي للمصارف العامة باختصاصاتها كافة، بالسماح لها المشاركة في الاستثمار بالمشاريع الإنتاجية والاستثمارية. و أن تكون لها صلاحيات واسعة بالاستثمار والتمويل والتوجيه.

فهرس المراجع والمصادر والدوريات:

أ- الكتب:

- أ.د. الحريري محمد خالد، د. الجزائرلي ليلى، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2012.
- الاقتصاد الزراعي، دراسات فكرية 59، وزارة الثقافة، دمشق، 2000.
- بوبوف يورى، دراسات في الاقتصاد السياسي الامبريالية والبلدان النامية، دار التقدم، موسكو، 1984.
- جماعة من الأساتذة السوفييت، موجز تاريخ الفلسفة، الجزء الأول، دار الجماهير، دمشق، 1979.
- د. إبراهيم غسان، اقتصاد السوق الاجتماعي مقدمات نظرية، دار الجندي، دمشق، 2006.
- د. أسد أيهم، الاقتصاد السوري المهدور النمو اللامستقر والتنمية الضائعة في نصف قرن، دمشق، 2014.
- د. البطراوي تامر، أبحاث في الاقتصاد السياسي، دار بيبول، مصر، 2017.
- د. الحمش منير، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار مشرق مغرب، دمشق، 1997.
- د. الحمش منير، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً، دار منتدى المعارف، بيروت، 2011.
- د. الحمش منير، التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها، دار الجليل، دمشق، 1992.
- د. الحمش منير، الثقافة الاقتصادية بين السياسات الاقتصادية المعلبة والمصالح الوطنية والقومية، دار الطليعة الجديدة، دمشق، 2008.
- د. الحمش منير، تطور الاقتصاد السوري الحديث، دار الجليل، 1981.
- د. الحمش منير، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين تأملات في النمو والأزمات والفوضى،الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، 2001.
- د. العمادي محمد، هموم التنمية حوادث لن أنساها، دار طلاس، دمشق، 2002.
- د. القاضي محمد، د. العطار خالد، السياسات النقدية مثالية النظرية وخرافة التطبيق، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، بدون تاريخ.
- د. خوري عصام، الضرير موسى، التخطيط الاقتصادي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2003.
- د. سلمان جمال، د. حسون طاهر، التخطيط الاقتصادي، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بدون تاريخ.
- د. محمد عمرو، اتخاذ القرارات الاستثمارية في القطاع المالي، دار اطلاس، دمشق،2010.

- د.هيلان رزق الله، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلّفة، مكتبة ودار توزيع ميسلون، دمشق،1981.
- روديكر س رادكه، اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية، ترجمة د. عدنان سليمان، دار الرضا، دمشق، 2005.
- ستالين، القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفييتي، دار دمشق، 1969.
- عبد السلام رضا، انهيار العولمة، هل حقاً التاريخ يعيد نفسه وتنهار العولمة المعاصرة كما انهارت في مواجهتها الأولى بالكساد العظيم؟، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2004.
- ليلتشوك، بولياكوف، برتوبوبوف، موجز تاريخ المجتمع السوفييتي، دار التقدم، موسكو، 1973.
- مجموعة مؤلفين، موجز تاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي، دار التقدم، موسكو، 1975.
- معروف هوشيار، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

ب- التقارير:

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب، 2013.
- تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، هيئة الاستثمار السورية، دمشق، 2010.
- المكتب المركزي للإحصاء، نتائج مسح الأمن الغذائي عام 2017.

ت- الأبحاث والدوريات:

- أ. د. فضلية عابد، تحديات الجانب الاجتماعي لاقتصاد السوق بين الطموح والواقع، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2011.
- أ. د. فضلية عابد، تحديات تمويل إعادة الإعمار في سورية، مؤتمر إعادة البناء والتنمية في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014.
- أ.د حوراني أكرم، مرتكزات الاقتصاد السوري وكفاءتها في مرحلة إعادة البناء والتنمية، المؤتمر الأول حول إعادة البناء والتنمية في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014.
- أ.د سليمان عدنان، اقتصاديات المناطق الحرة، المؤسسة العامة للمناطق الحرة، دمشق، 2002.
- أ.د. الكفري مصطفى، مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، جمعية العلوم الاقتصادية، 2008.
- أ.د. خضور رسلان، د. عريش زياد، إعادة البناء من منظور التنمية الإقليمية، المؤتمر الأول حول إعادة البناء والتنمية في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014.
- إسماعيل معتصم محمد، إشراف أ.د. موسى الغرير، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015.

- اقتصاديات الاستثمار النظريات والمحددات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد السابع والستون، 2007.
- بابا عبد القادر، إشراف د. باشي أحمد، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.
- جالبريث جون كينيث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، سلسلة عالم المعرفة، العدد 261، الكويت، 2000.
- د. الحمش منير، مراجعة تحليلية للسياسات الاقتصادية الكلية وتصحيح المسار، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2011.
- د. الزعيم عصام، اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.
- د. العيسوي إبراهيم، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول "مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"،بيروت، 20–21 آذار 2007.
- د. حسن سنان، في إعادة الإعمار بين تفكيك وإعادة تشبيك مداميك الجدار، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2018.
- د. سليمان عدنان، فلسفة التنمية وإعادة البناء بعد الحرب، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2019.
- د. سيروب رشا، تمويل إعادة الإعمار في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2017.
- د. مراد محمد جلال، البطالة والسياسات الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2007.
- د. مقابلة ايهاب، بحث حول دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مفاهيم أساسية حول طبيعة الاستثمار.
- عامر إحسان، إشراف د. الكفري مصطفى، أثر قانون تشجيع الاستثمار على العمالة في القطاع الخاص الصناعي في سورية، رسالة دكتوراه،كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2012.
- عبدالله إيناس، أسباب ومظاهر تصاعد دور الدولة الاقتصادي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، الأمارات، 2014.
- العدبة علي، إشراف أ.د. الكفري مصطفى، آثار قوانين تشجيع الاستثمار على التجارة الخارجية في سورية، بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2012.
- غرز الدين فضل، نحو الانتعاش المبكر والتنمية، ورقة هيئة التخطيط والتعاون الدولي في المؤتمر الأول حول إعادة البناء والتنمية في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014.
- كيكي محمد، تمويل الاستثمار في البنى التحتية خلال مرحلة إعادة إعمار سورية، رسالة ماجستير إشراف الدكتور عبد الرحيم بوادقجي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2016.

- لوعيل بلال، إشراف أ.د. ديب عبد الرشيد، دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2014.
- الياسين مرح، إشراف الدكتور ياسر المشغل، إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية وفق محددات إعادة الإعمار، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2018.
- يريش عبد الكريم، إشراف أ.د. محمد الزين بركة، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، بحث لنيل درجة الدكتوراه، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2014.

ث- المجلات والصحف:

- د. بكداش عمار، البرنامج الاقتصادي حول واقع الاقتصاد السوري، مجلة الطليعة، دمشق، 2012.
- حيسو معتز، محطات في تطور الاقتصاد السوري، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد ٢١٤٩ الاثنين ١١ تشرين الثاني ٢٠١٣.
- سبع أحمد، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، الجزائر، 2016.
- كينز جون ماينرد، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروش، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي،2010.
- الونوس بادية، كيف هُرِّبت أموال السوريين للخارج، صحيفة تشرين السورية، قسم التحقيقات، 17-8-2019.

ج- الوثائق الرسمية:

- دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012.
- القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (50) لعام 2004.
- قانون الاستثمار رقم 10 الصادر في 4-5-1991.
- قانون التشاركية رقم (5) لعام 2016.
- قانون التطوير والاستثمار العقاري رقم (15) لعام 2008.
- قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (29) لعام 2011.
- قانون العقود رقم (51) لعام 2004.
- قانون العلاقات الزراعية رقم (56) لعام 2004.
- قانون العمل رقم (17) لعام 2010.
- قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار لعام 2008.
- القانون رقم (20) لعام 1991 الذي نص على تعديلات ضريبية على الدخل والأرباح.
- القانون رقم (36) لعام 1972: تم بموجبه تقديم إعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية للفنادق الدولية.

- القرار رقم 186 لعام 1985: هدف القرار إلى تشجيع السياحة وتأسيس شركات سياحية من خلال تقديم التسهيلات والإعفاءات.
- مرسوم الاستثمار رقم (8) لعام 2007.
- المرسوم التشريعي رقم (103) لعام 1952. تم بموجبه تقديم العديد من الإعفاءات الضريبية.
- المرسوم التشريعي رقم (58) لعام 1970. تمحور حول حماية الدولة لحقوق المودعين في المصارف.
- المرسوم رقم (18) لعام 1971 لإحداث المناطق الحرة وإدارتها واستثمارها.
- المرسوم رقم (66) لعام 2012. حول إعادة الإعمار.
- هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة.
- وثائق المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق،2005.
- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، زيادات أسعار حوامل الطاقة، القرارين: رقم (69 و 455) لعام 2012، والقرارين رقم: (61 و 941) لعام 2013، والقرارين: رقم (1744 و 1898) لعام 2014. وزارة النفط والثروة المعدنية، نشرة أسعار المشتقات النفطية رقم (6) لعام 2015.

ح- المواقع الرسمية على الإنترنيت:

- الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء.
- الموقع الرسمي للأمم المتحدة.
- الموقع الرسمي للمكتب المركزي للإحصاء.
- الموقع الرسمي للوكالة العربية للأنباء (سانا).
- الموقع الرسمي لمجلس الشعب.
- الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي.
- الموقع الرسمي لهيئة الاستثمار السورية.
- الموقع الرسمي لهيئة التخطيط والتعاون الدولي.
- الموقع الرسمي لوزارة المالية السورية.

خ-مراجع باللغة الأجنبية:

- Dr.Panic Milivoje , Reconstruction, development and sustainable peace: a unified programme for post-conflict countries, University of Cambridge, Department of Economic & Social Affairs, 2005.
- Guido Thiemeyer, Social Market Economy and its impact on German European policy in the Adenauer era, Siegen university, Germany, 2007.
- Johanson Chalmers, MITI and the Japanese Miracle the Growth of Industrial Policy 1925-1975, Leland Stanford Junior University, California, 1982.
- Konrad Zweig, the origins of the German Social Market Economy, Adam Smith Institute London and Virginia.
- Korbonski Andrzej, COMECON, Carnegie Endowment for international Peace,1964.
- Marx Karl, CAPITAL, Lawrence & Wishart E Book, 2010.
- Nakamura Takafusa, Growth of the post-war Japanese Economy, its Development and structure, university of Tokyo press, 1981.
- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), The Marshall Plan, Lesson Learned for the 21st Century, 2008.
- Paul H. Douglas, Dimensions of Soviet Economic power, studies prepared for the joint economic committee congress of the United States, U.S. Government Printing Office, Washington, 1962.
- Prof. Furukawa Akira, Post-war Development of the Japanese Economy-Development Japanese/Asian Style-, Shigeru T. Otsubo GSID, Nagoya University, Japan, 2007.
- Report T to the nineteenth party congress on the Wwork of the central committee of the C.P.S.U.(B.), Moscow, 1952.
- Ricardo David, The Principles of Political Economy and Taxation, Batch Books, kitchener, 2001.
- Smith Adam, The Wealth of Nations, Metalibari, New York,2007.
- Stiglitz Joseph, "Redefining the Role of the State; What Should It Do: How Should It do it and How should these Decisions be made?, Tokyou,Japan, 1998.

- Syria Center for Policy Research, Syria Squandering Humanity Socioeconomic Monitoring Report on Syria Combined third and fourth quarter report (July-December 2013), 2014.
- the Great Soviet Encyclopedia.
- The World Bank, post-Conflict Reconstruction, Washington, 1998.
- UNDP, Post-Conflict Economic Recovery, BUREAU FOR CRISIS PREVENTION AND RECOVERY, New York, 2008.
- V. Tanzi, "The Role of the State and the Quality of the Public Sector", IMF Working Paper, No. 36, March 2000.
- Williamson John, *The Political Economy of Policy Reform*, Institute for International Economics, Washington,1994.
- World Food Summit, Rome,Italy,1996.
- World War II Casualties, Partenariat Éducatif Grundtivig, Reperes, 2011.